

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم التاريخ

الرصيد الوطني للأطروحات
يحظر النسخ و التوزيع



مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947 - 1957

رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالب : خيشان محمد

تحت إشراف : الدكتور شاوش عباسي

إهداء

أقدم هذا العمل الذي هو ثمرة جهودي العلمية إلى أمي و أبي اللذان قدما زهرة شبابهما في العمل و الصبر لتذليل مشاق الحياة و ضنكتها سعيًا منهما مدي بكل المساعدات لإنجاح مساري الدراسي و مواصلة دراستي العليا.

كلمة شكر

لا يسعني في هذه الرسالة إلا أن أقدم شكري و إمتناني الى مدير مركز الأرشيف الوطني و إدارات مصلحة معالجة الأرشيف و حفظه على المساعدات التي قدموها لي أثناء ترددي بقاعة المطالعة لإعداد هذه الرسالة.

كلمة شكر و تقدير

مهما عبرت عن المساعدة التي قدمها لي الأستاذ الدكتور الشاوش حباسي لإنجاز هذه الرسالة لا يمكن أن أرد له الجميل الذي عاملني به بالنظر إلى الوقت الثمين الذي خصصه لي لتقديم توجيهاته و إنتقاداته العلمية، رغبة منه في المساهمة معي للإحاطة بالموضوع من كل جوانبه.

و تقديرًا للمجهودات التي بذلها معي و المتابعة الدقيقة لهذه الدراسة، لا يسعني إلا أن أقدم له خالص تشكراتي و إمتناني.

ثبوت للمنتصرات

- (م.أ.و) : مركز الأرشيف الوطني
(ع) : علبة
(ج.ت.و) : جيش التحرير الوطني
(ج.ت.م.أ) : جيش تحرير المغرب الأقصى
(ج.ت.م.ع) : جيش تحرير المغرب العربي
(ج.ت.و) : جبهة التحرير الوطني
(ح.ح.د.ب.ج) : الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد
(ح.أ.م) : حزب الإستقلال المغربي
(ح.أ.ح.د) : حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية
(ح.ع.م) : جمعية العلماء المسلمين
(ح.ع) : الجامعة العربية
(ل.د.إ.ش) : لجنة الدفاع عن إفريقيا الشمالية
(ل.ث.و.ع) : اللجنة الثورية للوحدة و العمل
(ل.م) : اللجنة المركزية
(م.خ) : المنظمة الخاصة
(ه.أ.م) : هيئة الأمم المتحدة
(و.خ) : الوفد الخارجي
(أ.ع.ط.م.ج) : الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين

ثبوت للمنتصرات

| | |
|-----------|---|
| Bt | : Boite |
| C.A.N | : Centre des archives nationales |
| C.C.E | : Comité de coordination et d'exécution |
| C.N.R.A | : Conseil national de la révolution algérienne |
| C.R.U.A | : Comité révolutionnaire pour l'unité et l'action |
| DE | : Délégation extérieure |
| F | : Fond |
| G.P.R.A | : Gouvernement provisoire de la révolution algérienne |
| M.N.A | : Mouvement national algérien |
| O.N.U | : Organisation des nations unies |
| U.G.E.M.A | : Union générale des étudiants musulmans algériens |
| A.E.M.A.N | : Association des étudiants musulmans d'Afrique du Nord |

المقدمة

عندما بدأت في البحث عن المواضيع السياسية غير المدروسة لدى مكتب قسم الدراسات العليا و البحث العلمي بمعهد التاريخ في السجل الخاص بالعناوين التي نوقشت، و التي تم التطرق إليها و هي بصدد المعالجة من طرف الزملاء الطلبة. لاحظت نقصا كبيرا في الإهتمام بالمواضيع و القضايا الخاصة بالتاريخ الدبلوماسي هذا ما حفزني إلى البحث عن الأرشيف الخاص بهذا المجال لإختيار موضوع بحث لإعداد رسالة ماجستير حول فترة محددة من تاريخ الدبلوماسية الجزائرية .

وخلال ترددي بالأرشيف الوطني وجدت مجموعة هائلة من الوثائق الرسمية في شكل رسائل و مذكرات وبيانات ممضاة من طرف أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، فقامت بجمعها و ترتيبها حسب الأهمية و الفترة الزمنية، ثم صنفتها في فصول تتضمن عناوين فرعية ، وضعتها تحت عنوان - مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947 - 1957. إخترت هذا العنوان لأعالج عمل الوفد الخارجي إنطلاقا من الوثائق الجديدة التي عثرت عليها في مركز الأرشيف الوطني، وهي ذات قيمة تاريخية هامة ، نظرا للحقائق التي إحتوتها حول العمل الدبلوماسي الذي قام به الوفد الخارجي بالقاهرة لتدويل القضية الجزائرية. وتكمن أهمية الموضوع في كون الوثائق المعتمدة لم تتشر من قبل من طرف الباحثين مما جعل موضوع الدبلوماسية الجزائرية يعاني فراغا كبيرا في مجال الدراسات التاريخية ، رغم بعض المحاولات التي تمت في شكل رسائل جامعية كرسالة بوطورة مصطفى التي تناول فيها "علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية في الفترة ما بين 1954-1962 " ودراسة يحي بوعزيز التي تناول فيها "الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج و اللجنة المركزية و جبهة التحرير الوطني 1946-1962"، ودراسة عبد الرحمان كيوان "بدايات دبلوماسية ثورة 1956-1962 " ودراسة رضا مالك "الجزائر في إيفيان 1956-1962 ". و يبقى موضوع الدبلوماسية الجزائرية جديرا بالدراسة و البحث في كل مراحله لتجلية الحقائق التاريخية من خلال الوثائق التي بحوزتنا، حتى نتمكن من سد الفراغ الذي نتج عن إنعدام مذكرات أعضاء الوفد الأوائل كالشاذلي المكي، و محمد خيضر، و أحمد بن بلة، باستثناء مذكرة حسين آيت أحمد التي تناول فيها جزء من عمله السياسي خلال 1942-1952 .

ولقلة الدراسات المتخصصة حول نضال الوفد الخارجي الجزائري، إرتأيت من منطلق موضوعي أن أعالج فترة من تاريخ الدبلوماسية الجزائرية. لأتناول جانب من جوانب النضال السياسي الدبلوماسي للحركة الوطنية خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية السنوات الأولى من إنطلاق الثورة .

وهنا أشير لأكد أن مصطلح "الوفد الخارجي" لم يكن معتمدا رسميا بعد الحرب العالمية الثانية ، كمصطلح سياسي واضح المعالم ، بحيث إكتفت قيادة (ح.إ.ح.د) بإعتماد "مصطلح ممثل بإسمها للتنسيق مع وفود الحركات الإستقلالية المغاربية". و لم يظهر المصطلح الأول أعلاه رسميا إلا بعد تأسيس مكتب المغرب العربي 1947. و بعد تأسيس جبهة التحرير الوطني شكلت بعثتها الخارجية و كلفت كل من حسين آيت أحمد، ومحمد خيضر و أحمد بن بلة بتمثيلها بالقاهرة.

وقد إعتدنا مصطلح الوفد الخارجي الجزائري منذ 1947 على أساس القرائن التاريخية التي توفرت لدينا . و التي دلت على أن عمل ممثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية مارس عمله الخارجي منذ سنة 1945 لدى الجامعة العربية و لدى مكتب المغرب العربي منذ سنة 1947 وهذا ما أوضحناه في فصول هذه الدراسة، قصد تحديد الإطار التاريخي للظروف التي تأسس فيها " الوفد الخارجي"، والعوامل التي ساعدته على الظهور كهيكل سياسي ممثلا لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية إلى جانب التشكيلات السياسية المغربية بالقاهرة .

كشفت لنا وثائق الوفد الخارجي الجزائري عن مرحلة هامة من التاريخ الجزائري المعاصر ، و تراث سياسي غني بالحقائق التاريخية، هو بحاجة إلى دراسة و تمحيص لنفض الغبار عن فترة تاريخية حرجة مرت بها الحركة الوطنية، و في نفس الوقت أثارت لدينا الكثير من الشكوك حول حلقة من حلقات النضال الوطني للحزب العتيق. و دواعي الإهتمام إلى الإهتمام بالعمل الدبلوماسي خلال أواخر الأربعينات و مطلع الخمسينات.

و بناء على هذه المنطلقات عملت على تحقيق الوثائق التي تحصلت عليها لمعرفة خصوصية الوفد الخارجي و تركيبته البشرية، من بداية تأسيسه إلى مراحل تشكله و أسلوب عمله السياسي لدعم القضية الجزائرية إنطلاقا من القاهرة باعتبارها مقر إقامته.

وإنطلاقا من هذا الحرص تناولت موضوع الوفد الخارجي للدور الدبلوماسي الذي اضطلع به باسم (ح.إ.ح.د) و باسم الثورة تحت قيادة جبهة التحرير الوطني ، رغم أنه لم يتشكل بموجب قرار رسمي عن قيادة الحركة أو بموجب إجتماع طارئ لها. لأن الظروف السياسية بشكل عام لم تساعد قيادة الحركة لإعتماد هذه الأساليب ، لإختيار ممثلين عنها في الخارج . و لتجاوز عقبة الإختيار إعتمدت قيادة الحركة على أسلوب التوكيل ، فوكلت الشاذلي المكي أول ممثل لها في القاهرة بعد مجازر الثامن ماي 1945 ليلتحق فيما بعد بمكتب المغرب العربي إلى غاية 1952 . و بعد هذه السنة بدأت تظهر معالم وفد خارجي موسع بعد وصول آيت أحمد و محمد خيضر و أحمد بن بلة

إلى القاهرة. بدأ هؤلاء في ممارسة نقلهم السياسي مستغلين التقارب الذي حصل بينهم وبين مسؤولي الحكومة المصرية و أعضاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل. و في إطار معالجة هذه الإشكالية ، توقفت عند سنة 1952 بداية صراع هياكل حزب (ح.إ.ح.د) ، و إشراف قيادة كل من الحركة الآنفة الذكر، و جمعية العلماء على تحريك العمل الدبلوماسي في المشرق العربي ، و ساهمت إقامة الرجلين بالقاهرة في حجب عمل الوفد الخارجي، مما أدى إلى صعوبة التأقلم مع الوضع نتيجة تشعب الصراع بين قيادة الحزب و اللجنة المركزية، جعلت الطرفين المتصارعين يبديان مساع مختلفة للتأثير على الوفد الخارجي الجزائري لإجباره الانضمام لطرف على حساب الطرف الآخر حتى يكون (و.خ) دعما للجناح الذي تمكن من إستقطابه، رغم تشعب أزمة الصراع، و هذا للإستفادة من علاقته مع الحكومة المصرية، تمهيدا لكسب الموقف المصري إلى جانبه عند اندلاع الثورة. لهذا بقي الوفد طيلة فترة الأزمة يترث حتى يستطيع إختيار الجناح الذي يتوفر على خطة سياسية تدفع بالعمل الدبلوماسي إلى التوسع و تستجيب إلى تصورات.

أنتج هذا الوضع عراقيل أدت إلى غياب موقف الوفد الخارجي من الأحداث التي عرفت حركة الإنتصار، و لم يتخذ أي موقف يعبر عن قناعاته السياسية من تطور الأحداث، و ظل يعمل تحت تسمية مكتب المغرب العربي إلى غاية تأسيس جبهة التحرير الوطني التي إنضم إليها ليمثلها بالقاهرة .

و بعد اندلاع الثورة تحددت تشكيلة الوفد الخارجي تحت إسم "البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني" . أخذت مقرا لها بالقاهرة للتنسيق مع قادة الداخل، لتجسيد إيدولوجية جبهة التحرير الوطني و تصوراتها للعمل الدبلوماسي المحددة في بيان أول نوفمبر 1954 .

و حتى أضبط دراسة الموضوع و أنتاوله من جميع جوانبه قسمت موضوع الرسالة إلى أربعة فصول و صدرتها بفصل تمهيدي بغية التطرق لبعض القضايا السياسية الحساسة التي مازالت مطروحة إلى يومنا هذا كموقف مصالي الحاج من الثورة و علاقته بحركة محمد بلوينس.

و قد وضعت الفصل التمهيدي تحت عنوان ظروف إستقرار الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة 1947 - 1954 . ثم بدأت في تحليل الظروف و الدوافع التي أدت بالشاذلي المكي إلى الخروج من الجزائر نحو القاهرة ، و أسباب إختياره لمصر رغم أنها كانت تحت الحماية البريطانية . ثم تطرقت إلى عمله السياسي و الدعائي منذ استقراره بها ضمن مكتب المغرب العربي ، و الدفع الذي أعطاه للنضال الوطني باسم حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ، و التأثير الذي مارسه على بقية الحركات السياسية المغاربية حول قضية الوحدة كضرورة و حتمية لحل مشكلة الوجود الإستعماري في الجزائر و دول

المغرب العربي. ثم تطرقت إلى إنشغالاته السياسية و بالقاهرة التي إنصبت كلها في إتجاه تدويل القضية الجزائرية في كل دول العالم العربي. و هذا إنطلاقا من حرصه أولا على المشاركة في الندوات الجهوية، و إهتمامه بقضايا الطلبة الجزائريين في مصر، وفي آخر الفصل تناولت توسيع تركيبة الوفد الخارجي الجزائري .

إعتمدت هذا التصور لهذا الفصل لأورخ للبدايات الأولى التي تشكل فيها الوفد الخارجي، محاولا تتبع مراحل عمله خلال فترة قبل الثورة .

و بالنسبة للفصل الأول و ضعته تحت عنوان عمل الوفد الخارجي الجزائري في اتجاه العالم . تتبعت فيه خطوات تدويل القضية الجزائرية قبل إندلاع الثورة، من خلال زيارة أحمد مصالي الحاج إلى القاهرة و الجامعة العربية و اللقاءات التي جمعته مع الشخصيات السياسية العربية بمقر الجامعة و لدى مقر مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ثم تطرقت إلى زيارة الشيخ البشير الإبراهيمي لبعض دول المشرق العربي خاصة مصر و المملكة العربية السعودية لنفس القصد الذي ذهب من أجله مصالي الحاج. ثم تناولت الكيفية التي إعتمدها الوفد الخارجي الجزائري في العمل الدعائي لتحسيس الرأي العام العربي و الدولي بإفرازات الحرب الجزائرية الفرنسية لإيجاد حل سلمي لها، ثم تعرضت لبعض اللقاءات السرية التي طلبتها الحكومة الفرنسية أثناء زيارة وزير خارجيتها للقاهرة سنة 1956 ، و التي مثلت منطلقا ساهم في نقل القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة ، ثم تطرقت إلى مشاركة الوفد الخارجي الجزائري في مؤتمر باندونغ 1955 و الإنتصار الذي أحرزه في القمة بتمكنه كسب تأييد الدول الأفروآسيوية للقضية الجزائرية و الذي سهل مهمة دخولها إلى هيئة الأمم المتحدة . و بعد ذلك تناولت الكيفية التي إعتمدها الوفد الخارجي للدخول إلى هيئة الأمم المتحدة . ثم تناولت علاقة الوفد الخارجي بالجامعة العربية .

توسعت في هذا الفصل بهذا الشكل لأعالج ظروف و مراحل تدويل القضية الجزائرية، و الأساليب و الوسائل التي إعتمدها ممثلو (ح.إ.ح.د) و (ج.ع.م) و أعضاء الوفد الخارجي للبحث عن الدعم المادي و الدبلوماسي للثورة الجزائرية، لإيصال قضيتها إلى المحافل الدولية حتى تتمكن من مواصلة الكفاح التحرري بشقيه الدبلوماسي و العسكري، وهذا إنطلاقا من توفرنا على وثائق أرشيفية هامة حول الفترة التي نحن بصدد دراستها، و التي غطت بقسط لا بأس به مراحل تدويل القضية الجزائرية .

و الفصل الثاني أدرجته تحت عنوان عمل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و الوفد الخارجي لتحقيق العمل المغاربي المشترك. فعالجت فيه مساعي الحركة مع مناضلي الحركات الإستقلالية المغاربية بالقاهرة ، لتأسيس جبهة مسلحة مغاربية، ثم إنتقلت إلى عنصر آخر تناولت فيه تعامل الوفد الخارجي الجزائري مع أزمة حركة الإنتصار. وفي الأخير تعرضت إلى جيش تحرير المغرب العربي كتنويع للنضال

المغربي و تجسيدا للقناعات السياسية التي كانت تدعو إلى تنظيم ثورة مسلحة مغربية شاملة لتخليص دول المغرب العربي من الإستعمار و الهيمنة.

ركزت على الوحدة المغربية، لأنها كانت من ضمن أهم إهتمامات (ح.إ.ح.د) والوفد الخارجي خلال فترة الأربعينات و الخمسينات، كمخرج نهائي لأزالة الوجود الإستعماري بالجزائر، والمغرب العربي كله. وفي إطار هذه الإهتمامات أشارت إلى الإتصالات التي قام بها ممثلو (ح.إ.ح.د) و الوفد الخارجي مع الحركات الإستقلالية المغربية للوصول إلى وحدة مغربية، فكللت هذه المرحلة - رغم معارضة الحزب الحر الدستوري التونسي بقيادة الحبيب بورقيبة لتأسيس جيش تحرير المغرب العربي .

و الفصل الثالث فقد عنوانته تعامل الوفد الخارجي مع قضايا الثورة، بدأت في تناول إهتمامات الوفد الخارجي بالوضع الداخلي للجزائر، ثم وضحت واقع العلاقة التي كانت قائمة بينه و بين قادة الداخل، و الإختلافات التي حدثت بين هياكل الحزب حول العمل المسلح. ثم بينت الأسباب التي أدت إلى عدم حضور الوفد الخارجي الجزائري إلى مؤتمر الصومام، ثم تناولت مقترحاته لتطويق أزمة الصراع التي كانت بين الداخل والخارج، و منها وأهمها التي أثرت على مسار الثورة و التي عرفت بقضية محساس أحمد بعد مؤتمر الصومام، حيث أسهبت في تحليلها رغم الغموض الذي مايزال يكتنفها لقلّة الوثائق و الشهادات حولها، و قد أفدتنا كثيرا الوثائق الجديدة التي نشرها مبروك بلحوسين في كتابه الجديد بريد الجزائر القاهرة 1954-1956، و هي مجموعة من الرسائل المتبادلة بين الوفد الخارجي و عaban رمضان.

وأما الفصل الرابع والأخير فقد عنوانته دور الوفد الخارجي الجزائري في دعم وتنظيم الثورة، فتناولت فيه تصورات الوفد الخارجي الجزائري لتنظيم الثورة للخروج من مأزق الصراع السياسي و الإيديولوجي، بالبحث عن منافذ لدعم الثورة بالأموال و العتاد اللوجستيكي، بحيث إعتبرها الوفد من أولويات عمله الدبلوماسي، فعمل على إقحام الطلبة الجزائريين في المعركة الدبلوماسية لتحريك العمل الدعائي و جمع الأموال بتنظيم ندوات سياسية وأيام إعلامية تضامنية مع القضية الجزائرية في بعض الدول العربية خاصة مصر، لبنان، سوريا، الأردن، العراق و السعودية . وفي الأخير عرجت على نقطة مهمة مازالت لم تدرس بعد هي علاقة الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) بالوفد الخارجي، فقامت بمعالجتها من خلال ثلاث عناصر فرعية و هي عمل الوفد الخارجي في تقريب وجهات النظر بين أحمد مصالي الحاج و المركزين، ثم تعرضت إلى مراسلة أحمد مصالي الحاج للوفد الخارجي، ثم تطرقت إلى علاقة الحركة الوطنية الجزائرية بالوفد الخارجي. لإدراك التوسع الدبلوماسي الذي قام به الوفد الخارجي قصد التأثير على الرأي العام الدولي و دعم الجبهة الداخلية بالعتاد العسكري و الدعم المالي لتغطية نفقات الحرب، و تنقل وفود مكاتب الوفد الخارجي إلى الدول العربية

والأجنبية، والإحاطة بالدور الذي قام به مصالي الحاج باسم الحركة الوطنية الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية والإسهاب في معالجة العمل الذي قام به الوفد الخارجي في تقريب وجهات النظر بين مصالي الحاج و المركزيين، و تطور العلاقة بينه و بين مصالي الحاج. و هذا إستنادا إلى شهادات و وثائق حديثة عن الموضوع.

وأخيرا ضمنت الخاتمة جملة من الإستنتاجات حول مضمون الرسالة بداية من مهام الوفد الخارجي بالقاهرة ، و ظروف إسقراره بها، و تحركاته في إتجاه العالم من على مستوى الدول العربية و المنظمات الجهوية مؤكدا إهتمامه بقضايا الثورة، دون تخليه عن إهتمامات قادة الداخل المنصبة على تسوية مشكلة الأسلحة و دفع العمل الدبلوماسي إلى غاياته. إضافة إلى مواقفه حول الوحدة المغاربية، و إستقراء حقائق الماضي و التعمق فيها و الإستفادة منها في الواقع المعاش.

الفصل التمهيدي



سأتناول في هذا الفصل ظروف إستقرار الوفد الخارجي الجزائري بمصر في الفترة الممتدة من 1947 إلى 1954 أي منذ وصول الشاذلي المكي إلى القاهرة سنة 1945، من خلال تحليل الظروف والدوافع التي أجبرته على الرحيل من الجزائر إلى القاهرة، ثم انضمامه إلى مكتب المغرب العربي كممثل رسمي باسم حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية، ثم وضحت أهم إنشغالاته و إهتماماته بالقاهرة، و التي كانت من ضمن اساسيات التعريف بالقضية الجزائرية. وفي الأخير تناولت توسع تركيبة الوفد الخارجي الجزائري .

إستقرار الشاذلي المكي بالقاهرة

بدأ الشاذلي المكي العمل السياسي باسم حزب الشعب الجزائري بالقاهرة، بعدما ترأت له نتائج عمل جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية. بحرصه ووقوفه الدائم لإستعاب أفكارها و فلسفة عملها الدعائي، للإستفادة من تجربتها النضالية لإضافة رصيدها إلى رصيده السياسي . مع العلم أنه إنظم إلى حزب الشعب الجزائري لإقتناعه بأفكار الحزب الإستقلالية و تأثره بصدى الحركات الإصلاحية في العالم الإسلامي و يظهر هذا من خلال دراسته بالزيتونة على تأسيس فوج يعمل تحت غطاء حزب الشعب رفقة إبراهيم مزهودي .

بعد مجازر 8 ماي 1945 إتخذ طريقا آخر في عمله السياسي ، لتلبية رغبة الحزب الحائثة على ربط صلات مع مناضلي الحركات الإستقلالية المغاربية بتنظيم اللقاءات السياسية التشاورية حول قضايا الجزائر و المغرب العربي . فأعد و هيا لأول لقاء مع الحزب الحر الدستوري التونسي بتاريخ 5 ماي 1948 ثم نظم لقاء آخر مع الشيخ الفضيل الورتلاني عضو جمعية العلماء المسلمين وجبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية و انتهى في النهاية بإعلان رفضهما ضم الجزائر للحلف الأطلسي .

إستطاع الشاذلي المكي طيلة فترة وجوده بالقاهرة الوصول إلى تمثيل حزب الشعب الجزائري (ح. إ. ح. د) بالجامعة العربية، و ظل يكثف من إتصالاته لأجل القضية الجزائرية إلى غاية سنة 1952، التي صادفت وصول حسين آيت أحمد و محمد خيضر القاهرة. (1)

(1) Benjamin Stora, Dictionnaire biographique des militants nationalistes algériens 1926 - 1954 , Ed , L'Harmattan , Paris 1985; p 133 .

ركز الشاذلي المكي منذ إنضمامه المبكر لحزب الشعب على تحريك الهمم و تثويرها ضد النظام الإستعماري بالجزائر و المغرب العربي ككل، مستغلا في ذلك بعض الأحداث كصدور ميثاق هيئة الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو سنة 1945 ، ووقع إنهيار القوات الفرنسية أمام الجيوش الألمانية في جوان 1940 .

ساهمت هذه المعطيات السياسية في تنوير آفاقه، ودعمت قناعاته الداعية إلى ضرورة التحضير لعمل شامل و متكامل ، يجمع البعدين العسكري و السياسي في آن واحد . لتقويض الإستعمار وهدم أركانه بانتهاج طرائق جديدة تعيد النظر في أساليب النضال السياسي السابق والإعداد لتصور جديد يستجيب لتطورات المرحلة لمواجهة ما أعدته الحكومة الفرنسية للجزائريين .

راح الشاذلي المكي في اتجاه تأكيد خطه السياسي المستمد من أفكار (ح. إ.ح.د) قبل وقوع مجازر الثامن من ماي من سنة 1945، حيث إقترح على أحمد مصالي الحاج في 14 جويلية 1944 خطة الهروب من السجن (2) ، بهدف رد الاعتبار للحزب و مناضليه. لكن الفكرة بدت لمصالي الحاج سابقة لأوانها، فرفضها لإعتقاده و تيقنه من عودة الإستعمار بقوة أكثر مما كان عليه في السابق ، و هذا ما أكدته الأحداث فيما بعد. ففي شهر أفريل من سنة 1945 زار والي الجزائر سجن قصر الشلالة فقابله السكان بمظاهرات صاخبة تعبيراً عن رفض الجزائريين للسياسة الفرنسية المطبقة على زعماء الحركة الوطنية . و لتأكيد إستمرار منطق الردع وهو الأسلوب الجديد للحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية . أقدمت قواتها على إعتقال العديد من مناضلي الحزب ونفي مصالي الحاج إلى برازيل .

شكلت ظاهرة تصلب الإستعمار بعد الحرب العالمية الثانية هاجسا كبيرا أمام مناضلي الحزب، و التشكيلات السياسية، وصفها الدكتور سعدان بقوله (أن الجزائر تعيش ظروفا قاسية لايمكن أن يحلها و أن ينهيها لا المدفع و لا البارود) (3) . وأوحى هذا الواقع لمناضلي الحركة الوطنية إستحالة الذهاب نحو العمل العسكري، خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 المدبرة و المحضرة من الجيش الفرنسي منذ أن تأسست حركة أحباب البيان و الحرية في مارس 1944 ، و التي تبعتها مباشرة زيارة الجنرال دوغول للولايات المتحدة الأمريكية لعرض مشروع سحق المطامح الوطنية الإستقلالية للحركة الوطنية على الرئيس روزفلت ليمده هذا الأخير بالعتاد والإمكانات عند بداية تنفيذ المشروع .

(2) المكي الشاذلي، " حوادث 8 ماي 1945 أسبابها و نتائجها "، جريدة العصر

العدد 19 ، 13 ماي 1991 ، ص 2 - 3

(3) نفسه ص 2 - 3 .

أعطت هذه القرائن لأغلب مناضلي حركة الإنتصار ومنهم الشاذلي المكي الدعم و الثقة لطروحاتهم السياسية المنصبة على الإهتمام بالعمل السياسي و تكثيف التحرك الدبلوماسي مع التظاهر بإبتعادهم عن الطرح العسكري حتى يتمكنوا من نقل حقيقة الوضع، الذي يعيشه الجزائريون، و معاناة مناضلي الحركة الوطنية من مضايقات ومتابعات من طرف كل الأجهزة الأمنية الفرنسية.

بظهور المنظمات الدولية و الجهوية التي حملت في موثيقها فكرة حق تقرير المصير إضافة إلى حالة الصراع بين الشرق و الغرب في إطار الحرب الباردة، و ظهور موجة التحرر ضد الإستعمار خاصة بعد إسقلال بعض الدول كسوريا و لبنان سنة 1946 و نجاح الثورة الصينية سنة 1949. ساعد هذا الجو السياسي الذي ساد واقع العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، على نضج تصور حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في معالجة علاقة الحزب بالشرعية الإستعمارية ، باختيارها العمل الدبلوماسي للحفاظ عليه على الساحة الوطنية و الجهوية. مراعاة للمراقبة الشديدة التي فرضتها الشرطة الفرنسية على المناضلين النشطين ، للحد من تغلغلهم داخل المجتمع بإقدامها على تجميد القنوات الفعالة المعتمدة على التعبير السياسي السلمي (4) .

حاولت السلطات الفرنسية تهذيب أسلوبها الإستعماري الجديد بعد الحرب العالمية الثانية ، بإصدارها قانون العفو العام سنة 1946 الذي استفاد منه مصالي الحاج و مناضلي حركة أحباب البيان و الحرية . بعودتهم إلى العمل السياسي مباشرة بعد خروجهم من السجن . فاجتمعت اللجنة المركزية لحزب الشعب للنظر في قضية المشاركة في الإنتخابات أو مقاطعتها، فاختلقت المواقف و الآراء بين المجتمعين، فتمخض عن اللقاء تياران متباينان، الأول يدعو إلى المشاركة في الإنتخابات تبناه أحمد مصالي الحاج و أتباعه و الثاني يدعو إلى المقاطعة تبناه حسين لحول (5) . ثم حسم الموقف في النهاية لصالح إقتراح مصالي الحاج .

(4) مانفريد هالبيرن ، " الإنتفاضة الجزائرية سنة 1945 " ، ترجمة سعد الله أبو القاسم،

جريدة المجاهد الأسبوعي ، العدد 1553 ، 11 ماي 1990 ص 20 - 21 .

(5) هلال عمار " الحركة الوطنية الجزائرية بين العمل السياسي و الفعل الثوري

1947 - 1954 " مجلة أول نوفمبر ، عدد 153 - 154 ، سنة 1997 ، ص 40 .

رغم إنضواء حركة إنتصار الحريات الديمقراطية تحت ظل الشرعية الإستعمارية ، بقيت السلطات الفرنسية في ملاحقة مناضلي الحركة المعروفين لديها من خلال ملفات مخابراتها ، خاصة الشخصيات البارزة كشخصية الشاذلي المكي الذي كان يعمل ضمن خلايا الحركة بالشرق الجزائري .(6)

إحتاط الشاذلي المكي من أبعاد هذه السياسة الهادفة لتوقيف كل الرؤوس المحركة للحزب، فالتجأ في البداية للإختفاء عند المناضل محمود راشدي بعنابة ليتسنى له التفكير تدبير خطة الفرار نحو تونس عبر الحدود الشرقية.(7) إذن هذه بصفة مجملة الظروف التي أجبرت الشاذلي المكي إلى الخروج من الجزائر إلى تونس ثم القاهرة ليمثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (ح ش ج) . و إقترن وصوله بانعقاد أهم مؤتمر عربي في عين شمس في شهر مارس 1945 .(8) و الذي انتهى إلى تأسيس الجامعة العربية التي إعتبرها الشاذلي المكي أهم هيئة سياسية عربية يمكن من خلالها تدويل القضية الجزائرية و جعلها من جملة إهماماتها. وإستغل تواجد سفراء بعض الدول العربية والآسيوية بالقاهرة، لإحتكاك بهم و إستعطاف مواقفهم و لفت إنتباههم إلى القضية الجزائرية .

بعد وصوله القاهرة لمح إلى دواعي وجوده بمصر و أغراض تمثيله للبعثة الدبلوماسية لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية، مؤكدا على أهمية مواقف الزعماء العرب المؤيدة للقضية الجزائرية ، و هذا لتوسيع اللقاءات الودية التشاورية حول مطالب الحركة الوطنية من الدول العربية، تثميناً للروابط الدينية و التاريخية و اللغوية المتجذرة في عمق المجتمع العربي، مع إستغلال الظروف السياسية و الثقافية المشابهة بين المغرب و المشرق العربيين، باحثاً عن موقع سياسي للقضية الجزائرية داخل الخريطة السياسية العربية لأجل الإهتمام بها وفتح المجال لها لإيصال صوتها إلى المسؤولين العرب . تمهيدا لتهيئة الأرضية بالمشرق العربي لأجل إنطلاقة حقيقية و فعالة لعمل دبلوماسي دعائي هادف قصد تصحيح ما شوهه الإعلام الفرنسي حول الجزائر و تاريخها السياسي، و محو آثار مقولة الجزائر رقطعة فرنسية .

(6) روابحية حامد ، " حوار أجراه معه محمد عباس ، " جريدة الشعب ، عدد 7229 ،

12 جانفي 1987 ، ص 12 .

(7) نفسه ص 12 .

(8) جوليان شارل أندري ، إفريقيا الشمالية تسيير ، ترجمة المنجي سليم و آخرون ،

الدار التونسية للنشر ، تونس 1976 ، ص 330 .

إعتمد الشاذلي المكي في خطة عمله الدبلوماسية على كتابة البيانات السياسية والرسائل و المذكرات، شارحا فيها وضع الجزائر الداخلي و أهداف النضال السياسي الذي تبنته الحركة الوطنية الجزائرية (ح. إ. ح. د)، و حاثا حكام الدول العربية على الإهتمام بالقضية الجزائرية بتقديم المساعدات اللازمة لها. وفي مذكرة له لوفود الدول العربية بالجامعة، بين فيها لهم توفر الأمة الجزائرية على مؤهلات الأمم المستقلة. (9) و كان قصده تحفيز الحكام العرب للقيام بواجبهم القومي التضامني اتجاه الحركة القومية الجزائرية، دون أن يتناسى دور السفراء العرب والأفارقة و الأسويين المعتمدين لدى الحكومة المصرية لإعلان مواقف حكوماتهم لتأييد القضية الجزائرية .

عمل الشاذلي المكي ممثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، على توظيف القومية العربية، موسعا في مفهومها الفكري و رقعتها الجغرافية، لإدراج الجزائر ضمن محيطها الجغرافي و تصوراتها الفكرية و السياسية ذات الأبعاد التحررية، بحيث ربط بين القضية الجزائرية كجناح رئيسي للعروبة و القضية الفلسطينية في الجناح الأيمن للعروبة. (10)

وبناء على هذا التصور أخذت القضية الجزائرية من منظوره بعدا قوميا تحرريا رائدا. بتفهم الدول العربية العضوة في مجلس (ج ع) و مكتب تحرير المغرب العربي ، للظروف المحيطة بالعمل السياسي الجزائري داخليا و خارجيا، وهذا لتفادي تكرار الأخطاء التاريخية كالتي حدثت مع الأمير عبد القادر أثناء قيادته للواء المقاومة باسم الجهاد الإسلامي خلال بداية القرن التاسع عشر. فعندما راسل الدولة العثمانية و بعض الدول العربية ، طالبا منها المساعدة والعون لتوحيد نشاط الجهاد لتحرير البقاع العربية المختلفة ، فواجهته بمواقف خدمت الإستعمار في عمقه (11) .

(9) " رسالة الشاذلي المكي إلى وفود الدول العربية في الدورة الرابعة لمجلس الجامعة في 20 أكتوبر 1956 بالقاهرة " ، مجلة الذاكرة ، عدد 2 ، ربيع 1995 ص 97 .

(10) نفسه ص 84 .

(11) سعد الله أبو القاسم الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1، م. و. ك ، الجزائر 1992 ،

ص 273 - 279 .

هذه هي مساعي الشاذلي المكي بالقاهرة ، وهي أولى محطات تحركه بها محاولا إيجاد صيغ سياسية لتمرير أهداف النضال السياسي لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية للرأي العام العربي و الدولي ليقوم بواجبه، معتمدا في ذلك على إثارة المد القومي العربي و الروابط الحضارية المشتركة و خصوصية المشكل الجزائري .

عمل الشاذلي المكي في إطار مكتب المغرب العربي

عرفت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، إنتشار مد الحركات التحررية بمطالبها الإستقلالية، إستغلالا لإفرازات الحرب وتجذر قناعات التخلص الكامل والشامل من الإستعمار بكل أشكاله بمساعدة المنظمات الجهوية التي عملت على تحويل مطالبها من البعد الإقليمي الضيق إلى البعد الدولي الواسع. حتى جعلت الجنرال الفرنسي أندري يؤكد على الخصائص المشتركة للعرب و التي تبلورت في إطار القومية العربية التي تبنتها الجامعة العربية بجمعها كل القضايا وجعلتها تسير في اتجاه عمل وحدوي . (12)

إكتسب الشاذلي المكي ممثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ، مكانة مرموقة بين الحركات القومية العربية و شخصياتها المهمة بالقضايا العربية، كالحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين و المدافع عن حقوقها السياسية و الدينية (13) . وكان مقرمتمثلي الحركات السياسية المغاربية و حتى المشرقية مقررا لهم بدار جمعية الشبان المسلمين، فعقدوا فيها الإجتماعات لدراسة و مناقشة قضايا أوطانهم العالقة كالقضية الفلسطينية و قضية شمال إفريقيا . ومن مقر جمعية الشبان المسلمين إنطلق الشاذلي المكي في عمله السياسي للفت إنتباه الشخصيات العربية لمساعدته و توفير الظروف لتهيئة العمل الوحدوي المغاربي بين الحركات الإستقلالية المغاربية التي دعت في نفس الظروف إلى عقد إجتماع موسع لها بضم كل التشكيلات السياسية المغاربية، أولها حركة الإنتصار للحريات

Genéral. J.P . André L'Algérie Nouvelles Ideologies dans (12)
L'Islam, Bulltin de L'Afrique Francaise , Octobre 1953 p.85.

(13) إدريس الرشيد ، ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الدار العربية للكتاب تونس 1981، ص 30 .

الديمقراطية ، و التي استجاب ممثلها لنداء الإجتماع لمناقشة عمل جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية (14) المعاكس لتوجه الحركات الإستقلالية المغربية. أثناء الإجتماع نشب خلاف حاد بين المجتمعين ، لإختلاف مواقفهم من نضال الجبهة . لأنها بقيت حبيسة البيانات السياسية و تجاهلها للعمل المسلح، جعلت الشاذلي المكي يحرص كل الحرص على حث المجتمعين إصدار بيان يشجب موقف (ج.د.إ.ش) لإبتعاد تصورهما الإيديولوجي عن توجه الحركات الإستقلالية المغربية المبني على الطرح العسكري و الإعداد له، لكن خلال الإجتماع لم يستجب المجتمعين لإقتراح الشاذلي المكي (15) و هذا لأن جل ممثلي الحركات السياسية المغربية كعبدالكريم غلاب وعلال الفاسي ومحمد بن عبود والحبيب ثامر و يوسف الرويسي لم يؤيدوا فكرة البيان و هذا لتفادي الدخول في صراع مع (ج.د.إ.ش) و التفرغ لمواجهة النظام الإستعماري.

أخصبت الأفكار الوحيدة للحركات الإستقلالية المغربية مشروع تأسيس أداة سياسية في صورة تكتل حزبي يخول لها التحدث باسم المغرب العربي بإصدار البيانات، و المذكرات ، واللوائح السياسية ، وعقد الندوات الصحفية لشرح تطورات الأحداث في بلدان المغرب العربي ، ونقل مطالب و اهتمامات الحركات السياسية إلى المنظمات الجهوية كالجامعة العربية و الدولية كهيئة الأمم المتحدة .

لأهمية هذه الهيئة بدأت التحضيرات من طرف المناضلين المغربية لتأسيس مكتب المغرب العربي بعقد أول إجتماع لهذا الغرض في 30 جانفي 1947 حضره ممثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية الشاذلي المكي لدراسة

(14) تأسست جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية بالقاهرة في 18 فيفري 1944، ترأسها محمد الخضير حسين و هو جزائري الأصل تونسي الجنسية، رفقة الأمير مختار الجزائري كنانب له و الشيخ الفضيل الوتيلاني سكرتيه العام. إنكبت الجبهة في عملها على التعريف بالقضية المغربية قصد إطلاع الرأي العام العربي والدولي باوضاع المغرب العربي، و لفت إنتباه حكام و ملوك الدول العربية مستغلة فرص المناسبات الدينية، و هذا من خلال المذكرات والبيانات السياسية التي كانت توجهها إلى الجامعة العربية و هيئة الأمم المتحدة سنة 1945. و للمزيد من التفاصيل أنظر أ بي القاسم محمد، الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954 ، رسالة ماجستير تحت إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله، نوقشت بمعهد التاريخ جامعة الجزائر 1996، ص 322-331، و أنظر كذلك إلى الرشيد إدريس، المصدر السابق ص 45 .

(15) نفسه ص 45 .

هياكل و برنامج المكتب، و أسلوب عمله السياسي الذي سيسلكه اتجاه الإستعمار. ثم تم تشكيل لجنة تحضيرية لتحضير المؤتمر التأسيسي لتشكيل المكتب و هذا في 6 فيفري 1947 (16).

إنكب الزعماء المغاربة في لقائهم التحضيري على تحديد دور المكتب، في تمحيص شؤون قضايا المغرب العربي السياسية و العسكرية. وتوحيد المكاتب المتواجده في البلاد العربية، و إظهار التضامن لخدمة القضية التحريرية (17). وأكدت الحركات السياسية المشاركة على دور المكاتب المغربية بالمشرق العربي في توحيد خططها في الأقطار الثلاثة (18)، و تحديد المسائل التي ستبقى ضمن الإهتمامات الرئيسية في العمل السياسي الخارجي للزعماء المغاربة .

و لتناول هذه الإنشغالات كلف الشاذلي المكي بتحضير إجتماع بتاريخ 8 فيفري 1947 لدراسة برنامج المؤتمر و تحديد تاريخ إنعقاده . و بعد نهاية الإجتماع تم الإتفاق على تاريخ 15 فيفري 1947 ، لإنعقاد المؤتمر التأسيسي بحضور كل الحركات السياسية المغربية . بالإضافة إلى حضور شخصيات سياسية عربية منها الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمان باشا، و منصور فهمي، واللواء صالح حرب باشا، و أحمد أمين بك، و عبدالقادر المغربي، و عبدالقادر مختار، و أعضاء الوفد اليمني بالجامعة العربية و أعضاء الجاليات المغربية و العربية. ومن الشخصيات المغربية يوسف الرويسي من تونس و عبدالكريم غلاب السكرتير العام للمؤتمر و الرشيد إدريس الذي قام بقراءة بعض البرقيات المتضامنة مع المؤتمر كبرقية علال الفاسي رئيس حزب الإستقلال المغربي، و محمد حسن الوزاني رئيس حزب الشورى المغربي وعبدالخالق الطريس رئيس حركة الإصلاح و رسالة الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي، وبرقية محمد المكي الكتاني رئيس جمعية الدفاع عن إفريقيا الشمالية . و الشاذلي المكي رئيس وفد حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (19) .

(16) نفسه ص 46 و 47 .

(17) الفاسي اعلال ، الحركات الإستقلالية بالمغرب العربي ، مراكش ، بدون سنة طبع ، ص 375 .

(18) إدريس الرشيد، المصدر السابق، ص 50 .

(19) نفسه ص 69 .

عمق الشاذلي المكي مسعى حركة الإنتصار داخل المؤتمر بنمية علاقته مع الوفود المغاربية بالعودة إلى ربط أوامر التعاون و التنسيق مع تونس والمغرب (20). بإعتماد أسلوب التقارب لتوحيد الرؤية لإيجاد خطة سياسية مشتركة للنضال المغاربي. ونظرا لتشعب المسائل و اتساع النقاش حول واقع المغرب العربي، أنشأ المكتب اللجان لدراسة القضايا التي عرضها المشاركون في المؤتمر، و كلفوا الشاذلي المكي للإشراف على اللجنتين من أربع لجان، الأولى حول دور المكاتب المغاربية بالمشرق العربي و الثانية لدراسة الظاهرة الإستعمارية بالمغرب العربي. (21)

ساهم الوفد الخارجي الجزائري في المؤتمر مساهمة بناءة بالنظر إلى الإقتراحات و الآراء التي قدمها في الاجتماعات التحضيرية، و استطاع من خلالها التأثير على جلسات المؤتمر، شجعت المؤتمريين الإنشغال بطلب الشاذلي المكي الرامي إلى إصدار بيان يعلن بطلان الحماية المفروضة على تونس والمغرب، وعدم شرعية إحتلال الجزائر، مع إلحاق مذكرة لوفود الدول العربية للمساهمة في عرض قضايا المغرب العربي لدى الهيئات الدولية. (22)

جاء مكتب المغرب العربي موحدا إلى حد بعيد على المستوى الفكري والمذهبي و إختياره لأولوية مواجهة العدو الإستعماري المشترك (23). إستجابة ظرفية لتطور مسار الإستعمار الذي عمل في إتجاه إعاقة عمل الحركات السياسية المغاربية المشكلة للمكتب بتوقيف منضريها بأسلوب البطش والتكيل بالحركة المغاربية. بجمع كل ما كان يتصور من الوسائل والطرق و أموال طائلة خصصت لمقاومة هذه الجبهة الجديدة (24) .

(20) شهادة الشاذلي المكي بتاريخ 21 أوت 1985 ، أنظر رسالة بلقاسم محمد، المرجع السابق. ص 327.

(21) إدريس الرشيد ، المصدر السابق ، ص 69

(22) نفسه ص 94 ، 96 .

(23) بن عبود امحمد، " مكتب المغرب العربي بالقاهرة ، " المجلة التاريخية المغربية، عدد

41، 42 ، جوان 1986، ص 35 .

(24) التميمي عبد الجليل، " قضية المغرب العربي للمناضل يوسف الرويسي "، المجلة التاريخية

المغربية ، ع 41 ، 42 ، جوان 1986، ص 35 .

و في نهاية أشغال المؤتمر وجه المؤتمرين رسائل شكر لزعماء الحركات المغربية ، أحمد مصالي الحاج و الحبيب بورقيبة و عبدالخالق الطريس، تنويها بمجهوداتهم في سبيل رفع صوت الحرية في بلادهم ومقاموا به من جهاد مجيد لتحقيق إستقلال المغرب العربي. (25)

نظم الشاذلي المكي عدة جلسات بمقر الحزب بالقاهرة ، عدة ندوات صحفية ولقاءات سياسية مع شخصيات عربية و محرري الصحف العربية، لشرح توجهات الحزب الجديدة في المجال الدبلوماسي لتجسد أفكار و تصورات مكتب المغرب العربي. وأمام المدعوين أكد على حقيقة الوضع العربي الذي يجب أن تتعامل معه الحركات السياسية المغربية و الدول العربية بالفعل الإيجابي، ثم وضع للحاضرين حقيقة العالم المتمثل في العالم الغربي و العالم الإسلامي ، و العلاقة بينهما علاقة صراع فكري و العالم الإسلامي واع. و أن جميع الأمم العربية قد عقدت العزم على التخلص من الإستعمار. (26) سمح نضال الشاذلي المكي السياسي إلى إعراف الأمين العام للجامعة العربية رسميا بشرعية تمثيله لحركة الإنتصار الحريات الديمقراطية باعتبارها الحركة السياسية التي مثلت مطامح الشعب الجزائري. (27)

و ظل طيلة وجوده بالقاهرة مهتما بتفعيل العمل الدبلوماسي، لإحباط الدعاية الفرنسية بالشرق العربي، وهدم الجدار الذي أقامه الإستعمار بين المغرب و المشرق العربيين. لمنع تكوين وحدة عربية التي هي إسمنت العمل المسلح. لهذا بقي حريصا على حضور كل الإجتماعات و الندوات التي تدعو لها الحركات السياسية المغربية في إطار مكتب المغرب العربي . و استجاب لدعوة عبدالكريم الخطابي لتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في 5 جانفي 1948. و على ضوءها أذاع مؤسسها بيانا سياسيا مطولا، أكد في المادة الثانية من ميثاقها (إن غاية اللجنة هي تحرير بلاد المغرب العربي تونس، الجزائر و مراكش من السيطرة و الاحتلال الأجنبيين، بتحقيق جلاء الجوش المختلفة و حصولها على الإستقلال التام). ثم عبر الشاذلي المكي معمقا في المسعى بقوله، (إذا نحن يؤسنا عن استرجاع استقلالنا بطريق الإقناع ، استرجعناه ، بطريق التضحية و بذل النفوس). (28) و هنا إشارة واضحة للتوجه الجديد للحزب المتمثل في الإعداد للعمل المسلح .

-
- (25) بن عبود امحمد، " نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق في انعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة ، "المجلة التاريخية المغربية"، عدد 15 - 16 ، جويلية 1979، ص 110 .
- (26) يوم الجزائر بالقاهرة، جريدة المغرب العربي، عدد 1 ، 13 جوان 1947، ص 1 .
- (27) بن عبود امحمد ، المصدر السابق، ص 110 .
- (28) المكي الشاذلي، " جريدة المغرب العربي "، عدد 18 ، 18 جانفي 1948 ، ص 31

إنشغلات الشاذلي المكي بالقاهرة أ - المشاركة في المؤتمرات الجهوية

سلك الشاذلي المكي أسلوبا مميزا في عمله الدبلوماسي باسم حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بالقاهرة. خاصة بعد دعم مؤتمر زدين في ديسمبر 1948 للعمل السياسي الخارجي، في اتجاه الجبهة المغاربية التي فرضتها وحدة التضاريس و التاريخ و الإضطهاد الإستعماري الواحد. (29) و أكد على أهمية الإستفادة من عبر التاريخ و دروسه للوصول بالنضال المغاربي إلى أهدافه السياسية و العسكرية. "حتى يتم تقادي تكرار مآسي الحرب التي خاضها إخواننا الأتراك . فكانت النتيجة الإنتداب في سوريا و لبنان و الإحتلال في فلسطين". (30).

و على ضوء هذا الواقع السياسي إنتهج طريقة النقد اللادع تعبيرا عن رفض الحزب للسياسة الفرنسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتوضيح موقف الحزب من الأحداث السياسية بالجزائر . ومن بين ما أثاره الشاذلي المكي في هذه الفترة إعلانه باسم الحزب رفض ضم « الجزائر إلى ميثاق الأطلسي »، "لأنه تعد صارخ و تجاهل واضح لمطالب الحركة الوطنية المتمثلة في استرجاع سيادتنا و حريتنا و استقلالنا، ومعناه أيضا تنكر الدول الموقعة على الميثاق للمادة 73 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة". (31)

بين الشاذلي المكي عن إطلاعه الواسع لأمر السياسة، متشجعا بنمو الوعي القومي التحرري الذي إنتشر في ربوع المستعمرات في آسيا و إفريقيا باستقلال الهند وباكستان و أندونيسيا سنة 1947 و الصين سنة 1949 .

و من أهم المؤتمرات التي إستغلها الشاذلي المكي لعرض إهتمامات و مطالب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية هو مؤتمر كراتشي بالباكستان سنة 1949، حضره وفد عن حركة الإنتصار ترأسه علي الحمامي حث فيه وفود الدول العربية و الآسيوية، على ممارسة عمل دبلوماسي لتدويل القضية الجزائرية لدى الهيئات الدولية .

و في نفس الدولة إنعقد مؤتمر ثاني في نفس المدينة كراتشي ما بين 9 - 11 فيفري 1951 حضره الشاذلي المكي ، قدم فيه عرضا عن القضية الجزائرية و مطالب الحركة الوطنية من الدول العربية و الإسلامية ، وتوظيف كل طاقاتهم لتحرير الجزائر و شمال إفريقيا. وفي نهاية الأشغال بعث رسالة إحتجاج إلى وزير الخارجية الفرنسي ضد سياسة، الإضطهاد المتبعة من طرف الحكومة الفرنسية بالجزائر. (32)

(29) بلقاسم محمد، المرجع السابق ، ص 341 .

(30) المكي الشاذلي، نريد إتحاد أمتن، جريدة المغرب العربي ، عدد 21 ، 18 جويلية 1948 ص 1، 4،

(31) المكي الشاذلي، " بيان ضد إدخال الجزائر في الميثاق الأطلسي "، جريدة

البصائر، عدد 45 ، 7 ماي 1949 ، ص 5 .

(32) Mazrana Ahmed. journal l'Algérie libre .N° 27,24 Mars 1951, p1

ساهمت هذه المؤتمرات في تنوير الرأي العام العربي الإسلامي ، بكشفها عن حقائق العمل السياسي بالجزائر وما كان يعترضه من عراقيل بسبب إبتاع فرنسا سياسة القمع ضد المناضلين السياسيين الجزائريين. و حركت أيضا ضمير الإنسان العربي الذي أصبح يهتم بالقضية الجزائرية لدعمها معنويا حتى تسترجع حقوقها المتمثلة في السيادة و الإستقلال .

ب- التكفل بمشاكل الطلبة الجزائريين

لم تقتصر مهمة الشاذلي المكي بالقاهرة في حضور الندوات و إصدار البيانات السياسية ، بل تعدت ذلك المجال و إتسعت لتشمل عدة قضايا لتعدها و تشعبها. نتيجة التسلط و القهر الإستعماريين اللذين طبقتهم على فئات المجتمع الجزائري. وأهم فئة تعرضت للإضطهاد هي فئة الطلبة الذين حرموا من حقهم الطبيعي في التمدن والتعلم. فأختاروا طريق الهجرة إلى الدول العربية كتونس وسوريا ومصر لمواصلة دراساتهم .

و كانوا بمجرد وصولهم القاهرة تعترضهم عدة مشاكل ، أهمها عدم تكافؤ الشهادات التي تحصلوا عليها من الجزائر مع الشهادات العليا المصرية إضافة إلى مشاكل الإيواء و عدم توفرهم على منح دراسية فتدخل الشاذلي المكي لدى عميد جامعة فؤاد الأول بمصر ليقبل الطلبة الجزائريين بشهادات تمنح لهم من مكتب الوفد الخارجي الجزائري. ليتسنى لهم الإستفادة من حق الإقامة و المنحة كلاجئين سياسيين. و من بين الطلبة الذين أستفادوا من هذا الإجراء الطالب الشريف الجيلالي بن الهادي عضو في الحركة القومية بالجزائر (33) . وسعى أيضا بالتوسل لدى السلطات المصرية منها مصلحة الجوازات و وزارة التعليم القومي لتوافق على قبول دخول الطلبة الجزائريين إلى كلياتها، بما فيها المدارس الحربية لتكوينهم سياسيا و ثقافيا و عسكريا في إطار الإستعدادات للثورة.

وفي هذا الصدد وجدنا رسالة ممضاة من طرف الشاذلي المكي وجهها للدكتور محمود حسن العروسي وكيل إدارة الجوازات و الإقامة، لتسوية مشكل الطالب أحمد الدخيلي بسنة متجددة لمواصلة تعليمه بالأزهر الشريف (34). و هذا للحفاظ على العلاقة الوطيدة

C.A.N, Bt N °78,F, G.P.R.A.Lettre de Chadly El Mekki.05 Janvier1952 (33)

C.A.N, Bt N° 76, F, G.P.R.A. Lettre de Chadly El Mekki (34)

22 Septembre 1952. Voir aussi Lettre de Chadly El Mekki adressée à Ahmed

Hacene Elbakouri, sans date, Bt 76

بين الطلبة و الحزب، لتوظيفهم في عمله الدبلوماسي بعد دمجهم في تركيبته، للاستفادة من خبرتهم السياسية و كفاءاتهم العلمية. و في تقرير أصدرته المخابرات الفرنسية سنة 1946 أكدت فيه أن ثلثي الطلبة الجزائريين كانوا يتعاطفون مع مصالي الحاج و (ح.ش.ج) وخاصة جمعية الطلبة المغاربة التي كانت تحت إشراف إبراهيم معيزة و امحمد يزيد (35).

فاهتمام الوفد الخارجي بالطلبة الجزائريين للدور الذي قاموا به في العمل الدبلوماسي للتعريف بالحركة الوطنية و إنشغالها للحصول على تأييد الدول الأجنبية لمسعى (ح.إ.ح.د). شاركوا في مؤتمرات دولية كمؤتمر براغ و غرونوبل سنة 1947. (36)

و في نفس الخط السياسي لحركة الإنتصار، قام أحمد مصالي الحاج بزيارة إلى دول المشرق العربي في سنة 1952، لمعرفة موقف الرأي العام العربي من القضية الجزائرية، والإطلاع على ما حققه الوفد الخارجي في عمله الدبلوماسي منذ إستقراره بالقاهرة. و إعطاء نفس جديد لعمل الوفد للمزيد من التأثير على الشعوب العربية لإقناعها بضرورة التخندق في خندق واحد مع المجتمع الجزائري. بالإضافة إلى إظهار شرعية الحزب على التوجهات التي إعتمدها لحل أزمة الوجود الإستعماري بالجزائر. ولكل هذا كشف من لقاءاته و إتصالاته مع الشخصيات السياسية و الفكرية من كل الدول العربية كإبن سعود ملك السعودية و فؤاد عبد الله و الشيخ أمين الحسيني و عبد اللطيف دراز مدير الأزهر الشريف و منصور باشا عميد قديم بكلية فؤاد و صياد عبد الله من ماليزيا. (37)

و للإشارة أن أثناء زيارته توقف طويلا بمصر لأهميتها السياسية و الحضارية ولإستغلال ما تتوفر عليه من شخصيات سياسية و فكرية و مؤسسات سياسية كالجامعة العربية. و كذلك تقديرا للدعم الذي قدمته للوفد الخارجي منذ تأسيس مكتب المغرب العربي.

(35) ياسف مراد، " الطلبة الجزائريون أثناء الثورة"، جريدة السلام اليومية، ع 153 17-18 ماي

1992، ص 2

(36) بلقاسم محمد، المرجع السابق، ص 356.357

Journal L'Algerie libre N° 34, 6 Octobre 1952, p 1

(37)

توسع الوفد الخارجي الجزائري

ظهر الوفد الخارجي قبيل الثورة في شكل تركيبة موسعة، بصعود كل من محمد خيضر، و حسين آيت أحمد، و أحمد بن بلة، مشكلين "الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة"، و هي التشكيلة التي أفرزتها أزمة (ح.إ.ح.د) الناتجة عن إختلاف رؤى و مواقف مناضليها حول المسائل التي كانت من ضمن إشغالات الحركة كالتمثيل الدبلوماسي بالخارج و العمل المسلح بالداخل. ومن زاوية أخرى لم ينظر لموضوع توسع تركيبة الوفد الخارجي من منطق إضافة عناصر إضافية لتدعيم الوفد القديم لتوسيع العمل الدبلوماسي وتنشيطه، لأن تمثيل عنصر واحد للبعثة الدبلوماسية بإسم الحزب ، لا يستطيع لوحده القيام بعمله في كل المناطق و الإتصال بكل المسؤولين و مراسلة المهتمين بالقضية الجزائرية .

و في كل هذا لم يكن تغيير عناصر الوفد الخارجي لوحده وراء فكرة توسع تركيبته بالقاهرة و إنما الظروف التي كانت تحيط بالعمل السياسي، و المتمثلة في بقاء موقف الحكومة المصرية محصورا في الوعود السياسية، رغم طول فترة إقامة الوفد بها، هي التي حتمت على أعضاء الوفد إعتقاد منطق التوسع، ليشمل العناصر الثلاثة التي لجأت إلى مصر سنة 1952.

وخلال هذه الفترة دخلت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في سنة 1952 في صراع سياسي و إيديولوجي ، لعدم تجانس مواقف مناضليها من القضايا الجوهرية للحركة و الذي زاد في تصاعد الأزمة في هذه الفترة إكتشاف المنظمة السرية في مارس 1950 وقضية 52 مناضلا في سجن البليدة سنة 1952 . وفي سنة 1953 بدأت أزمة الحركة بظهور طرف ثالث يمثل مناضلي المنظمة السرية الذين أسسوا فيما بعد اللجنة الثورية للوحدة و العمل .

طرحَت اللجنة الثورية للوحدة و العمل فكرة الإسراع في تحضير العمل المسلح بالإمكانات المتوفرة ، وهي الفكرة التي فتحت جبهة الصراع مع أحمد مصالي الحاج، لأن موقفه لم يكن يؤيد مسعى اللجنة. بناء على نظريته التي بقي يناضل من أجلها التي بناها على أساس مبدأ التريث حتى تكتمل كل الشروط وتتوفر كل الظروف و تجتمع كل الإمكانات و من ثمة تصبح الفكرة مهضومة لدى الشعب ، يمكن من خلالها إعلان تفجير العمل المسلح .

كشفت هاتان النظرتان تباعد وجهات النظر بين أحمد مصالي الحاج و تلاميذته من اللجنة الثورية للوحدة و العمل. فزادت الأزمة حدة إلى غاية إندلاع الثورة. و على غرارها ظهر توجه سياسي آخر تبناه محمد بوضياف تمحور حول العمل لإثبات الدلائل على أن أحمد مصالي الحاج رافض للنهج الجديد غير متماش مع التيار. ثم حاول بعد ذلك كل من محمد بوضياف و مصطفى بن بولعيد إختصار آلام الأزمة ، فتحرك

بوضياف بخطى متسارعة في سباق مع مصالي الحاج لجلب أحمد بن بلة و آيت أحمد حسين، و محمد خيضر لإقناعهم بما تسعى إليه اللجنة و ماتريد الوصول إليه. حاولت هنا الإشارة إلى بعض اللقاءات التي كانت بين قادة الداخل و الوفد الخارجي، والذي كان منكب في البحث و دراسة وسائل التي يمكن من خلالها توفير كمية من الأسلحة لإعلان العمل المسلح، و الظهور الذي يجب أن يظهر به من مسألتي التسليح و العمل الدبلوماسي. و حول عمل الوفد الخارجي قبل الثورة خصصت له عنوانا كاملا في الفصل الثاني تعرضت فيه لأهم الاتصالات و اللقاءات التي جرت بسويسرا بين محمد بوضياف و أحمد بن بلة و محمد خيضر و التحركات التي تمت في نفس الإتجاه.

أظهرت اللقاءات المتكررة التي عقدتها اللجنة مع مصالي الحاج عدم إنصياح هذا الأخير لطروحات بوضياف و ابن بولعيد ورفضه لفكرة إندلاع الثورة في تلك الظروف، لكن لا يعني أنه كان ضد الثورة كمشروع على المدى البعيد لوضع حد نهائي للسيطرة الفرنسية لإسترجاع السيادة الوطنية .

بعد أن ضمنت (ل.ب.ث.و.ع)، إستمالة أحمد بن بلة، و محمد خيضر، و حسين آيت أحمد بعد سلسلة من الاتصالات و اللقاءات التي تمت معهم، مسجلة بذلك نجاح مسعى محمد بوضياف بالقاهرة، و الذي كان يرمي إلى إبعاد مصالي الحاج و الموالين له عن الثورة، فحذت هي الأخرى (ل.ب.ث.و.ع) في إتجاه عزل الشاذلي المكي و أحمد مزغنة، لبقائهما مواليان لمصالي الحاج، و مخلصان لتصورات (ح.إ.ج.د) حول العمل المسلح.

يئس ممثلو اللجنة الثورية للوحدة و العمل من محاولتهم مع مصالي الحاج لإقناعه بمساعدهم فقرروا التخلي عنه ولجأوا إلى العمل و التنسيق مع آيت أحمد حسين الذي لجأ فارا إلى القاهرة خوفا من وقوعه في يد الشرطة الفرنسية . كان عضو في اللجنة المركزية لحركة إنتصار للحريات الديمقراطية سنة 1947 و بعد وفاة محمد بلوزداد عمل على رأسها إلى غاية 1948 ، وبعد إكتشافها سنة 1950 فر إلى القاهرة سنة 1951 ليدخل ضمن تشكيلة الوفد الخارجي 1954 ، وبعد إندلاع الثورة مثل القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955 . و بعد مؤتمر الصومام كلف بتمثيل الثورة بنيويورك (38) .

أما بالنسبة لمحمد خيضر الذي ولد في 13 مارس 1912 بالجزائر، فقد إنظم إلى صفوف حزب الشعب سنة 1938 ، ثم انتخب نائبا لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946 ، و في نفس السنة أنتخب كعضو للجنة المركزية للحزب ، وفي 5 جوان 1951 ذهب إلى القاهرة و انظم مباشرة لمكتب المغرب العربي ، و قبل إندلاع الثورة شكل رفقة زملائه الوفد الخارجي باسم جبهة التحرير الوطني . وفي 22 أكتوبر 1956 سقط في يد المخابرات الفرنسية إثر القرصنة الجوية.(39)

Benjamain Stora, Opcite p 271 - 272

(38)

Ibid, p 287, 288

(39)

و عن أحمد بن بلة وهو من أهم عناصر الوفد بالنظر للمسؤولية التي كلف بها، فقد ولد في 25 ديسمبر 1918 بمدينة مغنية، انضم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية و بعد ذلك عيه أحمد مصالي الحاج قائدا على رأس المنظمة الخاصة سنة 1949 . و إثر إكتشافها وقع في يد الشرطة الفرنسية و أقتيد إلى السجن سنة 1950 ، وفي سنة 1952 دبر لنفسه خطة فراره إلى القاهرة ليصبح فيما بعد عضوا بارزا في الوفد الخارجي، و كلف بالمسائل العسكرية و تدريب العساكر، و جلب الأسلحة، و أثناء إقامته قام بعدة إتصالات مع جمال عبد الناصر قصد تسهيل مهمة جلب الأسلحة إلى مصر ثم توجيهها إلى الجزائر، و لهذه المهمة إستعار للقبين و هما مسعود مزياني و عبد القادر مبطوش، ليتمكن من التنقل من القاهرة إلى مناطق أخرى، و هذا لتوفير الأسلحة عند إندلاع الثورة. و بقي يعمل جاهدا في ذلك الإتجاه إلى أن سقط في يد المخابرات إثر القرصنة الجوية في 22 أكتوبر 1956 . (40)

غيرت اللجنة الثورية للوحدة و العمل وجهتها من أحمد مصالي الحاج إلى إهتمامها بالعناصر الثلاثة المتواجدة بالقاهرة بعقد عدة لقاءات معهم في بعض العواصم الأوروبية. لمناقشة مسألتين أساسيتين، للخروج بمسعى اللجنة إلى الواقع، و بعد سلسلة من هذه اللقاءات المتكررة تمكن ممثل اللجنة من الحصول على تأييد و موافقة أحمد بن بلة على مسعى اللجنة و وعدهم بالعمل مع الآخرين لإقناعهم بالنتائج التي توصلوا إليها. و إلتزم القيام بالإتصالات مع الحكومة المصرية لحل مشكلة الأسلحة.

و من كل هذه المراحل إستطاعت اللجنة الثورية إقناع العناصر الثلاثة بأهداف العمل المسلح، و عند إندلاع الثورة في 1 نوفمبر 1954 ظهروا رسميا كممثلين لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة. و من هنا نجد موضوع توسع تركيبة الوفد لم يعتمد على إضافة عناصر جديدة و إنما تم الإحتفاظ بالعناصر الثلاثة و إبعاد العناصر المصالية التي في واقع الأمر كان لها الشرف في تأسيس الوفد الخارجي منذ سنة 1947 .

(40) " ملف حول إنقلاب 19 جوان 1965 " ، جريدة الخبر الأسبوعي ، عدد 15 ، 16 إلى 22 جوان 1999 ، ص 8 .

الخلاصة

سمح لنا عرض الفصل التمهيدي إلى معرفة مراحل العمل الدبلوماسي خلال فترة 1947 - 1954 ، و هي الفترة التي تبلورت فيها فكرة تأسيس الوفد الخارجي الجزائري لمتابعة القضية الجزائرية و طرحها في المحافل الدولية، قصد التعريف بها و بمطالبها و الرد على الدعاية الفرنسية المضادة و المعارضة لفكرة التدويل، بوقوفها أمام كل مسعى دبلوماسي يقوم به الوفد الخارجي، بتهديدها الدول العربية التي أعلنت موافقها المساندة لعمل الوفد. لغرض فرض حلولها كالتي توصلت إليها مع تونس و المغرب الأقصى .

من خلال تحليلنا لمتن هذا الفصل يدرك القارئ أنني لم أتعرض لأحمد مزغنة بالشكل الذي تناولت به الشاذلي المكي، لأن نشاطه قبل 1954 كان منكبا في جريدة الجزائر الحرة التي بقيت وفيه أفكار و مبادئ (ح.إ.ح.د) حتى بعد إنقسام الحركة إستمرت في عملها بإسم المصاليين (جويلية 1954). و لاحظنا هذا من خلال المواضيع التي كان يحررها، والطريقة التي كان يعمل بها في تغطية تحركات و تنقلات الشاذلي المكي، و زيارة مصالي الحاج إلى القاهرة و اللقاءات التي عقدها مع الشخصيات السياسية هناك. و سيظهر دوره بعد سنة 1954، و خاصة بعد مؤتمر باندونغ سنة 1955، و من هنا تعرضنا له في الفصل الرابع إنطلاقا من الوثائق المنشورة في كتاب محمد حربي أرشيف الثورة الجزائرية، وشهادة رابح بلعيد.

أرسى الوفد الخارجي خلال فترة 1947-1954 أرضية العمل الدبلوماسي على المستوى الخارجي، بكسب مساندة الدول العربية كمصر و السعودية. و بعد إندلاع الثورة إتخذها الوفد الخارجي المشكل من أحمد بن بلة، و حسين آيت أحمد، و محمد خيضر كقاعدة لعمله الدبلوماسي و العسكري و الإعلامي موظفا في ذلك إمكانيات الدعم التي تلقاها من الدول العربية، و متحديا تهديدات الحكومة الفرنسية التي هددت بها هذه الدول ، بقطع علاقاتها معها في مختلف المجالات ، و هذا بفضل دبلوماسية الوفد الخارجي التي صهرتها فترة الصراع بين الإستعمار و الحركة الوطنية .

و قد إنطلق العمل المسلح ببعدين نضاليين، العمل الثوري بالداخل و العمل الدبلوماسي في الخارج ، و هذا الذي ساهم في إنجاح الثورة في بدايتها رغم إختلال ميزان القوة لصالح الجيش الفرنسي ، فإن العمل الدبلوماسي ضروري لأية حركة مسلحة تهدف إلى إسترجاع السيادة و الإستقلال .

الفصل الأول



سأعالج في الفصل الأول محورا تحت عنوان عمل الوفد الخارجي في اتجاه العالم لأوضح أهمية العمل الدبلوماسي في تدويل القضية الجزائرية و الدور الذي اضطلع به كل عنصر من تركيبة الوفد الخارجي لنقل حقيقة المسألة الجزائرية إلى الهيئات الدولية للتأثير عليها قصد مساهمتها في ممارسة ضغوطاتها السياسية على الحكومة الفرنسية بغرض تسوية القضية الجزائرية في إطار موثيق الهيئات الدولية.

وضعت عناصر فرعية قصد تتبع مراحل تدويل القضية الجزائرية قبل تشكل وفد جبهة التحرير الوطني معرجا في بداية الأمر على مساعي أحمد مصالي الحاج بالمشرق العربي و لدى الجامعة العربية من خلال الزيارات التي قام بها و اللقاءات التي عقدها مع المسؤولين العرب من رسميين و غير رسميين لتدويل القضية الجزائرية ثم تطرقت إلى الدور الذي قام به الشيخ البشير الإبراهيمي بالمشرق العربي لتعبئة الرأي العام العربي و تحسيسه أهمية الموقف العربي لدعم القضية الجزائرية. و من الأرضية التي وضعها الرجلان إنطلاق منها الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني لممارسة العمل الدعائي للتعريف بالقضية الجزائرية و شرح مطالبها للمجتمع الدولي، و على إثر العمل الدعائي دخل الوفد الخارجي في لقاءات سرية مع الحكومة الفرنسية قصد إفشال حلولها. ثم تناولت مشاركة الوفد الجزائري في مؤتمر باندونغ في أبريل 1955 كأول خطوة لنقل القضية الجزائرية إلى المؤتمرات الجهوية تمهيدا لنقلها إلى هيئة الأمم المتحدة، و حول هيئة الأمم المتحدة خصصت عنصرا كاملا حول علاقتها بالقضية الجزائرية منذ تأسيس مكتب الوفد بنيويورك حتى إعراف هيئة الأمم المتحدة بها رسميا في أواخر سنة 1956 .

و في الأخير تعرضت إلى علاقة الوفد الخارجي بالجامعة العربية و الدور الذي لعبته في مساعدة القضية الجزائرية و احتضانها لعناصر الوفد الخارجي منذ تأسيسها سعيها لتسجيل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة .

مساعي أحمد مصالي الحاج لتدويل القضية الجزائرية

ظهر الإستعمار بعد سنة 1945 بوجه جديد ، فتأقلمت معه الحركة الوطنية باعتمادها أسلوب العمل السري بالداخل و توسيع عملها الدبلوماسي على الساحة الدولية ، فوجدت أول منفذ لها هو الجامعة العربية نظرا للعلاقة المتقاربة بينها و بين الجامعة من الناحية الإيديولوجية لأن منذ نشأتها وهي تصر على المواقف المؤيدة لصالح قضايا الدول

المغربية و الجزائر بشكل خاص . و أعلنت في 26 نوفمبر 1946 تأييدها المطلق للدول
المغربية على حقهم في الإستقلال و الحرية. (41)

ونظرا لدور الجامعة العربية إقليميا و سياسيا لعبت دورا حيويا في تنمية حركة
التضامن العربي بين الدول المشرقية و الحركات السياسية الإستقلالية المغربية. و إعطاء
فضاء لزعماء هذه الحركات للتحرك على مستوى الجامعة لربط قضاياهم بالقضية
الفلسطينية في إطار تدعيم البعد القومي العربي الوحدوي، و تثمينا لروابط الإنتماء
التاريخية و الجغرافية و اللغوية و الحضارية. (42)

كما تم إحتضان المشرق العربي لعناصر الوفد الخارجي الجزائري و الذي عمقته
الجامعة العربية برعايتها لهم، مما حفز الشخصيات السياسية العربية القيام بعمل
مشترك و منسق للدفاع عن القضايا الجوهرية التي كانت تمثل صلب الواقع العربي مغربا
و مشرقا، منها رفض سياسة التجنيد الإجباري، و تكوين كتائب للدفاع عن القضايا التي
كانت في الواجهة، كالقضية الفلسطينية التي كون لها الأمير محمد سعيد الجزائري
كتيبة المغاربة بدمشق و هي عبارة عن فيلق عسكري يضم المتطوعين المغاربة من تونس
و الجزائر و المغرب الأقصى لتكوين جيش عربي للدفاع عن فلسطين باعتبار أن القضايا
العربية ككل قضية واحدة. (43)

و قد ساهمت اللقاءات و الحوارات التي نظمتها الجامعة العربية في رسم مستقبل
علاقتها بالحركات السياسية المغربية في إطار نضالها الدبلوماسي و هذا لإعتبارات
ظرفية بحكم أن العمل العسكري لم يكن ملائما للبدء فيه، نظرا لعودة الإستعمار
لسياسة التدمير المعروف بها، و التي كانت تمثل صلب تصوره السياسي
الإستعماري. إضافة إلى إحتلاله موقعا هاما بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الحرب
الباردة. فإتجهت الوفود المغربية على رأسها الوفد الجزائري بالقاهرة نحو تعميق علاقته

(41) بن عبود امحمد المرجع السابق ص 117 .

(42) Lassay Michel , Du Panarabisme à la ligue Arabe , Paris 1948 , p 184 .

(43) يبدو أن محمد سعيد الجزائري أراد إحياء حي المغاربة الذي أسسه سيدي
بومدين الغوث أثناء الحروب الصليبية . للمزيد من التفاصيل أنظر الأمير سعيد الجزائري
محمد ، "مذكرات عن القضايا العربية في العالم الإسلامي " ، الجزائر 1968 . ص 276 . 277.

السياسية مع الجامعة العربية . وعملت هذه الأخيرة على إحتواء القضية الجزائرية إحتواء جزئيا لكنها إعتبرتها قضية محورية في الوطن العربي، وحثت الدول العربية العضوة بمجلسها تقديم مساندتهم بالتصويت على ميثاق الأمن الجماعي الذي يخص الدول المغاربية الثلاثة. (44)

تبنّت الجامعة العربية إنشغال الوفد الخارجي الجزائري بعد أن إستطاع أحمد مصالي الحاج رئيس حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية الإلتقاء بالعديد من الشخصيات العربية الحكومية بالقاهرة كالأمين العام للجامعة العربية، لعرض القضية الجزائرية و طرحها على المجتمع الدولي لجلب التأييد لها و المساعدات العسكرية، للإسراع في التحضير لتفجير العمل المسلح الذي كان يحضر في الظل .

وبغرض تحضير العمل المسلح دخل أحمد مصالي الحاج الجامعة العربية كشخصية سياسية عربية ذات ثقل سياسي و بحضور أعضاء الجامعة مع المنظمات السياسية الثقافية العربية و الشخصيات المغاربية كلال الفاسي و علي البلهوان، و السيد الحريري و محمد صلاح الدين باشا وزير خارجية مصر (45). و حضور مصالي مع هذه الشخصيات كان بغرض إطلاعها على حقائق حول مسار وعمل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و أهدافها السياسية و العسكرية، وحتى يتعرف الرأي العام العربي النخبوي على واقع الصراعات التي إندلعت بين هياكل الحزب الناتجة عن إختلاف الرؤى حول العمل المسلح .

و لتحقيق هذه الغايات حرص مصالي الحاج على إضفاء طابع شرعية لعمل حركته السياسية، موظفا في ذلك المرجعية التاريخية لنضاله السياسي، ثم أكد للشخصيات التي إلتقى بها و الهيئات التي زارها على أهمية قيادة حركته الإستقلالية لتحضيرات العمل المسلح و ما تبذله من جهود لتحقيقه و تعميمه مغاربيا .

و لتطويق الصراعات السياسية و الشخصية التي بدأت تظهر على مستوى مكتب المغرب العربي، بعد ما لوحظت ملامح بداية إنسحاب الوفد التونسي من المكتب، و تخليه عن توجهاته العامة التي إتفقت عليها كل الحركات الإستقلالية المغاربية في مؤتمر تأسيسه سنة 1947.

و ترسيخا لقناعة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية حول المد الوحدوي المغاربي، انتقل وفد بإسمها إلى القاهرة مشكلا من أحمد بودة و أحمد مزغنة، لسد الفراغ الذي خلفه الحبيب بورقيبة ' للمحافظة على وحدة النضال السياس لأقطار شمال إفريقيا(46) .

Mazrana Ahmed. J. L'Algérie libre N°13.15. Avril 1952. p4 (44)

Mazrana Ahmed. J. L'Algérie libre, N°36, 11 Avril 1952, p2 (45)

Mazrana Ahmed. J. L'Algérie libre, N°52, 29 Mars 1952, p2 (46)

عرف مطلع الخمسينات توسع تركيبة الوفد الخارجي بالقاهرة بعد أن أصبح أحمد مزغنة و أحمد بودة ممثلين لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية لفرض مساعدة الوفد الخارجي في شرح الوضع السياسي للقضية الجزائرية، و توضيح مطالب الحركة الوطنية (ح إ ح د) و ما تريده من الدول العربية و الجامعة العربية، لأن حركة الإنتصار وصلت إلى حد التشنج نتيجة ضغوطات الإستعمار و ممارسته المختلفة، جعلته يظهر بمظهر النضج الواعي ترجمه في تحريكه للعمل الدبلوماسي بالمشرق العربي. و محاولته الحثيثة لإقناع وفدي تونس و المغرب لتكوين جبهة مسلحة بشمال إفريقيا.

إستطاع وفد حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية مع الوفد الخارجي لفت أنظار الدول الآسيوية بعد اللقاءات التي نظمها مع سفراء هذه الدول بالقاهرة، مع إستغلال إنعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة لعرض قضية شمال إفريقيا. (47)

تجلت في هذه الظروف لممثلي حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و ممثلي الوفد الخارجي العمل مع هيئة كتلة الأفروآسيوية و الإعتماد عليها بغرض عرض القضية الجزائرية في المحافل الدولية، و مدها بالمساعدات إذا ما اندلعت ثورة مسلحة لإستئصال جذور الإستعمار من الجزائر و عبر أحمد مزغنة عن ذلك بصريح العبارة أننا وجدنا لدى مسؤولي الشعوب العربية تفهما كبيرا لقضيتنا و هم على أتم الإستعداد للدفاع عن قضية الشعب الجزائري و كفاحه التحرري. (48)

تمكنت العناصر الوطنية بما فيها ممثلو الوفد الخارجي بمجهوداتهم المعتبرة إلى نقل حقيقة الوضع الساسي الجزائري إلى مسؤولي الحكومات العربية، ليتحملوا مسؤولياتهم القومية اتجاه القضية الجزائرية بإعتبارها قضية قومية تهم كل الدول العربية والحركات التحررية الإفريقية و الآسيوية. وعن هذا المد عبر عنه وزير الخارجية العراقي فضيل الجمالي مؤكدا أن حكومته وضعت تحت تصرف الوفد

(47) التقى أحمد مزغنة بالقاهرة أثناء هذه اللقاءات بعدد كبير من الشخصيات العربية و الآسيوية وأهمها الجنرال نجيب معمد، و فتحي رضوان، و أحمد الشقيري الأمين العام للجامعة العربية مع جمع من السفراء العرب و غير العرب المتعمدين لدى الحكومة المصرية كسفير الهند، و سفير الباكستان، و سفير أندونيسيا، و ممثلين عن السعودية، و لبنان، و سوريا، و للمزيد من التفاصيل أنظر جريدة.

Journal L'Algérie Libre N° 55, 15 octobre 1952, p1, N° 56. 1 Nov 1952, p1

Journal, L'Algérie Libre, 1 Nov 1952. p1

(48)

الخارجي الجزائري كل المساعدات لإنتصار القضية الوطنية لشعوب إفريقيا الشمالية. و هكذا إستطاع مرة أخرى الوفد الخارجي و نضال الحركة الوطنية تحقيق نجاح كبير في هدم الجدار الذي بناه الإستعمار و كرسه سياسة فرق تسود التي إعتمدها منذ بداية توسعه الإستعماري لخلق هوة بين المشرق و المغرب العربيين ، لتميع مشروع الوحدة العربية وللحيلولة دون تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع العربي لأنها لا تخدم التواجد الإستعماري بالمنطقتين.

ومن خلال تحركه الواسع و المكثف تمكن الوفد الخارجي من الوصول إلى إقناع المجتمع الدولي في جزئه الإفريقي و الآسيوي بأهمية القضية الجزائرية والمغربية و بضرورة تقديم الدعم و التأييد لها لأنها تناضل من أجل إستقلالها المقدس.(49)

تحركات الشيخ البشير الإبراهيمي بالمشرق العربي

و في معرض حديثنا عن الوفد الخارجي و نضاله السياسي لابد أن نعرض على دور جمعية العلماء في تدعيم تركيبة الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة لما تركته من بصمات على النضال السياسي الوطني بفهمها الثاقب لظاهرة الإستعمار وإدراكها لمسؤولياتها التاريخية.

و إحتراما لمبادئ قانونها الأساسي إنطلاقا من أهم مبدئها القاضي أنها جمعية دينية لا سياسية لتبعد أنظار السلطات الأمنية الفرنسية عن عملها السياسي. لكن القرائن التاريخية دلت أن الجمعية إضطلعت بدور كبير في حقل السياسة، و مثلت العمل السياسي الواعي الذي ظل الإستعمار يعمل على تتبع مساره، و هذا ما جعل الجمعية تتلقى سلسلة من القرارات و المناشير بهدف الحد من عملها السياسي منذ ظهورها في 5 ماي 1931 .

ساهمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالقاهرة في تنمية المد الوحدوي بين الحركات السياسية المغاربية بتفتحها الكبير على إيديولوجيات هذه التشكيلات السياسية في إطار جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية التي تأسست يوم 18 فبراير 1944 ، وكانت الجمعية من بين الحركات السياسية التي إنضمت إلى (ج.د.إ.ش) بممثلها الشيخ الفضيل الورتيلاني مدعمة خط الجبهة السياسي الذي كان يسعى إلى إعتقاد الطرائق المشروعة لتحقيق حرية و إستقلال شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب)، وضم هذه الأقطار إلى جامعة الدول العربية. (50)

ومن نشاط الجمعية في لجنة إفريقيا الشمالية سعت إلى جانب الحركات السياسية الجزائرية في تشكيل وفد خارجي جزائري موسع يضم كل التيارات الوطنية . فشاركت الجمعية بوفد مثله الشيخ البشير الإبراهيمي و أحمد توفيق المدني وعن حركة الإنتصار مثلها أحمد بن بلة و محمد خيضر و حسين آيت أحمد و عن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مثله إبراهيم بيوض. (51)

حاولت التشكيلات السياسية الجزائرية من وراء تأسيسها لهذا الوفد الموسع، تجاوز أزمة الإنقسام التي مست حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، و الحد من التوتر الذي بدأ يدب داخل جسم الحركة الوطنية لتضارب مواقف مناضليها حول المسائل الجوهرية أهمها العمل المسلح .

(50) بلقاسم محمد ، المرجع السابق ، ص 322 .
(51) جريدة المغرب العربي ، 15 أبريل 1953 ، ص 1

إتجه الوفد الموسع إلى تبني هدف مشترك هو التنسيق مع عناصر المنظمة السرية التي ستشكل فيما بعد اللجنة الثورية للوحدة و العمل في مارس 1954 ، لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة ، في إتجاه رأب صدع الحركة الوطنية (ح.إ.ح.د) لإخماد التهم التي كانت متبادلة بين مناضلي حركة الإنتصار . و للوصول بالهدف إلى غايته قسم الوفد الخارجي العمل إلى ثلاث إتجاهات تكلف أحمد بن بلة بالمهام العسكرية للبحث عن الدعم اللوجستيكي وحسين آيت أحمد أخذ على عاتقه المهام الإعلامية و الدعاية و محمد خيضر تكلف بالمهام الدبلوماسية للتنسيق مع الوفود المغربية و الجامعة العربية و الحركات السياسية و الثقافية العربية. و وفد جمعية العلماء المسلمين تكلف هو الآخر بالعمل السياسي و الدعاية الإعلامية والإشراف على البعثات الثقافية و الإهتمام بمشاكل و قضايا الطلبة الجزائريين لدى الجامعات المصرية .

في إطار المهمة السياسية للجمعية شرع الشيخ البشير الإبراهيمي خلال سنة 1952 في زيارة لدول المشرق العربي لحضور مؤتمر كراتشي في الباكستان، كممثل للجزائر، للمشاركة في دراسة اشغال المؤتمر المخصصة في معظمها لواقع العالم الإسلامي في ظل المعظلة الإستعمارية. و بعد نهاية المؤتمر عاد إلى القاهرة باعتبارها منارة الشرق الإسلامي، حيث إتجه مباشرة إلى مكتب الجمعية الكائن بها، الذي كان تحت إشراف مسعود الجيلالي و هو طالب بكلية أصول الدين، لإستقبال الوفود و الشخصيات العربية، لدراسة و مناقشة أهم القضايا العربية في مقدمتها قضية الجزائر. إضافة إلى إهتمامه بقضايا البعثات الطلابية الموفدة باسم الجمعية إلى القاهرة .

و أثناء تواجد الشيخ البشير الإبراهيمي بمصر ، إلتقى بالعديد من الشخصيات العربية المرموقة المستوى، كالمفكر ساطع الحصري، و علال الفاسي، و إبراهيم الواعض، و الأستاذ مختار بك عبدالقادر الأمين العام لجمعية الشبان المسلمين، وممثلي الصحف العربية منهم سعيد رمضان ممثل مجلة المسلمون. (52) سمحت هذه الزيارة لرئيس الجمعية التعرف على اهم عمداء الرأي العام العربي و مكنّته من إحتلال موقعا سياسيا هامار غم تظاهر الجمعية بالبعد الثقافي . لكن الظروف السياسية التي كانت تعرفها الجزائر و تنامي شراسة المد الإستعماري ، جعلها تظهر وجهها السياسي و تخرج نهائيا من سياسة التظاهر بالمظهر الثقافي. و تبدأ في إبداء وجهة نظرها في إشكالية النضال السياسي الجزائري و شرعية إستعمارها.

(52) " رحلة الأستاذ الجليل إلى ربوع الشرق " ، جريدة البصائر، ع 186 ، 17 أفريل 1952 ، ص 2

و رأت الجمعية في حل هذه الإشكالية بتعميق الوعي التربوي والإرشاد الديني كآليتين ضروريتين لإفشال مشاريع الإستعمار التغريبية . لذا جعلت البشير الإبراهيمي يؤكد على أهمية دور الأشقاء العرب ليقوموا بواجبهم إتجاه الجزائر ، بالإعتناء و رعاية البعثات الطلابية لغرض تحضير العناصر المثقفة لتوظيفهم في المواجهة الحقيقية ضد الإستعمار، من منطق الثورة لا يقودها الجهلة.

حاول الشيخ البشير الإبراهيمي في إطار عمل الوفد الخارجي إلى تحسيس المجتمع العربي و الشخصيات العربية المثقفة، لتلعب دورها القومي بتوظيف ثقافتها المشرقية و إدخالها في طائفة روح المغرب.(53)

سعت الجمعية إلى جانب الوفد الخارجي الجزائري في مطلع سنة 1952 إلى إستدراك تأخرها، لجلب التأييد إلى القضية الجزائرية، و لإستكمال عملها المزدوج التربوي والسياسي بنظرة ثقافية ثاقبة عالية المستوى . من خلال رؤيتها للواقع السياسي الجزائري و تعاملها مع تطورات مسار الحرية الوطنية. لأن الثورة الحقيقية التي كان يبحث عنها المجتمع الجزائري من منظور الجمعية هي الثورة الثقافية أي ثورة تغيير الذهنية. لأن منطقيا لا يمكن في ظروف الجزائر في فترة الخمسينيات إقناع المجتمع الجزائري بحمل السلاح لمباشرة العمل المسلح ، لتحقيق غاية طويلة المدى وخطيرة جدا في نفس الوقت إذا ما حدث لها إنزلاق سياسي أو إيديولوجي .

ومن أهم الشخصيات التي حضيت ببقاء الشيخ البشير الإبراهيمي بالقاهرة هي شخصية جمال عبد الناصر، فتحدثا مطولا حول القضية الجزائرية و تفاعلاتها على الساحة العربية. و الكيفية التي يمكن عبرها تقديم المساعدات المادية و المعنوية عند إندلاع العمل المسلح، وتم الإتفاق بقبول الطلبة الجزائريين في المعاهد المصرية كمرحلة أولية.(54)

هذه بصفة عامة خلاصة عامة عما قامت به جمعية العلماء المسلمين دعما لجهود عناصر الوفد الخارجي بالقاهرة، في اتجاه تحقيق الهدف المشترك بتوسيع العمل السياسي الخارجي على مستوى الدول العربية. وهذا سعيًا لإستغلال كل الظروف المتوفرة لإعطاء دفع جديد لدور جمعية العلماء المسلمين في مسار النضال الوطني، و مسح كل ما كان يلفق لها.

(53) سعد الله أبو القاسم، أفكار جامعة ، م و ك ، الجزائر 1988 ، ص 99 .

(54) الشيخ خير الدين، مذكرات، الجزء الثاني ، م و ك ، الجزائر 1991 ، ص 128

وأظهرت من خلال تحرك رئيسها وعيا وطنيا رائدا ، مكن حركة انتصار الحريات الديمقراطية من الإستفادة منه في تهيئة الأرضية لتفجير العمل المسلح. وأستطاع من تقريب وجهات النظر بين ممثلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و مسؤولي الحكومات العربية خاصة المصريين منهم في إطار البعد القومي العربي، و ساهمت أيضا إلى جانب الوفد الخارجي في تقديم حقيقة القضية الجزائرية و مطالبها السياسية والعسكرية الى الجامعة العربية و المناضلين السياسيين العرب و حتى المثقفين العرب للاهتمام بها.

حرص الوفد الخارجي على تحريك العمل الدعائي

لم يكن الطريق سهلاً نحو هيئة الأمم المتحدة، لكونها الهيئة العالمية الوحيدة المكلفة بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية و الدبلوماسية المنصوص عليها في ميثاقها في الفصل الأول المادة الأولى الفقرة الثالثة دون تجاهل بقية المواد الأخرى من الميثاق، للتمكن من إستصاغة موقف الدول الغربية لصالح تسوية القضية الجزائرية. و تقوية موقف الدول الإفريقية و الآسيوية داخل هيئة الأمم المتحدة، لتمرير مشروع تسجيل القضية الجزائرية. في ظل المعادلة الدولية التي حكمت العلاقات الدولية طيلة فترة الخمسينيات و الستينات من القرن العشرين .

حرص الوفد الخارجي في عمله الجاد على ممارسة عمل دبلوماسي فعال للتجاوب مع الظروف الدولية. فبدأ أولاً بتعيين وفد يتشكل من حسين آيت أحمد و امحمد يزيد بإسم جبهة التحرير الوطني لدى هيئة الأمم المتحدة. و تكليف عناصر أخرى لتشرف على تسيير شؤون الوفد على مستوى القارة الأوروبية و قارتي آسيا و أمريكا. للتعريف بالقضية الجزائرية بهذه المناطق و البحث عن تأييد هذه الدول، لكي لا يبقى التأييد مقتصرًا على كتلة الأفروآسيوية . و في هذا الصدد تحدث فرحات عباس عن تنقلاته و تنقلات زملائه في هذه الجهات لتجسيد خطة دبلوماسية مدروسة بأهداف محددة لضمان طرح جيد للمسألة الجزائرية أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. (55)

و بعد دراسة كل الظروف لإنجاز مهمة تسجيل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة تنقل فرحات عباس رفقة أحمد فرانسيس إلى جنيف ثم القاهرة في 30 أبريل 1956 لأجل التنسيق مع مكاتب الوفد الخارجي المتواجدة بها و بالدول الأوروبية، لتجاوز كل التآزمات الطارئة ، أصدر عبان رمضان تعليمة حرص فيها على تحديد أهداف دبلوماسية الوفد الخارجي لدعم عمله و تقوية نفوذه في الدول التي يعمل فوق أراضيها . وجاءت هذه التعليمة في أربعة نقاط و هي :

- 1- يهدف تدويل القضية الجزائرية إلى دحض خرافة الجزائر فرنسية.
- 2- توفير الأموال والذخيرة و الأسلحة لجيش التحرير الوطني، والعمل و الحفاظ على سلامة معنويات المجاهدين. و ستبقى إذا كانت الأسلحة و الذخيرة غير ناقصة.
- 3- الحفاظ على وحدة الوفد الخارجي لتأكيد فعالية تمثيله و لتفادي الصراعات الشخصية بين المناضلين، و خلق ذهنية جديدة لجبهة التحرير الوطني لتقويض روح التعصب.
- 4- لايسمح لأي شخص التحقيق في هوية الثورة أو تشخيصها بل يجب أن تبقى تمثالا ساميا للشعب. وإلا البقاء في الإستمرار من إستعمار إلى إستعمار آخر من عبودية إلى عبودية أخرى.

Ferhat Abbas. Autopsie d'une guerre. Ed.Garnier , Paris1980. p178 (55)

بصدور هذه الوثيقة إتضحت الخطوط العريضة لمهمة الوفد الخارجي بعد مؤتمر الصومام، 1956، جعلت إدارة الوفد تقرر إضافة مناضلين جدد لتدعيم تركيبته و تأسيس مكاتب أخرى لتوسيع عمله الدبلوماسي، بالتحرك لدى الدول التي كانت مواقفها سلبية اتجاه القضية الجزائرية وهذا لتعزيز سياسة التدويل ، و بدأ بتقوية مركزه بالقاهرة بإعتبارها مركزا دبلوماسيا نشيطا ، وعبر فرحات عباس عن هذا التوجه الجديد " بأنه أصبح يتسم بالتنظيم الجيد تحت إشراف رجال إمتثلوا لواقعهم لدى الحكومات العربية و الإسلامية و على رأسهم عبد الحميد مهري الذي كلفه الوفد بجمع الأموال في دمشق". (56)

و بعده جرى لقاء آخر بروما حضره أحمد بن بلة ولمين دباغين لمناقشة المسائل العسكرية . وفي آخر الشهر عاد فرحات عباس إلى مصر ليلتقي بالشيخ البشير الإبراهيمي ومحمد خيضر و أحمد بن بلة لدراسة تطورات الوضع و حاجيات الثورة من دعم مادي ودبلوماسي . من الدول المشرقية للإستجابة لمتطلبات العمل المسلح ، من أسلحة وذخيرة تجاوبا مع ما أظهرته فرنسا من إمكانيات عسكرية بعد إضافاتها لقوات جديدة جاءت بها من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. و أمام عجز الوفد الخارجي الجزائري، على توفير الأسلحة لتوسيع العمل الثوري ، أقدم عيان رمضان على تعيين لمين دباغين كرئيس لمكتب الوفد الخارجي بالقاهرة بقرار رسمي من لجنة التنسيق و التنفيذ سعيا منه لإعادة تنظيم المكتب و هيكلته، لإعطاء ديناميكية للعمل الدبلوماسي للدخول في إتصالات بدأت ملامحها بظهور أصوات لبعض المثقفين الفرنسيين طالبت الطرفين إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية .

خلال هذه الفترة تعالت نغمة الحل السلمي للمشكلة الجزائرية، مما حفزت وزير الخارجية الفرنسية كريستيان بينو "Chrestian Peneau" زيارة مصر يوم 5 مارس 1956 بعد عودته من نيودلهي و كراتشي . تحدث مع جمال عبد الناصر مقترحا عليه تسهيل فتح محادثات سرية مع وفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة (57) . مبينا بذلك تراجع الحكومة الفرنسية عن الحل العسكري الذي كانت تتغنى به منذ تصريح فرنسوا متران يوم 5 نوفمبر 1954.

Ferhat Abbas opcit, p 178/180

(56)

Malek Redha L'Algérie à Evian 1956-1962. Ed.Dehleb, Alger 1991 p22

(57)

والمتتبع للحرب الجزائرية الفرنسية خلال 1954 - 1956 و محتوى تصريحات
الساسنة و القادة العسكريين الفرنسيين . يرى تراجع مواقفهم من مسألة الحل
العسكري للقضية الجزائرية نتيجة فشل خطط جيشهم التي كانت تراهم على القضاء على
الثورة خلال فترة زمنية محدودة، لكن مسار الحرب عكس كل رهنتهم فجعل القادة
الفرنسيون انفسهم يحسون بصعوبة تجسيد تصوراتهم ميداني إضافة إلى التحركات العديدة
التي قام بها وزير الخارجية الفرنسي إلى الدول العربية و الآسيوية، قصد إقناعها بتصورات
حكومته لحمل القضية الجزائرية و هذا عرقلة عمل الوفد الخارجي
و وضحت هذه المساعي بشكل عام ضعف الحكومة الفرنسية في معالجة القضية
الجزائرية بالوسائل العسكرية مما دفع بها إلى الدخول في إتصالات سرية، للبحث عن منافذ
لإستغلالها من منطلق أن قدرات مفاوضات أكبر من قدرات المفاوضين
الجزائريين .

و بعد تبني أربعة عشر دولة في مؤتمر باندونغ 1955 مطلب جبهة التحرير
الوطني الرامي إلى تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، و الذي تمت
الموافقة عليه في أواخر سنة 1955 . ثم أصبحت مدرجة نهائيا لدى هيئة الأمم المتحدة،
و التي أخرجت الدبلوماسية الفرنسية ، مما جعلها تتخوف من إقتراح الهيئة حول
حل سياسي مستوحاة من مبادئ القانون الدولي و ميثاقها .

اللقاءات السرية بداية تدويل القضية الجزائرية

و عند أول لقاء سري بين الوفد الخارجي بقيادة محمد خيضر و ممثلي الحكومة الفرنسية جوريف بقارة Joseph Beggara و جورج قروس George Grose في 10 أبريل 1956 بالقاهرة. إقترح الوفد الجزائري ضرورة إعتراف فرنسا بمبدأ دولة جزائرية متمتعة بالسيادة و وقف إطلاق النار و إستقلال الجزائر، و توفير الأمن للوفد الخارجي بالقاهرة. أما ممثلو الحكومة الفرنسية فقد إكتفوا برفع مطالب الوفد الجزائري إلى المجلس التشريعي الفرنسي المؤهل والمختص في الشؤون الجزائرية. (58)

وفي اللقاء الثاني ببلغراد في 26 جويلية 1956 وافق الطرفان على مباشرة المحادثات السرية بين ممثلي الوفد الخارجي و ممثلي الحكومة الفرنسية للوصول إلى تسوية سلمية للقضية الجزائرية بوقف إطلاق النار على أساس :

- محادثات سرية شبه رسمية.
- محادثات رسمية غير شرعية.

حاول ممثلو الحكومة الفرنسية زرع الشك داخل صفوف الوفد الخارجي و الثورة الجزائرية، عن طريق تغليب المفاوضين الجزائريين في مسائل تقنية، تحتاج إلى حنكة دبلوماسية عالية، إنطلاقا من خلفية غير صائبة مثلت ظاهرة التعالي الزائف التي إمتاز بها مفاوضوها أثناء اللقاءين المستوحاة من فكرة أن الوفد الجزائري غير قادر على إتقان فن التفاوض الدبلوماسي.

كشف الوفد الخارجي للوفد الفرنسي المفاوض قدرته في مواجهة المعارك النقاوضية و مبينا حذره الشديد بسده لكل الفراغات السياسية، التي كانت ضمن إستراتيجية الوفد الفرنسي، مما أجبره مرة أخرى على عقد لقاء ثالث ببلغراد في 17 أوت 1956 لمناقشة المسائل الخاصة بالقضية الجزائرية ، حضره عن الجانب الجزائري كل من محمد خيضر، وامحمد يزيد، و عبد الرحمان كيوان. أما الجانب الفرنسي حضره بيار كومي Pierre Commin و كازل Gazelles و بيار هربوت Pierre Herbautte. (59) تلخصت مقترحات الوفد الفرنسي في هذا اللقاء منح الجزائر إدارة ذات صلاحيات محددة و الحريات العامة، و الحقوق الفردية، و المسائل العسكرية، و الشؤون الخارجية.

Ibid.p 22.23

(58)

Ibid. p 25

(59)

و رغم المراحل التي قطعها الوفد الخارجي في اللقاءات السرية مع وفد الحكومة الفرنسية، لم يتمكن هذا الأخير من التخلص من الإقتراحات الفرنسية البالية للقضية الجزائرية ، و بقي مخلصا لها بتأكيداته على أهميتها على أنها أهم مخرج للقضية الجزائرية ، و هذا ما جعله يصر على فرضها على الوفد الجزائري في اللقاء الرابع المنعقد ما بين 2 و 5 سبتمبر 1956 و اللقاء الخامس في 22 سبتمبر 1956 ببلغراد ، و حاول من خلالهما تطبيق سياسة الإستقلال الذاتي و نهج نفس الطرائق التي انتهجتها الحكومة الفرنسية مع تونس .

بينت هذه اللقاءات عدم إستطاعة الحكومة الفرنسية التخلي عن الأدبية الإستعمارية القديمة الجزائر قطعة فرنسية و أكدت أيضا عدم جدية المفاوضين الفرنسيين بأطروحاتهم التي لم تخرج عن نطاق الإستقلال الداخلي.(60) التي لقيت رفضا مسبقا من طرف الوفد الجزائري و منتهجا في نفس الوقت تحركات إضافية في صورة إجتماعات دورية لدراسة المقترحات الفرنسية للرد عليها بالشكل الذي يجعل الحكومة الفرنسية تقتنع بعدم جدية سياسة المراوغة و الذهاب مباشرة إلى معالجة المسائل الرئيسية للقضية الجزائرية .

لم تستطع اللقاءات السرية الخمسة إحراز أي تطور يذكر من شأنه يخفف من حدة إتساع الحرب، شجعت الوفد الخارجي البحث عن طرائق أخرى لتقوية الجبهة الداخلية . و أسندت هذه المهمة لأحمد بن بلة المسؤول عن الشؤون العسكرية في مكتب الوفد الخارجي بالقاهرة ، الذي دخل في مفاوضات مع بعض مسؤولي السفن لإنتقاء أحسنها بناء و توفرها على شروط الأمانة في رجالها كي يبلغوا بها ساحل المغرب الأقصى ، لتقدم إلى مجاهدي الناحية الغربية . و ذكر ابن بلة في إجتماع عقده الوفد بتاريخ 24 أفريل بالقاهرة ، أن هناك 150 طن من السلاح المصري تنتظر وصول شاحنات لترسل إلى الناحية الغربية، حتى تقوم بواجبها كما قامت ناحية الشرق بواجبها.(61)

واصل الوفد عقد إجتماعات تنسيقية لإعداد خطة عمل محكمة لنقل الأسلحة إلى الداخل و التحضير للقاءات أخرى مع ممثلي الحكومة الفرنسية ، إستعدادا لقرب موعد دورة هيئة الأمم المتحدة. نظم الوفد إجتماعا موسعا بتاريخ 27 أفريل 1956 ضم أحمد بن بلة، و محمد خيضر، و لمين دباغين، فرحات عباس، توفيق المدني، الشيخ العباس بن الشيخ الحسين، أحمد بودع و أخيرا أحمد فرنسيس، إتفقوا على خلاصة مختصرة في ثلاث نقاط أساسية لحل مشكلة الأسلحة التي تضررت منها قيادة الداخل .

1- السعي في ربط الصلة حالا مع الحكومة التونسية التي يرأسها الحبيب بورقيبة، لكي يسمح بدخول السلاح إلى تونس رسميا و أن يسير به الجزائريون إلى نقاط معينة على الحدود الجزائرية .

2- تسعى اللجنة إلى إستتجار سفينة صالحة من ناحية أزمير أو غيرها من الموانئ التركية و الإنفاق معها على نقل الأسلحة التي وضعتها سوريا تحت تصرفنا .

3- السعي لدى مصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية من جهة الجنوب قصد تهريب الأسلحة إلى الجزائر فوراً.(62)

شكلت هذه النقاط خطة عسكرية ساهمت في حل أزمة نقص الأسلحة، ووفرت الإمكانيات الأساسية قصد تصعيد العمليات العسكرية للضغط على الحكومة الفرنسية لتعيد مراجعة مقترحاتها و في نفس الوقت إغتم الوفد فرصة إنعقاد إجتماع الزعماء الثلاثة نهرو ، و جمال عبدالناصر ، و تيتو بيريوني ببغداد في 18 جويلية 1956 ، فوجه لهم رسالة ممضاة من طرف فرحات عباس و لمين دباغين ، و أحمد فرانسيس ، و امحمد يزيد للفت إنتباه هؤلاء القادة إلى خطر الحرب التي أصبحت تهدد منطقة شمال إفريقيا و السلم العالمي.(63)

لم تستطع الحكومة الفرنسية هضم التطورات التي حققتها الثورة الجزائرية داخليا و خارجيا . و لم تستطع تقبل حركة التأييد التي حضي بها الوفد الخارجي من قبل الدول الأسوية و الإفريقية و خاصة التغيير الذي بدأ يطرأ على مواقف دول أوروبا الغربية و الشرقية . و بصفة عامة رفضت موقف الرأي العام الدولي الذي أصبح يطالبها بإيجاد حل سلمي للقضية تجنباً من الإنعكاسات الخطيرة التي تزيد في تعكير الوضع بتهديد السلم العالمي خاصة في بحيرة المتوسط . عملت على تجاوز كل هذه الضغوطات الخارجية، إستجبت بالولايات المتحدة الأمريكية في مارس 1956 لتمنحها 50 طائرة لإستقدامها إلى الجزائر، وبلغت مشترياتها من الأسلحة 50 مليون دولار في مطلع سنة 1957.(64)

(61) المدني أحمد توفيق - مذكرات حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية ، الجزء الثالث الطبعة الثانية. م و ك. الجزائر 1988، ص 133-135.

(62) نفسه، ص 137-138

(63) Malek Redha , Opcit , p 28 , 29 .

(64) C.A.N, Bt N°11, F. G.P.R.A , Memoraduim sur la dénonciation du traité de Nord Atlantique par G.P.R.A , 1960

مشاركة الوفد الخارجي الجزائري في مؤتمر باندونغ 1955

عرفت دول العالم الثالث خلال فترة الخمسينات موجة تحريرية عارمة هادفة إلى وضع حد للوجود الإستعماري بعد تراجع قوته بعد الحرب العالمية الثانية و إستغلال توتر العلاقات الدولية و مبادئ هيئة الأمم المتحدة⁶⁵ و إفرازات سياسية الانفراج الدولي. وللظفر بموقع في مسار العلاقات الدولية . تحرك قادة بعض الدول من العالم الثالث التي إستقلت مبكرا كمصر ، و الهند ، و أندونيسيا إلى عقد مؤتمر دولي جهوي يضم الدول الإفريقية و الآسيوية . بهدف تشخيص الوضعية العسكرية و السياسية التي كانت تعرفها دول العالم الثالث و الدول المستعمرة بشكل خاص، و دراسة السبل و الوسائل التي من خلالها يمكن تقديم الدعم للحركات الثورية التي مازالت تكافح من أجل إستقلالها.

عند قرب موعد إنعقاد المؤتمر، بادر الوفد الخارجي الجزائري بالمشرك العربي إلى إرسال وفد يتكون من الأخوين حسين آيت أحمد و محمد يزيد لزيارة كافة الأقطار الآسيوية لتعريف القضية الجزائرية.(65) ليضمننا من وراء ذلك تأشيرة الحضور إلى المؤتمر و الموافقة على طرح ملف الجزائر و مطالبها الشرعية و العادلة أمام المؤتمرين لفك الحصار السياسي الفرنسي المضروب على نشاط الوفد الخارجي خاصة على مستوى هيئة الأمم المتحدة و أوروبا الغربية . وفي نفس الوقت إدراج القضية ضمن القضايا الجوهرية الحساسة التي يجب التفكير فيها والتعجيل بتقديم الدعم الدبلوماسي والمادي لها لمواصلة مسارها الثوري، و الضغط على المجتمع الدولي لإعتراف بها في هيئة الأمم المتحدة.

تقديرا لهذا النضج مضي الوفد الخارجي بخطى مدروسة لمعالجة كل القضايا التي تطرأ من حين إلى حين، معتمدا على ترتيب الأولويات حسب أهميتها و إمكانية تأثيرها على النشاط الدبلوماسي. فبدأ في تنقية الأجواء السياسية بين العناصر الوطنية الموالية لمصالي الحاج و عناصر الوفد الخارجي الممثلين الشرعيين لجهة التحرير الوطني بالقاهرة، بأسلوب الحوار و الإقناع لإستمالتهم إلى جانبه لتقادي الصراعات الشخصية الضيقة، و القفز على الأزمة التي بدأت بين أعضاء تركيبة الوفد الخارجي والعناصر المصالية نتيجة المعطيات التي أنجبتها تطورات الظروف السياسية للثورة.

C.A.N, Bt 99, F, G.P.R.A. Rapport de Mohamed Kheider, (65)

l'Algérie à la conférence Afro Asiatique le Caire 12 Avr 1955 , p 1.

أنظر كذلك يزيد امحمد، باندونغ أول عتبة لتدويل القضية الجزائرية، جريدة الشعب، عدد 6685 ،

23 أبريل 1985 ، ص 5

وجه محمد خيضر رسالة إلى الشاذلي المكي بالقاهرة رغم ولائه المطلق، مستغلا توقيعه على بيان تأييد الكفاح المسلح و مساندته لجيش التحرير الوطني بتاريخ 17 فيفري 1955، و إنطلاقا من هذا المنطق الواقعي الذي أظهره الشاذلي المكي المعروف بإنتمائه الوطني الخالص لتيار الثورة الجارف، حاول محمد خيضر توظيفه لصالح الوفد الخارجي طالبا منه تنشيط الدعاية الخارجية لصالح القضية الجزائرية لأجل تقديمه إلى قمة باندونغ. ثم مواصلة كتابة البيانات باسم جبهة التحرير الوطني وإذاعتها في إذاعة صوت العرب. (66)

فإختيار الوفد الخارجي للشاذلي المكي في هذه الفترة كان عن قصد تحسبا لرفض الشخصيات الرئيسية في المؤتمر كغاندي و سوكارنو، و بقية العناصر الأخرى المشاركة التي كانت تمتلك معطيات و معلومات حول الحركة الإستقلالية الجزائرية يوجهها البارز المعروف باسم الحاج أحمد مصالي منذ تأسيسه للنجم سنة 1926 ثم حزب الشعب الجزائري سنة 1937. وأخيرا حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946 إضافة إلى تحركاته ولقاءاته مع الشخصيات السياسية المناضلة ضد الإستعمار ، خاصة بعد تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة. و من هنا كانت إحتياجات الوفد في محلها اتجاه الشاذلي المكي لضمان نقل القضية الجزائرية إلى المؤتمر باسم جبهة التحرير الوطني ، للقضاء على أزمة الشك و التردد التي كانت تسيطر على معظم وفود الدول الإفريقية و الآسيوية المشاركة في المؤتمر. و الذي زاد من مخاوفها نجاح الضربات العسكرية الأولى للجيش الفرنسي التي أدت إلى إستشهاد ديدوش مراد في 12 جانفي 1955 بالمنطقة الثانية و توقيف كل من مصطفى بن بولعيد على الحدود الليبية التونسية يوم 12 فيفري 1955 و رابح بطاط في 23 مارس 1955. (67)

و أمام تصاعد العنف العسكري الفرنسي في الجزائر، نقل الوفد الخارجي الجزائري إهتماماته إلى الحكومة الأندونيسية التي كان يرأسها أحمد سوكارنو، داعيا منه توظيف ثقله السياسي في المؤتمر لمساعدة الوفد الجزائري المشارك في القمة لإدراج القضية الجزائرية ضمن نقاط جدول الأعمال، لتجاوز أزمة الصراع السياسي التي اندلعت بين أعضاء الوفد الخارجي القداماء و الممثلين الرسميين لجبهة التحرير الوطني. وبعدها تأكد تعيين الشاذلي المكي كممثل رسمي باسم مصالي الحاج لحضور قمة باندونغ 1955. (68) اضطر الوفد الخارجي بالقاهرة إلى إبعاد كل من الشاذلي المكي و أحمد

C.A.N , Bt N° 1, F, G.P.R.A , Lettre de Mohamed Kheider à Chadly (66)
El Mekki , 19 Avril 1955 .

Ben Khedda Ben Youcef, L'apport de Abane Ramdane à la Révolution, (67)
Journal . La Tribune , N° 1240 , 18,08,1999 , p11 - 12 .

Lettre du 12Avril 1955 , Opcite , p 1 (68)

مزغنة، برفض منحهم وثيقة تثبت عضويتها في جبهة التحرير الوطني لكي لا يستفيدا من تأشيرة الدخول إلى أندونيسيا للحضور في المؤتمر. و بهذا ضمن الوفد الخارجي الجزائري تمثيل الثورة لوحده باسم جبهة التحرير الوطني دون وفد منافس مضاد لخطته السياسية التي تكلف بنقلها للمؤتمر كل من حسين آيت أحمد و امحمد يزيد.

قدم الوفد الخارجي عند بداية اشغال المؤتمر عرض حال حول ماكان يجري بالداخل على المستوى العسكري و السياسي ، ثم شرح للمؤتمريين مطالب الثورة الجزائرية من الوفود المشاركة لإفشال المناورات الفرنسية . (69) لدراستها و مناقشتها ليتسنى لهم إتخاذ مواقف حاسمة و جادة كفيلة بالتصدي لاسلوب السياسة الفرنسية المتبع في المجال السياسي المبني على التعتيم الإعلامي و تشويه الحقائق للضغط على مجلس الأمن ليميل نحو تصوراتها لحل القضية الجزائرية . أما عسكريا ظهر جليا في التعزيزات التي كتفتها بهدف عزل الثورة دبلوماسيا على المستوى الخارجي، وحتى لا يتأثر الرأي العام العالمي بخطورة الوضع بالجزائر. ولمواجهة هذه السياسة الرافضة لتدويل القضية الجزائرية، ناشد الوفد الخارجي الدول العضوة في الجامعة العربية و المجموعة الإفريقية إعلان تضامنها الدبلوماسي الفوري مع القضية الجزائرية لإفشال المخطط الفرنسي. (70)

و اثناء عرضه القضية الجزائرية شدد الوفد على ضرورة طرح قضايا الدول المغاربية الثلاثة على أساس قضية واحدة لإعتبرات تاريخية و سياسية وعسكرية و قومية . و حذر في نفس الوقت من النتائج الوخيمة على النضال المغربي المشترك في حالة قبول إقتراح عزل القضية الجزائرية عن قضيتي تونس و المغرب الأقصى في القمة . ملمحا إلى رفضه للتصور الذي كان مقترحا على المؤتمر القاضي بإدراج قضيتي تونس و المغرب لدراستهما ثم في وقت لاحق يتم إقتراح القضية الجزائرية لمناقشتها هي الأخرى، على أساس أن تونس و المغرب كانتا في هذه الفترة قد حققتا تطورات كبيرة في مفاوضاتهما مع الحكومة الفرنسية .

و خوفا من تبني المؤتمر هذا الإقتراح قام الوفد الخارجي الجزائري بالتحرك نحو مصر و المملكة العربية السعودية طالبا منهما ممارسة ثقلهما على الدول العربية و الإسلامية لضم القضية الجزائرية إلى جانب القضية التونسية والمغربية إعتبارا للكفاح المشترك الموحد منذ تأسيس مكتب المغرب العربي الذي إستطاع في مطلع الخمسينيات تفجير العمل المسلح في دول المغرب العربي .

Lettre du 12 avril 1955

(69)

Lettre du 12 avril 1955

(70)

و لأهمية طرح القضية المغاربية ، تدخل وفد الدولتين لدى المؤتمر بإقناع المؤتمرين إلى ضم قضية الجزائر إلى قضيتهما، و تقرر في النهاية بعد هذه المساعي تكوين وفد مغاربي مشكل من ممثل الجزائر، و ممثل عن تونس، و ممثل عن المغرب الأقصى. (71) للحضور إلى مؤتمر باندونغ لتقديم وثيقة سياسية مشتركة تلخص مطالب الحركات الإستقلالية المغاربية، إنطلاقا من الإعتبارات السياسية ، و التاريخية ، و العسكرية المشكلة لوحدة المغرب العربي .

بعد أن استطاعت كل من مصر و السعودية تمرير طلبهما إلى المؤتمر، واصل الوفد الخارجي في تمثيل علاقته مع هذه الأخيرة مثمنا ثقلها و دورها لتواصل ممارسة ضغطها على بقية الدول العربية لدى (ج ع) و حتى على الدول الإسلامية الآسيوية. رغبة منه في إيجاد طرف ثاني إلى جانب مصر لإستعطافهما في الفترات الحرجة لتتدخل إلى جانب القضية الجزائرية دبلوماسيا أو تقديم الدعم المادي و العسكري. و في رسالة لمحمد خيضر وجهها إلى رئيس الحكومة السعودية موضحا فيها التعزيزات العسكرية الفرنسية الجديدة التي استقدمتها من الحلف الأطلسي، تحت إدارة وزير الحربية و الداخلية و المارشال جوان لإرسالها إلى الجزائر و ليشرفوا بأنفسهم على الخطة الجديدة الموجهة ضد جيش التحرير الوطني (72). و لرفع التعداد العسكري بالجزائر لتسهيل سياسة التطويق الشاملة التي كانت تراهن عليها الحكومة الفرنسية في هذه الفترة التي أصبح فيها الإختلال لصالح الجيش الفرنسي، جعلت الوفد الخارجي يطلب بإلحاح من الحكومة السعودية القيام بعمل سياسي و دبلوماسي للحيلولة دون سيطرة فرنسا على الموقف بالنسبة للحرب في الجزائر باعتماد الأساليب التالية .

- 1- إعلان تأييد جيش التحرير الوطني بصورة واضحة و رسمية .
- 2- بذل مساع مماثلة لدى فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و دول الحلف الأطلسي قصد وقف القتال .
- 3- طلب من الدول التسعة و العشرين التي شاركت في مؤتمر باندونغ بذل مساع مماثلة لدى فرنسا في نطاق القرار الذي إتخذه مؤتمر باندونغ 1955 لمصلحة المغرب العربي.(73)

Ibid , Lettre du 12 Avril 1955

(71)

(72) م.أ. و رصيد ح.م. ج. ج. ع . 182 رسالة محمد خيضر إلى رئيس الحكومة السعودية

بتاريخ 31 ماي 1955

(73) نفسه. رسالة 31 ماي 1955

و بعد تجاوز عائق حضور الوفد الجزائري أو عدم حضوره في المؤتمر الذي حسم في النهاية لصالح تحركات الوفد الخارجي الجزائري الذي عمل بإسهاب لأخذ ضمانات سياسية لحضور وفد يمثل الثورة الجزائرية مع عدم تجاهل نتائج المساعي التي بذلتها كل من مصر و السعودية في نفس الإتجاه و نفس الغرض أقدم الوفد الجزائري بالقاهرة على تعيين كل من امحمد يزيد و آيت أحمد حسين كممثلين رسميين للثورة في المؤتمر و معهما ملف شامل حول القضية الجزائرية، و عرض دقيق في واقع الصراع و إنعكاساته على الثورة سياسيا و عسكريا بسبب المساعدات التي كان يتلقاها الجيش الفرنسي من الحلف الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية و المواقف السياسية المؤيدة لسياسة فرنسا في الجزائر و لتصورها، في حل القضية الجزائرية من طرف الدول الغربية. وأمام ضعف الموقف العربي لعدم استطاعته التأثير على الموقف الغربي الذي إنزوى إلى جانب الموقف الفرنسي لإحتواء القضية الجزائرية في إطار الدائرة الفرنسية.

نستنتج من خلال الوضع الذي كان يحيط بالقضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ، مدى قوة السياسة الفرنسية و حنكة نشاطها الدبلوماسي على المستوى الخارجي ، جعلت الوفد الخارجي يحذر من عزل القضية الجزائرية عن القضيتين التونسية و المغربية، و يؤكد على أهمية التدويل في هذه الظروف بالذات. لإفشال سياسة الحلول الجزئية التي إتبعها فرنسا مع كل من تونس و المغرب.(74) وطلب في نفس الوقت الدعم المادي من الدول الإفريقية و الآسيوية لتوسيع نطاق الحرب في الجزائر. (75) لعرقلة خطتها القاضية بالتفرغ الكلي لحرب الجزائر لضمان موقع لها في حوض المتوسط.

و بعد إنتهاء الأشغال أصدر المؤتمر بيانا سياسيا بموافقة تسعة و عشرين دولة تؤيد مسعى الوفد الخارجي لتدويل الحرب الجزائرية ، بغية إضفاء الطابع الجهوي لها لكسر جدار الحصار الإعلامي و الدبلوماسي المفروضين عليها من طرف الحكومة الفرنسية .

أعطى النجاح الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية في مؤتمر باندونغ دفعا قويا لنشاط الوفد الخارجي و حتى للحكومات العربية مما جعلها تعبر بسرعة عن مواقفها المؤيدة للوفد الخارجي للدفع به إلى تحقيق أهدافه السياسية و العسكرية. لتعويض أزمة

(74) C.A.N, Bt N° 182. F, G.P.R.A Lettre de Mohamed Kheider, le Caire 29 Octobre 1955.

(75) م.أ. و رصيد ح.م. ج. ج. ع . 182 رسالة محمد خيضر إلى سفير الجمهورية اليمنية بالقاهرة بتاريخ 25 فيفري 1955.

إختلال الموازين بين الجيشين الجزائري و الفرنسي و التي كانت لصالح هذا الأخير، و للحفاظ على هذا النجاح هبت بعض الدول العربية و على رأسها سوريا بعقدها مؤتمر الشعوب ضد الإمبريالية بدمشق و الذي أعلن علانية تأييده المطلق للقضية الجزائرية كرد على رسالة خيضر محمد الذي وجهها إلى المؤتمر بتاريخ 29 أكتوبر 1955.

إعتبر الوفد الخارجي قمة باندونغ بداية عمل سياسي مشترك مع الدول المشاركة في المؤتمر و نقلها إلى هيئة الأمم المتحدة لشل الإستعدادات الهائلة التي أنتجتها الحكومة الفرنسية و الوقوف أمام المحاولات المتوالية التي كانت تتدفق عليها من الحلف الأطلسي. (76) و من خلاله سجل الوفد الجزائري أول إختراق له للحصار الدبلوماسي الفرنسي المضروب على الثورة الجزائرية منذ إندلاعها، ثم اتجه في كتابة مجموعة من الرسائل و المذكرات لدول كتلة الأفروآسيوية ردا الإعتبار لها و تقييم الدور الذي لعبته إتجاه قضيته و تمثين الصلة معهم ليضمن بقاء مواقفها إلى جانب الثورة الجزائرية في كل الظروف الحرجة لصد الحملات الدعائية الفرنسية الرامية إلى تغليب الرأي العام الدولي لفرض حلولها الجزئية .

و بعد هذا التطور المسجل على الصعيد الخارجي سار الوفد الخارجي في إتجاه الإهتمام للكتلة الأفروآسيوية كتجمع دولي جهوي لدى هيئة الأمم المتحدة، طالبا إياها السعي معه لممارسة ثقلها السياسي لإقناع أعضاء الهيئة الأممية بضرورة تسجيل القضية الجزائرية في دوراتها المقبلة، إستجابة للوضع الخطير الذي أصبح يهدد الأمن الدولي في منطقة المتوسط و الذي أصبح يمس بشكل مباشر الدول الأوروبية .

و إدراكا لخطورة الوضع و ماقد يفرزه من نتائج و إنعكاسات سياسية، و أمنية قدم محمد خيضر مذكرة سياسية إلى حكومات دول كتلة (أ أ) ، ملفتا إنتباهها بنتائج تدويل القضية الجزائرية، مشيرا إلى بقاء فرنسا الدولة الوحيدة الراضية لقرار باندونغ. الذي كرس الحل السلمي للقضية، و هي فرصة المجموعة لدى هيئة الأمم المتحدة لطرح القضية الجزائرية، معرضة خطورة الصراع الناتجة عن تطبيق سياسة الأرض المحروقة لتجسيد فكرة الجزائر قطعة فرنسية. (77)

(76) نفسه ، رسالة 25 فيفري 1955

(77) م.أ. و رصيد ح. م. ج. ج. ع 2 مذكرة محمد خيضر وجهها إلى حكومات الدول الأفروآسيوية لدى الأمم المتحدة 8 مارس 1956

أظهر الوفد الخارجي من خلال رسائله و مذكراته التي وجهها إلى المجموعة الإفريقية و الآسيوية ، مدى إهتمامه بها و موضحا الثقة الكاملة التي وضعها في دولها لتلعب الدور الذي يجب أن تلعبه لتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، تطبيقا لمبادئ وثيقة باندونغ لإخراج الدبلوماسية الفرنسية و دعاياتها المغرضة غير المؤسسة ، الرافضة لحق الشعب الجزائري في الإستقلال و السيادة .

واصل الوفد الخارجي الجزائري في تدويل قضيته ملتصقا بالمساعدة و التأييد من المجتمع الدولي. داعيا الإستجابة لمطالبه العادلة و المنطقية وهي قابلة للتحقيق و الغير مخالفة للقوانين الدولية المختصرة في الشروط الأساسية التالية :

- 1- إعتراف الحكومة الفرنسية بإستقلال الجزائر.
- 2- إقامة حكومة جزائرية لإرساء أسس للعلاقات الجزائرية الفرنسية.
- 3- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين و وقف كل الإجراءات القضائية ضد المواطنين و عودة المبعدين.(78)

بينت هذه الشروط نضج الدبلوماسية الجزائرية و قوة تأقلمها مع الوضع الدولي و مستجدات الثورة داخليا و خارجيا بغية توفير القنوات السياسية و الإطار العام لتفعيل سلسلة الإتصالات السرية التي إقترحتها الحكومة الفرنسية منذ سنة 1956 ، لمعرفة نواياها من وراء ذلك لإتخاذ التدابير اللازمة و المواقف الحادة و الصارمة حتى لا تكون على حساب الثورة الجزائرية. بالتأكيد على إستحالة إعادة الهدوء في المغرب العربي إلا إذا حلت قضايا الجزائر و مراكش و تونس حلا موحدا على أساس الإستقلال التام. (79)

تمكن الوفد الخارجي من توضيح حقيقة و أهداف القضية الجزائرية للمجتمع الدولي، حيث وفر لها الإطار السياسي العام الذي يمكن أن يقدم لها حلا شاملا إذا ما أبدت فرنسا تفهمها الواقعي لمطالب القضية الجزائرية الأساسية و الإستجابة لنداء المجتمع الدولي الذي أصبح يدعو إلى ضرورة ترجيح الحل السلمي على الحل العسكري. إلى غاية هذه الفترة بقي موقف الحكومة الفرنسية متسما بالتصلب و التعتن، رافضا للحل السلمي و مؤيدا للحل العسكري. رغم الإنهزامات التي تكبدها جيشها بالجزائر، و فشل دبلوماسيتها في إقناع دول العالم الثالث للعدول عن مواقفها رغم التهديدات التي وجهتها الدبلوماسية الفرنسية لها.

(78) م. أ. و رصيد ح. م. ج. ج. ع 182 بيان الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني إثر ندوة صحفية عقدها بالقاهرة بتاريخ 6 فيفري 1956.

(79) م. أ. و رصيد ح. م. ج. ج. ع 1 مذكرة الوفد الخارجي وجهها إلى حكومات الدول الأفروآسيوية بتاريخ 28 مارس 1956

وخشية من نجاح فرنسا في مهمتها الدبلوماسية بضغوطاتها الممارسة على المجتمع الدولي، أرسل الوفد الخارجي الجزائري مذكرة إلى الدول العربية طالبا منها القيام بنشاط مضاد يعتمد على إصدار تصريحات من الحكومات العربية تستتكر موقف الحكومة الفرنسية، و استدعاء سفراء فرنسا في البلاد العربية لإبلاغهم إستياء الحكومات العربية لهذا الوضع، و التشاور مع الدول الإفريقية و الآسيوية الصديقة لأجل الضغط على فرنسا طبقا لقرارات مؤتمر باندونغ فيما يتعلق بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، و إنتهاج أسلوب الضغط على فرنسا بتهديد مصالحها في البلاد العربية عن طريق قطع العلاقات الدبلوماسية و الإقتصادية و الثقافية، ورفض استخدام موانئها و مطاراتها، ثم لفت إنتباه المنظمات الدولية في هذه المنطقة الهامة (80).

ركز الوفد الخارجي الجزائري في هذه الظروف على المذكرات و الرسائل المطولة الشاملة على الجوانب السياسية لتحسيس دول العالم و المنظمات الدولية و الجهورية للتدخل المباشر لوقف تجاوزات الجيش الفرنسي، لدعم الحل السلمي للقضية بالضغط على الحكومة الفرنسية لتتراجع عن تصورها العسكرية الذي أصبح غير مجد، بناء على المعطيات السياسية و العسكرية التي كانت عليها الحرب الجزائرية الفرنسية، لذا كان توجه الوفد الخارجي مبني على ترجيح الحل السياسي كمخرج أساسي للقضية الجزائرية بتظافر الجهود الدولية بداية من مؤتمر باندونغ.

دخول القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة

رغم كل هذا التشنج الذي امتازت به السياسة الفرنسية، لم تمنع السيد حسين آيت أحمد ممثل الوفد الخارجي بنويويورك من مواصلة عمله الدبلوماسي لدى هيئة الأمم المتحدة، و متابعة تطور موقف الجمعية العامة من القضية الجزائرية للوصول إلى تسجيلها نهائيا، تلبية للمعطيات السياسية التي كانت بحوزة الوفد الخارجي و فشل الخارجية الفرنسية في قولبة موقف الدول العربية و الإفريقية و الآسيوية لصالح موقفها.

أوحت هذه الدلائل أن هناك شبه إتفاق داخل هيئة الأمم المتحدة لحسم المشكل الجزائري في إطار ميثاقها، تحت إلحاح المجتمع الدولي من حكومات و منظمات ووسائل الإعلام على هيئة الأمم المتحدة لتطبيق مواد ميثاقها. فلم تجد فرنسا

(80) م. أ. و رصيد ج. م. ج. ج. ع 182 مذكرة الوفد الخارجي وجهها إلى الدول العربية بشأن خطورة الوضع في الجزائر بتاريخ 28 مارس 1956

حلا لهذا الحصار سوى الخضوع الأمر الواقع و إعادة الشعوب بالعودة إلى اللقاءات السرية لفتح مفاوضات جديدة لإيجاد حل للقضية الجزائرية. ففي جوان سنة 1956 جاء كروسنو مينو (Kroshnon Minon) ليقوم بمشاورات مع مسؤول الحكومة الفرنسية ، ثم نظم إجتماعا مع كتلة (أ أ) لدى هيئة الأمم المتحدة لفتح مفاوضات بين الحكومة الفرنسية و المفاوضين الجزائريين .

توصلت الدول الإفريقية و الآسيوية بهيئة الأمم المتحدة إلى إجماع في صيغة مشروع سياسي حول القضية الجزائرية لتقديمه للجمعية العامة لمناقشة المسألة الجزائرية في دورتها العادية خلال شهر سبتمبر 1956 . و لأهمية هذا الموعد، قام الشيخ أحمد توفيق المدني بتوجيه رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية السيد عبد الخالق حسونة في 5 سبتمبر 1956 أشعره أن الوفد الجزائري بالقاهرة تلقى من مبعوث الجبهة رسالة تنبئ بأن رجال الكتلة العربية الآسيوية قد عقدوا إجتماعا يوم 2 أوت 1956 لبحث قضية الجزائر و النظر في أمر تقديمها لمجلس هيئة الأمم المتحدة. (81)

و بعد هذا الإجتماع تقرر عقد إجتماع آخر لهيئة الدول الإفريقية و الآسيوية يوم 10 سبتمبر 1956 للنظر نهائيا في الموضوع، و أخشى ما أخشاه هو أن لا يتصل المندوبون العرب قبل ذلك اليوم بأمر حكوماتهم ، في وجوب السعي لرسم قضية الجزائر في جدول الأعمال المؤقت للجلسة العامة. (82)

إعتبر الوفد الخارجي الجزائري إنعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1956 فرصة ثمينة لتكثيف جهوده و مساعيه بالتنسيق مع الأطراف التي ساعدته و ساندته منذ البداية أي منذ إعتراف قمة باندونغ 1955 بالقضية الجزائرية . مما دفعت ممثل الوفد الخارجي متابعة إجتماعات الدول الإفريقية و الآسيوية داخل هيئة الأمم المتحدة ، و حثه الأمين العام للجامعة العربية للمزيد من الدعم بالوقوف إلى جانب القضية الجزائرية لدى الجمعية العامة .

بقيت الحكومة الفرنسية على تجاهل تحرك الوفد الخارجي و مساعي الدول الإفريقية و الآسيوية داخل الهيئة، رغم ما أفرزته الإتصالات السرية من تراجع كبير لموقعها السياسي و العسكري في العالم . موضحة عدم تمكنها من إنجاح مشروعها العسكري الأمني الذي بدأت سنة 1954 . الذي أنتج لها أزمة سياسية عرفت بأزمة شمال إفريقيا ، و التي تستطيع الحكومات المتعاقبة منذ عهد منديس فرانس إلى غاية مطلع سنة 1957 لإيجاد علاج لها رغم الدعم المالي

(81) توفيق المدني أحمد ، المصدر السابق ، ص 273

(82) نفسه ، ص 273 ، 274

الموجه لهذا الغرض. و كشفت أيضا عجز كل الحكومات الفرنسية في هذه الفترة التحكم في الوضع، مما أدى إلى إتساعها و تعقد أمورها، جعلها تلتجئ إلى إضافة 150 ألف جندي أثناء انعقاد الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة ، كتحد صارخ، و إجابة واضحة للسياسة الفرنسية على رفضها التام و المطلق لفكرة تسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة لعرقلة مشروع التدويل .

راهنّت أمام نجاح الدبلوماسية الجزائرية على رفع تعزيزاتها العسكرية حيث وصلت إلى 400 ألف جندي نظامي و 100 ألف دركي. (83) متضرعة بنقص الإمكانيات العسكرية بالجزائر دون وعيها بوصول الظاهرة الإستعمارية إلى الإضمحلال، و قرب نهاية دورتها التاريخية بسبب تصلب و اتساع الحركات التحررية في إفريقيا و آسيا. بالنسبة للوفد الجزائري تبني هو الآخر خطة سياسية مزدوجة مستوحاة من وثيقة الصومام 20 أوت 1956، إعتد في العمل العسكري على تكثيف العمليات الفدائية وإضافته لولايتين حربيتين هما الولاية السادسة و السابعة و في المجال السياسي ركز على البعد المغاربي لتقوية جبهة مغاربية مسلحة على المستوى الداخلي. و خارجيا عمل على طرح القضية الجزائرية في إطارها المغاربي مركزا على الشروط الأساسية الضامنة لنجاح أي مسعى يهدف إلى حل القضية الجزائرية، إنطلاقا من وثيقتي أول نوفمبر و مؤتمر الصومام مع التشبث بمبادئ هيئة الأمم المتحدة و تأكيده على ضرورة تدخلها في الصراع الجزائري الفرنسي للمساهمة في إيجاد حل سلمي لها مبني على المفاوضات. (84) أثمرت مجهودات و ضغوطات الوفد الخارجي و كتلة (أ أ) إلى إقتناع (ه.أ.م) بتسجيل القضية الجزائرية في دورتها العاشرة. و انتهت مهمة الوفد الشاقة إلى إعراف الهيئة بالقضية الجزائرية في سبتمبر 1956 و أجبرت وزير الخارجية الفرنسية أنطوان بناي (Antoine Pinay) الخروج من الهيئة رافضا لقرارها دل على نجاح الدبلوماسية الجزائرية و فشل التهديدات الدبلوماسية الفرنسية و إتفاف الدول الإفريقية و الآسيوية و العربية بالخصوص حول القضية الجزائرية و جعلت المجتمع الدولي يدرك خطر إستمرار الحرب، لذا إنتهى إلى طلب الطرفين بالإمتثال لحل سلمي بفتح مفاوضات سياسية يتم إعراف فرنسا بالمباديء الأساسية التي إقترحها الوفد الخارجي أثناء الإتصالات السرية .

C.A.N, Bt N° 319 , F, G.P.R.A, M' Hamed Yazid , Will make face to (83)

Algeria 1957 , p 1 , 6 .

Ibid , Bt N° 319 , p 1 , 6 .

(84)

بعد هذا النجاح بدأ يتضح مسار تدويل الأزمة الجزائرية و ميل الكفة لصالح الوفد الخارجي سياسيا. بعد أن أظهر تمسكه بميثاق هيئة الأمم المتحدة و القانون الدولي موقفا بينهما و بين الشروط التي إقترحها لتسوية الأزمة سلميا في أربعة نقاط :

1 - الإعراف بالأمة الجزائرية التي هي كل لا يتجزأ، و هذا الشرط ينفي الوهم الإستعماري (الجزائر الفرنسية) .

2 - الإعراف باستقلال الجزائر و سيادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني والدبلوماسية .

3 - الإفراج عن جميع الجزائريين و الجزائريات ، المسجونين و المعتقلين و المنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل و بعد اندلاع الثورة الوطنية في فاتح نوفمبر 1954 .

4 - الإعراف بجهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري. (85)

أخذ الوفد الخارجي منعرجا جديدا بعد سبتمبر 1956 في اتجاه تجسيد إنتصاره الكبير الذي حققه في الدورة. و دفع مكاتبه للتحرك السريع نحو الدول الأوروبية لشرح أهداف تدويل القضية الجزائرية ، و نتائج تسجيلها في جدول أعمال الدورة العاشرة لجلب موقفهم إلى جانب القضية الجزائرية في الدورات المقبلة، و تحسيسها بانعكاسات إستمرار الحرب لتسعى نحو الضغط على الحكومة الفرنسية لتتصاع لمبدأ الحل السلمي الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة.

تركزت جهود الوفد الخارجي على دعم و توسيع العمل الدبلوماسي إنطلاقا من المبادئ التالية.

1- تصعيد تأييد الرأي العام .

2 - تنمية الإعانة الدبلوماسية بجذب حكومات البلدان التي جعلتها فرنسا تقف محايدة. (86) و ترجع ترجمة هذه الإعانة الدبلوماسية في شكل تدابير ميدانية لتجاوز أزمة إختطاف القادة الخمسة من طرف المخابرات الفرنسية في 22 أكتوبر 1956 ، و شكلت هذه التدابير خطة عمل إنطلاقا مما حققه الوفد الخارجي في الدورة العاشرة (أ.م. ح) .

أعادت قيادة الداخل بعد مؤتمر الصومام إلى توجيه و تنظيم العمل الدبلوماسي في الخارج، بتكليف لمين دباغين رسميا تسيير شؤون مكتب الوفد الخارجي بالقاهرة. أما عن بقية العناصر وزعوا على مناطق أخرى ، كأندونيسيا و تثبيت كل من امحمد يزيد و محمد شندرلي كممثلين لجهة التحرير الوطني بهيئة الأمم المتحدة و تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول الإفريقية و الآسيوية كإلهند، إيران و الباكستان التي زارها حسين

(85) وثيقة الصومام 20 أوت 1956 منشورات متحف المجاهد، الجزائر 1996 ، ص 47

(86) نفسه ، ص 51

لحول، و امحمد يزيد باسم الوفد الخارجي لغرض الدعاية للتعريف بالقضية الجزائرية لدى رأيها العام. و الشيخ البشير الإبراهيمي و أحمد بودة تحركا في الباكستان ، وفرحات عباس ، و أحمد فرانسيس ، و عبدالرحمان كوان ، و عبدالحميد مهري ، إتجهوا نحو سوريا فنظموا فيها ندوات و لقاءات مع المسؤولين السوريين لغرض جمع الأموال و تحريك الرأي العام السوري لتأييد القضية الجزائرية. أما الشيخ أحمد توفيق المدني ، و الشيخ عباس ابن الشيخ الحسين فقد عملوا بالسودان كممثلين للوفد الخارجي ، و في نهاية شهر أوت كلف فرحات عباس ، و عبد الرحمان كوان بدورة دعائية في دول أمريكا اللاتينية، و على مستوى هيئة الأمم المتحدة بقيى آيت أحمد، ويزيد امحمد كممثلين للوفد الخارجي بنيويورك. (87)

بدأ الإعداد لهذه العملية الدبلوماسية قبل مؤتمر الصومام ، لمباشرة حملة دعائية قوية لدعم قرارات و أرضية المؤتمر فيما بعد داخليا و البحث عن مزيد من الدعم لإعطاء دفع للعمل الدبلوماسي ، و تقوية مركز الوفد الخارجي و مكاتبه بالدول العربية و الأجنبية. و هذا لإحداث حركة تنسيق مع مساعي دول كتلة الأفروآسيوية و هي مصر، أندونيسيا، أفغانستان، إيران، لبنان، الباكستان، العربية السعودية، سوريا، الأردن، ليبيا، اليمن، تيلاندا، و الهند. قدم وفود هذه الدول مشروعا سياسيا في جوان 1956 لهيئة الأمم المتحدة للضغط على مجلس الأمن لتسجيل القضية الجزائرية. (88)

ثم سار الوفد وفق المسعى الجديد لتفعيل العمل الدبلوماسي على المستوى الخارجي ، بداية بالحرص على ترتيب الأمور السياسية بمكاتبه ، بوضع على رأسها الشخصيات المحنكة سياسيا ، فتلقى الوفد رسالة من عيان رمضان دعا فيها لمين

(87) Mebrouk Belhocine , Le courrier Alger- Le Caire 1954 - 1956 , Ed ,

Casbah , Alger 2000 , Lettre de Mohamed Kheider adresser à Abane

Ramdanne , Le 15 .08 . 1956 , N° 42 P 192 .

C.A.N, Bt N°37 ,F, G.P.R.A,Chronologie de L'ONU et l'Affaire Algérienne (88)

Voir aussi Bt N°1, Rapport Notes aux Gouvernements des pays membres de L'ONU au sujet de la demande d'inscription de la question Algérienne à la dixième session de L'ONU, présenté par le groupe Afro-Asiatique, Le Caire 22 Août 1955.

دباغين و أحمد توفيق المدني تسيير شؤون مكتب القاهرة. أما مكتب نيويورك كلف بتسييره امحمد يزيد في انتظار إلحاق فرحات عباس به، و طلب منه موافاته بتقرير خاص في شكل إجابة عن الإنشغالات التالية .

- 1- تقرير حول الوضع العام للقضية الجزائرية لهيئة الأمم المتحدة .
- 2 - تقديم معلومات حول خطاب الحبيب بورقيبة الذي ألقاه بالجمعية العامة و نوعية علاقة الوفد مع الممثلين التونسيين و المغاربة .
- 3- الحصول على معلومات دقيقة حول محتوى المحادثات التي جرت بين بورقيبة وإيزنهاور .
- 4- تقديم تقرير حول حقيقة وجود مولاي مبراح ممثل وفد M.N.A بنيويورك .
- 5- تقرير حول وضعية الوفد المالية. (89)

الوفد الخارجي و الجامعة العربية

وجد الوفد الخارجي في الجامعة العربية الفضاء السياسي الأقرب إليه من الناحية القومية والجغرافية، و هي القناة الأولى التي حرص على إستغلال دوراتها للتنسيق مع شخصياتها السياسية حول الكيفية التي من خلالها تناول القضية الجزائرية. في ظل تصلب الإستعمار الفرنسي سياسيا و عسكريا في المغرب العربي، و منذ أن وضعت الحركة الوطنية الإستقلالية (ح. إ. ح. د) خليتها السياسية بالقاهرة كانت مدركة لأهمية مصر و ثقلها السياسي. وسارت في هذا الإتجاه منذ وصول الشاذلي المكي إليها، بإسم حزب الشعب الجزائري سنة 1945. معتمدا على اللقاءات التشاورية مع وفود الحركات السياسية المغربية، وكتابة البيانات و العرائض في إطار مغربي للجامعة العربية. عملت هذه الأخيرة على تبني القضية المغربية كقضية واحدة، لكنها بقيت متحفظة من إتخاذ أي موقف تجاهها. نظرا لحدثة نشأتها على الساحة السياسية وعدم إتضاح نهج الحركات السياسية المغربية اتجاه الإستعمار، مما جعل الجامعة العربية تتأخر في إصدار مواقفها التي تبين وجهة نظرها الحقيقية، خوفا على مستقبلها السياسي في ظل سيطرة القوى الكبرى على العلاقات الدولية .

و إلى غاية إنطلاق الثورة لم يتضح موقف الجامعة الرسمي اتجاه القضية الجزائرية، رغم جهود الوفد الخارجي من الشاذلي المكي في إطار مكتب المغرب العربي منذ 1947 إلى تركيبة الوفد الجديد، المشكلة من محمد خيضر و آيت أحمد حسين و أحمد بن بلة في مطلع 1953 بالقاهرة، وجه المسؤول السياسي للوفد السيد محمد خيضر رسالة حول القضية الجزائرية إلى الجامعة العربية بتاريخ 16 جانفي 1954

C.A.N, Bt N°1 , Lettre de Lamine Debaghin adressée à M'Hamed Yazid , (89)
Le Caire 09 Janvier 1957

متوسلا من أمينها العام إدانة سياسة القمع التي تتفذهها السلطات الإستعمارية في الجزائر إدانة رسمية و إتخاذ موقف معارض لضم الجزائر إلى نظام دفاع الكتلة الغربية وإعلان حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بنفسه طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة. (90)

لكن سرعان ما تغير موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية بعد صدور وثيقة باندونغ المؤيدة لشرعية النضال الجزائري، إعتبرتها الجامعة منعرجا هاما نحو تغيير موقفها غير الواضح اتجاه الثورة الجزائرية. وفي نفس المساعي وجه مصالي الحاج هو الآخر رسالة مطولة إلى الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ 20 أكتوبر 1954 حول الوضع في الجزائر بحقائقه و فحوى لقاءاته مع الشخصيات السياسية العربية والإسلامية، أثناء زيارته للقاهرة سنة 1951. وفي نفس الوقت كلف عايد بوحافة يحمل رسالة لجلالة الملك سعود عاهل المملكة العربية السعودية طالبا منه تبني عرض المسألة الجزائرية على الجامعة العربية أولا ثم الأمم المتحدة بموافقة الجامعة ثانيا.

بقي موضوع تدويل القضية الجزائرية يتأرجح بين تحفظ الجامعة العربية وانتظار نجاح الوساطة السعودية لدى رواق الجامعة دون موقف صريح منها منذ مطلع سنة 1956، بعد الضغوطات التي مارستها الثورة داخليا عن طريق توسيع العمل العسكري، إضافة إلى الحافز الذي مثله قرار مؤتمر باندونغ الداعي إلى إدراج المسألة الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1955 ، و تلبية لهذا القرار تحول قسم هيئة الأمم المتحدة التابع لوفد الجامعة العربية الدائم بنيويورك إلى غرفة عمليات لإدارة تلك المعركة، إذ أنه قام بمد وفود تلك الدول و غيرها بالمعلومات اللازمة حول المسألة المذكورة، و بتسهيل إتصال الوفد الجزائري (امحمد يزيد و حسين أيت أحمد) بالمندوبين العرب و الآسيويين و الأفارقة. (91)

شجعت الجامعة العربية موقف أربعة عشر دولة إفريقية و آسيوية في مؤتمر باندونغ 1955 ، الذي استطاع و بجدارة تفكيك الحصار السياسي الفرنسي، ودفع عناصر الوفد الخارجي بالقاهرة ودمشق، إلى كتابة العرائض والمذكرات السياسية للجامعة العربية و الحكومات العربية، لتكثف من جهودها السياسية في سبيل القضية الجزائرية للظهور بموقف موحد يحظى بالإهتمام و المتابعة في هيئة الأمم المتحدة، و يرجع الفضل

(90) L'Algérie libre , N° 96 , 29 Janvier , 1954 .

(91) تقرير الأمين العام للجامعة العربية مارس 1956 ، للمزيد من التفاصيل أنظر أحمد رضوان شرف الدين ، جامعة الدول العربية و قضايا تحرير المغرب العربي 1945 - 1962 أطروحة ماجستير نشرت سنة 1983 ص 255 .

في إقناع الجامعة بأهمية دعم الثورة الجزائرية في هذه الظروف بالذات إلى النجاحات المحققة و المنجزة من طرف الوفد الخارجي بالقاهرة، و إلى الدور الذي لعبته المملكة العربية السعودية سياسيا عن طريق وفديها الدائمين لدى الجامعة العربية و هيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى دور إذاعتها التي كانت تعبر دائما عن قلقها لعدم توفرها عن الوثائق و المعطيات السياسية و العسكرية اللازمة للكتابة عن الثورة الجزائرية، وفي مراسلات عديدة من إذاعاتها مع الوفد الخارجي ألحت فيها مرارا على ضرورة تقديم ملف كامل لكل قضية مع صور للزعماء و النشاط العام. (92)

تركزت جهود الوفد الخارجي خلال فترة 1954 - 1956 على نقل حقائق حول العمل الثوري الذي كان يتسم بالتوسع و الشمولية إلى الرأي العام العربي و الدولي، ليطلع بنفسه على حقيقة الوضع، لتكون مواقفه مسؤولة اتجاه القضية و الإطلاع أيضا على السياسة الفرنسية المعتمدة على القمع و التقتيل بتسخير كل طاقاتها العسكرية، هادفة إلى إقناع المجتمع الدولي بحلها السياسي في إطار البعد الفرنسي بغية إفشال الموقف العربي و الإسلامي الذي أصبح له صدى على المستوى الدولي. استطاع الوفد من خلال هذه الخطة إلى تحقيق لأهم إنتصار دبلوماسي سجلته الفترة لصالح القضية بعد موافقة هيئة الأمم المتحدة على تسجيل القضية الجزائرية كقضية أصبحت تهدد السلم الدولي في المتوسط. نتيجة للدعم الذي تلقاه الوفد من الجامعة العربية و كتلة الأفروآسيوية و تأكيد دول هاتين الكتلتين بقائهما وراء متابعة الملف الجزائري على مستوى هيئة الأمم المتحدة حتى تتم المعالجة النهائية للقضية .

بعد هذا النجاح قام محمد خيضر بتقديم مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية شاكرا الأمانة العامة و أعضاء الجامعة و وفدها الدائم لدى الولايات المتحدة على مساعيه الموفقة التي بذلها لتدويل القضية الجزائرية و ملفتا إنتباه الأمين العام (هـ. أ. م) على أهمية القضية الجزائرية كقضية مركزية ضمن القضايا المغربية والعربية ، فإذا سارت هذه القضية سيرا سلميا نحو منطقتها و تطورها الطبيعي فإن ذلك يعود بخير كبير على القضايا العربية التي ترتبط بها. و من المعلوم أن القضية الجزائرية، إذا أصيبت بنكسة لا قدر الله فإن ذلك يعتبر نكسة لكل القضايا العربية. (93)

(92) م. أ. و رصيد ح. م. ج. ج. ع 2 رسالة عبد الكريم محمد رئيس قسم العلاقات العامة بالإذاعة السعودية إلى محمد خيضر بتاريخ 17 ديسمبر 1955

(93) م. أ. و رصيد ح. م. ج. ج. ع 1 رسالة محمد خيضر وجهها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 11 فيفري 1956

ولتأمين دور هيئة الأمم المتحدة وضمان وجود دائم للوفد الجزائري بالهيئة للدفاع عن القضية الجزائرية ، أرسل محمد خيضر طلبا إلى وزارة العدل الأمريكية لتسمح لآيت أحمد بالإقامة الشرعية فوق أراضيها، ليمثل الجزائر في إطار حركة تحرير شمال إفريقيا المكونة من الحركات الإستقلالية المغاربية الثلاثة. (94)

أمام نجاح الوفد الخارجي في عمله الدبلوماسي، راحت فرنسا في اتجاه تدويل الحرب الجزائرية إنطلاقا من أدبياتها التقليدية المعروفة، متجاهلة كل شروط الوفد المستمدة من وثيقة بيان أول نوفمبر، مقترحة في هذا الإطار الإتصالات السرية المفخخة لإيقاع المفاوضيين الجزائريين في أخطاء سياسية لتعكس على الثورة بما يخدم الحكومة الفرنسية في الجزائر و توجهاتها على الساحة الدولية. التي مثلت أبعاد السياسة الفرنسية في هذه الظروف، و التي لم تكن غائبة تماما عن يقظة الوفد الخارجي وجعلته محترسا و متفطنا لكل المبادرات الفرنسية. وفي مذكرة لمحمد خيضر وجهها إلى الأمين العام للجامعة العربية ليستشيره حول الخطة الفرنسية الجديدة موضحا له محاولة التدويل التي بدأتها الحكومة الفرنسية المعتمدة على إشراك الدول العربية، بهدف زعزعة مواقفها اتجاه القضية الجزائرية، و في الأخير طلب منه تقديمها للدول العربية الشقيقة لتبذل مساعي أخرى لدى الدول الأفريقية و الآسيوية الصديقة و الدول العربية التي يهمها الأمر لإحباط هذه المحاولة. (95)

ونظرا للدور الذي أعطاه الوفد الخارجي للعمل الدبلوماسي لكسب معركة التدويل على الساحة الدولية، نظمت مكاتبه المتواجدة بالمشرق العربي حركة تنسيق بينها بكتابة مذكرتين سياسيتين للفت إنتباه الحكومات العربية بضرورة الإهتمام بالقضية الجزائرية لإحباط الخطة الفرنسية. ففي المذكرة الأولى التي كتبها عبدالحميد مهري رئيس مكتب الوفد بدمشق، و الثانية كانت من السيد محمد خيضر بالقاهرة لإنجاح خطة التعاون بين عناصر الوفد الخارجي لتفادي التناقض و الصراع لرسم مواقف مدروسة تؤدي دورها المطلوب.

في إطار جلب إنتباه الدول العربية حول ما يدبر ضد القضية الجزائرية، حث عبدالحميد مهري في مذكرته المؤرخة في 22 مارس 1956 التي ضمنها ملحقا خاصا بالعمليات العسكرية في شكل ملف قدمه في بداية الأمر لوزارة الخارجية السورية ثم وزعت نسخ منه للأردن و لبنان، اما في العراق عين فيها أحمد بودة كممثل للوفد

(94) م. أ. و رصيد ح. م. ج. ج. ع 1 رسالة محمد خيضر إلى وزارة العدل الأمريكية بتاريخ 10 مارس

1956

(95) م. أ. و رصيد ح. م. ج. ج. ع 1 رسالة محمد خيضر وجهها إلى الأمين العام للجامعة الدول

العربية بتاريخ 7 مارس 1956

الخارجي بها و خلال إقامته قدم نسخة من المذكرة للحكومة قصد تزويدها بالمعطيات السياسية والعسكرية عن القضية الجزائرية لتكون على بينة من أمرها أثناء إتخاذها مواقف سياسية مسؤولة و ثابتة، بناء على معلومات دقيقة و واضحة غير متعارضة مع مبادئ القانون الدولي، كالذي حدث أثناء زيارة غي موللي لبريطانيا، و تزامنها مع حملة الحكومة الفرنسية الموجهة للدول العربية الداعية إلى تغيير مواقفها لأن فرنسا عازمة على تصفية القضية الجزائرية. (96)

حررت مذكرة عبدالحميد مهري ضمير الحكومات العربية لتقوم بواجبها القومي والتفطن للمكائد الجاهزة و الهادفة إلى جر الدول العربية وراء التصور السياسي والأمني اللذين كانت تعتمدهما الحكومة الفرنسية في تلك الفترة. لإحداث تغيير على معادلة الوضع الدولي الذي أصبح في اتجاه دعم حق الشعب الجزائري و تكذيب المزاعم الفرنسية، بعد أن تأكدت دول العالم من تضعف موقعها في الجزائر على المستوى العسكري، لفشلها في إخماد نار الحرب رغم إمدادات الدول الغربية و الحلف الأطلسي للجيش الفرنسي بالجزائر. فمضى الوفد الخارجي في تأكيد حقيقة ضعف فرنسا أمام الثورة داخليا و عدم تمكنها من إقناع الدول التي ساندت القضية لتغيير مواقفها. و بناء على خطورة الوضع و تأزم القضية الجزائرية ألح عبد الحميد مهري على الدول العربية إتخاذ التدابير الضرورية لإفشال الخطة الفرنسية بتجسيد النقاط التالية :

- 1 - بحث القضية الجزائرية في إجتماع مجلس الجامعة العربية الذي سيعقد يوم 29 مارس الحالي 1956 و إصدار بيان صريح باسم الدول الأعضاء بالجامعة يتضمن شجب السياسة الفرنسية بالجزائر و تمسك الدول العربية بحق الجزائر في الحرية والإستقلال .
- 2 - القيام بمساع منفصلة ومباشرة لدى الحكومة الفرنسية والحكومات التي ساندتها في سياستها في الجزائر لحملها على تغيير موقفها من القضية الجزائرية و دعوتها لإيجاد حل سلمي بها على أساس الإعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والإستقلال .

- 3 - الإستعداد من الآن لقيد القضية الجزائرية بجدول الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة و القيام بمساع لدى دول الكتلة الإفريقية و الآسيوية في هذا الموضوع. (97)
- ولكي تنفذ الجامعة العربية خطة الوفد الخارجي، قدم عبد الحميد مهري في فحوى مذكرته السياسية تشخيصا واقعيا مبررا الأهداف البعيدة للخطة الفرنسية في شمال إفريقيا، الهادفة إلى عزل الجزائر عن قضيتي تونس والمغرب، بعد أن تجلت مظاهر تخلي

(96) م. أ. و رصيد ج. م. ج. ج. ع 123 رسالة عبد الحميد مهري وجهها إلى دول الجامعة العربية بشأن خطورة الوضع بالجزائر بتاريخ 22 مارس 1956.

(97) نفسه رسالة 22 مارس 1956.

الحكومة الفرنسية عنهما و التفرغ الكلي للجزائر لإحتوائها و تطويقها عسكريا و تميع النجاحات الدبلوماسية التي حققها الوفد الخارجي بغرض فرض الحلول الجزئية، حتى لا تجد صدى لدى الدول العربية و لا عند الوفد الخارجي. مما يدل على دوره ويقظته الدائمة من المشاريع الفرنسية. وفي ظرف أقل من أسبوع أضاف خيضر محمد مذكرة في نفس الإتجاه وجهها إلى جامعة الدول العربية داعيا فيها أعضاءها إلى ضرورة إعداد خطة دبلوماسية ناجعة في إطار التنسيق مع دول كتلة الأفروآسيوية بهيئة الأمم المتحدة لإنجاح خطته الجديدة بناء على المطالب التالية :

- 1- إصدار تصريحات قوية من جانب الحكومت العربية، و استتكار موقف الحكومة الفرنسية الذي يرمي إلى إيادة الشعب الجزائري .
- 2- إستدعاء سفراء فرنسا في البلاد العربية، و إبلاغهم إستياء الحكومات العربية لهذا الوضع و إحتجاجها الشديد على تصرفات فرنسا المشينة في الجزائر.
- 3- السعي لدى سفراء الدول الغربية المشتركة في منظمة حلف الشمال الأطلسي، و لفت نظرها إلى عدم الإنسياق مع فرنسا في هذا التيار الإستعماري الشنيع.
- 4- التشاور مع الدول الإفريقية و الآسيوية الصديقة، لأجل الضغط على فرنسا، طبقا لقرارات مؤتمر باندونغ، فيما يتعلق بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.
- 5- الإهتمام بالقضية الجزائرية إهتماما متزايدا و عمل الدعاية اللازمة لها بمختلف الوسائل عن طريق الصحف و الإذاعات و كافة واسائل الدعاية الأخرى بحيث تصبح هذه القضية الشغل الشاغل للعرب جميعا.
- 6- الضغط على فرنسا بتهديد مصالحها في البلاد العربية و يترك لكل حكومة إختيار الوسائل التي تراها لتحقيق هذا الضغط سواء كان ذلك عن طريق العلاقات الدبلوماسية و الإقتصادية أو الثقافية أو بعدم إستخدام موانئها و مطاراتها .
- 7- لفت نظر المنظمات الدولية إلى هذه المخالفات الدولية من جانب فرنسا ، لتهديدها الأمن الدولي في هذه المنطقة الهامة و محاولتها إيادة شعب بأكمله إرضاء لتهبها الإستعماري .
- 8- إعلان كل ما يتخذ من قرارات أو إتصالات لصالح القضية الجزائرية، حتى يشعر العالم باهتمام العرب بقضية الجزائر التي هي قضيتهم ، و تكون حافزا قويا للشعب الجزائري في جهاده .
- 9- تقديم العون المادي الذي يمكن المجاهدين الجزائريين من الإستمرار في كفاحهم ضد دولة كبرى لديها جميع الإمكانيات. (98)

بعد أن تلقى مسؤولو الجامعة العربية رسالتين الأولى لعبد الحميد مهري و الأخرى لمحمد خيضر ، قام مجلس الجامعة إلى عقد إجتماع طاريء في 29 مارس 1956 بالقاهرة إتخذ بالإجماع القرار التالي :

■ لقد قررت جامعة الدول العربية أن تؤيد تأييدا كاملا و بدون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل إسترجاع الإستقلال .

■ و ستقدم جميع البلدان العربية الأعضاء مساندتها للشعب الجزائري الأعزل الضعيف، بجميع الوسائل التي في إمكانها لمواجهة حرب قاسية شنت عليه بدون أي مبرر.(99) و دعما لموقف مجلس الجامعة قال أحمد الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية و رئيس وفد سوريا لهيئة الأمم المتحدة " إن الوضع في الجزائر قضية دولية، و الإضطرابات الراهنة ستتواصل غالب و ستزداد خطورة، إلا إذا راجعت فرنسا سياستها الرجعية و عالجت قضية الجزائر بصورة مطابقة لمبادئ و أهداف هيئة الأمم المتحدة". (100)

إستطاع الوفد الخارجي الجزائري إقناع دول الجامعة العربية الإسراع في تكثيف جهودها و توسيع عملها لإخاج القضية الجزائرية من بعدها العربي إلى بعدها الدولي لإيجاد حل إستعجالي بتظافر كل الجهود الدولية، و تحقيقا لرغبة الوفد الخارجي الجزائري قامت اللجنة السياسية للجامعة العربية دراسة مراسلات الوفد الخارجي الجزائري خلال فترة 7 إلى 12 أفريل 1956 حيث عرض مشروع قرار على المجلس يتكون من أربع توصيات على النحو التالي :

أ - عرض قضية الجزائر على مجلس الأمن عن طريق خلق نشاط سياسي بين مندوبي الدول الأعضاء في الجامعة داخل مبنى هيئة الأمم المتحدة .
ب - المساعي الدبلوماسية لدى دول باننونغ و دول حلف شمال الأطلسي .
ج - مساعدة الجزائر .

د - موضوع مقاطعة فرنسا سياسيا و إقتصاديا و ثقافيا، قررت اللجنة السياسية تأليف لجنة فنية من مندوبي دول الأعضاء تقوم بدراسة موضوع مقاطعة فرنسا من النواحي السياسية و الثقافية و الإقتصادية على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في أقرب فرصة ممكنة قبل نهاية الدورة الحالية. (101)

أبرز المشروع وضوح الرؤية العربية ووعيتها القومي بالقضية الجزائرية كما أظهر أيض فشل الحكوم الفرنسية في مسعاها الرامي إلى إختراف الجدار العربي، فأجبرت نفسها على تكثيف العمليات العسكرية و توسيعها لتشمل كل المناطق العسكرية الجزائرية، بمهمة

(99) نايت بلقاسم مولود قاسم - ردود الفعل الأولية داخليا و خارجيا على عزة نوفمبر . ط 1 / دار البعث قسنطينة 1984 - ص 194 .

(100) نفسه ، ص 198 .

الحفاظ على أمنها الداخلي. ففي ظرف خمسة أشهر من جويلية 1956 إلى نوفمبر 1956 إشتبك جيش التحرير الوطني مع الجيش الفرنسي في ستة معارك ضارية، في كل من الولاية الأولى و الثانية و الخامسة. (102) و إحتمالا للنتائج الوخيمة التي قد تتجر عن هذه الخطة العسكرية، و التي أصبحت تكلف الخزينة الفرنسية مليارين فرنك فرنسي يوميا. أبرق محمد خيضر رسالة إلى عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية موضحا له فيها عزم الحكومة الفرنسية عن تنفيذ أحكام الإعدام التي أصدرتها المحاكم العسكرية الفرنسية على 145 من المواطنين في السجن المركزي بالعاصمة. إضافة أن الجيش الفرنسي منذ أمد طويل يعدم دون محاكمة ودون تمييز كل من يقع بين يديه في ميادين القتال من المقاومين الوطنيين، و من السكان و المدنيين. (103) وكشفت مجلة الأوبسرفاتور في عددها الصادر يوم 23 ماي 1957 أن الحكومة الفرنسية رصدت لمواصلة الحرب في الجزائر ميزانية ضخمة قدرها ب: 700 مليار من الفرنكات حسب تقرير الخبراء الفرنسيين دون حساب ما تتلقاه من أسلحة من منظمة حلف الشمال الأطلسي .

وإتخاذ فرنسا للحل العسكري على حساب الحل السياسي أدى بالجامعة العربية إتخاذها هي الأخرى قرار طرح القضية الجزائرية في كل دوراتها العادية و الإستثنائية على أساس أنها قضية سياسية عربية عالقة تهم كل الحكومات العربية نظرا لإفرازاتها السياسية و الأمنية على منطقة الوطن العربي، و منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، و أثناء إجتماع اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية بدمشق ما بين 18 و 19 ماي 1956 بحضور بعض الدول الآسيوية و الإفريقية بهدف تنسيق العمل السياسي للوصول إلى تسجيلها في الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة ، و رغم حجم المشاركة التي أظهرتها الوفود في اللقاء ، إضافة إلى التطورات التي عرفت الثورة داخليا و خارجيا، لم يتمكن هذا اللقاء من تسجيل طلب الوفد الخارجي في جدول أعمال المجلس. (104) بسبب إختلاف الرؤى بين الوفود المشاركة حول الكيفية و الوسائل التي يجب توفرها لتسجيل القضية الجزائرية نهائيا في هيئة الأمم المتحدة. رغم هذا التعثر الذي تعرضت له اللجنة السياسية للجامعة العربية، لم تستطع شل عزيمة الوفد الخارجي الجزائري ، و لا عزيمة الوفود الإفريقية و الآسيوية بل بقي أسلوب الضغط متواصلا حتى التسجيل النهائي العلني للقضية بهيئة الأمم المتحدة في 15 نوفمبر 1956. (105)

(104) أحمد رضوان شرف الدين المرجع السابق. ص 260.

(105) نفس المرجع ص 260.

عند قرب الدورة الحادية عشر لهيئة الأمم المتحدة طرأت على الساحة العربية أحداثا سياسية و عسكرية أثرت على العمل الدبلوماسي الجزائري و على التضامن العربي مع القضية الجزائرية. (106) كما أثرت أيضا على مناقشات الدورة التي خصصتها للقضية الجزائرية، بسبب ظهور فرنسا ضاربة عرض الحائط كل القوانين و المواثيق الدولية، لأن الموازنة كانت لصالح القوى الكبرى، أما دول الجامعة لم يكن لديها الوزن الذي يمكنها من الصمود أمام فرنسا و غيرها من الدول الكبرى. و من ثم إكتفت بإبراق إلى كل من ملك المغرب و حاكم تونس و الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة إتخاذ التدابير و المساعي لصون حياة أولئك المسؤولين و إطلاق سراحهم و إقرار الإتصال بالحكومة الفرنسية لنفس الغرض. (107)

الخلاصة

حاولت الوقوف على الدور الذي قام به المناضلون الجزائريون للتعريف بقضيتهم، والجهود التي بذلوها من أجل إعطاء دفع للعمل الدبلوماسي، بغيت تأسيس قاعدة للإنتقال منها في ممارسة العمل الدعائي لتحسيس الرأي العام العربي و الدولي للإهتمام بالقضية الجزائرية، و في نفس الوقت إنصبت إهتماماتهم حول التفكير لإيجاد الصيغ لتحضير الوسائل المادية و المعنوية للعمل المسلح .

أعطت قيادتي (ح.إ.ح.د) و (ج.ع.م) دفعا قويا للعمل الدبلوماسي، من خلال الزيارات التي قاموا بها إلى مصر و اللقنات التي عقدوها مع حكام و ملوك الدول العربية للفت إنتباههم لتقديم مساهمتهم بدعمهم المادي و المعنوي، لتدويل القضية الجزائرية.

و حتى يتم إيصالها إلى رواق هيئة الأمم المتحدة، حاول أحمد مصالي الحاج و الشيخ البشير الإبراهيمي أثناء زيارتهما لمصر سنة 1952، عرض واقع القضية الجزائرية على المنظمات و الأحزاب السياسية لتحفيزها على التحرك نحو ممارسة عمل دبلوماسي ليعطي دعما لمطالب الحركة الوطنية و المساهمة في ترويض الرأي العام العربي للتأثير على الحكومة الفرنسية لإجبارها التراجع عن لهجة القوة و الحل الدبلوماسي.

حفزت الرحلات الدبلوماسية التي قام بها كل من مصالي الحاج و الشيخ البشير الإبراهيمي وسائل الإعلام الأجنبية بتخصيص أعمدة كاملة لها، و صفحات مطولة بالشرح و التحليل لواقع القضية الجزائرية و أهداف نضالها و حاجاتها من دول و حكومات العالم. وبعد إنطلاق الثورة كانت الجبهة الدبلوماسية قد انتهت من تأسيس

(106) إعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة يوم 22 أكتوبر. 1956. و أحداث العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956.

(107) أحمد رضوان شرف الدين المرجع السابق ص.263.

ركائزها لتبدأ في العمل بنفس جديد لدعم الخط الثوري مركزة على التشهير بالمجازر الفرنسية و سياسة الأرض المحروقة بكل مواصفاتها وأبعادها في الجزائر للفت انتباه المجتمع الدولي بنتائج هذه السياسة، وإضافة إلى الدور الذي لعبته في إقناع المنظمات الدولية و الأحزاب السياسية و القومية بأن ماكان يحدث في الجزائر حرب بمعنى الكلمة، الأمر الذي أجبر الحكومة الفرنسية إلى فتح سلسلة من الإتصالات السرية و التي اعتبرها الوفد الخارجي أول محطة له في اتجاه تدويل القضية الجزائرية.

في هذا الإتجاه إستطاع الوفد الخارجي في فترة وجيزة جدا و حرجة في نفس الوقت كسب دعم و موقف و تأييد كتلة الأفروآسيوية في مؤتمر باندونغ و الذي سجل أهم نجاح حققته الدبلوماسية الجزائرية في بداية الثورة تحت قيادة الوفد الخارجي، و التي مهدت و ساهمت بشكل كبير في وصول طلب تسجيل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة، بعد تأسيس مكتب الوفد بنيويورك و تشكل وفد رسمي بإسم الكتلة الأفروآسيوية لدى هيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى دعم ممثلي وفود دول الأعضاء في الجامعة العربية.

شكلت هذه الخلايا السياسية عضدا قويا إلى جانب الوفد الخارجي و ساهمت بمواقفها المؤيدة للقضية الجزائرية إلى تسجيلها نهائيا لدى مقر الجمعية العامة للهيئة الأممية في سبتمبر 1956، رغم ضغوط الحكومة الفرنسية التي مارسها ممثلها داخل الهيئة، و تهديداتها التي أطلقتها ضد الدول الإفريقية و الآسيوية بعد مؤتمر باندونغ، لمنع أي دعم للثورة سواء كان سياسيا أو عسكريا و حتى إعلاميا من شأنه أن يوسع في تواجدها على الساحة الدولية.

و هنا نسجل الدور الهام الذي إضطلعت به الجامعة العربية في تدويل القضية الجزائرية جهويا و دوليا بداية من مجلسها إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة، في تبنيها مطالب و مقترحات الوفد الخارجي و نقلها إلى كل دورة من دورات هيئة الأمم المتحدة .

رغم كل الضغوطات الفرنسية التي مارسها على الساحة الدولية ضد الوفد الخارجي، و سعيها الدائم لدى الدول الأوروبية لمنع أي تأثير عليها لضمان مواقفها لصالحها، تمكن الوفد الخارجي الجزائري من إختراق الجدار السياسي الفرنسي و الدخول إلى هيئة الأمم المتحدة و كسبه وثيقة تسجيل القضية الجزائرية بدعم من الدول الإفريقية و الآسيوية و العربية بالخصوص، و من ثم فتح جبهة ثانية للصراع مع الحكومة الفرنسية هي جبهة العمل الدبلوماسي.

الفصل الثاني

عمل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية
و الوفد الخارجي
لتحقيق الوحدة المغاربية

تناولت في هذا الفصل عمل حركة إنتصار الحريات الديمقراطية و الوفد الخارجي لتحقيق الوحدة المغاربية التي كانت ضمن أهم مبادئ إيديولوجية حزب الشعب الجزائري منذ تأسيسه ، لإعتبارات تاريخية و سياسية و جغرافية و المصير المشترك. و بعد أن حددت العناصر الفرعية للعنوان العام بدأت بالتطرق إلى مساعي حركة الإنتصار و تحركاتها في إتجاهي تونس و المغرب لغرض تأسيس جبهة مسلحة مغاربية إستغلالا للظروف المتشابهة التي كانت تعرفها كل دول المغرب العربي قصد توسيع العمل المسلح لردع الإستعمار و إقتلاع جذوره عاجلا.

لكن الفكرة بقيت محصورة لدى بعض المناضلين من حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية نتيجة حادثة مارس 1950 و أحداث سجن البليدة 1952 بحيث أدت هذه الأحداث إلى إندلاع أزمة داخل الحزب، جعلت الوفد الخارجي يعطي أهمية للتخفيف من حدتها على حساب العمل الوحدوي بدون تجاهله. و لدوره في تلك الظروف تحركت قيادة حركة الإنتصار من جديد في بعث المشروع الوحدوي بإعادة تنسيق العمل مع الحركات الإستقلالية المغاربية بغية الوصول إلى تأسيس جبهة مسلحة مغاربية .

و بعد إندلاع الثورة في الجزائر توصل جيش التحرير الوطني و جيش تحرير المغرب الأقصى إلى تكوين جيش تحرير المغرب العربي بغرض التنسيق بينهما و دعم المجهود الثوري في الجزائر بتسهيل مهمة نقل الأسلحة و المساعدات المادية عبر الحدود الغربية إلى الجزائر .

نضال حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية لتأسيس جبهة مسلحة مغاربية

ناضلت الحركة الوطنية (ح. إ. ح. د) في أواخر الأربعينيات لأجل توسيع تركيبة الوفد الخارجي بالقاهرة لإمكانية التحرك على مستوى الدول العربية، و التنسيق مع الحركات السياسية المغاربية لتخفيف العبء على وفدها بالقاهرة ليتحرك على مستوى مكتب المغرب العربي و الجامعة العربية لإيجاد الصيغ السياسية و العسكرية لتأسيس حركة مسلحة مغاربية تتكفل بتنسيق العمل الثوري المشترك و الموحد إعتبارا لمرجعيات التاريخ و الجغرافيا.

و في إطار البحث عن تأسيس حركة مسلحة مغاربية، سعت (ح. إ. ح. د) إلى معالجة الأزمة السياسية التي نتجت عن تصادم تياراتها لإختلاف مناضلهم حول إنتهاج العمل المسلح للقضاء على أصول أسباب الإختلاف الناجم بينهم.

و لصعوبة تجاوز هذه الصراعات إهتدى مناضلو حركة الإنتصار إلى توحيد جهودهم، للتفرغ لتحضير أساسيات العمل المسلح التي إختصرها حسين آيت أحمد

في قوله " إقترحنا على المستوى الإيديولوجي تحديد الأفكار التي تميز الوطنية الجزائرية، و المتمثلة في الوطنية التحررية الثورية لمعارضة كل المذاهب الإلحاقية و النظريات الإمبريالية الإستعمارية التوسعية، بطريقة الحرب الهنلرية، أو الموسولينية، بمعنى رفض جذريا النظام الإستعماري بكل أشكاله". (108)

يعتبر هذا التصور حسما لأزمة الحزب الأيديولوجية و التفرغ كليا لطلب المساعدات الخارجية من الحركات السياسية المغاربية و الدول العربية، لدعم العمل الدبلوماسي المنصب على التعريف بالقضية الجزائرية لدى الرأي العام العربي والمؤسسات الدولية. (109) مما جعل مؤتمر سنة 1947 يضيف عناصر جديدة و التي بلغ عددها إثني عشر عضوا من المنتخبين، منهم لمين دباغين، و بوقادوم و أحمد مزغنة و محمد خيضر للتسيق مع الوفد الخارجي الذي كان يمثل الشاذلي المكي بالقاهرة. (110).

و في هذا المؤتمر تم إختيار لمين دباغين على رأس الشؤون الخارجية للحزب لثقافته الواسعة و تحمسه للعمل المسلح. و أفرز هذا التغيير في تشكيلة الحزب إلى إندلاع صراع بين المنتخبين الجزائريين و الحكومة الفرنسية، تعبيرا عن رفض المنتخبين الجزائريين سياسة الملاحقة و المراقبة التي كانت تمارسها الحكومة الفرنسية ضد مناضلي الحركة الوطنية، و هذا نتيجة للانتقادات اللاذعة التي كانت توجهها السياسة الفرنسية للحركة الوطنية، و عن هذه الأخيرة وجدنا بالأرشيف الوطني تقريراً مطولاً لبعض المنتخبين الجزائريين عن سياسة الضغوطات التي كانت تعتمدها الحكومة الفرنسية، و حول هذه السياسة أشار النائب دررور في فصل من التقرير تحت عنوان المسألة الجزائرية بتاريخ 20 أوت 1947 مشخصاً فيه الواقع الجزائري بقوله " إن الأوروبيين لهم كل الحقوق لتأسيس الجمعيات و إنشاء الأحزاب السياسية ، لكن الجزائريين ليس لهم هذه الحقوق، ماعدا بعض المؤسسات الإنسانية موجهة من شخصيات عسكرية.... و إمكانيات الشرطة كانت معتبرة جداً لمراقبة نشاط الجزائريين السياسي". (111).

Ait Ahmed Hocine, Memoire d'un combattant (108)

L'esprit d'indépendance 1942 - 1952 , Ed Bouchene , Alger 1990 ,p 92.

Ibid . page 94 (109)

Ibid. Page 97 (110)

C.A.N, Bt N° 374, F,G.P.R.A, Rapport Et Documents des députés (111)

musulmans et le Statut de L'Algérie de 2 Août 1947. Rapport de député Boukadoume. La question Algérienne p.22 .

أظهر هذا الواقع حقيقة الصراع الذي كان محتدما بين الحركة الوطنية و الإستعمار الفرنسي، و التباعد الكبير بينهما مما أعطى للمناضلين الفرصة نحو ترسيخ النقد السياسي داخل المجلس الفرنسي .

تركزت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التحضير العسكري في سرية تامة بعيدا كل البعد عن عيون المخابرات و الفرق الأمنية المكلفة بمتابعة و مراقبة عمل مناضليها ريثما تتوفر الظروف اللازمة ، و هذا لتسهيل التحرك السياسي و العسكري، و التفكير في أنجع الطرق لتوظيف كل الإستعدادات المختلفة التي أبداه المناضلون على مستوى الجبهة الخارجية و بالخصوص ما كان محضرا في المجال العسكري داخليا و خارجيا على المستوى المغربي .

و لن يتأتى هذا إلا في إطار البعد المغربي لإيجاد الدعم و السند الأساسيين للعمل العسكري في الجزائر الذي ظهرت سماته بشكل واضح في السنوات الأربعة الأولى من عقد الخمسينات و الذي أبدى في تصوره فكرة العمل العسكري المغربي الموحد، إستجابة لتشابه الظروف السياسية في الدول المغربية و حتى في التوجه الإيديولوجي للحركات السياسية المغربية .

بدأت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في ترسيخ المد الوحدوي قبل مجازر 8 ماي 1945 من خلال إتصالاتها السياسية مع الحركات السياسية المغربية الحزب الحر الدستوري التونسي و حزب الإستقلال المغربي . وذكر ابن يوسف بن خدة أن أول إتصال قامت به حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مع القيادات المغربية كان قبل تأسيس حزب الإستقلال المغربي ، وقد قام به الطالب شوقي مصطفى مستغلا العلاقة التي كانت تربطه مع طالبين مغربيين و هما يوسف و بشير بلعباس بمدينة الدار البيضاء ، ثم التقى بتاسي عبد الجليل، فتحاوروا حول المساعدات التي يمكن تقديمها لـ (ح. إ. ح. د) بالجزائر و التعاون معها في مجال الدعاية لتأسيس جبهة الشمال الإفريقي. (112)

مثل هذا التصور نضج حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سياسيا و فكريا ، لحل أزمة الدول المغربية بتغيير أسلوب العمل مع الإستعمار لدحض ضغوطاته و الممارسة المفروضة على العمل السياسي المغربي، لكسر كل محاولات الوحدة ، وكشف الخطط العسكرية المغربية. فسلكت العناصر السياسية

Ben Khedda Benyoucef . Les origines du 1 Novembre 1954 . Ed Dehleb , (112)
Alger 1989 p107 . Voir aussi Benjamin Stora, Opc.it, p 299

لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية لمين دباغين، و مبارك فيلاي، و الشاذلي المكي المطاردة من طرف الشرطة الفرنسية، بتنظيم عدة لقاءات سياسية مع العديد من الشخصيات المناضلة في التشكيلات السياسية التونسية كالشيخ الفاضل بن عاشور عميد جامع الزيتونة، و المنجي سليم، و علي البلهوان عضوان في المكتب السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي. (113)

استجاب الوفد التونسي جزئيا لإقتراح حركة الانتصار إستجابة جزئية تمثلت في تنفيذ سلسلة من مظاهر الرفض للحماية الفرنسية، منها الإضرابات و المظاهرات في الشمال التونسي. (114) و هي الوسائل التي إعتدها الحزب الدستوري الجديد للتعبير عن مواقفه من القضايا السياسية و العسكرية، التي كان يقترحها ممثلو التشكيلات المغاربية .

جسد (ح.ح.د.ت.ج) هذا التوجه من خلال إقراره البدء في العمليات في الجنوب التونسي، وأظهر مرة أخرى قناعته السياسي من العمل المسلح المغاربي، و تشبته بتصورات له لحل المسألة التونسية، لكن الشئ الملاحظ هنا وجود تباعد كبير بين مناضلي (ح.ح.د.) وقيادة (ح.ح.د.ت.ج) الذي كان تحت رئاسة الحبيب بورقيبة حول كيفية توحيد العمل المسلح، بسبب إختلاف الظروف التي نشأت فيها التشكيلتين، إضافة إلى إختلاف رؤى أيديولوجيتهما حول مفهوم و أهداف العمل المسلح المشترك، حيث ظهرت (ح.ح.د.) مصرة و عازمة على تجسير العمل المسلح ضد الإستعمار الفرنسي خاصة بعد تأسيس المنظمة الخاصة (م.خ) سنة 1947. لكن (ح.ح.د.ت.ج) بقي محافظا على تصوره السياسي للقضية التونسية، و إصراره على توسيعه ليدفع بالحكومة الفرنسية الإستجابة له، وهو الحافز الذي جعله يظهر ميله للحلول التفاوضية مبديا كل إستعداداته منذ سنة 1949 .

بعد أن كشف الحزب الدستوري الجديد عن موقفه من العمل المسلح المغاربي، قامت (ح.ح.د.) بإيفاد وفد يتشكل من فيلاي مبارك، و لمين دباغين إلى المغرب الأقصى للإتصال بمناضلي حزب الإستقلال المهدي بن بركة و أحمد بلافريج لعرض خطتها حول العمل المسلح المغاربي. (115)

طال الحوار و النقاش بين الوفدين الجزائري و المغربي حول الظروف و الوسائل التي يجب توفيرها للعمل المسلح، و خلال اللقاء إقتراح الوفد المغربي بقيادة المهدي بن

Ibid p 107 - 108 (113)

Ibid p 107. (114)

Ibid p107 . (115)

بركة إقترح ينص على تشكيل وفد مغربي يشمل مفوض عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و مفوض عن حزب الإستقلال المغربي و مفوض عن الحزب الدستوري الحر التونسي ليتفاوض مع الحكومة الأمريكية بإسم المغرب العربي مادامت مهمته بمنطقة شمال إفريقيا بعد شروعه في بناء القواعد العسكرية الجوية الإستراتيجية بالمغرب الأقصى (116). و هذا محاولة منه إستغلال الدور الذي أصبحت تقوم به على الساحة الدولية كقوة عالمية على الساحة الدولية في ظل الحرب الباردة لحل أزمة الدول المغاربية .

حاول الوفدان الجزائري و المغربي بدعم من حركتهما السياسية النفاذ إلى داخل الكتلة الغربية، إستغلالا للصراع الفرنسي الأمريكي في الحلف الأطلسي فأقدمت على تكوين وفود مغاربية في إطار (ل.د.إش) سنة 1947، حيث شارك عن الحزب الدستوري التونسي الطيب سليم ، و الرشيد إدريس، و عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية الشاذلي المكي ، و عن حزب الإستقلال المغربي علال الفاسي، و عن حزب الإصلاح المغربي عبد الخالق الطريس لجعل القضية الجزائرية والمغاربية ضمن إهتمامات السياسة الأمريكية ، ولفت إنتباه خارجيتها حتى تصبح هذه القضايا من جملة قضاياها الخارجية للضغط على الحكومة الفرنسية على مستوى الكتلة الغربية ، و حتى على مستوى هيئة الأمم المتحدة. وهذا كله لتحسيس الرأي العام الدولي بالظروف التي كانت عليها دول المغرب العربي لجلب التضامن والمساندة لها. (117)

عمل مسؤول حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية تحت إشراف مسؤولها على شؤونها الخارجية السيد لمين دباغين على إحباط كل العراقيل و تذويب كل التناقضات الإيديولوجية المعيقة للتوجه الواحدوي. إلى جانب الوفد الخارجي الذي واصل من جهته في تكثيف تحركاته السياسية وإتصالاته مع القيادات المغاربية حول خطة تحرير الدول المغاربية من الإستعمار.

و بعد أن تبلور الرأي العام الدولي في اتجاه إهتمام بالقضية المغاربية بمطالبها، بادر مرة أخرى لمين دباغين إلى تحريك العمل السياسي على مستوى الدول المغاربية حيث أوفد أحمد بن بلة إلى المغرب الأقصى لينقل لمناضلي حزب الإستقلال مسعى (ح.إ.ج.د) إقتراحاتها حول العمل المسلح المغربي ، و في نفس الوقت

Ait Ahmed Hocine , Opc.it ,p . 119

(116)

Ibid Ait Ahmed p. 119 .

(117)

لإقناعهم بضرورة الإسراع فب تجسيد المشروع على أرض الواقع بوقوفهم أولا إلى جانب الحركة الوطنية الجزائرية بدعم مقترحاتها ماديا و معنويا. (118) قصد الوصول إلى تحقيق و تجسيد العمل المشترك المغربي.

وأثناء انعقاد مؤتمر الزدين في ديسمبر 1948 قدم آيت أحمد تقريرا سياسيا مفصلا وشاملا حول دور المنظمة الخاصة و المشكل الأساسي الذي كان يعيق عملها و المتمثل في الأسلحة. (119) و من هذه المشكلة إقترح على المؤتمرين كيفية إيجاد المنافذ لحلها نهائيا باستغلال المناطق الحدودية للجزائر من جهتي تونس و المغرب . و على المستوى الخارجي إتخذ قرار التنسيق مع الحركات السياسية المغربية في إطار الحفاظ على إستمرار نضال مكتب و لجنة تحرير المغرب العربي، للوصول إلى تحقيق مشروع جبهة مسلحة مغربية .

إعتنى الحزب في مؤتمره التقييمي على تدعيم الجناح الخارجي لتعجيل و تحريك العمل الدبلوماسي على المستوى المغربي و العربي بناء على الوضعية السياسية للجزائر و حاجاتها للأسلحة و المال ولأهميتها بالنسبة للمسار الجديد للحزب قرر لمين دباغين مسؤول الشؤون الخارجية للحزب الإتصال مع بممثل الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة السيد الشاذلي المكي لغرض تنظيم و ترتيب الأمور حسب أولويات المرحلة، و بعد هذا الإتصال إتفقا على دعم العمل الدبلوماسي بإضافة مجهودات لتجسيد قرارات المؤتمر، و في إطار هذا المسعى أوفد لمين دباغين وفدين الأول إلى تونس و الآخر إلى المغرب الأقصى بهدف توحيد الكفاح المغربي. (120)

أبدى الوفد التونسي تمسكه بأفكار و تصورات حزبه حول العمل المسلح المغربي و مظهر موقفه من هذا المشروع، ملمحا بذلك قبوله لسياسة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، فقد كشف عن هذا الموقف صالح بن يوسف عند رده عن مقترحات حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية التي حملها له أحمد بن بلة، و إعتبرها على أنها مقترحات صيبانية و غير ناضجة أجبرت لمين دباغين التوجه نحو القاهرة ليتباحث مع عبد الكريم الخطابي حول الدعم المالي وللوجستيكي. (121) ومحاولا

Ibid Ait Ahmed P.115 . (118)

C.A.N, Bt N° 374, F, G.P.R.A,Opc.ite, Rapport de documents – (119)
Lamine Debaghine 2 Août 1947 . p.34

Harbi Mohamed , Les archives de la révolution Algérienne , Ed , J , A , (120)
Paris 1981, Doc N° 1 , p 40 .

Ait Ahmed , Opc.it , p 162 . (121)

من وراء ذلك و علاوة على تصور الحركة المعروف نقل إهتمامات حركته إلى الأحزاب المضادة للإستعمار، والحكومات العربية المهتمة بالكفاح الجزائري التحرري.(122) ضعف الإمكانيات المالية للحزب و حتى العسكرية لبدء العمل المسلح نتيجة ضعف الإيرادات المالية للحزب. فالمنظمة السرية التي هي عصب الحزب النابض و صلب توجهه الأيديولوجي، كانت حصتها المالية في أواخر سنة 1947 و بداية سنة 1948 لا تتعدى 100.00 فرنك فرنسي قديم. و 70000 فرنك فرنسي قديم كان مخصصا لرؤساء الجبهات، و 6000 فرنك فرنسي قديم عبارة عن إحتياط الحزب إلى غاية نهاية سنة 1948. (123)

ونظرا لهذا الضعف المالي دبر الحزب تنفيذ هجوم على بريد وهران قام به أحمد بن بلة، و آيت أحمد للإستاء على أمواله، لشراء الأسلحة و العتاد الحربي و بعد هذه العملية إقترح حسين آيت أحمد تنظيم حركة مسلحة تتزامن مع ما كان يحدث من أعمال عسكرية و مظاهرات في الدولتين المغاربيتين (124)، لإيهام الحكومة الفرنسية بوجود حركة مسلحة موحدة بين الحركات السياسية المغربية لإجبارها على التراجع عن سياستها التسلطية و التخفيف من ضغوطاتها السياسية، و العسكرية و التوجه نحو سياسة التفاوض لحل القضايا المغربية سلميا. وكانت رغبة الحزب الإسراع في توفير كل فرص النجاح لتحقيق المشروع العسكري المغربي، و حرصه على أن يتزامن عمله الثوري مع إنطلاق العمل المسلح في كل من تونس و المغرب. لهذا راهن على إستمرار الإتصالات السياسية مع الحركتين السياسيتين المغاربيتين من أجل نسج خطة عسكرية موحدة، ومشاركة تأخذ في الحسبان إمكانية دعم الجزائر بالأسلحة من طرف الجامعة العربية، لكن سرعان ما أحبطت هذه المساعي بسبب الإنقسامات بين المؤتمرين أنصار اللجنة المركزية و أعضائها و لمين دباغين بعد الإقتراح الذي تقدم به ولد حمودة و الذي طلب فيه من الحزب تكليف لمين دباغين بمهمة تموين الداخل بالأسلحة (125). و يرجع هذا الإنشقاق إلى عاملين أساسيين و هما :

Ibid , p 187 (122)

Habi Mohamed. F.L.N. Mirage et réalité .1945.1962. (123)

ENAL.Alger.1993 , p 42

Ibid.p 49 . (124)

Ibid.p 53 . (125)

أولاً: أن الوفد الرسمي للحزب المقيم بالقاهرة لم يستطع معالجة مشكلة الأسلحة وبقي منشغلاً فقط بالاتصالات و التحركات السياسية، والدبلوماسية مع الحركات الإستقلالية المغاربية، و المسؤولين المصريين، و أعضاء الجامعة العربية في إطار مكتب المغرب العربي، على حساب القضايا العسكرية التي أصبحت مستعجلة من منظور الحزب بعد سنة 1948 .

ثانياً: بداية ظهور الصراعات السياسية بين الجناح الإصلاحي الذي كان يتزعمه كل من حسين لحول، و أحمد مزغنة ، و الحاج محمد الشرشالي الذين قدموا إستقالتهم بعد إقتراح ولد حمودة المهمة الجديدة للمين دباغين الذي يمثل الجناح العسكري و المتحمس له.

بهذين التيارين دخل الحزب في مأزق سياسي و أيديولوجي، في وقت كانت السلطات العسكرية الفرنسية أعدت كل ترتيباتها تجاه الجزائر للتفرغ لها كلياً. و منذ بداية سنة 1949 أظهرت الحكومة الفرنسية قبولها التفاوض مع الحزب الدستوري الحر التونسي هادفة بذلك إلى تكثيف كل جهودها العسكرية و الدبلوماسية لقمع الحركة الوطنية الجزائرية .

بقيت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية متمسكة بمساعيها السياسي الوحدوي. تتأرجح بين مواصلة العمل بالتنسيق مع تونس و المغرب رغم تعثره بسبب تراجع الموقف التونسي و الذي صادف بداية ظهور إنشقاق سياسي بين العناصر القيادية في الحزب لتباعد وجهات نظرهم حول العمل المسلح، و رغم كل هذه المساعي بقي العمل المسلح المغاربي يعاني نقصاً في الإستعدادات المادية، و لتوفيرها حرصت (ح.إ.ج.د) على مواصلة إتصالاتها السياسية مع (ح.ج.د.ب.ج) و (ح.إ.م) بوفد موسع مشكل من الحاج محمد الشرشالي و محمد خيضر و أحمد بن بلة ، و در دور لعرض عليها مشروع تأسيس منظمة شبه عسكرية.(126)

استمر الوضع على هذه الوتيرة إلى غاية نهاية عقد الأربعينات بتشبث وفد حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بالعمل الثوري في الداخل و تعميمه على المستوى المغاربي ، بإقناع الحركة الإستقلالية المغربية بالهدف الذي ترمي إليه الحركة الإستقلالية الجزائرية رغبة منها في تذليل العراقيل التي بقيت تعيق مساعي الوحدوي وللوصول إلى تجسيده ميدانيا أوفدت وفد يتكون من بن بلة أحمد، و محمد خيضر، و لمين دباغين إلى القاهرة للتداول مع الوفود الأسبوعية و الإفریقیة و ممثلي الجامعة

العربية و لجنة تحرير المغرب العربي . و بالداخل بدأ التحضير جديا لتأسيس جبهة سياسية تضم كل الأحزاب الوطنية ما عدا الحزب الشيوعي الجزائري لبقائه مرتبطا بالأيديولوجية الإستعمارية.

وفي ربيع من نفس السنة (1949) أعادت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بعث روح التنسيق مع الحزب الدستوري التونسي بتقديمها لكراسة خاصة بتعليمات المنظمة السرية (127)، بهدف تحريضه و إجباره على مراجعة موافقة و تصحيح توجهاته لأجل المساهمة في تكوين رابطة مغربية.

ومع بداية الخمسينات تأكد للوفد الخارجي الجزائري حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية تعثر مساعيها الوحودية، الأمر الذي دفع بأحمد مصالي الحاج السفر إلى القاهرة في شهر سبتمبر 1951 و معه وثيقة مطالب أعدتها (ل.ج) إنصبت حول القضايا السياسية والعسكرية كتوفير الإمكانات المادية لاسيما الأسلحة، والتنسيق مع الأشقاء في المغرب و تونس، وضمان تغطية عربية على الصعيدين السياسي والدبلوماسي. (128)

بعد عرضها على حكام وملوك الدول العربية قصد تحسيسهم بإنشغالات الحركة في هذه الظروف، و الإطلاع بنفسه على التطور الذي حققه الوفد الخارجي منذ إستقراره بالقاهرة سنة 1945 في المجال الدبلوماسي، للتوصل إلى توفير ضمانات من هذه الدول تمهيدا لإنتظار مساعداتها المادية و المعنوية لتحضير العمل المسلح، و هذا إنطلاقا من تفهمهم وضعية العمل السياسي و إنشغالاته الأساسية .

جاءت هذه القفزة من اللجنة المركزية بعد إستقصائها مراحل النضال الذي قطعتة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية رغبة منها المساهمة في توفير الظروف و حتى الإمكانات لتشكيل جبهة مسلحة مغربية واضحة الأهداف و المعالم و المنطلقات، لتجاوز التعثر الذي خلفه الموقف التونسي الذي أصر على مواصلة النضال السياسي مفضلا أسلوب التفاوض مع الحكومة الفرنسية ، تاركا المجال للإستعمار ليتفرغ بكل قواه للجزائر بغرض إفشال مشروعها الوحودي، وفي نفس الرحلة التي قام بها أحمد مصالي الحاج في صانفة 1951 ، ناقلا جملة من الإنشغالات (ح.إ.ج.د) في شكل مطالب محددة و دقيقة تركزت كلها على الدعم الدبلوماسي والمساعدات العسكرية و منها البحث عن المساعدة العربية خاصة الأسلحة من سوريا،

(127) Harbi Mohamed , Aux Origines du F L N , Paris 1975 p122.

(128) بودة أحمد، جريدة الشعب ، عدد 6515 ، 8 أكتوبر 1984 ص 12 .

مصر والعراق تحسيس الجامعة العربية بالقضية الجزائرية والإستعداد لترحها على هيئة الأمم المتحدة وعند إندلاع الثورة السعي لدى الجامعة العربية للضغط على الوطنيين في كل من تونس و المغرب حتى يسارعوا للتسيق مع الوطنيين الجزائريين. (129)

حاول جعل القضية الجزائرية من ضمن قضايا الهم العربي فمحور زيارته لتحقيق الأهداف التالية. فتحرركات أحمد مصالي في مطلع سنة 1951 كانت بغرض إستغلال إنعقاد الدورة السادسة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بباريس ما بين نوفمبر 1951 و فيفري 1952 . ولأهمية الحدث لم يتوقف بالقاهرة سوى لمدة قصيرة ، ثم اتجه إلى فرنسا بأمر من الأمين العام للجامعة العربية، بهدف تمثيل الحركة الوطنية لدى (ج.ع) و لدى هيئة الأمم المتحدة. و بفرنسا التقى مصالي أحمد باين خدة بن يوسف، و أحمد بودة، و أحمد مزغنة حيث تبادل معهم الحوار و النقاش حول العمل المسلح . وفي نهاية لقائهم توصلوا إلى صياغة قرارات حاسمة تمثلت في إرسال مناضلين إلى القاهرة لتهيئتهم عسكريا تحت إشراف عبدالكريم الخطابي . و تكلف كل من بن يوسف بن خدة ، و موسى بولكرونة تكوين إطارات متخصصة في المجال العسكري بالقاهرة. (130)

بعد الإتفاق على الخطوط العريضة الأولية بين أحمد مصالي الحاج ، و العناصر المدافعة عن التوجه العسكري لرسم خط صحيح كفيل بتقجير الثورة مؤكدا على إعتداد السرية التامة في التحضير و التعبئة، و البقاء في مواصلة التفكير لإيجاد الصيغ المثلى لنقل الأفواج التي تم تعيينها إلى القاهرة قصد تدريبها و تكوينها عسكريا ، بعد عقد إجتماع طارئ برئاسة أحمد مصالي الحاج في مارس 1952 مع أعضاء اللجنة المركزية لعرض المقترحات الخاصة بكيفية نقل الأفواج إلى القاهرة، و نتائج جولته بالمشرق العربي. (131) لمنح النقل السياسي للعمل الخارجي للحزب، ولكسب دعم الدول العربية و الهيئات الدولية للقضية الجزائرية .

Ait Ahmed Hocine Opc.it p, 210

(129)

Aux origines du F L N , Opc.it , p 141

(130)

Ibid . p 141

(131)

الوفد الخارجي الجزائري وأزمة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية

أعتبرت فترة الخمسينات من أصعب الفترات التاريخية بالنسبة لمسار العمل السياسي لحزب (ح. إ. ح. د). نتيجة تعمق فجوة الصراع بين هياكل الحركة، أي بين القيادة السياسية و اللجنة المركزية بداية من شهر ديسمبر 1952. (132) وأفرزت هذه الوضعية تشنج نفسية عناصر المنظمة السرية خاصة العناصر التي فرت من سجن البليدة 1952. و انعكس أيضا على مستوى العمل الخارجي للحزب، و ذكر المؤرخ محمد حربي واصفا المرحلة بقوله إن شبح التباعد بين أحمد مصالي الحاج و اللجنة المركزية أجبر عناصر الوفد الخارجي أحمد بن بلة، و محمد خيضر، و حسين آيت أحمد ، و حتى أحمد محساس الذي كان موجودا بالقاهرة آنذاك . طلبوا كلهم دعم العناصر المنشقة (المنظمة السرية) لإستقطاب شخصيات الحركة الوطنية ، و كلفوا محمد بوضياف لتشكيل قوة ثالثة لتفجير الثورة .

واصل الحزب إلى حافة الانفجار، كادت أن تؤدي إلى نسف كل التحضيرات التي أنجزت، و تبديد كل الجهود التي بذلت على المستوى الخارجي. و خوفا على ضياع كل هذا أعد المكتب السياسي تقريرا سياسيا وجهه إلى أعضاء الوفد الخارجي طالبا منهم إستغلال كل القدرات لتحقيق هدف واحد هو توحيد الكفاح المغاربي. (133) و بعد نجاح ثورة يوليو 1952، إلتقى وفد مغاربي مشكل من ممثلي الحركات السياسية الإستقلالية المغاربية بجمال عبدالناصر ، ليعرض عليه مشروع الكفاح المغاربي بمساعدة الحكومة المصرية. (134)

لم يرض الوفد الخارجي بموقف جمال عبدالناصر، الذي حاول ترك مناضلي (ح. إ. ح. د) يبادرون بتفجير العمل المسلح بإمكانياتهم الخاصة ، ثم بناء على ما ستسفر عنه الأحداث ، تبدأ المساعدات المصرية تصل إلى المقاومين . جعل هذا الموقف الوفد الخارجي في مأزق حرج أصبح مخيلا بين الدخول إلى جانب مناضلي المنظمة السرية للإتفاق حول تفجير الثورة، ثم إنتظار وصول المساعدات و الإمكانات المصرية ، أو مواصلة العمل الدبلوماسي حتى تكتمل النظرة الشاملة و تتجمع كل الجهود و الإمكانات المادية لإطلاق العمل المسلح .

FLN Mirage et réalité , Opc.it , p 96 . (132)

Ait Ahmed Hocine , Opc.it , p 210 . (133)

Aux Origines , Opc.it , p 141 . (134)

في ظروف إنتظار الوفد الخارجي إندلاع العمل المسلح، الذي بدأت تظهر نشزاته في تونس ، و المغرب ، و الجزائر لم تبد أي تحرك في هذا المسعى و كأنها غير مواكبة للتيار الثوري الشامل رغم أن (ح.إ.ح.د) هي الأولى من الحركات السياسية المغاربية التي زرعت البذرة الأولى للتوجه الوحدوي المغاربي سياسيا و عسكريا كأداة لإجتثاث رواسب الإستعمار بكل أشكاله من كل بلدان المغرب العربي.

وفي ظل البحث عن السبل للقضاء على أزمة تباعد المواقف بين عناصر الحزب بتقادي الإنزلاقات السياسية و الصراعات الشخصية الضيقة غير المجدية حاول محمد خيضر التوضيح للإخوة الأعداء(المصاليين و المركزيين) أن العمل المسلح ليس مسؤولية تيار أو آخر و إنما مسؤولية جميع تيارات الحركة الوطنية، رغبة منه لتجاوز أزمة الصراع التي كانت ناشبة بين تيارات (ح.إ.ح.د)، و هذا جعلها تتخندق في إتجاه التحضير لتفجير العمل المسلح. لكن الملاحظ في هذه الفترة (1954) لم تكن ظروفها في صالح محمد خيضر، رغم محاولاته المتكررة لتطويق كل نشزات الأزمة، و يقول في هذا الصدد المؤرخ محمد حربي ساردا تداعيات الأزمة والتحركات التي تمت بشأنها " بعد خيبة (ل.ب.و.ع) التي أدت إلى أحباط خيرة المتطوعين، ففي نهاية جوان 1954 إضطلع كل من محمد خيضر و أحمد بن بلة بدور كواسطين، أستدعهما أحمد مزغنة للتقرب من أحمد مصالي الحاج لمعرفة موقفه من الوضع العام، ثم دعا كل من حسين لحول و امحمد يزيد لينظموا إليهما ، لكن أظهر محمد خيضر توافقه عن الوحدة منذ 1952، و طلب العودة إلى العمل المسلح كشرط ضروري لا بد منه لإخراج القضية الجزائرية وجها لوجه مع فرنسا... و أما المركزيين ذكر انهم غير قادرين على حمل البنادق لكنهم في حاجة ملحة لعناصر الوفد الخارجي لأجل الدعاية الخارجية، وفرت هذه المساعي حظوظ كبيرة لصالح العمل المسلح، إستحسنها أحمد مزغنة و إقتنع بها جعلته يعود إلى نيور (Niort) ليبلغ لمصالي الحاج عن محتوى المحادثات التي تمت بين قادة اللجنة المركزية و اللجنة الثورية، فقبل هذا الأخير مبدأ إصلاح ذات البين شريطة ان يقدم نقدا ذاتيا (ل.م). و في كل هذا كان خيضر يعتقد أن أحمد مصالي الحاج لا يمكن أن يحيد عن موقفه، و قال محترسا أن حسين لحول و امحمد يزيد إحتفظا بإجابتهما و هما عضوان في (ل.م)، تم يحاولا الإعراف بموقفها" (135) .

و نظرا لتسارع الأحداث، أجبرت عناصر الوفد الخارجي و أعضاء المنظمة السرية و أعضاء اللجنة المركزية مواكبة ما كان يحدث بتونس و المغرب، لكن القرائن بينت لا

مناضلي اللجنة المركزية، ولا أعضاء الوفد الخارجي، و لا أعضاء المنظمة السرية استطاعوا إقناع مصالي الحاج بمساعدهم. لأن قناعاته حول العمل المسلح كانت مقترنة بمدى توفر الإمكانيات و الوسائل العسكرية، و هذه كانت غير كافية تماما لإنجاح الحركة المسلحة. إضافة إلى إهتمامه المنصب في هذه الفترة على تأسيس جبهة دبلوماسية صلبة تستطيع جلب التأييد الدولي لما كان يدعو إليه للتأثير على الرأي العام الدولي و هيئة الأمم المتحدة، عندما تطرح القضية الجزائرية في أروقتها.

أدى وقع العمل المسلح إلى تضارب المواقف بين أحمد مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية، لعدم التمكن من الوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين بالإتفاق على ترتيبات العمل المسلح . فأتجه كل طرف إلى عقد مؤتمر خاص به ليضيفي الشرعية السياسية على موقفه و تبرير توجهاته الإيدولوجية . فنظم أحمد مصالي مؤتمرا بنيور Niort 1952 . أما المركزيون فقد عقدوا مؤتمراهم بهرنوا ببلجيكا 1952 ، خرجوا منه بقرار سياسي تضمن رفض كل تصورات و توجهات أحمد مصالي الخاصة بالعمل المسلح . و حاولت اللجنة المركزية ترسيخ موقفها بين مناضليها و بقية عناصر الحزب ، سواء الموالية لأحمد مصالي ، أو أعضاء المنظمة السرية و حتى أعضاء الوفد الخارجي بعقد مؤتمر وطني لمعالجة الأزمة جذريا بإستقطاب عناصر الوفد الخارجي ، بعد إصرارها على أهمية العمل الدبلوماسي الذي أصبح من ضمن إهتماماتها، واقتُرحت له في مؤتمرها تشكيل لجان و خلايا لتوسيع العمل الدعائي كاللجنة المركزية للدعاية و الإعلام و فدرالية فرنسا لتأطير المهاجرين و وفد القاهرة (136) لأجل القضية الجزائرية .

أظهرت (ل.م) من خلال القرارات التي تمخضت عن مؤتمرها، إهتمامها بالعمل الدعائي للتعريف بالقضية الجزائرية، و للإستفادة منه لجلب المساعدات المادية و الدعم المعنوي . و بالموازاة مع الظروف التي إنعقد فيها المؤتمر، حث محمد خيضر (ل.م) على ضرورة إحياء العمل الوحدوي مع تونس و المغرب، لتأسيس جبهة مسلحة مغربية بدعم من الجامعة العربية ، ثم طالب الدول الأعضاء فيها إعلان موقف صريح بدل إلزام الصمت أمام الضغط الذي تمارسه فرنسا.(137)

les Archives R, A, Doc N°2 , Lettre de Med Kheider 3 sept 1953, p50 (136)

Aux Origines , Opc.it, p 96 . (137)

حاول محمد خيضر شد إنتباه الجامعة العربية لتعمل على ضم القضية الجزائرية إلى قضيتي تونس و المغرب لتصبح كقضية واحدة باسم المغرب العربي، و من ثم يسهل طرحها عند إنعقاد دورات هيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى محاولته إستدراج مسؤولي الجامعة العربية و مجلسها المكون من وفود الدول العربية ليعلموا مواقفهم الصريحة في صورة تضامن عربي ، و التوصل لدى المغرب و تونس لمقاطعة فرنسا سياسيا و ثقافيا و إقتصاديا ، بمنع طائراتها و بواخرها من الرسو في الموانئ البحرية و الجوية حتى تتخلى عن سياستها الرجعية العمياء، وهذا لايمكن أن يتم إل إذا مارست الجامعة العربية ضغوطاتها السياسية على الدول العربية، للعمل في إتجاه تدويل القضية الجزائرية و تسجيلها لدى مجلس هيئة الأمم المتحدة.(138)

و موازاة مع التحرك الدبلوماسي، إتصل أحمد بن بلة بفتحي الذيب مسؤول المخابرات المصرية، و المكلف بالمسألة الجزائرية في حكومة جمال عبد الناصر، للإستفسار حول نتائج جهود المناضلين الجزائريين تنفيذ خطة العمل المسلح. (139) لمح محمد خيضر في رسالته إستعداد المناضلين الجزائريين ، تنفيذ خطة عسكرية تهدف إلى جلب الأسلحة لإستغلالا لما حققه من تأييد و دعم دبلوماسي و تأكده من الموقف السياسي للجامعة العربية المؤيد لعمل الوفد الخارجي، مع ضمان وقوف مصر و السعودية إلى جانبه عند إندلاع الثورة المسلحة بالدعم الدبلوماسي و المساعدات العسكرية و المالية .

ساهمت كل هذه الحوافز في إيضاح رؤية الوفد الخارجي فشجعت أحمد بن بلة أن يعمل مع مصطفى بن بولعيد لتنظيم أول لقاء بينهما في شهر أوت 1954 ليتدارس معا كيفية تمويل العسكريين بالأسلحة، وإستمرارا للجهود التي بذلها مصطفى بن بولعيد في جمع العتاد الحربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم دعم هذا العمل بفرضه على كل مناضل محب للحزب يمتلك بندقية و مائة خرطوشة أن يمدّها للحزب إستعدادا ليوم الحسم(140) و هذا منذ سنة 1949. وبعد لقائه بأحمد بلة إنتقل إلى فرنسا للإلتقاء بأحمد مصالي الحاج لمعرفة وجهة نظره حول التحضيرات التي أنجزت، و الإستعدادات التي أصبحت لدى

Les Archives R A , Doc N° 2, Opc.it, p 51 . (138)

(139) الذيب فتحي ، جمال عبدالناصر و ثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي ، القاهرة 1984 ، ص 33 - 34 .

(140) إحياء الذكرى 23 لإستشهاد مصطفى بن بولعيد مجلة أول نوفمبر، نوفمبر 1979 ص 25 - 26 .

المناضلين، و العمل معه بحوار مسؤول مثمر ، ليتخلى عن موقفه من مسألة الثورة والدخول مع مناضلي الداخل لتهيئة الظروف لإندلاع العمل المسلح. (141)

ودعما لموقف مصالي أحمد عمل الشاذلي المكي من جهته باعتباره أقدم عنصر في تشكيلة الوفد الخارجي على تكثيف إتصالاته مع مسؤولي الجامعة العربية و على رأسهم عبدالمنعم مصطفى لأجل عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة. (142)

أظهر أنصار أحمد مصالي الحاج في هذه الفترة إهتمامهم بالعمل الدبلوماسي بعدما توصلوا إلى إقناع الدول العربية خاصة المملكة العربية السعودية التي أظهرت تعاطفها المسبق مع القضية الجزائرية و تعهدت رسميا و علنيا على أن تلعب دورها كاملا لمساعدة الجزائريين، و تركيبة الوفد الخارجي بشكل خاص على تسجيل قضيتهم في الدورة المقبلة، للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. (143)

نستقرأ من خلال الإتصالات التي تمت بين أحمد مصالي وقادة الداخل وعناصر الوفد الخارجي إنشغالهم بالعمل الدبلوماسي لتأسيس جبهة دبلوماسية لتحضير الإمكانات العسكرية للثورة ، و هي الفكرة المحورية التي ظل يدافع عنها أحمد مصالي خلال فترة الأربعينات و الخمسينات ، أما قادة الداخل فقد ظلوا متمسكين بأولوية العمل العسكري على حساب العمل الدبلوماسي . دفعت بمصطفى بن بولعيد السفر إلى القاهرة في 15 أوت 1954 حاملا رسالتين الأولى لأحمد بن بلة و الأخرى لحسين آيت أحمد. (144) حاول فيها إستقطاب عناصر الوفد الخارجي تمهيدا لإبعاد أحمد مصالي من صلب التحضيرات التي تمت على المستوى العسكري . وبعد للقاء الذي عقده معهما إنتقل إلى نيور حيث كان تواجد مصالي أحمد لإطلاعه على جملة المبادئ و الخطط التي تم الإتفاق حولها بين قادة الداخل و الموافقة المبدئية التي أبداهها الوفد الخارجي على الخطوط العريضة للعمل المسلح محاولا بذلك إظهار موقفه التاريخي من الأحداث في تلك الظروف، و ترك أحمد مصالي الحاج يتحمل وحده مسؤولية العمل المسلح .

(141) نفسه ، ص 26 .

(142) Harbi M . Les archives R A , Doc N° 9 , lettre de Chadly El Mekki adressée à Ahmed Massali, 23 Juil 1953. p 90 .

(143) Ibid p. 91

(144) FLN , Mirage et réalité Opcit . p 119 .

أحست السلطات الأمنية الفرنسية توتر الوضع السياسي بالجزائر و تنامي أسلوب
الرفض و التحمس للانتقام من سلوك السلطات الفرنسية، بداية من تأسيس اللجنة
الثورية للوحدة و العمل في 23 مارس 1954 بحضور عضوين من اللجنة المركزية
و عضوين من المنظمة السرية، إقترحوا في بيان لهم عقد مؤتمر وطني يضمن الإنسجام
الداخلي، و مطالبة المناضلين بعدم تبني الخلافات القائمة على مستوى القادة، بغية
إيجاد جو ملائم يسهل المهمة للجميع، بالدوبان في اتجاه وحدوي للإندفاع نحو
تفجير المعركة المسلحة الأمر الذي جعل أعلى مسؤول في الداخلية الفرنسية و هو
فرانسوا متران يصرح للسيدة أليس سبوتيس Alice Spotice ممثلة الحزب
الشيوعي الفرنسي بالجزائر "إن الجزائريين يريدون من مطالبهم الوطنية تحطيم
وحدة الأمة الفرنسية" . (145) إشارة واضحة لمشروع العمل المسلح الذي إتضحت
معالمه بعد إكتشاف المنظمة السرية في مارس 1950

فمنذ تاريخ تأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل صبت كل جهودها في العمل
التنسيقي بين تيارات الحزب المتصارعة ، للوصول إلى تحقيق وحدة سياسية لسد
كل الثغرات التي نتجت عن الإنشقاقات و الصراعات التي لغمت الحزب و إنهاء
أزمة التراشق بالتهم المتبادلة .

سعت كل من اللجنة الثورية للوحدة و العمل و اللجنة المركزية لدى أحمد
مصالي الحاج لتكثيف معه التنسيق و التشاور قصد التوصل إلى حل يرضي كل التيارات
المتصارعة بذوبانها في اتجاه سياسي يدعو إلى العمل المسلح كمخرج نهائي لأزمة الحركة،
و لأزمة وجود الإستعمار في الجزائر، و هذا جعل (ل.م) تظهر تقههما للوضع و الظروف
التي كانت تحيط بالتحضيرات حول العمل المسلح، فتدخلت لدى اللجنة الثورية طالبة منها
تأخير العمل المسلح (146) . للمزيد من الإستعدادات و إستقطاب العناصر الوطنية
لدعم مشروع العمل المسلح ، و هذا ما يؤكد صواب نظرة مصالي أحمد
وموقفه من المسألة .

Denis Baldensperger, De Begeaud à Chevallier, Revue Historia, N°156, (145)
Octobre 1971, p 74. Voir aussi Jean-Marc Berliere, "François
Mitteranden guerre d'Algérie enjeu de pouvoir, enjeu de mémoire",
Revue Territoires contemporains (Cahiers de l'institut d'histoire
contemporain), N°2, 1955, p 41, 74

(146) بن إبراهيم العقون عبدالرحمن ، الكفاح القومي و السياسي 1947 - 1954 ج 3 ، م و ك
الجزائر 1986 ص 451 .

و أمام هذا الوضع وجد الوفد الخارجي الجزائري صعوبة كبيرة في تجاوز الوضع نتيجة إفرافات أزمة الحزب عام 1953 ، و لم يتمكن من إختيار الجناح الذي يتفاهم مع تصوراته السياسية و العسكرية لأن كل التيارات المتصارعة كان همها الإنفرد بقرار العمل المسلح . و من ثمة عجز عن إتخاذ قرار سياسي يترجم قناعاته من تداعيات الأحداث الداخلية. و عبر عنها محمد بوضياف أثناء إلتقائه بإبن بلة أحمد بالقاهرة في جويلية 1954 بناء على أخبار استقائها من مبعوثين مصاليين ، أن أحمد بن بلة سافر إلى سويسرا كمبعوث عن مكتب الحزب بالقاهرة ووجد الوفد الخارجي مرتاعا من أنباء الحزب ، فاطلعت على ما كان يجري في الأشهر الماضية و بما ننوي القيام به و الشبيء الذي تنتظره من الوفد الخارجي (147).

إضطلع محمد بوضياف بدور كبير في ربط صلة الوفد الخارجي باللجنة الثورية للوحدة و العمل ، لجلب عناصر الوفد للمسعى العام خوفا من إمتداد دعاية مصالي الحاج و إنتشارها نظرا لخبرته النضالية في العمل السياسي و شخصيته المعروفة دوليا لأن عناصر اللجنة المركزية و اللجنة الثورية و تركيبة الوفد الخارجي كلها من إنتاجه وحتى الرأي العام الدولي خاصة العالم الثالث لا يعرف عناصر هذه التيارات إلا بعدما تظهر إنتماؤها لحركة مصالي الحاج، لكن معطيات الفترة قلبت الموازين ضد مصالي الحاج مما أدى بمساعي بوضياف إلى النجاح، ولم يجد ممثل الوفد الخارجي أحمد بن بلة سوى الموافقة على إقتراحات اللجنة الثورية التي حملها بوضياف. و أكثر من ذلك وعده بالعمل و الوقوف إلى جانبهم حتى يكسب تأييد بقية الأعضاء و هما محمد خيضر و حسين آيت أحمد .

بقي محمد بوضياف و مصطفى بن بولعيد في هذه الفترة يتحركان بين الداخل و الخارج للتنسيق مع أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة و حتى في بعض العواصم الأوروبية، ومن بين هذه التحركات تم تنظيم لقاء بسويسرا مع أحمد بن بلة و محمد خيضر و لحول حسين و امحمد يزيد لمناقشة الوضع العام و التطرق إلى التحضيرات التي أنجزت داخليا و خارجيا، و إتفقوا على أن تبدأ اللجنة المركزية في إعداد نفسها لتحضير ملف كامل حول القضية الجزائرية لتقديمه إلى هيئة الأمم المتحدة عند إنطلاق الثورة (148).

وهنا ظهرت بوضوح سياسة اللجنة الثورية و اللجنة المركزية معا لتهميش أحمد مصالي الحاج و عزله عن الأحداث الوطنية و للإنفرد بقرار إندلاع الثورة تحت ضغط عناصر المنظمة السرية .

(147) نفسه . ص 463 .

(148) نفسه ص 451

في ظل سعي اللجنة الثورية للوحدة و العمل لضم الوفد الخارجي إلى جناحها لدعم عملها العسكري و التعريف به خارجيا، إصطدمت مع تيار مصالي الحاج الذي عمل هو الآخر في اتجاه جلب عناصر الوفد الخارجي إلى جانبه، فدخل التيار في سباق لكسب الوفد الخارجي للثقل السياسي و الدور الدبلوماسي الذي سيلعبه على المستوى الدولي عند إنطلاق الثورة، لكن تطور الأحداث و تأثيرات الأزمة ومخلفاتها على تشكيلة الوفد الخارجي جعلته ينساق نحو تأييد مسعى العمل المسلح كضرورة لحل أزمة الصراع الداخلي. و هو الإتجاه الذي مشته فيه اللجنة الثورية للوحدة و العمل. ومن هنا نجد إلتفاف تيارات الحزب حول العمل المسلح. غذا إتجاه الوفد الخارجي وجعلت أحد عناصره وهو أحمد بن بلة يباشر إتصالات جديدة مع عبدالكريم الخطابي و علال الفاسي المغربيين و عز الدين بن عزوز التونسي ، ليقدموا كمية من الأسلحة و المال للجزائريين. (149)

جاء رد فعل مصالي أحمد سريعا على هذا التجاهل الذي تعمدته اللجنة الثورية للوحدة و العمل ، فكون وفدا يضم أحمد مزغنة ومبارك و فيلالى عبدالله، أوفده إلى الجامعة العربية في 15 أوت 1954 قصد طلب مساعدتها عند إندلاع الثورة و تبليغ أوامر محددة لوفد الحزب الدائم بالقاهرة ليقوم بالدعاية لصالح الثورة. (150) أثرت أزمة 1953 تأثيرا كبيرا على مسار الحزب و على مناضليه نفسيا ومعنويا، أدت إلى تباطؤ الدول العربية في إعلان مواقفها المساندة للقضية الجزائرية. خاصة بعد تأخر المساعدات المصرية المالية و العسكرية ، بسبب إشتراطها المسبق لإنطلاق الثورة ، ثم ستتبع بالمساعدات باسم الحكومة . هذا الموقف في الواقع لم يكن يستجيب لمطالب العمل المسلح و أهدافه، لأن بقاء إنتظار وصول الإمدادات تزيد حتما في تأخر إعلان الثورة و تزداد الأمور تعقيدا .و لغرض الحد من هذه التفاقمات، أوفد الوفد الخارجي امحمد يزيد إلى المغرب الأقصى في 15 أكتوبر 1954 للإتصال بعلال الفاسي ، ليعمل على تسهيل مهمة تقديم المساعدات العسكرية عبر الحدود الجزائرية المغربية لكن الظروف حالت دون التوصل إلى إتفاق بينهما، فأجل اللقاء إلى 31 أكتوبر 1954 . فتقرر عقد اللقاء بين امحمد يزيد و بوضياف بالقاهرة لإطلاع هذا الأخير على فحوى المحادثات مع علال الفاسي .

(149) نفسه ص 464

(150) نفسه ص . 470 .

تنسيق العمل السياسي بين الحركات الإستقلالية المغاربية بالقاهرة

إنتهى العمل المغاربي في بداية الخمسينات إلى تبني العمل المسلح في كل من تونس و المغرب و الجزائر، تتويجا لجهود مكتب المغرب العربي و لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة 1947 - 1948 (151) ، التي كان يشرف عليها عبدالكريم الخطابي الذي بدأ مبكرا في إستقبال الفرق العسكرية من الدول المغاربية لتدريبها وتكوينها عسكريا منذ مطلع سنة 1951 ، لتأهيلها عند إندلاع العمل المسلح المغاربي، وفي هذا الإطار إستقبل عبد الكريم الخطابي أحمد بن بلة في سنة 1952 للتباحث معه حول توحيد العمل المسلح ليشمل كل من تونس المغرب و الجزائر إعتبارا للظروف الواحدة والإستعمار المشترك، و تدريب فرق جزائرية لتحضيرها للموعد المسلح، لكن سرعان ما عارضت هذه المساعي عراقيل، نتجت عن الإختلاف الكبير بين الحركات السياسية الإستقلالية المغاربية حول العمل المغاربي المشترك بشقيه السياسي و العسكري، و ظهر بشكل واضح من خلال التباعد الذي حدث بين الحزب الدستوري الجديد و بقية الحركات السياسية المغاربية ، و كشف في نفس الوقت عن الإختلاف في الأطروحات الإيديولوجية التي كانت بين زعماء الحركات الإستقلالية المغاربية ، و هنا نخص بالذكر موقف الحبيب بورقيبة من مسألة العمل المسلح المغاربي بإقتصار نظرته على الوسائل السلمية كالمظاهرات و تقديم العرائض و البيانات للحكومة الفرنسية، بدل الإستجابة للمساعي الوجودية التي دافعت عنها (ح.إ.ج.د) و (ح.إ.م) لدعم الجبهة المسلحة و تقويتها، لترجمة حقيقة المد الوجودي، و إنجر عن هذا الموقف دخول الحزب الحر الدستوري الجديد في أزمة سياسية حادة أدت إلى ظهور حركة معارضة لحكومة محمد شنيق تزعمها الصالح بن يوسف و محمد بدر، أعلنوا مباشرة إنسحابهما منها و اتجها صوب القاهرة للإلتفاف بمكتب المغرب العربي و هذا في مطلع سنة 1952. (152)

و في الجزائر إندلعت أزمة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، التي أثرت بشكل كبير على التصور العسكري للحزب مما تولد عنها إعادة تبلور شبه تشكيلات سياسية بداية من أفريل 1953 ضمت أعضاء من اللجنة المركزية وأعضاء من المنظمة الخاصة محمد بوضياف، و محمد دخلي، وحسين لحول، سيدعلي عبد المجيد. (153)

Kiouane Abderrahmane, Moments du mouvement national, Ed, Dahlab, (151) Alger 1997, p125, 132

Ben Kheda Ben Youcef, Opc.it . p. 176 . (152)

(153) بلقاسم محمد ، المرجع السابق ، ص 406 .

و بعد فترة قصيرة تغيرت تركيبة اللجنة بانسحاب أعضاء اللجنة المركزية لتفتح المجال لأعضاء المنظمة السرية المؤمنين بالعمل المسلح و المدافعين عنه، السيطرة على اللجنة الثورية للوحدة و العمل و التي أصبحت تحت قيادة محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي ، رابح بطاط ، كريم بقاسم ، محمد خيضر و آيت حسين أحمد (154) نتيجة عدم تجانس المواقف ببين أعضاء اللجنة الثورية ، و أعضاء اللجنة المركزية حول العمل المسلح .

شجعت تداعيات الأزمة أعضاء اللجنة الثورية و أعضاء الوفد الخارجي تبني سلسلة من الإتصالات و اللقاءات مع مكتب المغرب العربي، للتنسيق مع الحركات السياسية المغربية لتجاوز أزمة التردد التي أبداها التوجه البورقيبي خاصة بعدما ظهر جيش تحرير المغرب الأقصى بقيادة علال الفاسي سنة 1952 على الساحة المغربية. أما الجزائر في هذه الفترة كان مشروع العمل المسلح في مخاض عسير منذ مطلع الخمسينات نتيجة إختلاف رؤي مناضلي (ح .إ. ح. د) في كيفية الخروج به إلى الواقع، و هذا رغبة منهم الظهور بحركة مسلحة مثل حركة جيش تحرير المغرب الأقصى التي بإمكانها التأثير على الموقف التونسي، و من ثم تسهل عملية تشكيل حركة مسلحة مغربية، و رغم وضوح الموقف التونسي من مسألة العمل المسلح المغربي، لم تؤثر على مناضلي (ح.إ. ح. د) فبقوا متمسكين بتوجهات حركتهم ساعيين من خلالها المواصلات في تنسيق العمل و تكثيف الإتصالات مع حركتي تونس و المغرب، من اجل بعث روح العمل الوحدوي، مع متابعة الحركة الشعبية المسلحة التي بدأت تظهر بوادرها في تونس لفهمها و تقييمها و التنبؤ بما قد يكون لها تأثيرات على تطور الكفاح التحرري في المغرب العربي كله. (155)

كان وراء تسارع الأحداث في المغرب العربي خلال السنوات الأربعة الأولى من الخمسينات، إلى تأثير عبدالكريم الخطابي على زعماء الحركات الوطنية المغربية في إطار مكتب المغرب العربي و لجنة تحرير المغرب العربي، إضافة الظرف التاريخي الذي كان عليه الإستعمار، و الذي كان يوحي بقرب نهايته، بالنظر إلى الإندفاع الذي أظهرته الحركات التحررية العسكرية بعزمها على تصفية الإستعمار تصفية نهائية إنطلاقا من فكرة حق تقرير المصير التي جاءت ضمن أهم مبادئ و أفكار المنظمات الدولية و الجهوية .

(154) بن ابراهيم العقون عبدالرحمان ، المصدر السابق ، ص 402 .

(155) مهري عبد الحميد ، " أحداث مهدت لفتح نوفمبر " جريدة الشعب ، عدد 8088 ، 1 نوفمبر

1989 ص 2 .

بالنسبة للجزائر، بعد إنشقاق الحزب تقرر إعادة تشكيل المنظمة الخاصة في الحال و في سرية تامة بمعزل عن تشكيلات الحزب و قيادته كسبا للوقت وحرصا على تأمين قاعدة محدودة من المناضلين للعمل المسلح للشروع فيه في حالة تطور الأحداث في الجزائر والمغرب العربي، مع السعي لربط الإتصال مع المقاومة المسلحة في المغرب و تونس و العناصر التي يمكن أن تتجاوب معها. (156)

ومن ثم حاولت العناصر الوطنية المؤمنة بالكفاح المسلح ربط عملها مع ما كان يحدث في كل من تونس والمغرب، والترقب لمرحلة حاسمة قد تذوب فيها الاختلافات والأنانيات الحزبية الضيقة، للذهاب نحو ترصيص عمل وحدوي مسلح في كل أقطار شمال إفريقيا.

في هذه الظروف أدلى عبد الحميد مهري لجريدة الشعب في سنة 1989 شهادته حول أحداث التنسيق المغربي مؤكدا فيها على العمل التشاوري الذي كان في الظل بين الحركات السياسية المغاربية بعد "الإتصال الذي قام به المغربيان اللذان قدما من تونس وهما الهاشمي الطود، وحمادي الريفي إذ طلبا مني أن أمكنهما من الإتصال بأحمد مزغنة لتنظيم حركة المقاومة المسلحة في الجزائر، و الإسهام في تنسيق حركة مسلحة في المغرب العربي". (157)

من خلال هذا التنسيق ظهرت لنا جليا جهود عبد الكريم الخطابي لتوفيق المواقف و توحيد الرؤى بين مناضلي الحركات الوطنية، إلى جانب مساعدات المخابرات المصرية و تحركات أحمد بن بلة رفقة مسؤولي المخابرات خاصة فتحي الذيب الذي كلفه جمال عبد الناصر بمتابعة القضية الجزائرية.

و بعد خروج المبعوثين من الجزائر بإتجاه المغرب، أخذوا صورة مشجعة عن التحضيرات التي كانت جارية و الإستعدادات التي أبداه المناضلون الجزائريون لإنجاح العمل المسلح المغربي بناء على ما وجدوه مهينا كتحديد المراكز السرية في كل من المغرب الأقصى، و ليبيا، و إسبانيا و بعض البلدان الأوروبية الأخرى التي كانت تحت إدارة وجوه مغاربية معروفة كأحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، ومصطفى بن بولعيد، وكمال ساكر، والزليطي وعبد العزيز شوشان، وعبد الكريم الفاسي، وصالح بن يوسف، وعبد الله الصنهاجي. (158)

(156) نفسه ص 2 .

(157) نفسه ص 2.

(158) بلقاسم محمد ، المرجع السابق ص 409 .

رغبة من الحركات السياسية المغربية المضي قدما نحو العمل المسلح لترسيحه كمشروع لمعالجة الواقع المغربي بداية بإعادة تنظيم لجنة تحرير المغرب العربي لتتماشى مع التغيرات السياسية والعسكرية الجديدة. حينئذ فعقدت إجتماعا بدار الأمانة بالجامعة العربية يوم 3 أبريل 1955 ضم كل ممثلي الحركات السياسية المغربية. فعن المغرب الأقصى شاركت كل الحركات السياسية المغربية، فحضره عن حزب الإستقلال كل من علال الفاسي و عبد المجيد بن جلون، وعن حزب الشورى حضره حسن الوزان، وأحمد بن سودة أما عن حزب الإصلاح الوطني بتطوان، حضره أحمد بن مليح، وعن حزب الوحدة و الإستقلال بطنجة حضره المكي الناصري، و عن الجزائر حضره محمد خيضر عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وأحمد بيوض عن حزب البيان، و عن تونس حضره الصالح بن يوسف وعلي البلهوان، من الحزب الحر الدستوري، و محمد بدرة عن الحزب الدستوري القديم. (159)

هذه بصفة مجملة عمل الحركات السياسية المغربية لتكوين جبهة مسلحة مغربية لوضع حد لظاهرة التواجد الإستعماري في كل أقطار الشمال الإفريقي. لوحظ أثناء إجتماع التشكيلات السياسية المغربية طغيان نزعة التعصب لفكرة الحزبية، بدل تجسيد المطامح الوحدوية المشتركة و ترجيح الكفة للعمل العسكري الذي ظل يدافع عنه الوفد الخارجي الجزائري منذ إستقراره بالقاهرة، و أكد هذا التوجه أحمد بن بلة أثناء تدخله أمام المجتمعين، رفض الوفد لفكرة الحزبية الضيقة و منتقدا في نفس الوقت بعض ممثلي الحركات السياسية الذين أظهروا ميلهم للمقاومة السياسية، و في الأخير خلص إلى حث المشاركين دعم الجزائريين بالسلاح ليقاتلوا بها، و بعده أخذ الكلمة محمد خيضر تعرض هو الآخر إلى نفس الحديث الذي تعرض له أحمد بن بلة مضيفا فقط وجهة نظره في الكفاح المشترك بقوله " أن أي كفاح بالمغرب العربي لا يشمل الجزائر محكوم عليه بالفشل". (160)

أوحى أزمة التعصب لفكرة الحزبية إلى الصراع و الاختلاف الذي نشب بين الحركات السياسية المغربية حول العمل المسلح المغربي خاصة بعد أن كشف الجناح التونسي بقيادة الحبيب بورقيبة عن أسلوب عمله المتمثل في القيام بالمظاهرات، وتقديم البيانات و العرائض للحكومة الفرنسية قصد إرغامها على التفاوض معه، و هذا في إطار سياسة (خذ و طالب) التي إنتهجها الحبيب بورقيبة كوسيلة و غاية في نفس الوقت للوصول إلى الإستقلال.

(159) (الذيب فتحي ، المصدر السابق ص 21 ، 24 .

(160) نفسه ص 25 ، 28 .

و بالنسبة للمغرب الأقصى و الجزائر كانت وجهة نظرهما متقاربة جداً، ومعالماً الإتفاق كانت متوفرة و واضحة رداً على سياسة القمع التي سلكها الإستعمار منذ مطلع سنة 1950، خاصة بعد إكتشاف المنظمة الخاصة في الجزائر سنة 1950 و سجن مناضليها التي أصبحت فيما بعد تعرف بقضية 52 سجينا بالبليدة و نفي محمد الخامس ملك المغرب لمنع أي إتصال بين المناظرين الجزائريين و المغاربة، لإفشال العمل الوحدوي الذي تحقق بين التشكيلتين (ح.إ.ح.د، ح.إ.م) و الذي أصبح يهدد وجودها في كل منطقة المتوسط. و في نفس الوقت الوقوف أمام الجزائريين كحاجز لمنعهم من إعتقاد المغرب كقاعدة خلفية لعملهم العسكري عند إنطلاقه في الجزائر.

خوفاً من فشل مشروع تأسيس جبهة مسلحة مغربية، تحركت عناصر من خيرة ما كونت الحركة الوطنية المغربية، مؤمنة بوحدة المغرب العربي السياسية والجغرافية و قناعاتها بمشروع العمل المسلح المشترك، شكلت في شهر أوت 1954 قيادة خارجية لجيش المغرب العربي تتكون من أحمد بن بلة عن الجزائر و حمادي الريفي عن المغرب الأقصى و عز الدين بن عزوز عن تونس، بتعزيز المشروع و تنمية الجهود التي بذلت في السابق لتجاوز الموقف التونسي.

تأسيس جيش تحرير المغرب العربي

بعد تطور الأحداث و تسارعها على الساحة المغربية أفرزت ظهور جيش التحرير الوطني في الجزائر و جيش تحرير المغرب الأقصى، في اتجاه تحقيق هدف مشترك يعمل على القضاء على كل العراقيل التي أعاق العمل الوحدوي بتجديد النهج من منطلق ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، ولكي تحقق القوة دورها الفعال دون تراجع و بكل ثقة و إطمئنان خطت جبهة التحرير الوطني بالتنسيق مع حزب الإستقلال المغربي، خطة أساسها الأسلوب العسكري، و تبنيه كقتاعة مشتركة بأهداف محددة و بدعمه مادياً و معنوياً لإبعاد الحواجز التي قد تعترضه، و لأجله بدأ الوفد الخارجي الجزائري الترويج للحرب المسلحة في بيان من القاهرة، معلناً أن الحرب الجارية في الجزائر للوصول إلى نتيجة واحدة هي إستقلالنا الذي نحن في حاجة ماسة إليه بتفعيل كل الإرادات والطاقات الوطنية التي هي في حقيقة الأمر مصدر فكرة تأسيس جبهة التحرير الوطني و التي سمحت بتنظيم كل القوى الحية في البلاد ضد الإنشقاق الذي أنتج الأزمة التي لغمت الحزب. (161)

C.A.N, F. . G.P.R.A . Bt N°182. Rapport de la délégation extérieure (161)
1955 - 1958 , p 1 .

وهنا إشارة واضحة للجيشين وللتنظيمات السياسية الجزائرية و المغربية على ضرورة الإستفادة من دروس الماضي لتفادي الانحرافات وبتوحيد كل الجهود و توفير الإمكانيات المادية و البشرية للمعركة المسلحة، إستجابة لما وصل إليه النضال السياسي المغربي الذي أصبح يلوح بشكل أكثر وضوحا إلى التشبث بالعمل المسلح. و أظهر البيان كذلك حنكة الوفد الخارجي في إستغلال كل الظروف، لتحريك الهمم و الدفع بها و تحقيق غاياتها بترك الرأي العام الدولي ليتحرك في إتجاه دعم القضايا التحررية في المغرب العربي. و عبر في نفس الوقت عن عمق مساندته للثورة المغربية تمهيدا لتبني عمل عسكري موحد للقضاء على الأفكار الشاذة التي كادت أن تقضي على الحركة العسكرية بسبب نهج المسؤولين المغتربين بأنفسهم رغم الوضعية المأسوية للبلاد. (162)

فمن خلال هذا التشخيص لواقع عمل الحركتان السياسيتان المغاربيتان (ج.ت.و.ح.إ.م) لإيجاد بدائل جديدة لدفع الحركة المسلحة في الجزائر و المغرب إلى الأمام حتى تستطيعا إجبار الجيش الفرنسي، توقيف همجيته البالية، و جعل الحكومة الفرنسية تعمل على هضم كل المستجدات السياسية و العسكرية التي أصبحت تطبع كل منطقة المغرب العربي، للقضاء على كل رهانات الحل العسكري التي كانت ضمن توجهات الجيش الفرنسي، نظرا للإمكانيات العسكرية المعتبرة التي كان يتوفر عليها، المدعمة بالمساعدات التي كانت تأت من الحلف الأطلسي .

إن إصرار الحكومة الفرنسية على الحل العسكري، حفز القيادات السياسية للحركتين المغاربيتين (ج.ت.و.ح.إ.م) البحث عن صيغه لتأسيس حركة مسلحة مغربية تضم جيش التحرير الوطني و جيش تحرير المغرب الأقصى دون مشاركة التنظيم المسلح التونسي ، لأن في هذه الفترة تأكد للحركتين الجزائرية و المغربية خروج الجناح البورقيبي من الخط الوحدوي لتخلي حربه عن العمل المسلح المشترك و إهتمامه الكبير للحل السلمي التفاوضي.

من هذه الأرضية تبنت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي مشروع تكوين جبهة مسلحة مغربية تحت إسم جيش تحرير المغرب العربي، المشكل من جيش التحرير الوطني و جيش تحرير المغرب الأقصى ، أصدر أول بيان له بتاريخ 3 أكتوبر 1955 موضحا فيه الإمتداد الطبيعي للنضال السياسي الذي شق الطريق للعمل العسكري إعتبارا للعلاقة المتداخلة بينهما، و أوضح أن جيش تحرير المغرب العربي يخضع تحت قيادة حقيقية تابعة

- من صلب الحركات المكافحة في شمال إفريقيا(163) بهدف الوصول إلى تحقيق الإستقلال الشامل لكل دول المغرب العربي و عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى كرسي العرش. (164)
- بدأ جيش تحرير المغرب العربي في تجسيد تصوره العسكري، متخذا كل الوسائل المادية و المعنوية على الصعيدين الداخلي و الخارجي. لتوسيع دائرة الحرب في الجزائر و المغرب، ليبرهن للرأي العام الدولي على وجود قوة عسكرية متحركة في الوضع، ولتحسيسه بمخاطر إستمرار المواجهة مع الجيش الفرنسي في بحيرة المتوسط، إذا ما بقي المجتمع الدولي ساكنا دون إعلان موقفه من الحرب، في شكل عمل سياسي يساهم به للضغط على الحكومة الفرنسية لإجبارها التراجع عن تصورها العسكري في المغرب العربي. و على إثر ظهور التنظيم المسلح المغربي (ج.ت.م.ع) على الساحة المغربية إتجه بحرصه على تحديد إطار مناسب لإنجاح العمل المسلح ، و جسده على أرض الواقع من خلال الخطة التي أعدها، و التي شملت المجال العسكري و الدبلوماسي، حيث محورها في أربعة نقاط و هي :
- 1- نشر دوريا إعلانات و بيانات صادرة بإسم هيئة الأركان بداخل دول المغرب العربي.
 - 2- القيام بتعبئة كل المواطنين من أجل كفاحنا لتنظيمه و جعله في حالة يقظة ضد التزييفات و الإشاعات.
 - 3- تقوم بإستدعاء كل الوطنيين للبحث عن طريقة لتدمير القوات الإستعمارية ، مع عدم تقليد طرقه الإجرامية المرتكبة ضد الأطفال و النساء و قدماء الحرب وبقالما يقتضيه ديننا المقدس.
 - 4- نطلب من كل الأجانب المقيمين في دول إفريقيا الشمالية أن يلتزموا الحياد في صراعنا المفروض ضد الإستعمار الفرنسي. (165)
- و هذا لتسهيل توجيه ضربات عسكرية للقوة الفرنسية المرابطة في الجزائر و المغرب الأقصى، لتقليص توسعها من جهة من جهة أخرى إشعار الرأي العام الدولي بإفرازات الحرب ليتدخل لتسوية أزمة شمال إفريقيا .

C.N.A F. G.P.R.A. Bt N° 182, Proclamation de L'Armée de la libération (163)
du Maghreb Arabe , N°01. 3 octobre 1955 , p1 .

Ibid , p 1 . (164)

Ibid , p 1 . (165)

أظهر (ج.ت.م.ع) من خلال هذه الخطة عزمه على تعزيز عمله العسكري في قوتها في الجزائر و المغرب بتفعيل التنسيق بين (ج.ت.و) (ج.ت.م.أ) بهدف توجيه العمليات والنداءات السياسية حول الوضعية العامة للحرب في الجزائر و المغرب و مشددة بالانتصارات التي حققها ميدانيا و مثمنا بحركة التضامن التي رسخها الجيشان في شعبيهما للوقوف في شكل جبهة واحدة لتصفية الحركات الانفصالية التي أثرت على وحدة كفاح شمال إفريقيا (166)، موظفة أسلوب التهجم في ثنايا هذه البيانات ضد سياسية الجيش الفرنسي المعتمدة على القمع و لمتابعة التي ملئت من خلالها السجون و المحتشدات. (167)

حاولت كل من جبهة التحرير الوطني و حزب الإستقلال المغربي لفت انتباه شعبيهما بأهمية الوحدة المغاربية سياسيا و عسكريا في هذه الظروف، كعلاج ردعي لسياسة الجيش الفرنسي في شمال إفريقيا حتى إسترجاع الإستقلال الكامل لبلديهما. بتنظيم هجومات موحدة ضد القوات الفرنسية المرابطة في الحدود الجزائرية المغربية نظرا لما كانت تسببه من عراقيل أمام القوافل الآتية من البلدان المجاورة . و لأنها كذلك تعتبر منطقة عبور هامة و متنفس حيوي لـ (ج.ت.م.ع). تحركت الشخصيات المغاربية الممثلة للحركات السياسية الإستقلالية المغاربية في مكتب المغرب العربي نحو تنظيم ندوات صحفية لتحليل واقع الحرب الفرنسية المغاربية و تداعياتها المأساوية، ليطلع عليها الرأي العام العالمي ، ليأخذ عنها صورة حقيقية عن الوضع، و مواكبة مع توسيع العمل العسكري في كل من الجزائر و المغرب تحت قيادة جيش تحرير المغرب العربي، بروح من التحدي لضمان إستمراريته حتى إلى غاية تحقيق أهدافه ، في إطار البعد الوحدوي المغربي، تجسيدا لفكرة الوحدة المذهبية و السياسية المعبرة عن الوطنية المغربية (المغاربية) ، التي تجتاز فترة دقيقة، و حاسمة، و هي فترة البحث عن وحدة الكفاح تجاه الإستعمار. (168)

C.N.A. F.G.P.R.A. Bt N° 182 Déclaration des sections (166)

Algériennes et Marocaines au comité de libération de L'Afrique du nord à l'occasion de la conférence de presse Le Caire 4 octobre 1955, p 1

Ibid , p 1. (167)

(168) م.أ.و، رصيد ج.م.ج.ع، ع 182 بيان جبهة التحرير الوطني بالقاهرة 2 يونيو 1955 .

نستوحي من بيانات جيش تحرير المغرب العربي و الندوات الصحفية التي كانت تعقدها حركاته السياسية بالقاهرة، ملامح تجذر المد الوجودي المغربي عسكريا وسياسيا وهو العامل الذي جعل الجيش الفرنسي يتخوف مما قد يفرزه على المنطقة، إضافة إلى عدم تمكنه من التحكم في مسار الحرب في الجزائر و المغرب مما أدى بالحكومة الفرنسية إلى قبولها بمبدأ المفاوضات مع حزب الإستقلال المغربي لتسوية أزمة شمال إفريقيا من منطق مباشرة العمل التفاوضي دولة تلو الأخرى لتوجه كل إمكانياتها الحربية لتصفية الثورة الجزائرية و عزلها عن تونس و المغرب ، لم تكن هذه المكائد غائبة عن الوفد الخارجي ، فمباشرة بعد إعلان الحكومة الفرنسية البدء في التفاوض مع المغرب الأقصى حذر (و.خ) مسؤولي تونس و المغرب من مغبة الدخول في المؤامرة المبنية على الحلول الجزئية، و اعتبرها مغالطة سياسية في مضمونها و خطأ في التكتيك لبلدان شمال. (169)

و بعد موافقة الطرفين الدخول في المفاوضات، ذكر الوفد الخارجي الأطراف المغربية على ضرورة استمرار العمل العسكري بين الجيشين مقترحا خطة جديدة تركز على العمل الدبلوماسي، بتنظيم ندوات إعلامية و مؤتمرات صحفية لكشف الفصائح الفرنسية التي يرتكبها الجيش الفرنسي ضد السكان العزل في الجزائر والمغرب.

إعتمد الوفد الخارجي على الدعاية الإعلامية، إستغلالا لضعف الجيش الفرنسي الذي إستعصى عليه فرض الحل العسكري و عدم إستطاعته حسم المسألة، رغم الإمكانيات العسكرية والسياسية التي وظفها منذ بداية العمل المسلح في الجزائر والمغرب. و عكست هذه الحقائق عن الوضعية المأسوية للجيش الفرنسي في شمال إفريقيا ، ولم يبق له سوى مواجهة الوفود المغربية بالخارج، مما أدى بالوفد الخارجي الجزائري إلى إقتراح تكوين وفد مغاربي موسع يضم مندوبين عن جبهة التحرير الوطني و مندوبين عن حزب الإستقلال المغربي و مندوبين عن الحزب الدستوري الجديد. (170).

إهتم الوفد الخارجي في هذه الظروف بقضية تدويل الصراع الفرنسي المغربي و لتحفيز المنظمات الدولية و الجهوية لتعمل من جهتها بالصيغ التي كانت تراها ضرورية و مناسبة للضغط على الحكومة الفرنسية ، لتخضع للأمر الواقع و تقبل بمبدأ المفاوضات مع كل الدول المغربية لحل أزمة الصراع دون التنازل عن العمل الثوري في الفترة ذاتها ، و حفزت هذه الظروف من جهة أخرى الجيش الفرنسي بالتنسيق مع دول الحلف الأطلسي لدعمه بالعتاد الحربي.

(169) نفسه ، ص 1

(170) نفسه ، ص 1

إعتمد الوفد الخارجي الجزائري في هذه الظروف على العمل الدبلوماسي الموسع للوقوف أمام الإمدادات الجديدة التي تلقتها الحكومة الفرنسية من حلفائها و البحث في نفس الوقت عن منافذ أخرى لجلب الأسلحة و المساعدات المالية إذا ما بقيت الحكومة الفرنسية مرجحة الكفة للحل العسكري . و كنتيجة للعمل الدبلوماسي الذي قام به الوفد الخارجي، تلقى محمد خيضر مبلغا ماليا من صندوق لجنة تحرير المغرب العربي قدر بـ 79 دولار من المسلمين القاطنين بـلوس أنجلس بمناسبة عيد الأضحى تعبيراً عما يكنونه نحو المجاهدين المغاربة .(171)

ورغم ما أضهره الجيش الفرنسي من تحد سعيًا منه لفرض حله العسكري بقي جيش تحرير المغرب العربي متشبثًا بالعمل الثوري في الجزائر و المغرب رغبة منه إلحاق هزائم بالجيش الفرنسي تترجم قوة تنظيمه المسلح من شأنها المساهمة في تنبيه الحكومة الفرنسية لإعادة مراجعة مواقفها من أزمة شمال إفريقيا، و في نفس الوقت لم يكتف بهذا التوجه بل سعى إلى دعوة شعوب المغرب العربي للإلتفاف حوله لتحقيق أهدافه المحددة في بياناته الرسمية (كبيان 1 نوفمبر 1954) ، و بيان المقاومة المغربية بالمغرب الأقصى. و في بلاغ أمضاه حفيد الأمير عبدالقادر محمد سعيد الجزائري و محددا فيه من جديد سياسة جيش تحرير المغرب العربي مؤكدا فيه على ثلاثة مبادئ أساسية و هي :

- 1 - الكفاح حتى النهاية في سبيل الإستقلال التام لأقطار المغرب العربي مع عودة سلطان مراكش الشرعي إلى عرشه بالرباط .
- 2 - عدم التقيد بأي إتفاقيات عقدت أو تعقد مستقبلا لا تحقق الهدف الأول كاملا .
- 3 - إعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارجا على ما أجمعت عليه البلاد و الحركات الوطنية الفدائية و مثل هؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم وكفي البلاد ما قاسته من مفاسد هم .(172)

مثل هذا البلاغ إستراتيجية جيش تحرير المغرب العربي التي أعدها خصيصا للتجاوب مع منطق السياسة الفرنسية العسكرية، و محذرا في نفس الوقت الحركات السياسية المغاربية من مغبة سقوطها في تكتيك السياسة الفرنسية و داعيا إياها للعمل وبالوقوف إلى جانب جيش تحرير المغرب العربي لترسيخ مشروع العمل الوحدوي المغاربي، بدعم العمل العسكري لإجتثاث رواسب الوجود الإستعماري .

(171) م.أ.و،رصيد. ح.م.ج.ج، ع 182 ،رسالة محمد خيضر إلى حسام منصور أمين صندوق لجنة تحرير المغرب العربي بتاريخ 31 أوت 1955

(172) م.أ.و،رصيد. ح.م.ج.ج، ع 182 ، بلاغ من جيش تحرير المغرب العربي (حركة المقاومة المراكشية و جبهة التحرير الجزائرية) ، بإمضاء محمد سعيد الجزائري في 3 أكتوبر 1955

و لم يكتف جيش تحرير المغرب العربي بمساعدات الشعوب المغاربية بل سعى إلى تعميم دعوته لتشمل بذلك كل الدول العربية و الإسلامية ليبادروا إلى نجدة الجزائر بالسلح و الذخيرة و دعمها بكل ما يساعدها للوصول إلى إستقلالها المنشود. (173) و هذا لمواجهة إختلال التوازن الذى ظهر جليا بين الجيش الفرنسي و جيش تحرير المغرب العربي بغية الحفاظ على الإنتصارات المحققة و تعزيزها لمواصلة توسيع العمل المسلح. ثم وجه نداء آخر للولايات المتحدة الأمريكية، مخاطبا فيه الشعب الأمريكي إظهار موقفه من الحرب للضغط على حكومته المدعمة لسياسة فرنسا في شمال إفريقيا ، إنطلاقا من تقرير روزفلت الذى نص على تحرير بلدان شمال إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية. و نظرا لما قدمته هذه البلدان للديمقراطية من مساعدات لا تتكرر ، ولضمان مصالحكم الإستراتيجية في المغرب العربي لا يؤمنها إلا نيل هذه البلاد حريتها و استقلالها. (174)

كثف جيش تحرير المغرب العربي العمل الدبلوماسي، تثمينا لما أنجزه ميدانيا، سياسيا و عسكريا، و إحداث صدى لدى المجتمع الدولي خاصة لدى المنظمات الدولية و الجهوية . جاء موقف الأمين العام للجامعة العربية كإستجابة لما دعى إليه (ج.ت.م.ع) في كل بياناته معلنا بلهجة حادة " إن إخواننا العرب في شمال إفريقيا ينتمون إلى أعرق العناصر العربية و سوف تتال قضاياهم عطف الجامعة لأنها تطالب بالحرية لغيرها أيضا".

وفي نفس الغرض أذاع جيش تحرير المغرب العربي (حركة المقاومة المراكشية و جبهة التحرير الوطنية) ، بيان للمجتمع الدولي و لفرنسا خاصة لتراجع موقفها و تعديل قراراتها الأمنية اتجاه قضية شمال إفريقيا دعمها بمعطيات رقمية حول الخسائر التى مني بها العدو في الجزائر و المغرب الأقصى و تتمثل في ما يلي الجبهة الوسطى - الجزائر - شملت المعارك في المنطقة الغربية مغنية ، الغزاوات ، ندرومة، تورين، تلمسان، الرمشي و لموريسيير، وهران وسيدي بلعباس، تم في هذه المناطق إحراق 20 مزرعة للكلون، وبالنسبة للقنلى 3 ضباط، 209 جنديا و 31 مدنيا و 36 جريحا، أما الخسائر بالنسبة لجيش التحرير الوطني 9 شهداء و 10 جرحى ، و في الجبهة المراكشية تم قتل ظابطان و 156 جنديا و تحطيم 4 طائرات وإغتنام الذخيرة و العتاد، في المقابل خسائر الجبهة 3 شهداء و 5 جرحى. (175)

(173) نفسه، ص1

(174) م.أ.و، رصيد، ح.م.ج.ج، ع 182 ، نداء من جيش تحرير المغرب العربي إلى أحرار الشعب الأمريكي 3 أكتوبر 1955 ص1 .

(175) م.أ.و، رصيد، ح.م.ج.ج، ع 182 بلاغ من جيش تحرير المغرب العربي، تحت إمضاء محمد خيضر بالقاهرة 21 نوفمبر 1955 ص1 .

أراد (ج.ت.م.ع) من هذه المعطيات لفت إنتباه الدول الأوروبية إلى الفشل الذي منى به الجيش الفرنسي في الجزائر و المغرب ، رغم الإمدادات التي كانت تمنح له من دول الحلف الأطلسي، و الدعم الدبلوماسي الذي كانت تتلقاه الدبلوماسية الفرنسية من طرف الدول الغربية .

ساهمت هذه النجاحات التي حققها عسكريا جيش تحرير المغرب العربي والندوات الصحفية التي كانت تعقدها الحركات السياسية المغربية بالقاهرة، إلى التأثير على بعض الدول الأجنبية مما أدى بها تغيير وجهة نظرها اتجاه قضية المغرب العربي، إضافة إلى تأسيس الجمعيات و اللجان باسم النضال المغربي، و من أهمها جمعية تحرير المغرب العربي تحت رئاسة عبد السلام أبو عزة الجزائري، أخذت على عاتقها العمل الدعائي ببلقان و الدول المجاورة، كسوريا، و الأردن، و العراق .و في رسالة له بتاريخ 14 ماي 1956 وجهها لمحمد خيضر حول اللقاء الذي جمعه بفاضل الجمالي بإيطاليا الذي ألقى محاضرة حول المغرب العربي و مركزا على الجزائر بصفة خاصة ، طالب فيها الحكومة الإيطالية العمل لصالح قضية شمال إفريقيا ، إعتبارا لل صداقة العربية الإيطالية(176) . أما الأمين العام للجمعية السيد زهير السعداوي طالب الدول العربية بقطع علاقتها السياسية و الثقافية والدبلوماسية، و حتى الإقتصادية مع فرنسا و مقاطعة بضائعها ، لأن أرباح ما يشتريه الإنسان العربي توظفه فرنسا في مجهودها الحربي في الجزائر و بقية دول شمال إفريقيا. (177)

أظهرت هذه الدعوات مساعدة الطلبة لعمل الوفد الخارجي، مدخله عليه روح النضال المستميت، وقوت فيه حجة الإقناع والتأثير على بقية الوفود المغربية الأخرى، بحيث أصبح يمثل النضال المغربي واجهة صلبة أمام الجيش الفرنسي و لم يتمكن من إختراقها رغم إمكانياته المادية و صدى دبلوماسية حكومته على المستوى الدولي . قررت لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة في إجتماع لقاداتها دام ستة ساعات ترأسه علال الفاسي، و حضره كل من محمد خيضر من الجزائر، و إبراهيم طوبال من تونس. أما عن الحبيب بورقيبة وأعضاء ديوانه السياسي فصلهم المؤتمر من اللجنة نهائيا لكونهم لا يمثلون المطامح الإستقلالية للجماهير التونسية. ومن ثمة إعتبر قرارهم خروجاً نهائياً عن الميثاق الأساسي للجنة تحرير المغرب العربي. (178)

(176) نفسه، بلاغ 21 نوفمبر 1955 ، ص1

(177) م.أ.و، رصيد ج.م.ج.ج، ع 182 ، رسالة عبد السلام أبو عزة الجزائري إلى محمد خيضر ، 14 ماي 1956، ص 1 .

(178) عرف المد الوحدوي المغربي في بداية الخمسينات عراقيل سياسية و إيديولوجية تسبب فيها التوجه السياسي للحبيب بورقيبة ، أنظر بلقاسم محمد ، ص 413 .

رغم عزل الحزب الدستوري الجديد من لجنة تحرير المغرب العربي، بقي الوفد التونسي مقتنعا بالحل التفاوضي الذي دفع بالحكومة الفرنسية تكثيف وتوسيع عملها العسكري لإفشال نشاط جيش تحرير المغرب العربي. و تميع لمطالب الحركتين الإستقلاليتين (الجزائرية، و المغربية) . و خوفا من نجاح المسعى الفرنسي الذي كان يرمى بكل ثقله إلى عزل القضية الجزائرية عن قضيتي تونس والمغرب، فجاء أول رد من جمعية دار الجزائر بدمشق عن الموقف التونسي في بيان لها حيث عبرت فيه عن رفضها المطلق للتوجه البورقيبي و طالبت فيه من الدول العربية، "مساعدة و دعم القضية الجزائرية وحذرت تونس و المغرب من تخليهما عن الجزائر. و إعتبرت خدعة المفوضات خدعة فرنسية، دبرتها فرنسا حتى تقضي على ثورة الجزائر ، فما عليكم إلا أن تعودوا إلى توحيد جهادكم من جنود جيش التحرير فاقطعوا كل مفاوضة مع فرنسا". (179)

وظف الوفد الخارجي جيش تحرير المغرب العربي كل قدراتهما السياسية والعسكرية داخليا و خارجيا، لدحض كل خطط الحكومة الفرنسية التي كانت تهدف إلى قتل الروح العسكرية، التي أظهرها الجيشان الجزائري و المغربي لتصفية القضية الجزائرية، عبر سياسة التفاوض التي إتبعها فرنسا مع تونس و المغرب لإبعادها عن بعدها الوجودي المغاربي .

الخلاصة

بعد عرضنا لنقاط هذا الفصل حول نضال حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، لتحقيق مشروع العمل المغاربي المشترك ببعديه السياسي والعسكري بتوحيد جهود الحركات السياسية الإستقلالية المغاربية بجعلها تتصهر في شكل تصور مشترك يجمع كل دول المغرب العربي ، و هو المشروع الذي ظل يمثل في منظور (ح.إ.ج.د) أهم ركائز إيديولوجيتها .

قامت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بجهود سياسية كبيرة منذ تأسيسها لترسيخ مشروعين أساسيين هما الوحدة المغاربية و الثورة المسلحة في الجزائر و مغاربيا إستغلالا لتقارب تصورهما ، الهادفين إلى إنهاء أزمة التواجد الإستعماري في دول المغرب العربي . و لاهمية المبدأين و ثقلهما على توجهات (ح.إ.ج.د) جعلت مناضليها المقتنعين بأفكار أحمد مصالي الحاج يتحركون بإيعاز منه لتكثيف اللقاءات التنسيقية و التشاورية مع رؤساء الحركات السياسية المغاربية حول فكرتي الوحدة المغاربية (العمل المغاربي المشترك) و الثورة المسلحة المغاربية .

(179) م.أ.و. رصيد ، ح.م.ج.ج ، ع182 ، نداء من جمعية دار الجزائر بدمشق إلى دول العالم العربي بتاريخ 1 أفريل 1956

بدأت (ح.أ.ح.د) هذا العمل التشاوري منذ أواخر عقد الأربعينات قصد توضيح حقيقة تصوراتها للمناظرين المغاربة حول العمل المشترك المغربي بشقيه السياسي والعسكري ، قصد معالجة الظاهرة الإستعمارية في كل دول المغرب العربي بالأسلوب الذي يناسبها. ولهذا شكلت (ح.أ.ح.د) وفودا مصغرة وجهت لكل من تونس و المغرب لينقلوا مقترحات الحركة للزملاء المغاربة .

شكلت فكرتي الوحدة المغربية و العمل المسلح المغربي أهم إنشغالات الوفد الخارجي الجزائري منذ ظهوره بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعى من خلال تحركاته التي قام بها مع تونس و المغرب إلى تعميق النقاش و التنسيق مع (ح.ح.د.ب.ج) و (ح.أ.م) ، و ظل طيلة فترة ما بعد الحرب ساعيا في محاولات عديدة لإقناع وفدي الحركتين السياسيتين، بمقترحات وطروحات (ح.أ.ح.د) المتمحورة حول توفير الظروف و الإمكانيات لإنجاح العمل المشترك المغربي بكل أبعاده تمهيدا لإعلان ثورة مسلحة مغربية .

لكن سرعان ما صادفت كل محاولاته رفض الجناح التونسي كل تصورات وأفكار (ح.أ.ح.د) الذي أنجب انفجار أزمة صراع سياسي و إيديولوجي بين قيادتي الحركتين نتيجة تباعد مواقفهما من المبادئ الجوهرية التي كانت تعبر عن عصارة النضال السياسي المغربي منذ تبلوره في إطار مكتب تحرير المغرب العربي ، و الذي أصبح يمثل أهم أولويات المرحلة ، قصد إستئصال ظاهرة الإستعمار من جذورها .

حاول الحبيب بورقيبة تقوية الفرصة على التصور الفرنسي الذي كان يعمل على تفجير حرب في حوض البحر الأبيض المتوسط بين دول أوروبا الغربية و الدول المغربية ، و هذا من الموقع الذي أصبحت تحتله فرنسا في تركيبة الحلف الأطلسي، وعلاوة على الدور الذي ظهرت به في حوض المتوسط و هذا حتى تتمكن من تأكيد وجودها في المنطقة للحفاظ على دول المغرب العربي كمناطق حيوية في بحيرة المتوسط .

أدى هذا التباعد إلى إستمرار الصراع بين (ح.أ.ح.د) و (ح.ح.د.ب.ج) ، لبقاء الحبيب بورقيبة متمسكا بموقفه من الثورة المسلحة المغربية، مما حتم على (ح.أ.ح.د) تغيير الوجهة نحو المغرب للعمل مع حزب الإستقلال قصد تجاوز التعثر الذي خلفه الجناح التونسي، بإستغلال الميل الذي أظهرته الشخصيات السياسية المغربية لطروحات المناضلين الجزائريين، إضافة إلى الإستفادة من الأوضاع التي كانت تمر بها التشكيلات السياسية المغربية من جراء سياسة القمع الإستعماري ، و إدراكا لصعوبة المرحلة ذهبت (ح.أ.ح.د) إلى نسج تصور سياسي يهدف إلى صهر أفكار الحركتين في توجه موحد لتحقيق أهداف النضال المغربي المشترك المتمثلة في إسترجاع الإستقلال لكل دول المغرب العربي .

وبعد إندلاع العمل المسلح في المغرب الأقصى تحت قيادة حزب الإستقلال، وفي الجزائر بقيادة جبهة التحرير الوطني أدى إلى تطور الأحداث داخليا و خارجيا ، خاصة

بعد تبني الدول العربية مواقف مؤيدة لإستقلال دول المغرب العربي، و دفعت هذه الحوافز كل من جيش تحرير المغرب الأقصى و جبهة التحرير الوطني إلى تأسيس جيش تحرير المغرب العربي سنة 1955 و هذا بعد التفهم الكبير الذي أظهره (ج.ت.م.أ) لإقتناعه بأهمية الجبهة المسلحة المغاربية تعبيراً عن تجذر العمل المغاربي المشترك لدى الحركات السياسية المغاربية و نجاح مشروع الثورة المسلحة المغاربية الذي كرس له (ح.أ.ح.د) كل جهودها منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية .

الفصل الثالث

تَعامَلُ الوَفْدُ الخَارِجِي
مَعَ قَضَايَا الثَّوْرَةِ

سأنتظر في هذا الفصل إلى محور خاص حول تعامل الوفد الخارجي الجزائري مع بعض قضايا الثورة الجزائرية في الداخل والخارج وموقفه منها، وكذا الإطلاع على مقترحاته لتسوية خلافات الداخل والخارج والتخفيف من حدتها.

وقصد تغطية هذا الفصل تعرضت إلى إهتمامات الوفد الخارجي بالوضع الداخلي للجزائر، ثم استعرضت الإتصالات التي كانت بينه وبين عبان رمضان حول عقد مؤتمر وطني بوادي الصومام، ثم بينت أسباب غيابه عن أشغال المؤتمر، وإنطلاقا من المعطيات التي توفرت لدينا حول هذا الوضع تطرقت إلى واقع العلاقة بين أعضاء الوفد الخارجي وقادة الداخل التي كانت تعبر عن الصراع السياسي والإيديولوجي الذي يرجع إلى ما قبل سنة 1954، وبعد هذا وضحت المقترحات التي جاء بها الوفد الخارجي للتخفيف من حدة الصراع، ولتطويق أزمة تباعد المواقف حول العمل المسلح ومن أهم مظاهره قضية أحمد محساس.

إهتمامات الوفد الخارجي بالوضع الداخلي للجزائر

في الواقع عرف العمل المسلح في الجزائر قبل سنة 1954 شبه تأخرا إذا ما قرناه بالأحداث التي كانت في تونس و المغرب و يعود هذا التأخر إلى الصراع الذي اندلع بين أجنحة الحزب نتيجة إختلاف قناعات المناضلين حول المشروع ذاته لكن ملامح إندلاعه كانت واضحة من خلال تأسيس المنظمة الخاصة وتحركات أعضائها لجمع الأسلحة في الداخل و من الخارج. وبعد إكتشافها في مارس 1950 كشفت كل الأقنعة على التحضيرات التي كانت في كنف السرية التامة الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية إلى التحرك السريع لمتابعة أعضائها ومراقبتهم تحت غطاء الحفاظ على أمن وسيادة فرنسا في الجزائر إنطلاقا من شعار الجزائر قطعة فرنسية .

نفذت السلطات الإستعمارية تحت شعار السياسة الوقائية في مطلع سنة 1950 سلسلة من التوقيفات الجماعية ضد المناضلين الوطنيين والمشتبه فيهم. في تقرير بتاريخ 27 في أبريل 1954 أشار محمد خيضر إلى هذه السياسة الفرنسية و الحملات العسكرية العاملة على توقيف كل المناضلين المنتمين إلى (ح. إ. ح. د) بتهمة إمتلاكهم مخازن الأسلحة (179) ويضيف التقرير أن الشرطة الفرنسية لم تعتمد فقط أسلوب المتابعة بل تعدى ذلك إلى إعتقادها على أسلوب التعذيب الذي تعرض له المناضل بن شبية إبراهيم بعد تفتيش بيت والده بعد صلاة الفجر في أكتوبر 1954 (180)

C.A.N, Bt N°182, F, G.P.R.A., Rapport Politique de Mohamed Kheider , (179)

Le Caire 27 Avril 1954 , p 1 .

Ibid . Rapport 27Avril1954 , p 1 .

يبدو من خلال التقرير، وجود استعداد مسبق ومحضر ومتعمد من الحكومة الفرنسية، وهذا قبل سنة 1954 لتقويض عمل المنظمة السرية. بتكثيف المراقبة على الأعضاء النشطين في (ح.إ.ح.د) بإضافة تعزيزات عسكرية، وجعلها في حالة تأهب وإستعداد لمواجهة الطوارئ في كل الظروف بتكثيف عمليات التدريب من خلال القيام بالعديد من المناورات العسكرية، لإختبار قواتها البرية، والجوية هادفة من وراء ذلك تمشيط منطقة الأوراس، طبقا لمعلومات مخابراتها ونتائج التحقيقات التي قامت بها شرطتها بعد حادثت ارس 1950، لأجل خنق مشروع العمل المسلح عن طريق القمع الممارس من طرف شرطة الفرنسية(181). وهذا في إطار تطبيق المادة 80 من قانون العقوبات التي تنص على متابعة ومراقبة العناصر الوطنية التي اختارت السرية في العمل السياسي.

وفي نفس الظروف في 9 أفريل 1954 بناء على معلومات أمنية قامت الشرطة الفرنسية، بالتنسيق مع اللجنة القضائية توقيف العشرات من المناضلين بمنطقة تيزي وزو، وتفتيش مقرات حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بمنطقة القبائل، الجزائر، قسنطينة، بجاية، عنابة، جيجل، سورالغزلان، بئر خادم، عين تموشنت، سيدي بلعباس ومستغانم، للبحث عن مخزون الأسلحة و متابعة الوطنيين المحكوم عليهم غيابيا. (182) لضرب عمق حركة الإنتصار بالجزائر وإفشال كل عمل عسكري يحضر في السرية، وبتضييق الخناق على عمل (ح.إ.ح.د) التي إختارت العمل لمسلح متحدية سياسة المتابعة والمراقبة التي كانت تسلكها القوات الفرنسية تجاه المناضلين الجزائريين .

واجهت الحركة هذه السياسة في بداية الخمسينات بكتابة البيانات السياسية المنددة بسياسة القمع ، دفاعا عن المعتقلين السياسيين و أعضاء المنظمة السرية، وفي رسالة بتاريخ 13 جانفي 1953 قدم عبان رمضان فيها نقدا لاذعا لسياسة الحكومة الفرنسية التي كانت تتبعها تجاه مناضلي (ح.إ.ح.د).

للفت إنتباه الرأي العام الوطني و الدولي وحتى الفرنسي بخطورة ما يحدث بالجزائر وما قد يفرزه من نتائج في منطقة المتوسط كلها، ثم طالب من السلطات الفرنسية السماح بعودة أحمد مصالي إلى الجزائر وإطلاق سراح المساجين السياسيين الجزائريين.(183)

Ibid, Rapport 27.Avril.1954 p 2 .

(181)

Ibid , Rapport le 27 Avril 1954 p 4 .

(182)

Ibid, Rapport le 27 Avril 1954, Lettre de Abanne Ramdane

(183)

13Janvier 1953, p 4.

وضح تقرير محمد خيضر خطورة الوضع في الجزائر و الظروف المألّمة التي كان يمر بها النضال الوطني العلاقة الحميمة التي كانت تربطه بالجامعة العربية. فقام منذ سنة 1945 بجمع عدد من الوثائق مشكلا بها ملفا سياسيا شاملا حول القضية الجزائرية لتقديمها إياها للأمانة العامة للجامعة الدول العربية لتتخذ لنفسها لتبدي مواقفها المؤيدة للقضية الجزائرية ثم البدء في ممارسة دعايتها لبلورة موقف عربي مدعم لعمل الوفد الخاري، وتقديم ملف كامل لهيئة الأمم المتحدة لتتدخل هي الأخرى كمنظمة عالمية لها ثقلها ودورها الدولي للمساهمة في دعم الحل السلمي لأزمة الصراع الفرنسي الجزائري .

بقيت الشرطة الفرنسية تكثف من تحركاتها الأمنية و سياستها القمعية اتجاه مناضلي (ح.إ.ح.د)، لتطهيرها من العناصر القيادية للقضاء عليها نهائيا، وحول هذا السلوك القمعي أشار عضو قيادي (ح.إ.ح.د) بمكتب تيزي وزو وهو زيتوني محمد في رسالة له " أن الشرطة الفرنسية إختطفّت السيد طايبي وعشرة مناضلين يوم 27 مارس 1954، ثم أمرت بمواصلة تدمير كل مقرات الحركة تطبيقا للمادة 80 من قانون العقوبات الفرنسية، ثم إستحوذت على كل الأرشيف السياسي والعسكري للحركة". (184)

سعت القوات الفرنسية من وراء متابعتها لتحركات حركة الإنتصار البحث عن مراكز تواجد الأسلحة، موظفة في ذلك كل الوسائل الحربية في عمليات تمشيط في المناطق الجبلية خاصة منطقة الأوراس، مستعملة كل أنواع الأسلحة من دبابات وسلاح الطيران مع شرطة الدولة والشرطة السياسية (المخابرات) بطريقة تعسفية لم تعرفها لا تونس ولا المغرب وأثناء القصف أطلق طيرانها الحربي مناشير بهدف زرع الترهيب لإتباع ما يسمى بالحرب النفسية، معلنا "بذلك إستعمال أساليب الرعب ضد المدنيين إن لم يفرغوا المنطقة في ظرف أربعة وعشرين ساعة". (185)

ولم تكثف الشرطة الفرنسية بأسلوب القمع بل أضافت هيئة الأركان بفتح مراكز تعذيب، لإستنطاق المناضلين الموقوفين، وغلق كل مقرات الحزب للإستيلاء على كل وثائق الأرشيف بأهميته السياسية والتاريخية وما يقدمه من معلومات يمكن الوصول من خلالها إلى ما كان يحضر في السر وهو مشروع العمل الوحدوي الذي أصبح يهدد كيان الحكومة الفرنسية في الجزائر.

رد الوفد الخارجي الجزائري من القاهرة على سياسة الحكومة الفرنسية بكتابة تقرير سياسي مفصل، لخص فيه الوضعية العامة للحالة السياسية للحركة، مشبها أحداثها بمجازر 8 ماي 1945 التي جاءت نتيجة توجه (ح.إ.ح.د) الإستقلالي، وفي نفس الوقت

Ibid, Rapport le 27 Avril 1954 , p.2 .

(184)

Ibid, Rapport le 27 Avril 1954, p.2.3

(185)

كشفت سياسة الجيش الفرنسي المركزة على محاصرة كل مكاتب الحركة في كل مناطق الجزائر.

إتضح لنا من خلال القراءة الأولية للحقائق التي كشف عنها تقرير الوفد الخارجي بتاريخ 27 أفريل 1954 رغبة (ح.إ.ح.د) في إخراج العمل المسلح إلى العلانية ليكون مواكبا لماكان يجري في تونس والمغرب إستغلالا لإنهماك فرنسا في معالجة وضعها السياسي و العسكري ، بعد إنهيارها في الهند الصينية عام 1954.(186).

وفي خضم هذه الأحداث التي عرفت الجزائر قبيل 1954، والمضايقات التي عنى منها كثيرا كل مناضلي (ح.إ.ح.د) المدافعين عن العمل المسلح، فجاء الرد الفرنسي سريعا من خلال تصريح فرنسوا مثيران " توجد الآن حركتان وطنيتان معرضتان ترافقان الشباب المتطرف المتحمس لتفجير العمل المسلح السابق لأوانه وهذا بتوحيد التوجهات الوطنية للوصول إلى إعلان حركة دموية مرعبة، ثم يضيف في تصريحه ليؤكد يقينيا مدى استعداد الحكومة الفرنسية لاتباع سياسة قمعية وهذا استخلاصا من المعلومات التي لدينا والتي دلت على وجود تحضيرات منظمة لتعميم هذه الحركة والتي ستفجر في الأشهر الأولى من العام المقبل لكن نحن حضرنا لهذا الحدث المتوقع. وفي هذا الجو المتوتر تحدثت مصالح الأمن الفرنسية خلال شهر أفريل من سنة 1954 على وجود عما منظم يحضر في الجزائر كشفت عنه تقارير عسكرية ملمحة إلى مراكز التدريب التي أنشئت بالقاهرة لتكوين فرق الكومندوس لفائدة دول شمال إفريقيا مما دفع بالحكومة الفرنسية على عجل السرعة دراسة الشروط الكفيلة لتقديم قروض مالية لمصر لاستثمارها في بناء سد أسوان (187).

بين مثيران الإستعدادات المسبقة التي حضرتها الحكومة الفرنسية لمواجهة أي عمل يؤدي إلى زعزعت أمن فرنسا في الجزائر ، وهذا في الواقع إستمرار لمنطق القمع الذي ظهرت به بعد الحرب العالمية الثانية لإفشال أي حركة مسلحة ، لذا ظهر تصريح مثيران جزء من الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة الثورة المحتملة بناء على المعلومات التي كانت تقدمها المصالح العسكرية بعد إكتشاف المنظمة السرية سنة 1950، وتطور أزمة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، ودعاية الوفد الخارجي بالقاهرة، وتحريض الشيخ البشير الإبراهيمي الطلبة الجزائريين المتمدرسين بالجامعات المشرقية التخصص في المواد العلمية التي تتصل بصنع المتفجرات (188) كل هذه المعطيات كانت تلمح إلى ولادة

Ibid , P 2 , 3 .

(186)

Denis Baldensperger , Opc.it , P 74 . voir aussi Harbi Mohamed, la guerre commence en Algérie, ed complexe, Paris 1984 p, 27-31

(188) محمد الملي إبراهيمي ، " الحالة السياسية داخل الجزائر و خارجها من إندلاع الثورة التحريرية إلى غاية مؤتمر واد الصومام 20 أوت 1956 ، " مجلة الباحث ، عدد 2 ، نوفمبر 1984 ، ص 88 .

نوع من المواجهة العسكرية المنظمة والمدرسة وفق أهداف محددة تعبيراً عن خلاصة تجربة تاريخية سياسية وعسكرية مربها الجزائريون طيلة فترة 1830-1954 ستكون أشد ظراوة مما تلقته في الهند الصينية على يد القائد جياب. وخوفاً من إتساع الأحداث وإنتشار صدها على المستوى الدولي، أعلنوا المسؤولين الفرنسيين رفضهم المطلق مناقشة الحالة العامة، لتفادي إستمرار داء الفوضى وكل الحالات المحتملة. (189) ومن ثم أصبح القمع واجبا في الظروف الصعبة. وأن الشباب المسلح سيجد نفسه في معظم الإحتمالات في إتصال لأول مرة مع هذه الواقعية الثقيلة. (190) أظهرت هذه الجهود عزم الحكومة الفرنسية توظيف كل إمكانياتها لإفشال رد فعل الجزائريين الذي اتضحت معالمه خلال الفترة لتفادي ما تعرضت له في الهند الصينية، مع سعيها في نفس الوقت بخبرة سياستها الخارجية الوقوف أمام كل ضغوطات وتدخلات المنظمات الدولية والجهوية.

رد الوفد الخارجي على منطق سياسة الحكومة الفرنسية بتقرير مفصل بتاريخ 27 نوفمبر 1954 بالقاهرة كاشفاً للمنظمات الدولية التتعزيزات العسكرية الفرنسية الضخمة، التي أعدتها لقمع النضال الوطني الجزائري بكل الوسائل بداية بالتعقيم الإعلامي للحقائق والمعطيات التي كانت تمارسه جريدتي لوموند ولوفيغارو الناطقتين باسم الحكومة الفرنسية، قصد المساهمة في الحفاظ على الوضع العام خدمة للخطة الفرنسية التي كانت ترمي إلى إفشال تدويل القضية الجزائرية. للحفاظ على الوضع العام في إطار التصور الفرنسي الرافض لفكرة التدويل رفضاً مطلقاً. ولم تكتف الحكومة الفرنسية بالسياسة العسكرية رغم الإمكانيات الموظفة حيث لجأت إلى تطبيق حالة الطوارئ وإعلان حظر التجول في بعض المناطق (الأوراس). مع تعطيل كلي وشامل لحركة النقل بالسكة الحديدية ووسائل النقل البرية الأخرى بقرار من السلطات العسكرية بداية من 8 نوفمبر 1954. (191) تحت غطاء سياسة التهدة، وعلى المستوى الخارجي إنتهجت أسلوب التعقيم الدبلوماسي بحظر البيانات المتعاطفة مع الجزائر من الدول العربية خاصة مصر والمملكة العربية السعودية اللتين ساهمتا بدورهما في تسجيل القضية الجزائرية ضمن أهم إهتمامات الجامعة العربية لتكوين ملف شامل حولها لتقديمه إلى هيئة الأمم المتحدة، وأمام هذا التنامي الواسع والعمل الدبلوماسي للوفد الخارجي، قام منديس فرانس بزيارة إلى الولايات المتحدة لإستدراجها نحو موقف حكومته من القضية الجزائرية عن طريق ممارسة ضغوطاتها على مستوى الهيئة الأممية.

Denis , Opc.it , p 74

(189)

Ibid , p 94 .

(190)

Rapport de Mohamed Khider , Le 27 Nov 1954 , Opc.it, p 1 .

(191)

لاحت في الأفق بعد أزمة 1953 رغبة ملحة من أعضاء المنظمة السرية للإسراع إلى تفجير العمل المسلح لوضع حد لأزمة الصراع التي اندلعت بين أجنحة الحزب التي خلفت انعكاسات سلبية على مناضلي (ح.إ.ح.د) مما دفعت بمصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف لاتصال بأحمد مصالي الحاج عدة مرات لتهدئة الوضع وتصفية الأجواء للقضاء على أسباب الخلاف بإقناعه عن أهمية اتفاق كل أجنحة الحزب بما فيها تيار مصالي الحاج لحسم مسألة العمل المسلح لكن الظروف التي كانت سائدة حالت دون التوصل إلى حل نهائي مما جعل مصالي الحاج يرفض مقترحات مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف ويعلن على الفور تعيين شكري علي محمد كممثل له لدى الحكومة العراقية ليجري معها إتصالات باسم حزب الشعب الجزائري (ح.إ.ح.د) لتقديم المساعدات لجناح أحمد مصالي الحاج (192).

ومن هذا الإجراء إنتقل الصراع السياسي حول العمل المسلح إلى الخارج ليندلع بين الوفد الخارجي ، و مصالي الحاج و جماعته ، بحيث حاول حجب عمل الوفد الخارجي موظفا ثقل تجربته النضالية التي ذاع صيتها في كل مناطق الحركات التحررية في العالم الثالث. وهذا كرد فعل ضد مسعى عناصر المنظمة السرية الذين تمردوا عليه رافضين سياسة التريث والإنتظار حتى تتوفر الظروف والإمكانات الضرورية، وخوفا من النتائج الوخيمة التي ستنتج عن هذا التوجه المجهول العواقب تبنى أحمد مصالي الحاج عمل دبلوماسي منافس ومضاد للوفد الخارجي إستغلالا للإحترام والإهتمام اللذين كان يحضى بهما لدى الحركات التحررية ودول العالم الثالث. ومن هذه الحوافز التي كانت تتوفر عليها شخصية أحمد مصالي الحاج، تحرك محمد خيضر من القاهرة ليقوم بنفس السلوك فانتدب السيد بشير الجزائري كممثل الوفد لدى الحكومة الليبية للإتصال بعمر مالك لبحث معه حول إحتياجات القضية الجزائرية (193) . للإستفادة منها كمنطقة عبور لنقل الأسلحة نحو تونس لتوجيهها فيما بعد إلى منطقة الوادي .

(192) C.A.N, F, G P R A, Bt 2, demande d'agrément , formule en vue d'accréditer, M Chouki Ali Mohamed en qualité de représentant du partie à Baghdad , Alger 2 Sept 1954 , p 1.

(193) C.A.N ,F, G P R A . Bt 2 . Note de M Kheider Concernant le représentant du FLN Bachir El Djazairi Auprès de Omar Malek , Le Cair e 8 Spt 1954 , p 1.

استغل الوفد الخارجي في هذه الظروف التي أنتجت أزمته 1953 بالتحرك الدبلوماسي الهادف إلى إبعاد كل الشكوك المثارة حوله و تأكيد رسميته كممثل للثورة حيث وجهها رسالتين الأولى إلى المملكة العربية السعودية بتاريخ 2 جويلية 1954 شاكرا فيها الملك وموقفه الواضح من القضية الجزائرية وتوجهاته الصريحة التي قدمها للأمين العام للجامعة العربية حول كيفية منح وتقديم المساعدات للقضية الجزائرية. (194) والرسالة الثانية بتاريخ 22 جويلية 1954، طلب فيها من الحكومة السعودية إعطاء تعليمات لوفدها الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة للتنسيق مع كتلة الأفروآسيوية، والسعي لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في دوراتها المقبلة (195) راهن الوفد الخارجي الجزائري على كسب الدعم و التأييد الدبلوماسيين بإقناع الدول العربية لتقديم عونها إعترافا علني يؤيد شرعية الوفد كممثل دبلوماسي للثورة الجزائرية. وعليه شق طريقه نحو كسب ود المملكة العربية السعودية لجلب موقفها إلى جانبه تثمينا لما قامت به وما قدمته من دعم مادي ومعنوي للقضية الجزائرية قبل و بعد اندلاع الثورة. وكبداية لهذا التعهد، أمرت وفدها الدائم في هيئة الأمم المتحدة للإهتمام بالقضية الجزائرية بالتنسيق مع الدول الأجنبية العضوة في الهيئة ، والعمل على جعلها من أولى إنشغالاته القومية، ومن هذا الموقف تشجع الوفد الخارجي الجزائري مفوضا ملك السعودية عبدالعزيز آل سعود التحدث باسم القضية الجزائرية في المحافل الدولية و في دورة هيئة الأمم المتحدة المقبلة. (196) سعيا منه لضمان موقف الدول الهامة المشكلة للثقل السياسي لدى مجلس جامعة الدول العربية . وخاصة مصر و السعودية لتأخذ على عاتقها التنسيق مع بقية الدول العربية الأخرى لعرض القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة .

في هذا الإطار وظف الوفد الخارجي أفكار ومواثيق الهيئات الدولية والجهوية كمبدأ حق تقرير المصير التي جاء بها الميثاق الأطلسي 1941، وميثاق هيئة الأمم المتحدة و مبادئ حقوق الإنسان على أساس أنها منطلق التشريعات القانونية. ولا يمكن إحترامها إلا إذا تم الإعتماد عليها كوسيلة لإنصاف حق الشعوب في حقوقها ، ومن ثمة الإعتماد عليها على أنها الوسيلة القادرة على ذلك. (197)

(194) م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، ع 99، رسالة محمد خيضر إلى عبد العزيز آل سعود رئيس المملكة العربية السعودية، 2 يوليو 1954.

(195) نفس العلية، رسالة محمد خيضر إلى عبد العزيز آل سعود رئيس المملكة العربية، 22 يوليو 1954.

(196) نفس العلية، رسالة محمد خيضر إلى عبد العزيز آل سعود رئيس المملكة العربية، 22 يوليو 1954.

(197) C.A.N, Bt N° 344, F, G.P.R.A, Mémorandum de la Délégation Extérieure le Caire Decembre 1954 , p 1 .

إحتكم الوفد الخارجي في عمله الدبلوماسي إلى الموائق الدولية لمواجهة السياسة الخارجية الفرنسية التي كانت تحرص دائما على تاليب هيئة الأمم المتحدة ضد القضية الجزائرية، وليبرر في نفس الوقت المجتمع الدولي ميله للعمل المسلح بتمثيله لجبهة التحرير الوطني لتنسيق الجهود بين العمل السياسي والعمل العسكري لتوسيع دائرة العمل الثوري بالداخل حتى تعترف الحكومة الفرنسية بحق الشعب الجزائري في الإستقلال والسيادة وهذا بتحريك ضمير المنظمات الدولية والجهوية لتقوم هي الأخرى بدورها إنطلاقا من وثائق القانون الدولي لإجبار الحكومة الفرنسية قبول مبدأ التسوية السلمية للحرب الجزائرية.

ومن خلال هذه التحركات سعى الوفد الخارجي إلى إيجاد موقع لدى الرأي العام العربي و الدولي لتسهيل مهمة نقل ملف القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة، بصيغ قانونية لتسجيلها على أساس تمثل بؤرة من بؤر التوتر في العالم التي أصبحت تؤثر على السلم الدولي، و من واجب المجتمع الدولي السعي إلى حلها سياسيا.

الوفد الخارجي و مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 .

كان من المقرر عقد أول مؤتمر وطني للثورة في شهر جانفي 1955، لتقييم المرحلة الأولى من العمل المسلح ، بجمع كل القيادات الوطنية لدراسة الكيفيات والإمكانات لتنظيم العمل المسلح و هيكلته لتحقيق أهدافه المحورية، لكن المعطيات السياسية و العسكرية التي كانت سائدة خلال مطلع سنة 1955، لم تساعد على عقد المؤتمر بسبب ماأنجر عن سياسة التطويق والمحاصرة التي انتهجها الجيش الفرنسي في منطقة الأوراس لتيقنه من أنها القاعدة الخفية للثورة في الداخل لأهمية موقعها الجغرافي الذي شكل ملجأ أساسيا للمقاومين الذين إستغلوه في جلب الأسلحة من تونس، إضافة إلى صعوبة تضاريسها التي أعاقت تحركات الجيش الفرنسي في المنطقة وماجاورها.

دخلت منطقة الأوراس في مأزق صعب ساهم في عرقلة العمل الثوري في كل ربوعها و حتى في المناطق الأخرى المحاذية لها كالمنطقة الثانية والثالثة، ولهذا انصب التفكير في هذه الفترة، حول كيفية جلب الأسلحة و فك الحصار المضروب على المنطقة الأولى، حتى لا تتضرر وتتأثر المناطق الأخرى بمشكل نقص الذخيرة والأسلحة. فقررت قيادة المنطقة الأولى إرسال قائدها مصطفى بن بولعيد إلى ليبيا للإتصال بالوفد الخارجي لتباحث معه حول مشكلة الأسلحة. وفي طريقه تم توقيفه من طرف الشرطة الفرنسية قرب الحدود التونسية في 11 فيفري 1955، والذي زاد في تعقيد أمور المنطقة الأولى مما حفز قيادة المنطقة الثانية أخذ زمام المبادرة لسد الفراغ الذي تركه بن بولعيد فقامت بسلسلة من الإتصالات مع كل من المنطقة الأولى والثالثة، لتنظيم عمل مسلح واسع النطاق ضد الجيش الفرنسي المرازض بمنطقة الأوراس، لزعة الحصار المضروب عليها ولمنع تسرب مظاهر الإحباط والفشل داخل تركيبة

جيش التحرير الوطني في منطقة الأوراس وسد كل الفراغات التي قد يستغلها الجيش الفرنسي لتوجيه ضربات عسكرية ضد مواقع الثورة.

لهذه الدواعي جاءت هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، ضاربة عمق الجيش الفرنسي في منطقة الأوراس التي كان يراها في أولى خطواته تمهيدا لتوسيع هجوماته للقضاء على المناطق الأخرى.

و بعد فك الحصار على منطقة الأوراس استرجعت قيادة المنطقة أنفاسها واستعادت قوتها لمواصلة عملها العسكري في حدودها حتى تتوفر كل الظروف السياسية والعسكرية لعقد مؤتمر وطني، لتضاف إلى الجهود السابقة التي بدأت منذ إجتماع بتاريخ 23 أكتوبر 1954 بغية الوصول إلى رسم خطة جديدة بناء على المعطيات التي كانت متوفرة، لتتكيف مع عنف السياسة الفرنسية المنتهجة على جميع الأصعدة.

والتطرق إلى كل القضايا بتوسيع النقاش والدراسة، ريثما تذوب الاقتراحات التي كانت جاهزة في شكل خطة واقعية، يمكن تنفيذها، وتجسيد أفكارها السياسية ميدانيا، وإنجاح تصورهما العسكري للرد بالمثل على الروح العنفوانية التي إعتدها الجيش الفرنسي.

وفي هذا الإطار قام عبان رمضان بإعداد مشروع عمل موسع شمل الداخل والخارج، تمثل في توجيه رسائل إلى الوفد الخارجي في 16 مارس 1956 أشار فيها للوفد على التحضيرات التي تمت لعقد مؤتمر وطني حول الثورة يضم الإطارات القيادية في داخل البلاد وخارجها في ندوة وطنية. (198) ليقوم الوفد من جهته بتحضير تقرير مفصل حول عمله ومساهمته وما حققه وما لم يحققه، ليتم دراسته في المؤتمر، والمساهمة في إعطاء دفع لتحركاته وتدعيمه ببعض العناصر الأخرى إستجابة للمرحلة والنتائج السياسية المحققة والتي كانت توحى بإعادة النظر بشكل جذري لإضفاء الحيوية المطلوبة على العمل الدبلوماسي.

إضطلع بهذه المهمة عبان رمضان، بتحركه نحو كل العناصر القيادية عن طريق إتصالاته العديدة مع كل المناضلين القيايين حتى تكون حاضرة عند بداية أشغال المؤتمر. لإعداد خطة تنظيم سياسي لكل هياكل الثورة، تعتمد على تفعيل الأليات الدبلوماسية والعسكرية والتنسيق بين الداخل والخارج، لأن واقع الثورة كان يستدعي فتح قنوات دبلوماسية على مستوى الجبهة الخارجية إنطلاقا من قناعاته السياسية للرد على تصريحات الحكومة الفرنسية التي شوهدت كل الحقائق السياسية والعسكرية والتي أثرت على الثورة وعمل الوفد الخارجي.

(198) الزبيري محمد العربي. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، معهد التاريخ 1996، ص 120.

وعلى إثر رسالة عبان رمضان التي وجهها لمحمد خيضر التي عبر فيها عن وجهة نظره حول الخطة الجديدة المزمع طرحها في المؤتمر، فأقدم هذا الأخير على توجيهها لحسين آيت أحمد ليطلع على فحوى رسالة عبان والتعليمات التي تلقاها لإتخاذ الحذر واليقظة من النوايا السيئة للمفاوضين الفرنسيين، بداية من التأكيد على إختيار مكان اللقاء الذي يجب أن يكون خارج عن الأراضي الفرنسية تحسبا لأية قرصنة قد تؤدي إلى ضرب تركيبة الوفد الخارجي في العمق، وخارج الأراضي المصرية لإبعاد الجوسسة الفرنسية للحيلولة دون وصولها إلى معلومات حول العمل الدعائي للوفد. وتنفيذا لهذه التعليمات أصر الوفد على ضرورة إعتراف الحكومة الفرنسية بالشروط المبدئية التي نص عليها بيان أول نوفمبر 1954 والمتمثلة في إعتراف الحكومة الفرنسية بإستقلال الجزائر وإسترجاع سيادتها الوطنية، ثم عرج على شرط آخر أكد فيه أن لايمكن الدخول في اللقاءات السرية إلا بعد موافقة قادة الداخل، إضافة إلى توفير الضمانات الأمنية للشخصيات المفاوضة. (199)

وفي خضم تسارع الأحداث، واتساع الحرب الجزائرية الفرنسية ذهب الجيش الفرنسي في سنة 1955 إلى تنفيذ حملات عسكرية واسعة النطاق في الجهة الشرقية للجزائر والتي مست بشكل خاص المنطقة الأولى والثانية، اللتين تمتدان في إتجاه طولي من الشمال إلى الجنوب محاذيتين للحدود التونسية الليبية، بتوظيفه للتعزيزات التي وصلتته من الحلف الأطلسي.

تمكن الجيش الفرنسي من خلال حملاته تحقيق أهدافه الأولية بإسقاطه للرؤوس الكبرى للثورة الجزائرية كديدوش مراد قائد المنطقة الثانية الذي أستشهد في 18 جانفي 1955، ومصطفى بن بولعيد الذي تم توقيفه في الجنوب التونسي وهو في طريقه إلى ليبيا للإتصال بأحمد بن بلة. أما محمد بوضياف بقي معزولا في الريف المغربي للإتصال بجيش تحرر المغرب الأقصى باسم جيش التحرير الوطني لتكوين جبهة مسلحة مغاربية.

خلفت هذه الأحداث أثارا سلبية على معنويات المجاهدين، مشكلة فراغا رهيبا على مستوى المناطق العسكرية. بحيث أدت جزئيا الى إنهيار الروح القتالية والمعنوية للمقاومين. وخوفا من إتساع أزمة الإنهيار تدخل عبان رمضان من المنطقة المستقلة (الجزائر العاصمة) بتوجيه رسائل إلى مسؤولي منطقة الشمال القسنطيني والمنطقة المستقلة، والمنطقة الخامسة، طلب منهم تحضير تقارير شاملة حول مناطقهم سياسيا وعسكريا وماليا وتنظيميا. أما فيما يخص الوفد الخارجي طلب منه إرسال ممثلين عن الوفد الخارجي

C A N . F,GPRA . Bt1, Correspondance de Kheider Mohamed adressé à (199)
Ait Ahmed Hocine relative aux contact officieux Entre le F.L.N et L.A.L.N avec
le gouvernement Français, le Caire 26 Mars 1956 .

وبحوزتهم قرارات دقيقة ومفصلة. (200) وأصر على ضرورة حضور أحمد بن بلة لمناقشته حول مسألة التسليح وآيت أحمد لتحدث معه حول عمله الدبلوماسي.

وهذا لتوفير الظروف والشروط وجميع كل الجهود لعقد مؤتمر وطني، لتجاوز آثار الأحداث السابقة التي عكرت جو العمل الثوري أعاققت حركة الإتصال بين قادة الداخل، والخارج، وحتى بين عناصر تركيبة الوفد الخارجي بالقاهرة، والعناصر الأخرى الموجودة في بعض العواصم العربية كطرابلس، تونس ودمشق.

وتمحورت الرسائل التي تبادلها الوفد الخارجي مع قادة الداخل حول إنشغالات وإهتمامات عبان رمضان التي كانت منصبية حول مسألة التسليح والدور الذي يجب أن يضطلع به الوفد الخارجي لتسوية المسألة، لتفادي الوضع المتأزم الذي كان يلمح إلى نشوب صراع بين الداخل والخارج من جهة ومن جهة أخرى بين الوفد الخارجي ومناضلي قاعدتي ليبيا والمغرب، فبدأ للطرفين صعوبة حل هذه المسائل نظرا لصعوبة الإتصالات بين محمد خيضر وعبان رمضان، مما أدى إلى بقاء كل القضايا دون تسوية، حفزت ممثل الوفد الخارجي وعبان رمضان إتخاذها أهم المحاور في مراسلاتهما لتبادل المعلومات والمعطيات، للتمكن من فحصها ودراستها للوصول إلى إقتراحات ملموسة تدعم خط الثورة لضمان استمرار العمل المسلح. وهذا لا يتم إلا في إطار مؤتمر وطني جامع لكل العناصر الوطنية للتمكن من صياغة تصور واقعي يساهم في حل المسائل السياسية والعسكرية قصد للحفاظ على ماتم تحقيقه على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن ثم التفكير نحو عمل منهجي واسع ومدرّس كفيل بإضافة الحوافز الأخرى لدفع العمل الثوري لضرب مواقع الجيش الفرنسي في الداخل، وإحباط الدعاية الفرنسية التي كانت تتحرك في العام حاملة تصورا مشوها عن الحرب الجزائرية قصد إفشال النجاحات التي أحرزها الوفد الخارجي الجزائري على حساب الدبلوماسية الفرنسية، رغم خبرتها وحنكة مسؤوليها.

أخذ عبان رمضان على عاتقه زمام الأمور متحديا كل العراقيل لتوفير الشروط المحفزة إنطلاقا من المعطيات التي كانت لديه حول الثورة داخليا وخارجيا لعقد مؤتمر وطني حيث أسرع في تنظيم إتصالات أولية مع قادة المناطق الداخلية الأولى والثانية والثالثة والخامسة حثهم فيها على تحضير تقارير مفصلة حول الجوانب المالية والسياسية والعسكرية حول الإمكانيات المتوفرة والإحتياجات الأساسية، مع إعداد إقتراحات مسؤولة وواقعية للمساعدة في إثراء جلسات المؤتمر. وبالنسبة للوفد الخارجي أبرق له عبان رمضان رسالة كشف له فيها عن التحضيرات الحثيثة

بالداخل لإعداد أرضية سياسية وتنقصها موافقتكم عليها وتأکید حضوركم في المؤتمر. (201)
وعلى إثر مراسلة عبان رمضان رد محمد خيضر على رسالته في تقرير له مؤكدا
على وجود مساعي جارية بالقاهرة لضبط إستراتيجية بين الحركات الإستقلالية المغاربية،
لتكوين جبهة سياسية موحدة تتحدث باسم المغرب العربي، وتتوب عنه في المحافل الدولية
ثم عبر له عن إنشغاله بما كان يحدث بالداخل وسيتم تزويدكم بخلاصة عن هذا الإجتماع
الذي سينتهي بعد يومين بقرارات هامة تترجم تصورات الوفد الخارجي. (202)

وصادف هذا الإجتماع وصول وفد مغربي إلى القاهرة، للتشاور مع الوفد الخارجي
الجزائري لنسج خطة شاملة للعمل السياسي والعسكري بين الحركتين الجزائرية والمغربية
لتعويض الإنسحاب المبكر عن الخط الثوري الذي تبناه الحبيب بورقيبة بعد إعلانه استجاب
للمفاوضات التي فتحتها الحكومة الفرنسية لإنهاء المشكلة التونسية والتفرغ كليا لقضيتي
الجزائر والمغرب الأقصى.

وتقييما للمراسلات السابقة والمعطيات التي توفرت لدى قادة الثورة في الداخل
والخارج ، سمحت لعبان رمضان المضي نحو تحقيق إجماع بين قادة الثورة لعقد مؤتمر
وطني لطرح كل القضايا والإهتمامات حول العمل المسلح لدفعه نحو تحقيق أهدافه
ودراسة كل المسائل السياسية التي ستساهم في تحريك العمل الدبلوماسي على المستوى
الخارجي، وتذليل الصعاب التي أعاققت التنسيق بين الوفد الخارجي وقادة الداخل وسد
الفراغات التي عانت منها الثورة طيلة فترة 1954 - 1956 .

و لأهميته كلف عبان رمضان محمد خيضر بالقاهرة إعداد تقرير شامل حول العمل
المسلح من جميع النواحي، وعلاقة الوفد بالوفود المغاربية، وعمله الدبلوماسي بالقاهرة،
مع صياغة موقفه وأرائه بروح المسؤولية مادام المؤتمر أنعقد خصيصا لتشخيص
وتشريح الوضعية العامة للثورة في جميع المجالات، لخلق حركة تنسيق فعالة بين جميع
قادة الثورة ومعالجة كل النقائص التي أثرت على مسار العمل المسلح.

بذل عبان رمضان جهودا ومساعي لتسهيل مهمة تنقل أعضاء الوفد الخارجي
لحضور مؤتمر الصومام، للمشاركة في إثراء النقاش حول القضايا المعروضة
للدراصة قصد التوصل إلى صياغة نهائية لأرضية عمل سياسية وعسكرية، لكن عند
بداية أشغال المؤتمر سجل المؤتمر غياب الوفد الخارجي، في أول مؤتمر
وطني للثورة.

Mebrouk Belhocine , Opc.it, doc N° 16 , Lettre de Abane Ramdane adressée (201)
à M , Kheider , 6 jan 1956 , P 119 .

Mebrouk Belhocine, doc N° 18 , Lettre de M , Kheider adressé à Abane (202)
Ramdane , 9 Jan 1956 , P 123 .

طرح مشكل غياب الوفد الخارجي الذي يمثل الجناح الدبلوماسي للثورة عن المؤتمر عدة تساؤلات، نظرا للأهمية التي يكتسبها حضوره في المؤتمر باعتباره ممثلا دبلوماسيا أسس لغرض الدعايا للثورة لجلب لها المساعدات لضمان استمرار مسارها العسكري في الداخل، إضافة إلى النقل الذي سيعطيه للمؤتمر والمتمثل في المساهمة مع أعضاء الداخل لحصر كل النقائص والفراغات لاستدراكها ولمعالجتها في وقتها بهدف منع إتساعها وما قد ينتج عنها على العمل الثوري، وإدراكا من الوفد لمسؤوليته في المساهمة في التنسيق مع قادة الداخل قام أحمد بن بلة بتقديم المبررات التي أدت إلى غياب الوفد الخارجي عن أشغال المؤتمر حقيقة الصراع التي كانت بينه وبين قادة الداخل نتيجة التباعد والإختلاف العميقين في أطروحاتهم السياسية والعسكرية حول الثورة والتمثيل الدبلوماسي. وترجع أسباب هذا الصراع السياسي المحض إلى التكوين الإيديولوجي الذي ترعرعوا فيه أعضاء الوفد الخارجي وبعض مسؤولي الداخل، الأمر الذي أدى بعبان رمضان مراسلة محمد خيضر عدة مرات ليتفق معه على المكان والموعّد، لكن هذا الأخير رفقة زملائه العسكريين لمك يلتزموا بما اتفقوا عليه مع الوفد الخارجي، فحملوا مسؤولية غياب الوفد على أنه لم يلب دعوة الحضور إلى المؤتمر بدل أن يحملوا أنفسهم على التأخر المتعمد من طرفهم، فقام أحمد بن بلة برد على الإتهامات التي لفقت لزملائه مقدما التبريرات والأسباب التي جعلت الوفد الخارجي يتغيب عن المؤتمر، مشددا اللوم على قادة الداخل وعلى راسهم عبان رمضان الذي لم يلتزم بالموعد المحدد، ولم يلتحق بالمكان المتفق عليه، فبقينا ننتظر في روما لمدة ثمانية أيام، ثم انتقلنا إلى طرابلس الليبية وانتظرنا لمدة خمسة عشر يوما. (203)

ولضمان السرية التامة لتحركات القادة، لعقد المؤتمر تم في البداية إختيار منطقة الشمال القسنطيني بالقرب من الحدود التونسية، لاستهيل دخول الوفد الخارجي إلى مكان إجتماع المؤتمرين بناحية البيان. وهي المنطقة المفضلة لوصول مسؤولي مناطق وأعضاء الوفد الخارجي، نظرا لما تتوفر عليه من ضمانات أمنية. (204) وإحتراسا على توفير الأمن للمؤتمرين، تم تجنيد ثلاث فرق عسكرية تراقب المنطقة من البويرة إلى بوسعادة، أومال، عين بسام ، تبلاط ، سيدي عيسى، وفرق أخرى تراقب من الأوراس إلى باريكة إلى غاية بوسعادة. (205) تمكنت المخابرات الفرنسية من إكتشاف سر المؤتمر نتيجة مراقبة

Ibid , doc N°44 , Lettre de Ahmed Ben Bella adressé à la direction executive du FLN , le 22 oct 1956 , p 197 (203)

M. Belhoucine, Opc.it, p 50 (204)

M.Belhocine,Opc.it, doc N°21 , Lettre de Abane Ramdane adressé à la délégation exterior le 20 jan 1956 , p 128 . (205)

الجيش الفرنسي بمنطقة الأوراس منذ بداية الثورة، ومباشرة بعد عثورها على وثائق المؤتمر أمرت الحكومة الفرنسية جيشها في الجزائر بتمشيط ناحية الببيان من بني عباس وبني ورتلان وإلى بني يعلا ، فاضطرت لجنة تحضير المؤتمر إلى إجراء تعديل على الخطة و البحث عن مكان آخر تتوفر فيه الشروط الأمنية و حول هذه الفكرة اقترح عميروش إستعداد منطقة القبائل إحتضان المؤتمر في ناحية وادي الصومام بأوزلاقن بين آقبو وسيدي عيش. (206)، والتزم شخصيا بحراسة المنطقة وحماية المؤتمرين بفرض مراقبة مشددة تحت إشراف فرق عسكرية مؤهلة لهذه المهمة، تحيط بالمكان من جميع النواحي من الشمال القسنطيني إلى وادي الصومام ومن بجاية إلى سطيف. (207) وفي الأخير رغم كل هذه الإستعدادات والضمانات الأمنية التي وفرها المنظمون لكل المشاركين ، لم يستطع الوفد الخارجي الحضور إلى المؤتمر وبقي الموضوع حتى الآن يثير جدلا حادا بين المؤرخين لتعدد إشكالياته التي لم تحسم بعد.

علاقة قادة الداخل بالوفد الخارجي

توقفت كل الإتصالات بين قادة الداخل ومندوبي البعثة الخارجية من جراء المراقبة التي فرضتها القوات الفرنسية بمختلف تشكيلاتها البرية والبحرية في كل مناطق العبور، وخاصة المناطق الحدودية مع المغرب وتونس جعلت المسؤولين السياسيين والعسكريين للثورة بالخارج يفكرون في وسيلة لكسر حصار المراقبة المضروب عليهم ، فاهتدوا إلى كتابة رسائل إلى إخوانهم بالداخل دون تسجيل تاريخ الإرسال ولا أسمائهم ولا حتى إمضاءاتهم لتفادي سقوطها في يد الشرطة الفرنسية حتى إذا سقطت لديها يصعب عليها معرفة هوية أصحابها، لكن رغم الإحتياط الذي إتخذه المسؤولون تمكنت المخابرات الفرنسية من الحصول على رسالة لأحد محساس وجهها لشيهاني بشير مسؤول بمنطقة الأوراس، بعد نهاية معركة الجرف في نهاية سبتمبر 1955. (208) ضمن في محتواها قذفا لاذعا لكل من محمد خيضر ، و حسين آيت أحمد.

أثارت الرسالة واقع العلاقة بين الوفد الخارجي وقادة الداخل، والصراع الذي كان محتدما بين عناصر الوفد الخارجي والمسؤوليين المشرفين على القواعد العسكرية بالخارج، وأوحت إلى عدم وجود إتفاق في الخطى وفي المساعي بين التركيبتين. وضحت الرسائل التي أطلعت عليها حول علاقة الوفد الخارجي بقيادة الداخل، التي اتسمت بالصراع المقت والحاد، نتيجة إختلاف المواقف السياسية بين القيادتين (الداخل

Ibid , p 127 .

(206)

Mebrouk Belhoucine , Opc.it, p 51 .

(207)

Mebrouk Belhocine, Opc.it , doc N° 13 , Lettre de Abane R , à Chihani (208)

Bachir , le 1 dec 1955, p 115 .

(والخارج)، إضافة إلى عدم استطاعت الوفد الخارجي التحكم في تنظيم أمور التسليح لإيصال الذخيرة والقطع الحربية لمسؤولي القواعد العسكرية في الوقت المحدد، ليتم توجيهها إلى المناطق العسكرية بالداخل. وأمام هذا الوضع اشتدت لهجة قادة الداخل بانتقاداتهم اللاذعة لعناصر الوفد الخارجي. لعدم تمكن ممثليهم معالجة مشكلة الأسلحة.

أقدم الوفد على تحريك القواعد العسكرية الموجودة في تونس وليبيا والمغرب بتنظيم حركة تنسيق بين الإسكندرية و القواعد الخلفية للثورة لتسوية المشكلة و إختزال أزمة الصراع التي كانت ناشبة بينهم بين قادة الداخل التي كانت تتسم بالتدخل والتعقد الأمر الذي أدى بالوفد الخارجي التأخرفي معالجتها، مما دفعت بعبان رمضان الى كتابة العديد من الرسائل المتتالية للوفد الخارجي باحثا ومستفسرا عن الوضعية التي أدت إلى الإنهيار الذي مس العلاقة بين الداخل والخارج، وطلب في نفس الوقت توضيحات وشروحات دقيقة من محمد خيضر، لإتخاذ مواقف جادة و حازمة في الوقت المناسب.

و في ظل تأزم الوضع بقي عبان رمضان ينتظر إجابات دقيقة في شكل تقارير من الوفد الخارجي خلال وقت زمني مستعجل، لكن ماكان ينتظره إستغرق وقت طويل مما أدى إلى التفكير في تكليف مناضلين جدد يقوون بالسفر إلى ليبيا ومصر لإستقدام الأسلحة والذخيرة، بدل إنتظار الوفد وهو غارق في صراع حاد لم يستطيع تجاوزه، وتجاوز الصعاب التي أعاققت نقل الأسلحة إلى الداخل. وفي رسالة له بعثها لحسين حول الأمين العام السابق لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية الذي وصل إلى القاهرة في 20 سبتمبر 1955، طالبا منه تقديم حقائق دقيقة حول معلومات قدمها محمد بوضياف مفادها أن الوفد الخارجي بحوزته كمية من الأسلحة. لماذا ؟ لم يعد خطة لنقلها إلى الداخل، بإسقاطها بواسطة مضلة أو بواسطة باخرة شحن نحو منطقة القبائل التي كانت تعاني من نقص الأسلحة. (209)

وسعى عبان رمضان رغبة منه لتقليص الأزمة، قام بمراسلة الوفد مرات عديدة لحصر العوامل المعرقة لعملية تمويل الداخل بالأسلحة، بغية الوصول إلى تسوية نهائية للمشكلة للوقوف أمام الجيش الفرنسي الذي استغل نقص الأسلحة، فذهب مكثفا هجوماته ضد مواقع جيش التحرير الوطني مما أدى إلى سقوط الرؤوس الكبرى التي دبرت وخططت للعمل الثوري قبل إندلاعه.

دفعت هذه الظروف قادة الثورة من مواقعهم، إلى الإسراع نحو عقد مؤتمر وطني يجمع قادة الداخل والخارج من سياسيين وعسكريين لتحديد المسؤوليات ومعالجة أزمة التسليح بإقتراحات ميدانية وواقعية وهذا لإعادة تنظيم وهيكله القواعد العسكرية المتواجدة

Mebrouk Belhocine, Opc.it , doc N 05, lettre de Aban R a la délégation E , le (209) 20 spt 1955, p 92 .

في ليبيا وتونس والمغرب بوضعها تحت إشراف مسؤولين عسكريين قادرين على أداء مهمتهم، تجسيدا للإقتراحات الجديدة التي قدمت حول تمويل الداخل بالأسلحة، لتجنب ما حدث في السابق قصد الحد من ضربات الجيش الفرنسي، لضمان ديمومة الإتصالات بين مسؤولي القواعد العسكرية وأعضاء الوفد الخارجي وأعضاء قادة الداخل .

في الطرف الذي سعت فيه كل الأطراف توظيف كل جهودها لحل أزمة التسليح، انفجرت أزمة أخرى بين الإخوة الأعداء بالقاهرة، بين ممثلي الوفد الخارجي ومناضلي جناح أحمد مصالي الحاج، عندما أبدوا إستعدادهم المتحدث باسم الثورة الجزائرية، قصد إفشال عمل الوفد الخارجي وإدخاله في حالة من الإضطراب والقلق المعنوي، فتدخل على الفور عبان رمضان مقدما نصائح سياسية للوفد الخارجي لجعله يبتعد عن الإنزلاقات الغير المرغوب فيها في هذه الفترة بالذات، حاثا إياهم على ضرورة تبني إستراتيجية هادفة تعتمد على الحنكة السياسية والذكاء الثاقب لإعاقبة مشروع الحركة المصالية، برد الإعتبار لأعضاء اللجنة المركزية ليفقد أحمد مصالي سمعته. (210) بالسعي الجدي نحو تناسي الأحقاد السابقة وتجاوز الصراعات الشخصية للتمكن من إقناعهم بأهمية إنضمامهم للثورة. بدمجهم وإقحامهم في تركيبة الوفد الخارجي للإستفادة من خبرتهم النضالية لتذويب الخلافات والصراعات السياسية العميقة.

ولإحتواء الأزمة أوفد عبان رمضان الشيخ عباس بن الشيخ الحسين من قسنطينة إلى القاهرة للإتصال بمحمد خيضر والشيخ البشير الإبراهيمي لحثها على تكوين جبهة سياسية موسعة تضم جبهة التحرير الوطني والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأعضاء اللجنة المركزية (حسين لحول) وجمعية العلماء المسلمين. (211) لتظهر بثقل سياسي أمام الرأي العام الدولي والعربي موحية بذوبان الحركات الوطنية الجزائرية في الإتجاه الذي رسمته جبهة التحرير الوطني في بيانها الأول في 1 نوفمبر 1954، ولتسهيل مهمة التنسيق بين كل المناضلين لإيجاد منافذ لإدخال الأسلحة والذخيرة إلى الداخل، والإسراع نحو تنفيذ خطة محكمة لإنجاح المساعي المبذولة، وتدعيم العلاقات السياسية الوطيدة بين الحكومة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر وفتحي الذيب الذي عين من قبل المخابرات المصرية للتنسيق مع أحمد بن بلة لمتابعة ملف القضية الجزائرية، لتسهيل مهمة توفير الأسلحة والعتاد الحربي للثورة، وهذا لتدارك التأخر الذي سجلته الحكومة المصرية في هذا المجال.

Mebrouk Belhocine, Opc.it , doc N 11, lettre de Aban R a la Délégation E , (210) le 4 Nov 1955, p 92

Mebrouk Belhocine, doc N 6, lettre de Aban R a la délégation E , le 8 Oct 1955, p 93 (211)

ضعف الإمدادات المصرية وتخوف جمال عبد الناصر من فشل مشروع الثورة الجزائرية، جعلت عبان رمضان يصاب بالملل والإحباط، فطلب من مبعوثيه إلى القاهرة لفت انتباه الوفد الخارجي للصراع القائم بين الحكومة المصرية والحكومة العراقية، لنقل مكتب الوفد الخارجي من العاصمة المصرية إلى العاصمة العراقية بغداد. (212) وهذا قصد عزل الشاذلي المكي وأحمد مزغنة عن الحركة الثورية لإستمرارهما في العمل إلى جانب أحمد مصالي الحاج.

وفي ظل إستمرار إنشغال قادة الداخل بأزمة التسليح بسبب تعثر ممثلي الوفد الخارجي في تسويتها، إستغلت الحركة المصالية الفراغ فأعلنت عن نهج حركة دعائية مضادة لعمل الوفد الخارجي بالقاهرة. فقام محمد خيضر إعتقادا على الرسائل السابقة التي تبادلها مع عبان رمضان محاولا فيها الرد عليها مطمئنا فيها مسؤولي الداخل عن الترتيبات الجديدة التي إتخذها مكتب الوفد في إطار هيكلة شاملة لعمل المكتب، وإعداد خطة دبلوماسية دعائية لمواجهة تحركات الحركة المصالية، بعد وصول عبد الحميد مهري إلى القاهرة ليأخذ توجيهات سياسية أعدها الوفد خصيصا له قبل إلحاقه بمكتبه بدمشق ليشرف على تسييره. أما بالنسبة لعبد الكريم الخطابي فهو في الواقع ليس ضدنا بل بالعكس، ففي هذه المرحلة تغاضى عن أكاذيب الشاذلي المكي وأحمد مزغنة التي كانت تدعي أن أحمد مصالي هو الذي كان وراء إندلاع الثورة، وهو الذي يراقبها ويتابعها. وزيادة على كل هذا كلف نفسه للدفاع عن مصالح الجزائر، والتحدث باسم الثورة الجزائرية. (213)

إتجه الوفد الخارجي نحو الضغط على الحركات السياسية المغاربية، ليجبرها الخروج عن صمتها لتعترف بشرعية العناصر الثلاثة كممثلين دائمين وشرعيين للثورة. وتجاهل كل التصريحات التي تصدر عن الشاذلي المكي وأحمد مزغنة، لأنهما بقيا مواليان لأحمد مصالي الحاج. وفيما يتعلق بقضية الأسلحة أوفد الوفد الخارجي، أحمد بن بلة إلى طرابلس لإجراء إتصالات مع المناضلين الجزائريين هناك، للفت انتباههم حول القضية وإطلاعهم عن واقع العمل الدبلوماسي، والخطة الجديدة لتوسيع العمل الدعائي على المستوى الدولي. وحول فحوى هذه الخطة قام بتوزيع مذكرة سياسية (214) لكل الوفود الإفريقية والآسيوية الدائمة في هيئة الأمم المتحدة ليباشروا في اتجاه تحريك حملة دعائية لصالح القضية الجزائرية.

Ibid , p 93 . (212)

Ibid , p 99 . (213)

Mebrouk Belhocine, doc N° 8 lettre de M kheider adressé a Abane R , 19 (214)

Oct 1955 , p 102.

ولنفس الغرض إنتقل حسين آيت أحمد إلى دول أمريكا الجنوبية ليعرف بالقضية الجزائرية هناك، أما امحمد يزيد بقي بمقر الوفد بنيويورك لإستقبال الوفود السياسية ليجيب عن إستفساراتهم وتنظيم الندوات الصحفية، للإجابة عن أسئلة وسائل الإعلام الدولية لإضفاء الطابع الرسمي لعمل الوفد الخارجي، وتأكيد العلاقة الوظيفية بين الداخل والخارج، و تكذيب كل الإدعاءات التي لفقت لمسيري مكتب الوفد الخارجي وقادة الداخل .

مقترحات الوفد الخارجي الجزائري لتطويق الأزمة

خلف غياب الوفد الخارجي عن أشغال مؤتمر الصومام تجدد الصراع السياسي بين الداخل والخارج، نتيجة تباعد وجهات النظر بينهم حول القضايا التي إقترحها مؤتمر الصومام للنقاش والدراسة، إضافة إلى سيطرة الذهنية العسكرية على جلسات المؤتمر. وما الصراع الذي نشب بين عيان رمضان و كريم بلقاسم وحتى مع مسؤولي القواعد العسكرية في الخارج إلا دليل دامغ على محاولة القادة العسكريين إعطاء توجه عسكري لأشغال المؤتمر و النتائج التي سينتهي إليها . مع منح الحظ الأوفر في المناقشة والإقتراحات لتتصب كلها في تسوية القضايا العسكرية، والتقليل من دور العمل السياسي مما تركت أحمد بن بلة المسؤول العسكري للوفد الخارجي يلمحه إلى الإنحراف الذي بدأ يعرفه الخطج الثوري، لإنعدام التوازن في التركيبة البشرية للمؤتمر نتيجة سيطرة العسكريين عليه على حساب الساسيين، لهذا جاء موقفه حاد وواضح بقوله: " أن كل أعمال وأشغال المؤتمر كللت بالإخفاق الكامل". (215)

بقي عمل الوفد الخارجي محتكما للدور الذي كلف به في المجال الدبلوماسي، والذي حدده بيان أول نوفمبر عام 1954 واستمر في تجسيده على أرض الواقع حسب الظروف التي كان يتحرك فيها استجابة للعمل المسلح، وعلى هذا الأساس اجتهد من تلقاء نفسه وبمحض إرادته بدل إنتظار الأوامر من قادة الداخل لإيجاد سبل لتجاوز الوضع لمنع تأثيراته على العمل المسلح فكلف كل من فرحات عباس وعبد الرحمن كيوان في مهمة دبلوماسية قصد التعريف بالقضية الجزائرية في دول أمريكا اللاتينية والمشرق العربي، خاصة وسوريا التي تم فيها تجنيد شعبها لمدة ثلاثة أسابيع لجمع الأموال و التبرعات للقضية الجزائرية. (216) إزدادت الأزمة توترا وتفاقما خلال سنة 1956 بين الوفد الخارجي وقادة الداخل.

Mebrouk Belhocine, doc N°44 , Lettre de Ahmed Ben Bella à la direction (215) executive du FLN, le début autonome 1956, 9198.

Mebrouk Belhocine, doc N° 43 , Lettre de M , Kheider adresse à Abane R , (216) Aout 1956, p 195.

وهذا إستنتاجا من الوثائق المنشورة في الآونة الأخيرة حول الوفد الخارجي التي تضمنها كتاب مبروك بلحوسين تحت عنوان بريد الجزائر-القاهرة 1954/1956 والذي غطى مرحلة هامة من تاريخ الثورة سمحت لنا معرفة حقيقة العلاقة التي كانت تربط الداخل بالخارج ولم تستثن التوقف شبه الكلي للاتصالات بين محمد خيضر وعبان رمضان، في ظرف كانت الثورة في موقف صعب، بعد التعزيزات الإضافية التي إستقدمتها فرنسا من دول أوربا الغربية منذ عام 1955. واستنتجنا هذا من خلال الوثائق التي نشرت حديثا حول عمل الوفد الخارجي و مساعيه التي قام بها بهدف ضمان التنسيق الدائم مع قادة الداخل .

وللتجاوب مع كل هذه الوقائع شكل الوفد الخارجي وفدين على مستوى الجامعة العربية لتحسيس وفودها بتنظيم عدة لقاءات معها ومع وفود كتلة الأفروآسيوية. تحرك وفد بقيادة لمين دباغين نحو بغداد في مهمة لمدة ثلاثة اسابيع ، وآيت أحمد إتجه نحو مقر الوفد بنيويورك، وامحمد يزيد عين كموظف ضمن الوفد السوري بهيئة الأمم المتحدة رفقة حسين لحول في جولة دبلوماسية لمدة أربعين يوما، وهذا قصد التوقف في كل العواصم الآسيوية. (217)

وقد حرص الوفد الخارجي بقيادة محمد خيضر على متابعة الوضع والعمل على إستعادة حركة التنسيق التي توقفت لأسباب موضوعية، ومحملا عبان رمضان مسؤوليته في الصمت الذي طال بينهما، وملمحا بذلك إلى التوقف التام للمراسلات التي كانا يتبادلانها منذ بداية الثورة. وفي رسالة بتاريخ 21 فيفري 1956 وضح محمد خيضر لعبان رمضان الأعمال التي قام بها الوفد الخارجي بالقاهرة من إجتماعات وندوات لدراسة القضايا السياسية والعسكرية للثورة، رغبة منه في إيجاد أرضية عمل صلبة لتجاوز عراقيل المرحلة. وفي فحوى هذه الرسالة أشار محمد خيضر إلى الندوة التي نظمها (و.خ) بتاريخ 19 ديسمبر 1955 بالقاهرة أكد فيها على الجدية التي ظهر بها الوفد في دراسة الوضع الداخلي والخارجي للثورة، وبعد نهاية الندوة خلص إلى تحرير تقرير سياسي ضمن فيه الإجراءات التي اتخذها الوفد لإستعادة حركة تنسيق بينه وبين قادة الداخل وحتى يتم تجسيد هذا الإجراء قرر تأسيس مكتب يقوم بالتنسيق بين الداخل والخارج وتنظيم التوجيه السياسي L'Orientation Politique. (218).

doc N° 24 , Lettre de M Kheider adressée à Abane R , Mebrouk Belhocine, (217)
le 15 Fev 1956 p 132-138.

Mebrouk Belhocine, doc N° 25 , lettre de M Kheider adressée à Abane R , le (218)
21 fev 1956 , p141 .

وفي إطار الأرضية التي وضعها الوفد لتوسيع العمل الدبلوماسي، واصل في تنظيم وعقد ندوات سياسية أخرى حضرها قادة سياسيون وعسكريون من الداخل والخارج، كأحمد بن بلة ومحمد خيضر، ولمين دباغين، ومحمد بوضياف (سي الطيب) والعربي بن مهيدي إنتهت إلى تشكيل لجنة من إثني عشر عضوا لمتابعة المقاومة المسلحة، إستجابة للتطورات التي عرفت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في المجالين العسكري والدبلوماسي، وقصد الإهتمام بهذا الأخير شكلت لجنة فرعية تتكون من ستة أعضاء (219) لدراسة الحالة السياسية للثورة، وعلى غرار هذه اللجنة تشكلت لجنتان فرعيتان الأولى عسكرية تتكون من أحمد بن بلة، والعربي بن مهيدي ومحمد بوضياف تعمل على معالجة القضايا العسكرية لتمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة. والثانية سياسية تتكون من محمد خيضر وحسين آيت أحمد ولمين دباغين تعمل بالتنسيق مع امحمد يزيد وأحمد بودة، و لحول حسين وعبد الحميد مهري لتحريك العمل السياسي الخارجي. (220)

أعطى الوفد الخارجي في عمله الدبلوماسي أهمية قصوة للهيكل تنظيمية ذات الصبغة السياسية والعسكرية بالخارج، لإيجاد الحلول لكل القضايا التي كانت ضمن إهتمامات ممثلي الوفد الخارجي وقادة الداخل للمساهمة بها في تحقيق نوع من التوازن والتكامل بين العمل السياسي والعمل العسكري في الداخل والخارج لتجسيد قرارات مؤتمر الصومام عن طريق تنظيم جدي ودقيق لحركة القوافل المحملة بالأسلحة وتأمين الطريق المؤدي إلى القواعد العسكرية (الإسكندرية ، طرابلس ، تونس ووجدة)، وعلى المستوى السياسي حرص على تمتين علاقته مع ممثلي السلك الدبلوماسي المعتمد بالقاهرة والأمانة العامة للجامعة العربية، لينقلوا إنشغالات الوفد لحكوماتهم لاستدراج مواقفهم لدعم القضية الجزائرية، بالمساعدات المادية والمالية والمعنوية، على مستوى الهيئات الدولية كالجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة لإعطاء حضور قوي للقضية الجزائرية على الساحة الدولية.

ولتتمين هذه الإنجازات، أقدم الوفد الخارجي على إعتماد تعيينات جديدة في تركيبته السياسية، لدعم تصوره السياسي وفتح المجال لتوسيع قاعدته بالقاهرة لتشمل بذلك الدول العربية الأخرى، للوصول إلى طريق تنسيق ناجعة لمعالجة كل المشاكل التي بقيت عالقة وهذا بنمى علاقة أعضاء مكاتب الوفد مع الحكومات العربية حتى تتفهم هذه الدول إحتياجات الثورة الجزائرية المتمثلة في الدعم السياسي والمساعدات العسكرية وهذا لتجاوز أزمة الصراع التي بقيت تشكل عائقا أمام العمل التنسيق بين الداخل والخارج.

Ibid , P 141 .

(219)

Ibid , p 141

(220)

ومن بين الشخصيات التي اضطلعت بهذه المهمة محمد خيضر تكفل بالتحرك في اتجاه على مستوى مصر، والسعودية، والسودان، رفقة امحمد يزيد الممثل الدائم لدى مكتب الوفد بالقاهرة، ولمين دباغين بقي ينسق بين مكتبه بالقاهرة وبقية مكاتب الوفد بدول المشرق العربي، وعبد الحميد مهري أوكلت له مهمة الإشراف على العمل الدعائي على مستوى سوريا، لبنان، والأردن. وأحمد بودة كلف بمواصلة العمل الدعائي بالعراق، وإيران، والكويت وكل دول الخليج تقريبا، وحسين لحول ذهب إلى أندونيسيا وبقية دول آسيا ليتحرك هناك لنفس الغرض، أما حسين آيت أحمد بقي كممثل دائم للوفد الخارجي بنيويورك لدى هيئة الأمم المتحدة. (221)

تظاهر لعبان أن الأمور مالت ميلا كليا للعمل الدبلوماسي بدل التوفيق بين العمل العسكري والسياسي، فقام بمراسلة محمد خيضر في 13 مارس 1956. أكد فيها للوفد على بقاء مشكلة الأسلحة عالقة دون تسوية لعدم وجود تصور للوفد الخارجي في هذا المجال بالذات فأقدم عبان رمضان على تعيين الدكتور لمين دباغين على رأس الوفد الخارجي ترسيخا لمبدأ القيادة الجاعية. (222)

يبدو لنا من هذا الإجراء تذر عبان رمضان من عمل الوفد في المجال العسكري، من خلال مواقفه الرافضة لخطة عمل الوفد التي إتسمت بالعنفوان والنقد اللاذع لكل تحركاته في مجال التسليح، ثم وضعه في قفص الاتهام، وفي موقع غير لائق به في وقت بدأت فرنسا في دعم قواتها العسكرية بتعزيزات إضافية. وأصبحت تتزايد يوما بعد يوم، ودبلوماسيتها تتحرك بسرعة الزمن لإمضاء صفقات مالية وعسكرية مع الدول الغربية، لتقوية قواتها المرابطة في الجزائر. ولم تستثن في هذا الاتجاه حتى المعسكرين، حيث وظفتها لصالحها بضم موقفهما إلى جانب موقفها، داخل هيئة الأمم المتحدة، لمضايقة المواقف العربية والدول الصديقة من إفريقيا، وآسيا، وأمريكا الجنوبية، واللاتينية المؤيدة للقضية الجزائرية.

ومن جانب الوفد الخارجي، ومن باب رد الاعتبار لعمله و لجهوده. قدم أحمد بن بلة تقريرا مفصلا عن عمله بالقاهرة سنة 1956، وفيما أنجزه في تسوية كل مسائل التسليح باعتباره المسؤول العسكري الأول في هيئة الوفد الخارجي، ضمن فيه ما حققه الوفد من إنجازات وما جمه من أسلحة وذخيرة أرسلها إلى الجزائر. فهناك 4500 قطعة حربية منحت لمنطقة وهران، ومئات من القطع الحربية الأخرى وجهت لمنطقة النمامشة، و 8200 قطعة حربية أرسلت من ليبيا وكميات مازالت موجودة في تونس، و 2000 قطعة وجهت لمنطقة وهران لترسل إلى الداخل، و 2500 قطعة أرسلت من تونس لتوزع على ولايات

Ibid , P 142 .

(221)

Mebrouk Belhocine, doc N° 28 ,Lettre de M Kheider adressé à Abane R , (222)

13 Mars 1956, p 155.

الداخل، و 100 قطعة موجودة بطرابلس في طريق إرسالها إلى الجزائر، و 4000 قطعة موجودة في الحدود الجزائرية التونسية وهناك كميات أخرى تم الحصول عليها من تونس، والمغرب، وإسبانيا تتمثل في 2200 بندقية صيد، 500 مسدس رشاش، و 500 قطعة مسدس مخزنة بالأسكندرية إستقدمت من سوريا، والعراق تنتظر الشاحنات لنقلها، و 65 مدفع عيار 45 م.م. اشترت من إيطاليا بتأشيرة سورية، لتنتقل إلى الإسكندرية، وبالنسبة للذخيرة توصل الوفد إلى جمع 500 خرطوشة بندقية صيد، و 1500 خرطوشة F.M، و 200 خرطوشة مسدس رشاش، بالإضافة إلى وجود وعود من جمال عبد الناصر تتمثل في مساعدات عبارة عن 5000 بندقية ذات الصنع الإنكليزي، و 500 F.M مضادة للطائرات (223).

وبناء على حجم هذه الإمكانيات الحربية، تم الإتفاق مع بن مهدي قبل مغادرته القاهرة على التفكير في ضرورة شراء سفينة ذات حمولة 35 طن، لتقوم برحلتين، الأولى لوهران لنقل 1500 قطعة حربية، والثانية لنقل 100 قطعة من نوع F.M و 300 رشاش و 1400 مسدس رشاش نحو الولايات الداخلية. (224)

مثلت الرسالة إجابة واضحة عن إنشغالات قادة الداخل حيث لخصت الجهود التي بذلها الوفد الخارجي لحل مشكلة التسليح، وهذا لدعم المجهود الثوري في الداخل. وكذلك دعم الجبهة الدبلوماسية لتستطيع إنجاز مهمتها المتمثلة في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية والجهوية.

قضية أحمد محساس

عنى الوفد الخارجي معاناة شاقة خلال تأدية مهامه بالقاهرة، بعد إنقطاع إتصالاته مع قادة الداخل، لقدرة الجيش الفرنسي على محاصرة المناطق العسكرية الداخلية، خاصة المنطقة الأولى، زيادة على إختلال موازن القوى بين جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي، ونجاح القوات الفرنسية في مراقبتها المحكمة لسواحل الجزائر وشمال إفريقيا ككل. وإعتدائها إلى مراقبة البريد الوارد من الخارج والصادر من الجزائر إلى العالم الخارجي، واستطاعت فك بعض الرموز التي إعتمدها المناضلون فيما بينهم دون أن ننسى تأخر الحكومة المصرية في مد المساعدات العسكرية اللازمة في حينها. أدت أزمة توقف الإتصالات بين عناصر الوفد الخارجي وقادة الداخل إلى نشوب أزمة صراع وتوتر بينهما أنتجت تضاربا في المواقف بين الطرفين، جعلت كل طرف يتهم الآخر بضعفه، وعدم إستطاعة تحمل مسؤولياته، ثم طفحت مشكلة الشكوك المتبادلة بين الجانبين بعد أن سجل الوفد الخارجي غيابه عن المؤتمر، بسبب عدم إلتحاق الوفد المكلف بنقله إلى المكان الذي إتفق عليه في الخارج،

Ibid , doc N°45 , p 199 - 202 .

(223)

Ibid , p 199 - 202 .

(224)

أجبرت قيادة الداخل أن تقدم على تعيين عناصر جديدة داخل تركيبة الوفد الخارجي لإعطاء الحيوية للعمل الدبلوماسي، والسعي لحل المشكل اللوجستيكي . وفي ظل تزايد ضغوطات قادة الداخل، إلتجأ الوفد الخارجي إلى إقتراح تصورات سياسية جديدة لتنظيم العمل الخارجي والمساهمة مع قادة الداخل لتسوية مشكلة التسليح، محاولة إيجاد صيغ أخرى للتنسيق مع عناصر الداخل، وتبادل الآراء والإقتراحات حول كل القضايا السياسية والعسكرية.

بعد مؤتمر الصومام، طرأت أزمة تصادم المواقف بين مناضلي الداخل وعناصر الخارج، نتيجة لعدم إقتناع البعض منهم بنتائج وقرارات المؤتمر. ومن ثمة أعلنوا رفضهم لكل ماإقترحت به بعض من شخصيات المؤتمر، إلى جانب رفضهم المطلق للنتائج التي خرج بها المؤتمر في المجالين السياسي والعسكري. وفي أعقاب نهايته ظهر أحمد محساس بخرجة سياسية مبيّنا فيها رفه العلني لنتائج المؤتمر، ولكل المؤسسات التي تمخضت عنه، وبعد وصوله القاهرة، أعلن في تصريح له عن تمردّه على المؤتمر وأرضيته السياسية، و كل مؤسساته خاصة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، والذي زاد في ثقة أحمد محساس بنفسه، عندما صاحبه في الإتجاه أحمد بن بلة، الذي أعلن هو الآخر رفضه الكلي لنتائج المؤتمر، ولأرضيته السياسية ولسياسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والتنفيذ، لأن في نظره، خيانة المؤتمر لمبادئ الثورة كالبعد العربي الإسلامي. (225)

من خلال مبررات أحمد محساس، نستوحي حقيقة الصراع السياسي والإيديولوجي بين مسؤولي الثورة في الداخل والخارج، والذي نتجت عنه الإنحرافات التي بدأت تدب في جسم الثورة. نتيجة للطروحات الثقافية واللغوية التي فجرها المناضلون في المؤتمر، فالمعربون أظهروا دفاعهم عن بعدهم العربي والإسلامي، والمفرنسون يصارعون من أجل توجيههم الفرنكفوني. وعبر عن هذا الواقع فتحي الذيب بقوله أن هناك تمرد قادة جيش التحرير الوطني، وقرروا عدم الإعتراف بقرارات مؤتمر الصومام، لأنهم لم يشاركوا في وضعها، وأجمعوا على ضرورة إبعاد موفدي المؤتمر باعتبار أن دورهم في تونس مصدر للقلق. (226). إشارة لميل الكفة للمفرنسين بتحكمهم في سير أشغال المؤتمر، ثم إقدامهم على رفض عناصر الخارج السياسيين والعسكريين.

ANA , Bt 3 , Rapport d'activité du bureaux de la D, E du FLN aux Caire, de (225) 22 oct 1956 Jusqu' aux Aout 1957 , p 7 .

(226) الذيب فتحي المصدر السابق ، ص 673 - 674 .

أحس القادة الرافضون لقرارات الصومام، هيمنة القادة العسكريين الستة المحركين للعمل المسلح والمشرفين عليه برفضهم إشراك المناضلين المتواجدين بالخارج في إتخاذ القرارات الحاسمة تخص العمل الثوري للدفع به نحو التوسع إستغلالا لنجاحات التي أحرزتها هجومات 20 أوت 1955 في منطقة الشمال القسنطيني نفسيا ومعنويا لوضع حد لأزمة التردد التي كانت تعاني منها الحركات السياسية الوطنية مهيئة بذلك الظروف لإنضمامها إلى جبهة التحرير الوطني، والذوبان فيها كلية، لكن أثناء انعقاد المؤتمر، لم يشترط على الإطارات الملحقة سواء بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A)، وبلجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) تخليها نهائيا عن قناعاتها الفلسفية، ويكمن الخطأ الإيديولوجي في كون القيادة الثورية لم تول كل العناية للتطور الإيديولوجي. (227)

وكشف أحمد بن بلة لأحمد توفيق المدني بالقاهرة عندما كان رفقة محمد خيضر وهما ذاهبان نحو تونس لحضور مؤتمر مغربي، عن حقيقة سيطرة القادة العسكريين على الثورة رد عليه هم المقررون، وعندما طلب منه أحمد توفيق المدني مقاطعة الرحلة المقررة إلى تونس، لأن الخطر عظيم والنتيجة الصالحة غير مضمونة، فقال لي في شبه حدة ليس الأمر لي ولا لك، فقررت اللجنة الستة قبول الأمر وعلينا التنفيذ. (228) وترجع أصل المشكلة إلى قناعات أحمد محساس و أحمد بن بلة الراضة لكل قرارات المؤتمر، حفزت هذا الأخير البحث عن استفسارات لدى أحمد توفيق المدني حول مبادئ المؤتمر وظروف انعقاده، ومدى إمكانية حضور قادة الثورة المؤتمر، وهل يستطيعون الإتفاق حول المنهج المتبع الذي ربما تعدى خبرتهم وربما فاق مداركهم. (229)

أوحى مدارك أحمد بن بلة من خلال تساؤلاته عن سيطرة نظرة أحادية على طروحات المؤتمر تبناها قادة الداخل، دون مراعاة الآراء ومواقف المناضلين الآخرين، رغم مراسلة عبان رمضان لمحمد خيضر منذ نهاية 1955. فهناك في الواقع تباعد في التصورات بين مناضلي الداخل والخارج، مما جعل القادة العسكريين يهتمون أعضاء الوفد الخارجي رفضا لطروحاتهم السياسية والعسكرية. وحسب تقرير العربي بن مهيدي الذي قدمه للمؤتمر رغم علاقته الوثيقة لأحمد بن بلة، ذكر أن مندوبية جبهة التحرير الوطني بالقاهرة غير قادرة أن تكون قيادة موحدة بفعل الانقسام السائد بين أفرادها الذين مازال كل منهم يبحث عن الزعامة لنفسه. (230)

(227) الزبيري محمد العربي ، المرجع السابق ، ص 121 - 122 .

(228) توفيق المدني أحمد ، المصدر السابق ، ص 213 .

(229) نفسه ، ص 212 .

(230) الزبيري محمد العربي ، المرجع السابق ، ص 124 .

تضمنت قرارات الصومام مبادئ محددة، لتحريك الجهاز العسكري بتعيين مناضلين في مهام خارجية ليشرّفوا بأنفسهم على عملية تزويد الداخل بالأسلحة، لتفادي ظاهرة حركة التمرد على مستوى القواعد الخلفية للثورة، وفي هذا الإطار أوفدت لجنة التنسيق والتنفيذ عمار بن عودة، واعمّر أو عمران، وإبراهيم مزهودي إلى تونس قصد شرح النتائج التي توصل إليها المؤتمر، وإيجاد الحلول اللازمة للمشاكل العديدة التي تعترض سبيل تزويد الداخل بالأسلحة والذخيرة. (231)

وفي نفس الظروف رد الوفد الخارجي على هذه المساعي بتبنيه لخطة عمل شاملة للمجالين الدبلوماسي والعسكري، للوقوف أمام حركة التمردات التي أصبحت تمثل شبحاً يهدد كيان الثورة بكامله، لذا حرص على التركيز على الوسائل التي بدورها يمكن أن تؤدي إلى توقيف حركة التصدع إنطلاقاً من النقاط التالية كمعالجة ظرفية لقضية أحمد محساس.

- ضرورة معرفة تنظيمات المؤتمر وقراراته .

- العمل على مكافحة الأعمال الإجرامية التي يتزعمها أحمد محساس و زملاؤه .

- ضمان إرسال الأسلحة وتسيير جيد لمكتبي طرابلس وتونس. (232)

نلاحظ من هذه النقاط، تغيراً مفاجئاً في مسار عمل الوفد الخارجي، بميله لتوجهات قادة الداخل، وتبنيه كلية لقرارات مؤتمر الصومام نتيجة للتغيير الذي أحدثه عبان رمضان على تركيبة الوفد بعد تعيينه للمين دباغين على رأس البعثة الخارجية.

ومواصلة في هذه المساعي المتكاملة بين الداخل والخارج، قام لمين دباغين بالتحرك نحو الحكومة المصرية طالبا منها إعترافها الرسمي بشرعية المؤتمر ومانتج عنه من تنظيمات و قرارات تخص جبهة التحرير الوطني. ونقل الوفد أيضاً للحكومة المصرية موقفه من قضية محساس على أنها حالة خاصة لا يمكنها تقسيم جسم الثورة الجزائرية، وإستغلت الحكومة المصرية فرصة وجود الوفد الخارجي لديها فقدمت له معلومات هامة حول الحراسة المشددة التي تفرضها فرنسا على جهات محددة من البحر، وبالتالي من المستحيل نقل الأسلحة عبر البحر.

وهذا ما أشار إليه بن مهيدي في تقريره الذي قدمه للمؤتمريين مؤكدا بصريح العبارة أن مصر لا يمكن الإعتماد عليها مطلقاً في الحصول على الأسلحة، لأن موقفها من الثورة الجزائرية كان يخضع بقسط وافر إلى عملها الدبلوماسي (233). وقبل ذلك في مارس 1956 كانت هناك باخرة ستغادر القاهرة باتجاه مدريد ثم المغرب لتفريغها، لكنها لم تغادر القاهرة لأنها صادفت زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى مصر ليتوسل لجمال عبد الناصر كي يقوم بالوساطة بين الوفد الخارجي والحكومة الفرنسية للبدء في المفاوضات السرية.

(231) نفسه ، ص 150 .

Rapport de la D. E du 22 oct 1956 ,Opc.it p2.

(232)

(233). الزبيري محمد العربي نفس المرجع ، ص 150 .

وأكد تقرير الوفد الخارجي أن هناك كميات ضخمة من الأسلحة وجهناها إلى مجاهديننا فأهملت في نقاط مختلفة بتونس، نتيجة إنشقاق أحمد محساس ومحاولاته الرامية لضم المناطق المتاخمة لتونس لتمرده ضد المؤتمر. (234) ويقول أحمد محساس " أني عارضت المؤتمر بسبب قناعات إيديولوجية، علاوة على الغياب الكبير للمناضلين القياديين كمصطفى بن بولعيد وممثلي فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، والقادة التاريخيين بالخارج. وعلى غرار هذا طرحت مسألة التمثيل الرسمي، فبن مهدي كان يريد عقد المؤتمر بحجة أن ممثلي الخارج لم يرسلوا الأسلحة، وكتب في تقريره في شتاء 1956 أن إيصال الأسلحة خاضع لحسابات سياسية بعد تأكده من عدم وصول الباكسة المصرية المحملة بالأسلحة. (235) والأكثر من هذا برز الخلاف الإيديولوجي إلى حد الصراع مع جماعة عبان رمضان وبدأ الإنحراف يظهر عندما التحقوا بالثورة أعضاء من المركزيين العلماء والشيوعيين وأعضاء من حركة فرحات عباس وأصبحوا فيما بعد أعضاء قياديين في الثورة. في الواقع ترجع معارضة أحمد محساس لقادة الداخل إلى سنة 1955، وهذا في رسالة له وجهها إلى شيهاني البشير بمنطقة الشمال القسنطيني إكتشفتها المخابرات الفرنسية أثناء معركة الجرف أوضح فيها خطة عمل لتفعيل عملية تزويد الداخل بالأسلحة للرد على إنشغالات الداخل أولاً، ولإحباط تصوراتهم السياسية، ثم أكد فيها على ضرورة الإحتكام لهياكل الثورة و تطبيق مبادئها بواسطة جيش التحرير الوطني في الداخل. ثم أشار إلى أن السادة أحمد بن بلة، أحمد محساس ومحمد بوضياف هم القادة الأساسيون للثورة بالقاهرة وتكرر علانية لعضوية كل من الشاذلي المكي، وأحمد مزغنة في جبهة التحرير الوطني، ملمحا إلى بداية الصراع بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني، وبعد تأكده من خطر الحركة المصالية على الثورة. حاول تجاوز الوضع بإعلانه عن محاولة تكوين لجنة لدعم عمل جبهة التحرير الوطني بمساعدة الشيخ البشير الإبراهيمي وإبراهيم بيوض وفق المبادئ التالية :

- 1 - الإعتراف بسلطة جيش التحرير الوطني على السيادة الداخلية .
- 2 - الإيمان بالعمل المسلح كوسيلة وحيدة لإيجاد حل للمشكلة الجزائرية.
- 3 - الإيمان بوحدة شمال إفريقيا. (236)

(234) Rapport de D.E. 22Oct1956 jusqu'aux Aout1957, Opc.it , p 2 .

(235) محساس أحمد ، عارضت مؤتمر الصومام بسبب قناعات إيديولوجية ، جريدة الخبر اليومي، عدد 2648، 2 سبتمبر 1999، ص2.

(236) Jean planchais, Les événements d'Afrique du nord d'Après des documents découvertes dans une grotte , Journal le Monde N° 3342 , 22.Oct.1955 , p 02 .

Voir aussi rapport de Abane Ramdane au C.N.R.A 1957, Revue d'études et de critiques sociales, (Naqd) N° 12, printemps / été 1999, p 191-211.

ويبدو من خلال هذا التقرير سعي الوفد الخارجي عن قصد لتضخيم المشكل وإعطائه أكثر مما يستحق، لتحسيس قادة الداخل والخارج ككل بخطورة الوضع لتكثيف الجهود الضرورية لدحضها في المهد دون تركها تفرز إفرازاتها السلبية الخطيرة على بقية القادة والمناضلين الذين بقيت مواقفهم غير واضحة من المؤتمر.

ولإسكات الأزمة وتمييع تأثيراتها السلبية تدخل لمين دباغين وأحمد توفيق الداخل بإيفاد مناضلين عنهم لتكثيف الجهود مع عناصر الوفد الخارجي للمواصلة في معالجة الأزمة وتطويرها نهائيا وحسم الموقف لصالح الفعل الثوري، لضمان عودة حركة القواعد الخلفية في تمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة.

وفي 22 جانفي 1957 وصل عمار بن عودة إلى طرابلس ثم تبعه محمد الهادي الذي وصل في 26 جانفي 1957 ومعهما وثائق حول مؤتمر الصومام وقراراته لعرضها على المناضلين هناك لإقناعهم بشرعية المؤتمر، وتجنيدهم للتخفيف من حدة الأزمة، والعمل على تجسيد أراضيته ميدانيا على المستوى السياسي والعسكري داخليا وخارجيا.

وفي اتجاه تطوير الأزمة كثف لمين دباغين رئيس الوفد الخارجي من إتصالاته مع الحكومة التونسية بإيفاد بعثة دبلوماسية إلى الرئيس الحبيب بورقيبة. للتعاون مع أعضاء الحزب الدستوري الحر التونسي حول حقيقة مؤتمر الصومام وقضية محساس. لإيجاد حل سلمي لها، والمحافظة على موقف تونس المساند للثورة الجزائرية، وللوقوف أمام أحمد محساس الذي استطاع إلى حد بعيد إستمالة الموقف التونسي لصالحه، وبالقاهرة ذهب كل من لمين دباغين وأحمد توفيق المدني إلى مقر السفارة التونسية بالقاهرة للإلتقاء بالسفير التونسي الدكتور Mokadem ليسلما له تقريراً مفصلاً حول قضية محساس ليبلغه لحكومته حتى تتفهم جيدا وضع وحقيقة القضية لتسهيل مهمة العقيد أو عمران الذي وصل إليها بإسم المؤتمر، لتسوية الأزمة وضمان تسيير المصالح اللوجستكية. (237)

إستغلالا لوجود أو عمران بتونس تنقل لمين دباغين وإبراهيم مزهودي إلى تونس لتنسيق الجهود مع الرائد سي قاسي، لرفع معنويات المجاهدين بالقاعدة الشرقية، وجس النبض لمعرفة موقفه وموقف الآخرين خاصة محمد الشريف من القضية، لأن هذا الأخير أظهر ميله لأحمد محساس نظرا للعلاقة التي كانت تربطهما والدور الذي كان يقوم به رفقته على الحدود الجزائرية التونسية من خلال الإشراف على قوافل الأسلحة وتأمين طريق دخولها من القاعدة إلى الداخل.

حرص الوفد الخارجي حرصا كبيرا على المنطقة الحدودية الجزائرية التونسية كمعبر إستراتيجي لتمرير قوافل الأسلحة والذخيرة، وضمان تحرك قادة الثورة في ظروف أمنية محفزة، تسمح بتوسيع التنسيق فيما بينهم وتبادل الرسائل والأخبار حول الثورة، والإتصال بالسفراء المعتمدين لدى الحكومة التونسية بعيدين كل البعد عن عيون الشرطة الفرنسية، لإزالة الإضطراب الذي مس موقف المسؤولين الرسميين في الحكومة التونسية، للتذبذب الذي عرفه الموقف الرسمي التونسي بعد قضية محساس، بقي مترددا بين الإعتراف بشرعية المؤتمر أو رفضه والإعتراف بمحساس.

قام الوفد الخارجي بتفويض الأمين العام السابق للحكومة التونسية السيد الباهي الأدغم، ليترأس ندوة جزائرية تونسية، لتوطيد الوحدة بين الدولتين (238)، ولتتاول حقيقة الوضع الذي آلت إليه الثورة والتطرق إلى قضية محساس لمعرفة أسبابها وأبعادها على الثورة وعلى العلاقات الجزائرية التونسية.

لم يستطع الوفد الخارجي إقناع محساس للعدول عن موقفه الرافض لقرارات المؤتمر، ولم يستطع تقريب وجهات النظر بين قادة الداخل والخارج. وبقي محساس رافضا لكل مساعي الوفد الخارجي ومتعاليا على كل جهوده، ومتحديا في نفس الوقت تهديدات قادة الداخل. أسهمت هذه القرائن في تحريض الوفد الخارجي وجماعة عبان رمضان العمل نحو الإحتكام إلى القوة ضد أحمد محساس لردع موقفه وتعبيد الطريق لترسيخ وفرض مبادئ وقرارات الصومام داخليا وخارجيا للحفاظ على وحدتها.

أثناء إتصالات أوعمران بأحمد محساس أحمد، كان عبان رمضان يحضر في عمل عسكري ضد محساس ضاربا عرض الحائط كل التحركات التي بذلت ممن طرف ممثلي الوفد الخارجي وممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ، ويفهم من هذا إصرار قادة الداخل إتباع أسلوب القوة لتكريس الذهنية العسكرية في كل المجالات، رغم معرفتهم المسبقة لإنعكاساتها على مسار الثورة، وعلى عمل الوفد الخارجي.

(238) مؤتمر حضره بورقيبة وبعض المناضلين الجزائريين و المحامي عبد المجيد شاكر و المحامي أحمد التليلي الأمين العام للعمال التونسيين و الطيب المهيري وزير الداخلية - أنظر إلى كتاب ثورة الجزائر (معركة الجزائر 1957) دون سنة طبع ، وهو عبارة عن مجموعة من المقالات لكتاب و صحفيين و ضباط فرنسين .

Albert Paul , Lentin , L'affaire de Mahssas et les Chikaya Algeriennes, la guerre d'Algerie , p 1052 .

بدأت العملية بمحاصرة مكتب محمود الشريف الموجود بالصادقية في سرية تامة لإنجاح المهمة (239)، للتمكن من الوصول إلى أحمد محساس ، وبعد نجاح هذه الخطوة تم في البداية تجريده من سلاحه، ثم جاءت الخطوة الثانية لإلقاء القبض على أحمد محساس ليحول للمحاكمة أمام لجنة التنسيق والتنفيذ.

إنتهت قضية محساس بعد جهود كبيرة إلى نهاية مأساوية ، بإنهاء مهام شخصية ساهمت بدور كبير في التحضير للثورة المسلحة وبعد إندلاعها سياسيا وعسكريا .

الخلاصة

أبدى الوفد الخارجي الجزائري مواقف حاسمة اتجاه بعض قضايا الثورة التي كانت من ضمن المواضيع الأساسية في المراسلات الرسمية بينه وبين قادة الداخل التي مثلت وجهة نظره حول المسائل الجوهرية للثورة، في شكل إجابات وافية عن كل تساؤلات وإنشغالات قادة الداخل، لإثبات موقعه السياسي لضمان حركة التنسيق بين الداخل والخارج .

في الواقع شكلت هذه المسائل جوهر إهتمامات الوفد الخارجي نظرا لما كان لها من أهمية من جهة ونتائجها العكسية من جهة أخرى، في حالة عدم حسم المواقف وإتخاذ القرارات اللازمة في حينها، وإطلاقا من كل هذا لم يتخلف الوفد الخارجي في معالجته لهذه القضايا من جانبه برويته السياسية .

بينت هذه القضايا الكثير من الحقائق المجهولة في تاريخ الثورة الجزائرية وهي الحقائق التي كشفت عن أزمة الصراع بين الوفد الخارجي وقادة الداخل الناتجة عن إرادة القادة العسكريين التحكم المطلق في زمام الأمور داخليا وخارجيا وإعطاء للثورة بعدا عسكريا شامل عملا و تصورا .

قدم الوفد الخارجي في هذه الفترة في خضم هذه الظروف موقفه بكل مسؤولية مبينا وعيه السياسي والنضالي من أحداث الثورة، وتفهمه الكبير لإنشغالات قادة الداخل مستجيبا لمطالبهم وتعليماتهم . وفي نفس الوقت أجهد الوفد نفسه لتقديم نصائح من منطلق معطيات سياسية وعسكرية عن دوره في تحريك العمل الخارجي، في صورة آراء وتقويمات لموقف قادة الداخل خوفا من مواصلة إنحرافهم عن الخط الثوري والإبتعاد عن أهداف ومبادئ بيان أول نوفمبر 1954 . لوحظ من خلال مراسلات عبان رمضان ومحمد خيضر رغبة القادة العسكريين تسيير الثورة من منطق عسكري ، بإبعاد وتغيب دور العنصر السياسي في الثورة. بداية بإتهام عناصر الوفد الخارجي بتقصيرهم في العمل النضالي خاصة في مجال إرسال الأسلحة إلى الداخل .

و رغم كل هذا قام الوفد الخارجي بدور فعال وحيوي في المشاركة في صياغة كل المواقف الضرورية في جميع القضايا التي كانت تشغل الساحة السياسية داخليا وخارجيا كمسألة العمل المسلح وعقد مؤتمر وطني لمسيرة الثورة، وتلبية لتسوية هذه القضايا عمل بالتنسيق مع بعض الحكومات العربية على شراء كميات معتبرة من الأسلحة لمدّها لقادة الداخل إستجابة لحاجيات العمل المسلح. وفي مجال العمل السياسي كثف من جهوده وإتصالاته مع قادة الداخل بتونس مع سفير الحكومة التونسية بالقاهرة، وأوفد وفدا رسميا باسمه إلى تونس لتسوية قضية محساس بإقناعه بضرورة العدول عن موقفه والعمل إلى جانب المناضلين القياديين في الداخل والخارج لتمكين الخط الثوري من بلوغ أهدافه للحفاظ على المسيرة الطبيعية للثورة.

الفصل الرابع



سأتناول في هذا الفصل الجهود التي قام بها الوفد الخارجي قصد تنظيم الثورة ودعم عملها بالداخل والخارج إنطلاقاً من توسيع العمل التنسيق بينه وبين قادة الداخل للتجاوب مع الإنتصارات التي حققتها الثورة، فإهتم الوفد بالبحث عن المنافذ لجلب المساعدات المالية واللوجيستكية لتوسيع العمل الثوري وتوفير الأموال لشراء الأسلحة ودفع مصاريف البعثة الخارجية لتحريك العمل الدبلوماسي وتفعيله بإقحام الطلبة كطرف ثاني للعمل إلى جانب رؤساء مكاتب الوفد الخارجي بالدول العربية خاصة لدفع القضية نحو التدويل.

وفي نهاية الفصل تناولت علاقة الوفد الخارجي بالحركة الوطنية الجزائرية M.N.A، وكذا موقف زعيمها من الثورة، والدور الذي قام به في تقريب وجهات النظر بين قادة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية للإلتفاف حول فكرة العمل المسلح، إضافة إلى العمل الدبلوماسي الذي قام به في إطار تدويل القضية الجزائرية.

عمل الوفد الخارجي في البحث عن الدعم المالي و اللوجيستكي

أ - الجانب المالي

لا يمكن تجاهل دور الدعم المالي في تسيير شؤون الحرب وتوسيع العمل الدبلوماسي. إعتنى به أيما إهتمام لأهميته في تغطية نفقات شراء الأسلحة ودفع مصاريف الإيجار لمقرات مكاتب الوفد الخارجي المتواجدة بالدول الأجنبية. وفي صلب هذا الإهتمام تعرض الوفد الخارجي لصعوبات عدة، أهمها ضعف الإيرادات المالية أمام حاجة الوفد لها لضمان إستمرار عمله الدبلوماسي، وتوسيع العمل المسلح بالداخل، عن طريق تزويد جيش التحرير الوطني بالعتاد الحربي لإيجاد نوع من التوازن مع قدرات الجيش الفرنسي، المدعمة من الحلف الأطلسي، والقروض الممنوحة من المصاريف العالمية للحكومة الفرنسية.

وللأهمية الحيوية للدور المالي، إنشغل بها الوفد الخارجي إنشغالا معتبرا لإيجاد منافذ مالية لتدعيم الثورة لتجسيد مهامها الداخلية والخارجية، فوجه رسائل ومذكرات عديدة إلى المنظمات غير الحكومية والجمعيات السياسية والثقافية شارحا فيها حاجيات العمل المسلح، المعتمدة أساسا على ضرورة توفير الأموال لتوسيعه ومن ثم الوصول إلى تحقيق أهدافه المحددة في بيان أول نوفمبر. وعلى إثر هذه الرسائل تلقى الوفد الخارجي بالقاهرة أول مساعدة مالية من جمعية ناطقة باسم مسلمي لوس أنجلس بالولايات المتحدة قدرت بـ 79 دولارا. (240)

(240) م.أ.و. رصيد ح.م.ج.ج، ع 182، رسالة محمد خيضر إلى حسام منصور ممثل الجالية الإسلامية بلوس أنجلس بتاريخ 31 أوت 1955.

ولتسهيل مهمة وصول الأموال الى مكاتبه عند الوفد الخارجي بالقاهرة تم تجنيد الجمعيات الثقافية والطلبة لجمع التبرعات والأموال من خلال تنظيم أيام إعلامية وإلقاء المحاضرات وفتح أسابيع تضامنية في شكل معارض للصور تشرح واقع العمل المسلح ومتطلباته المادية بالإعتماد على أسلوب التأثير والإقناع، فتطوع الطالب محمود عبد الشافي لهذه المهمة فبدأ بالإتصال مع الجمعيات والمنظمات بإسم المغرب العربي لإطلاعهم على الحاجيات المالية للعمل المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الجيش الفرنسي، وتمكن بأسلوبه من جمع مبلغ 300 جنيه مصري لثوار الجزائر. (241) ثم سار في نفس المهمة رفقة عبد الحميد مسعود إلى مصر لبيع كتابه ثورة المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) الذي ستوجه أمواله للثورة الجزائرية.

والكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات الصحفية حول حياة ونضال المناضلين المغاربة الحبيب بورقيبة، وأحد مصالي الحاج، وعبد الكريم الخطابي ودورهم فيما قاموا به من تحضير وإعداد الأرضية التي انطلق منها العمل الوحدوي المغاربي.

تقطن الوفد الخارجي لدور الدعاية، لحيوية عملها ولسهولة التأثير بها على الرأي العام العربي والدولي، فاهتم الوفد الخارجي أيما إهتمام بها لإختزال الطريق بإقناع دول الحكومات والمنظمات والهيئات لتقديم المساعدات المالية لمكاتب الوفد قصد توظيفها لشراء الأسلحة والذخيرة، وتسهيل تنقل أعضاء المكتب الخارجي في كل دول العالم، حتى يتمكن من تنظيم أموره في المجال الثوري لكن ظل الوفد الخارجي يعاني من غياب قناة تشكل مركز أو مكان باسمه توجه له الأموال لينقلها الوفد ليوجهها لقادة الداخل، مما دفعت به إلى حث الدول الإفريقية والآسيوية والمنظمات والشخصيات السياسية لتقديم تبرعاتهم المالية لممثلي الثورة لديها، وإلى لجنة الدعاية للمغرب العربي التي كان يرأسها شرفيا عبد الكريم كريم، وعبد الحميد مسعود سكرتيرها العام، وأعضاء آخرين من الطلبة الجزائريين بالأزهر (242) توسعت إهتمامات الوفد الخارجي بعد إندلاع الثورة بالجانب المالي باحثا عن صيغة سياسية لتعويض غياب الهياكل الإدارية والتنظيمية التي كان من الضروري تشكيلها قبل إندلاع العمل المسلح لأجل ضمان وصول التبرعات والهيئات المالية إلى مكاتب الوفد الخارجي في حينها للمحافظة على إستمرار توسيع العمل الحربي بالداخل وتكثيف التحركات الدبلوماسية

C.A.N, Bt N° 2, F, G.P.R.A, Rapport de M . Ali Houidje Assortissant (241)
Koweïtien sur les activités de Mohamedd Ben Echaffi, Lettre pour sujet égyptien
collecte d'argent au profit du F.L.N 29 Fev 1956 .

Ibid , Lettre du 29 Fev 1956 , p1 .

(242)

على المستوى الخارجي، ولتجسيد هذه المبادئ فوض الوفد الخارجي رابطة طلبة المغرب العربي لتقوم بمهمة جمع الأموال في المشرق العربي لتجمع الأموال والتبرعات من الطلبة العرب، ثم أوفدت الرابطة لهذه المهمة عبد السلام ناجي طالب جزائري بالأزهر الثاني لخضر طوبال طالب تونسي الجنسية كان يدرس بجامعة القاهرة، إلى سوريا ولبنان لإستغلال وجود العديد من النقابات الطلابية لدى الجامعات والمدارس العليا المصرية والسورية، وإستطاع هذان الطالبان أثناء العطلة الدراسية لسنة 1955. الحصول على مبلغ 3000 ليرة لبنانية من جمعية المقاصد الإسلامية. (243)

وأثناء عملية جمع الأموال والتبرعات المالية للثورة، لاحظنا تجاهل الوفد الخارجي للمقاييس التي كان عليه إعتماؤها في إختيار الرابطات والتنظيمات الطلابية التي أظهرت إستعداداتها لهذه العملية، وبسبب غياب هذه المقاييس جعل بعضها تدخل في صراع مقيت حول من يتزعم العمل بإسم الوفد الخارجي، مما أدت إلى نشوب فوضى عارمة أثرت تأثيرا بالغا على العملية التي تكلف بها الطالبان عبد السلام ناجي ولخضر طوبال، وفي طرابلس اللبنانية كانت هناك عملية مماثلة لجمع الأموال والتبرعات تحت إشراف الطالب عبد السلام أبو عزة الجزائري، وللحفاظ على نزاهة المهمة حتى تصل الأموال إلى أصحابها، وخوفا من إنتشار داء الفوضى طالب على الفور من رئيس رابطة طلبة المغرب العربي الإتصال بالمثلثين الشرعيين للثورة ثم أوفد الطالب عبد المجيد بوزراع إلى طرابلس (لبنان) ليتصل بالمسؤولين اللبنانيين، وفور وصوله أستقبل رسميا من طرف السلطات اللبنانية حيث تبادل الحديث معهم حول واقع المغرب العربي وممثليه الشرعيين بالخارج وعنوانهم الرسمي بالقاهرة. (244) وهذا لتوضيح الرؤية للمسؤولين العرب وتحديد الجهات المسؤولة المشرفة عن جمع الأموال حتى يتم إيصالها إلى مكتب الوفد الجزائري بالقاهرة لتفادي الوساطة التي قد تؤدي إلى تسرب المساعدات المالية إلى جهات أخرى.

و على إثر زيارته إلى طرابلس اللبنانية زار رئيس الرابطة مدرسة تابعة لجمعية المقاصد الإسلامية بصيدا، وألقى بها محاضرة حول المغرب العربي وأحوال الطلبة وإحتياجاتهم المادية، وبعد سماعهم المحاضرة جمع له الحاضرون مبلغ 375 ليرة لبنانية. (245)

(243) م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، ع 4 تقرير عبد المجيد بوزراع عن بعض المساعدات التي جمعت بإسم طلبة المغرب العربي بلبنان، 2 أكتوبر 1957.

(244) نفس المصدر، تقرير عبد المجيد بوزراع بتاريخ 2 أكتوبر 1957.

(245) نفس المصدر

للتفهم وضع الثورة الذي كان يحتاج وبإلحاح إلى المساعدات المالية من مختلف الجهات، كلف في هذا الإتجاه مكتب الوفد الخارجي بالقاهرة.

تمكن الوفد الخارجي من توسيع عمله بمساعدة الرابطات والتنظيمات الطلابية بإعتماد أسلوب الخطاب الدعائي المقنع والمعلل بالأدلة والمعطيات حتى يؤثر على مسؤولي الحكومات الدول العربية وفودا تابعة له رسميا، لتتجول في دول العالم، لجمع ما يمكن جمعه من الأموال والهيئات لمواصلة العمل المسلح، وللحفاظ على الانتصارات المحققة داخليا وخارجيا، ودفعها إلى الأمام لتحقيق أهداف الثورة المحددة في وثيقة أول نوفمبر وميثاق الصومام وتجسيدها ميدانيا. وأثمرت هذه الجهود نجاح الوفد الخارجي في إيجاده للآليات التي مرر عبرها مبرزا حاجة الثورة للدعم المالي، وبهذه التحركات على مستوى الدول العربية تمكن من توفير وجلب الأموال، بالمقارنة مع الفترة الزمنية القصيرة بداية من سنة 1954 إلى غاية مطلع سنة 1957، وهذه بعض المبالغ التي إكتشفناها في تقرير للوفد الخارجي عام 1957.

- قدم أحمد توفيق المدني لمحمد خيضر بتاريخ 9 جانفي 1957 مبلغ 3.933.00 دولار.
- تلقى لمين دباغين بتونس من أو عمران بتاريخ 13 مارس 1957 مبلغ 1600.00 دولار.
- قدم أحمد فرانسيس لمحمد خيضر بتاريخ 24 جانفي 1957 مبلغ 100 دولار.
- تلقى لمين دباغين بتاريخ 13 أفريل 1957 مبلغ 87500 بيزتاس.
- قدم أو عمران للمين دباغين مبلغ 41.800 دولار بدون تاريخ. (246)

ساهم الدعم المالي في تخفيف حدة الأزمة التي كانت ناشبة بين الوفد الخارجي وأعضاء الداخل، ووفر الإمكانيات المادية لرؤساء مكاتب الوفد الخارجي للتحرك بشكل أوسع في المحال الدعائي لكسب التأييد المادي و المعنوي للقضية الجزائرية، وشراء الأسلحة والذخيرة لدعم المجهود الثوري بالداخل.

الجانب اللوجستيكي

إهتم الوفد الخارجي بكل ما يخص قضية التسليح باعتبارها الغذاء الأساسي لضمان ديمومة العمل المسلح حتى الوصول إلى تحقيق كل أهدافها. وبدأ التفكير في جلب الأسلحة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كرد فعل على مجازر 8 ماي 1945، التي عبرت عن الطموحات الإستقلالية للحركة الوطنية، ودفعت بالمناضلين السياسيين المقتنعين بالعمل المسلح إلى البحث عن كل السبل لإيجاد منافذ لجلب الأسلحة والذخيرة إلى الداخل لتحضير الأرضية الأولية التي سينطلق منها العمل الثوري.

تمكن الوفد الخارجي في بداية عمله من توفير كمية من الأسلحة خلال فترة الأربعينات وبداية الخمسينات، رغم تصلب السياسة الإستعمارية، بتشييدها المراقبة العسكرية على كل

(246) م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، ع 69، تقرير الوفد الخارجي حول مصاريفه والأموال المجموعة بالخارج، سنة 1957.

المنافذ التي يمكن من خلالها إدخال الأسلحة إلى الداخل خاصة المناطق الحدودية المتاخمة للجزائر (تونس ، ليبيا و المغرب)، مع دعمها بالسيطرة المحكمة من طرف بحريتها على كل السواحل البحرية المغربية، فجعلت المهمة تزداد تعقدا أمام الوفد الخارجي لصعوبة اختراق الجدار الأمني الإستعماري. فذهب إلى التفكير للإلتجاء إلى وسيلة تكون ملائمة للواقع الجديد لإحباط المخطط الفرنسي الرامي إلى محاصرة الحركات الإستقلالية المغربية.

وردا على كل هذا، إقترح الوفد الخارجي الجزائري تكوين جبهة مسلحة مغربية هادفا من وراء ذلك تحريك تونس والمغرب لضمهما إلى التصور الذي تبنته الحركة الوطنية الجزائرية لإستغلال أراضيها لتمير الأسلحة ، لدفع المشروع إلى الأمام وتوسيعه، ليشمل كل دول المغرب العربي، والذهاب به إلى أبعد مايمكن بإعطائه بعد عملي ميداني واقعي بدل أن يبقى حبيس التصورات والنظريات التخمينية. وبقيت قضية الأسلحة مطروحة أمام المناضلين مشكلة عائقا كبيرا بسبب تواجد القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية فوق التراب الليبي، وتمركز القواعد البحرية الفرنسية في عرض البحر الأبيض المتوسط، بحيث ساهمت في تبديد الوعود المصرية المبكرة التي أقرت السماح للوفد الخارجي إستعمال أراضيها لشحن الكميات المقدمة من طرف الدول الصديقة أو التي تم شراؤها من شبكات تهريب الأسلحة لتقديمها لقادة الداخل.

زاد إنتشار القواعد العسكرية من عزم المناضلين المكلفين بتسوية وحل مشكلة الأسلحة، البحث عن الوسائل الكفيلة لإعطاء نفس جديد لاختراق الجدار الأمني المضروب على الجزائر فب كل الجهات، لهذا قرروا التنقل بأنفسهم إلى الخارج للتداول مع أعضاء الوفد الخارجي قصد وضع قواعد خلفية لإستقبال كميات الأسلحة المستجلبه من الدول العربية لإيصالها إلى الجزائر عن طريق المجال البري عبر تونس وليبيا القريبتين من الحدود المصرية والمغرب الأقصى المتاخم للسواحل الأطلسية. (247)

نظرا لإلحاح قادة الداخل على ضرورة توفير كميات الأسلحة الضرورية لمباشرة العمل المسلح لتجاوز الصعاب التي عرقلته نتيجة ضعف التمويل الداخلي، تقرر تنظيم شبكات سرية تحت إشراف الملحق العسكري المصري بالسفارة المصرية بطرابلس الليبية، وهو السيد أمين صالح الذي عمل على توفير كميات معتبرة من القطع الحربية والذخيرة ووضعها تحت تصرف أحمد بن بلة ثم تحرك هذا الأخير نحو شبكة تهريب الأسلحة ليتفاوض معها

(247) تكلف بالمهمة في تونس و ليبيا مصطفى بن بولعيد و في المغرب الأقصى العربي بن مهدي ، أنظر تقرير أنجزه المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر تحت عنوان — قوافل تمويل الثورة بالسلاح — ملتقى وادي سوف مارس 1999 . ص 1 .

حول الطريقة التي يتم نقل هذه الكميه إلى الجزائر ثم إلى جبال الأوراس عبر الحدود التونسية الليبية، وخلال لقائه مع هذه الشبكات توصل معها إلى إتفاق ينفذ على مرحلتين أوليتين وهما:

- الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة تخزين وسط تونس .

- الثانية من منطقة التخزين عبر منطقة الكاف إلى الأوراس (248).

تحمل أحمد بن بلة المسؤول العسكري في مكتب الوفد الخارجي بالقاهرة رفقة القائد الليبي عبد الحميد درنة، تأمين أول شحنة تم إستخدامها من مصر إحتوت على 100 بندقية لي أنفليد و 10 رشاش بوي 303 و 25 بندقية رشاش تومي 245 و 23 رشاش بون 1000 طلقة خارقة و 303 خارقة للدوروع و 12 قنبلة يدوية ميليز 2. وحول هذه القضية التي أصبحت تشغل بال المسؤولين في الداخل والخارج، أورد الكاتب جاك جشومان حقائق هامة عن تنقلات أحمد بن بلة من مصر إلى ليبيا (بنغازي) لإتصال مع عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي للتوقيع على ميثاق خاص لتشكيل مفرزة لتدريب فرق الكومندوس بشمال إفريقيا ثم قام بفتح مكتب لتجنيد المتطوعين لإرسالهم إلى الجزائر، ولهذا الغرض دخل في محادثات جادة في جوان 1955 مع الصالح بن يوسف التونسي والدكتور الخطيب قائد جيش تحرير المغرب الأقصى لتنسيق عمل مسلح مغربي، وتتويجا لهذه المساعي إستفادة من قروض منحها له الحكومة المصرية بحضور فتحي الذيب، وسليمان عزت رئيس المصلح الخاصة المصرية وحشمي طوراد رئيس مكتب تدريب فرق الكومندوس لشمال إفريقيا. إستغلها في شراء كمية من الأسلحة تمثلت في 15 مسدس رشاش و 40 بندقية و 4 صنادق من الذخيرة أرسلها لأو عمران لدعم الجبهة الداخلية. (249)

وفي هذا المسعى قطع أحمد بن بلة في مجال جمع الأسلحة أشواطا كبيرة و مهمة في نفس الوقت، فمنذ جوان 1955، قام رفقة عبدالعزيز شوشان بالإتصال والتنسيق مع الصالح بن يوسف، وعلال الفاسي، وعزت سليمان، وفتحي الذيب، وإبراهيم نبال سوداني الجنسية الذي كان يعمل في صناعة الأسلحة و الذخيرة لفائدة الحركات الإستقلالية المغاربية، و في الجبال المادي تحصل بن بلة من الجامعة العربية 80,000 جنيه قدم منها 2000 جنيه للجنة تحرير المغرب العربي، وجنيه للوفد الخارجي، 30,000 و 50,000 جنيه

(248) نفسه، ص 11 .

(249) نفسه، ص 11، ذكر الكاتب جاك جشومان الكثير من المعلومات والمعطيات الهامة حول تحركات أحمد بن بلة في مجال التسليح، إستقاها عن مصالح الأمن المصرية، للمزيد من التفاصيل أنظر JAQUE, C, DUCHEMIN, HISTOIRE DU F.L.N (COLLECTION LORDRE DU JOUR) SANS DATE D'ÉDITION, P 245, 249.

قدمها للمسؤولين الجزائريين بطرابلس لشراء الأسلحة. (250)
وفي نفس الاتجاه استقبل عبد العزيز شوشان مخزونا من الذخيرة لمحاربين
تونسيين كان موجودا بليبيا إحتوى على 1450 بندقية ذا الصنع الإنجليزي ، و 5000 مسدس
رشاش ذا الصنع الإنجليزي ، و 2000 مسدس ذا الصنع البلجيكي ، و 5000 قنبلة (251) .
وفي جوان 1956 إلتقى بن بلة بجمال عبدالناصر لأول مرة وعده بالمساعدات العسكرية
التي كانت تحتاجها الثورة (252) .

ساهمت هذه الكمية في إعطاء نفس جديد لقادة الداخل لتوسيع دائرة الصراع ، بتوزيع
هذه الكميات على كل المناطق العسكرية، خاصة التي كانت تشكو من الضعف في هذا
المجال. وأدت زيادة على هذا إرتفاع معنويات المجاهدين محفزة إياهم تكثيف العمليات
العسكرية الخاطفة لردم كل الإدعاءات الفرنسية التي كانت تشوه الحقائق السياسية
والعسكرية، واصفة إياها بالمناوشات المتقطعة تحدث هنا وهناك، غذاها إعلامها حسب
مقتضيات حاجاتها العسكرية ، وأهداف دعاياتها على المستوى الدولي الرامية إلى قطع كل
المساعدات ، الآتية من الدول العربية و الصديقة التي انفردت بها العراق ، والتي منحت
ثلاثة شحنات على متن طائرة أنتوف محملة بمدافع الهاون من عيار 30. 20. 50. 81 .
بذخيراتها مع رشاشات F.M (253) .

Lebjaoui Mohamed , Vérités sur la Révolution Algérienne, Ed , Gallimard , (250)
Paris 1970 p 130 .

Ibid , p 130 , Voir aussi Yousfi Mohamed L'Algérie en Marche, T 2 , ENAL (251)
Alger 1985 , P 59 . Voir aussi Bouzar Nadir , L'odyssée du dîna , Ed ENAL, Alger
1993, p 29-33.

وأنظر كذلك إلى مذكرة أحمد توفيق المدني التي وجهه لدول الأعضاء في مجلس الجامعة العربية بمناسبة
إنعقاد دورته السادسة والعشرون، بتاريخ 18 أكتوبر 1956، ع 4.

Faghrou Daho, Nasser and the Algerian Revolution, An Abstract (252)
of a thess presented to the faculty of graduate school of Arts and Sciences,
Universty of Denver, Mars 1980, p3-15

(253) قوافل تمويل الثورة بالسلاح ، المرجع السابق ص 11 .

وحرصا على ضمان وصول الأسلحة إلى الداخل قرر المؤتمر في مؤتمر الصومام تعيين مسؤولين سامين من جيش التحرير الوطني لإيفادهم إلى الخارج للتنسيق مع أعضاء مكتب الوفد الخارجي لإيجاد حلول عاجلة فيما يخص موضوعي تأسيس القواعد العسكرية الوطنية بالخارج وتزويد الولايات العسكرية بالأسلحة. (254)

تبنت قيادة الداخل هذا التغيير في المسؤوليات المرتبطة بالعمل المسلح على مستوى مكتب الوفد الخارجي لعجز أعضائه في التكفل الشامل بمهمة تمويل العمل الثوري بالعتاد الحربي، والذي زاد في ثقل ما أقدمت عليه قيادة الداخل وحرصها على تبني هذا التغيير بعد أن سجل المؤتمر غياب ممثل الوفد الخارجي عن جلساته.

ويدخل هذا الإجراء السريع الذي إعتمدته قيادة الداخل لتجسيد وترسيخ توصيات وقرارات التي خرج بها مؤتمر الصومام حول القضايا العسكرية، وقصد تكفل بهذه القضايا ككل وبمشكل التسليح بشكل خاص، حث المؤتمر الممثل العسكري في مكتب الوفد الخارجي للتفاوض مع الشبكات الدولية المهربة للأسلحة للتوصل إلى إبرام صفقات عسكرية مع الحرص على اتخاذ الحذر والحيلة بغية توفير الظروف الأمنية لتأمين قوافل الأسلحة، والذخيرة حتى يتم إيصالها إلى قاعدة طرابلس ثم إلى القاعدة الشرقية بتونس هذا كله لكي لا تتعرض مرة أخرى للتوقيف كالذي حدث لسفينة دينا في أواخر أفريل 1956 .

بعد أن ضبط المؤتمر كل الوسائل لإنجاح مهمات نقل الأسلحة من القواعد الخلفية المتواجدة بالدول العربية، قام وفد من لجنة التنسيق والتنفيذ بالتنسيق مع الوفد الخارجي لنقل أول كمية بعد المؤتمر من مصر إلى تونس تسلمها عمار بن عودة ثم أقدم على توزيعها على الولايات العسكرية. حيث سلم للولاية الأولى 400 بندقية عيار 303 ورشاش F.M. ومنح للولاية الثالثة حصة قدرت بـ 450 بندقية من نوع عيار 303 ورشاش F.M. والولاية الرابعة أخذت 550 بندقية من عيار 303 ورشاش F.M. والقاعدة الشرقية ترك لها 100 بندقية ورشاش F.M. مع الذخيرة إضافة إلى هذه الكمية تم الإستفادة من مستودع بريطاني تركه الإنجليز أثناء جلانهم من قناة السويس 1954-1956. (255)

بعد نجاح نقل الشحنة الأولى بعد المؤتمر، إنكب الوفد الخارجي في البحث عن وسائل النقل المتخصصة في المسافات الطويلة، لنقل الأسلحة من الموانئ والمواقع المصرية إلى طرابلس و تونس ، ونظم لهذا الغرض عدة إتصالات مع المسؤولين الليبيين لطلب وسائل

(254) وزارة التسليح و المواصلات العامة ، تقرير بعنوان لمحات حول التسليح في ثورة نوفمبر 1954 ، جويلية 1996 ص 4 .

(255) نفسه، ص 4 ، أنظر كذلك Thomas Opperman, le problème Algérien, Ed François Maspéro, Paris 1961, p 113.

الشحن ، فمنحت له شاحنة من نوع - Bed Ford - من سالم شلبك الليبي الأصل وضعها تحت تصرف الثورة الجزائرية رفقة عبد الله عابد السنوسي الليبي الأصل هو الآخر. وقدم هذان الليبيان مجموع عشرين شاحنة كملك للثورة الجزائرية، ثم أضافت الحكومة العراقية عشرين شاحنة أخرى من نوع مرسيدس (256) ليتمكن الوفد من نقل أكبر كمية ممكنة عبر البر من محطات التفريغ والشحن، على طول المسلك من موسى مطروخ بينغازي، إلى طرابلس ثم إلى تونس الحدود الشرقية (257).

و بعد هذا النجاح دعم الوفد الخارجي العملية بسفن نقل روسية و صينية وأردنية ويونانية، لتقوم بالشحن من ميناء الإسكندرية نحو تونس على مسافة 2600 كلم. وبعد هذه المساعي والتحركات، استطاع الوفد فتح خطين هامين، الأول بري والثاني بحري لنقل الأسلحة من محطات التفريغ إلى مقر القواعد العسكرية للثورة الموجودة في كل من تونس ، والمغرب ، وليبيا .

ولأهمية التسليح وحيويته، كثفت لجنة التنسيق والتنفيذ جهودها مع أعضاء الوفد الخارجي لإستجماع كل الطاقات الحية، لتنفيذ خطة عمل بأسلوب عملي لتوفير الأسلحة. وبعد التوصل إلى إنشاء محطات التفريغ والشحن، والتيقن من توفر الظروف الأمنية عبر المسلكين، ليتم نقل الأسلحة إلى القواعد الخلفية (طرابلس ، تونس ووجدة)، ليتم إيصالها فيما بعد إلى القاعدتين الشرقية و الغربية لتسلم لقادة الولايات الداخلية وقصد تفعيل هذه المسالك وتحريكها حتى يتم توزيع القواعد الخلفية للثورة بالعتاد الحربي، إهتدت قيادة الداخل بالتنسيق مع مكتب الوفد الخارجي إلى إعادة تنظيم المصالح اللوجيستكية بالخارج حتى تعيد إحياء وتوسيع العمل في هذا المجال الحيوي للعمل المسلح بالداخل، تم إعتداد أربعة مبادئ سياسية وهي:

- 1 - إنشاء إدارة تتحمل مسؤولية تسيير النظام اللوجستيكي .
- 2 - إنشاء مصلحة تتحمل مسؤولية شراء الأدوات العسكرية وعتاد التوجيه والألبسة وأمتعة النوم .
- 3 - إنشاء مصلحة تتولى مسؤولية شراء الأسلحة والذخيرة والعتاد الطبوغرافي .
- 4 - نشر قواعد عسكرية بالخارج في طرابلس، تونس والمغرب وربطها بقواعد ثانوية للإنزال وإستقبال العتاد بعد مراقبته (258).

إستحدثت لجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصومام، مصلحة التسليح خصيصا للقضايا العسكرية لتقادي الأزمة التي طرحت قبل المؤتمر والتي أثرت على التوسع الثوري بالداخل.

(256) لمحات حول التسليح في ثورة نوفمبر 1954 المصدر السابق ، ص 25، 26 .

(257) نفسه ، ص 4 .

لقيت الفكرة إستجابة وترحيب من قادة الداخل ورئيس مكتب الوفد الخارجي، لمين دباغين الذي عوض محمد خيضر بقرار رسمي من عبان رمضان بعد حادثة القرصنة الجوية يوم 22 أكتوبر 1956. وبد تعيينه إتجه نحو الإهتمام بقضايا التسليح في إطار تجسيد تعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ التي قدمها له عبان رمضان ، للإسراع في تغطية العجز و النقص للدفع بالعمل المسلح نحو التوسع. وفي هذا الإتجاه قام الوفد الخارجي بشراء كمية جديدة من الأسلحة ذات التقنيات العالية كمدافع الهاون عيار M. 60 ذات الصنع الأمريكي، والفرنسي مدافع البازوكا عيار M.M. 73 ذات الصنع الفرنسي لإستعمالها ضد الدبابات ومراكز الدفاع الثابتة كبرج المراقبة وقذائف وصواريخ Calibr مضادة للدبابات من نوع P.I.H.T ذات الصنع الإنجليزي و خراطيش ذات الصنع الأمريكي من عيار 7. M.M.R، ورشاشات وخراطيش ذات الصنع البريطاني من عيار 303 وخراطيش من عيار 1143، وقنابل ومتفجرات ذات الصنع الأمريكي وقنابل بريطانية من نوع ملز Mils (259).

حث الوفد الخارجي قادة القواعد العسكرية لإعداد تقارير تفصيلية تحليلية حول الإمكانيات العسكرية التي يمتلكونها ، لتقديمها لمكتب الوفد الخارجي ليقوم بتوجيهها للمسؤولين العرب ، ليساهموا من جهتهم في دعم الثورة بالأسلحة. وعلى هذا النحو وجه أحمد توفيق المدني برفقة إلى مجلس النواب السوري يوم 28 أكتوبر 1956، حث فيها المؤسسات السياسية السورية تبني مواقف علانية مضادة للحكومة الفرنسية. وعلى إثرها رد مجلس النواب معلنا تبنيه القرارات التالية وهي :

- إستتكار مجلس النواب حادث إختطاف الزعماء الخمسة .
- تكليف الحكومة السورية فوراً بدعوة الحكومات العربية تخصيص مبلغ 50 مليون ليرة سورية لنصرة إخواننا العرب في المغرب العربي ومدعم بما يحتاجونه.
- تكليف الحكومة السورية الإتصال فوراً بالحكومات العربية لإقرار مقاطعة فرنسا سياسياً وإقتصادياً وثقافياً.
- تكليف الحكومة السورية الإتصال فوراً لتهيئة الظروف لإجتماع على مستوى عالي لجمع المسؤولين من تونس ومراكش وممثلي الجزائر لإقرار خطة لإتباعها لمساعدة الجزائر لبلوغ أهدافها في الحرية والإستقلال(260).

(258) C.A.N, Bt N° 4, F, G.P.R.A, Des Propositions logistique 1956 , p 1.

(259) C.A.N, Bt N° 4, F, G.P.R.A, Rapport de la DE sur les affaires Logistiques envoyé à Ouamrane, 15 Juillet 1957 , p 1 .

(260) م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، ع 4، رسالة رئيس مجلس النواب السوري رفعت نور إلى أحمد توفيق المدني بتاريخ 29 أكتوبر 1956.

وفي الأخير كل هذه الجهود التي بذلها أعضاء الداخل و الخارج ، ساهمت في توفير كمية معتبرة من القطع الحربية المختلفة، لكنها لم تستطع تلبية كل حاجيات العمل المسلح، وبقي مشكل التسليح أهم أسباب الصراع بين قادة الداخل و الوفد الخارجي ، و لم يتمكن لا العسكريون ولا السياسيون من حله نهائيا، وازدادت خطورته بعد الحصار الذي ضربته فرنسا على الولايات الداخلية بعد مؤتمر الصومام ، وما انعقاد إجتماع العقءاء عام 1959 إلا دليل على ذلك .

إقحام الطلبة الجزائريين في العمل الدبلوماسي

تحمل الوفد الخارجي بالقاهرة أعباء و مشاكل الطلبة الجزائريين بالشرق العربي، جاهدوا نفسه وموظفوا كل إمكانياته لتلبية إنشغالاتهم بتسوية قضاياهم الأساسية كالمناح والإيواء والإطعام، إدراكا منه بمسؤوليته تجاههم وقناعتهم بما سيقدمون للقضية فيما بعد، لأن فئة الطلبة هي الفئة الوحيدة في المجتمع الواعية بدورها وبمسؤولياتها وما ينتظرها من عمل ونضال مستميتين حتى تقفل جذور الإستعمار والتخلف الثقافي والسياسي من الجزائر.

من هذه المنطلقات المتداخلة في علاقة الطلبة بالوفد الخارجي ودوره تجاههم لإضفاء الصبغة السياسية على عملهم الدعائي. وتركزت تدخلاته في البداية بتوسطه لدى السلطات المصرية لقبول الشهادات التي يمنحها الوفد لهم للدخول بها إلى الجامعات والمعاهد العليا، لمواصلة دراساتهم الجامعية. وقد إستفاد العديد من الطلبة الجزائريين من هذا الإجراء الذي إعتمده الوفد لتجاوز العراقيل الإدارية والقانونية، ومن بين الطلبة الذين تمكنوا من الوصول إلى الجامعات المصرية بالخصوص إستنادا إلى وثائق الأرشيف الوطني، نجد الطالب بلقاسم قويدر كحلة الذي طلب من الوفد الخارجي ممارسة ثقله السياسي، لإقناع السلطات المصرية لتسمح له بالدخول إلى إدارة الثقافة لجامعة الدول العربية (261). أما الطالب سلطاني الطاهر بن محمد تسلم من الوفد شهادة حسن السلوك والسيره ليقدّمها إلى مصالح الجنسية والجوازات ليقبل كلاجئ سياسي(262) .

و لم يكتف الوفد بهذه التدخلات فحسب، بل تعدى إلى أكثر من ذلك حيث سعى لدى السلطات الرسمية المصرية لقبول الجزائريين الفارين من الضغط الإستعماري كلاجئين سياسيين، بمنحهم حق اللجوء السياسي و فرص التكوين بالكليات العسكرية، لتزويدهم بالتقنيات ولفنون العسكرية و لقتالية لتأهيلهم وتحضيرهم للثورة المسلحة.

(261) م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، ع 78، رسالة محمد خيضر إلى عميد جامعة فؤاد الأول 1955.

(262) م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، ع 78، رسالة محمد خيضر إلى مدير بيت الطلبة العرب بالقاهرة بتاريخ 19 ماي 1956.

تدخل الوفد في هذا المجال ولقي ترحيبا كبيرا من الطلبة، خاصة بعد الخطوة التي أنجزها محمد خيضر بإتجاه السيد كويري القبة قائد الحرس الوطني المصري، طالبا منه تسجيل أحمد محمد بوزقان في إحدى المعسكرات التابعة للحرس الوطني المصري. (263) بعد أن قطعت الثورة الجزائرية مرحلة دامت 24 شهرا تقريبا جسدت فيها أهداف العمل المسلح، رغم التعتيم والتشويه الإعلامي اللذين إعتدتهما الحكومة الفرنسية، وخاصة بعد أن استطاع الوفد الخارجي الدخول إلى مؤتمر باندونغ 1955، لطرح القضية الجزائرية والتي قبلت من طرف أغلب الدول المشاركة. وبعد ستة عشر شهرا من ندوة باندونغ تمكن الوفد من تسجيل القضية في الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1956، كتنويع نضال أعضاء الوفد الخارجي والطلبة الجزائريين الذين قاموا بحركة واسعة في مجال التدويل لا يمكن تجاهلها على الإطلاق.

وعلى المستوى الداخلي سجل حدثان هامان، أولهما حدث 20 أوت 1955 بمنطقة الشمال القسنطيني، ثانيهما إنعقاد أول مؤتمر تقييمي تنظيمي للثورة في 20 أوت 1956، الذي منح بعدا جديدا للثورة بحيث أصبحت القضية الجزائرية محل إهتمام من طرف المجتمع الدولي على مستوى المنظمات الجهوية وهيئة الأمم المتحدة. ومنح هذان الحدثان ثقة كبيرة للطلبة، جعلتهم يبحثون عن القنوات ليلتحقوا بالمؤسسات السياسية والعسكرية للثورة مظهرين كل إستعداداتهم للإنضمام إليها، ووجدنا في هذا السياق إستجابة البعثة الطلابية الجزائرية بالكويت، لحاجيات الثورة، مباشرة بعد إطلاعها على رسالة الشيخ خير الدين التي كانت تلح على مدى أهمية ودور الطلبة في توسيع وإدارة بعض الهياكل في الثورة، كالصحة وصنع المتفجرات والاتصالات السلكية واللاسلكية، فأبرقوا على الفور برسالة إلى محمد خيضر يشرحون فيها أسباب إتخاذهم قرار الإلتحاق بالثورة، للمشاركة في نوع من أنواع الكفاح (264)، وبلغ عددهم حسب إمضاءاتهم خمسة عشر طالبا وهم : الهاشمي القدوري، صالح مبروك، محمد صالح باوييه، حميد محمد سنوسي، حسن ونوس، عبد العزيز بن علي أبو القاسم بغدادي، سيدي يعقوب عبد العزيز، محمد معمر بن عمار، علي الخميس الحويج (تونسي)، الأخضر إدريس، محمد بورنام ومحمد الطيب الحضيري (265).

(263) (م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، ع 78، رسالة محمد خيضر إلى كويري القبة قائد الحرس الوطني المصري بتاريخ 18 جويلية 1955.

(264) (م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، ع 4، رسالة من أعضاء البعثة الطلابية الجزائرية بالكويت إلى رئيس مكتب الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة بتاريخ 17 أكتوبر 1956 ص 1.

(265) نفسه ص 1.

مثلت سنة 1956 منعرجا حاسما في مسار الثورة، نظرا لما عرفتة من أحداث أعطت قفزة نوعية للعمل المسلح، بتوسيع العمليات العسكرية، في اتجاه إضفاء طابع الشمولية للثورة، ولهذه التطورات تشجع فوج آخر من الطلبة الجزائريين بالرياض، وأعلنوا ضم موقفهم إلى جانب زملائهم الطلبة والمناضلين السياسيين بالقاهرة. في رسالة رسمية إلى أحد ممثلي الوفد الخارجي، معبرين عن رغبتهم في الانضمام إلى الثورة بقولهم "إخترنا الجهاد الحقيقي دون تردد ولكن ينقصنا التدريب العسكري والسلاح حتى نلتحق بالجبال ونحن أقوى ما نكون فنساعد بأقلامنا وألسنتنا وسلاحنا أيضا، وقد عزمنا ووضحت عزائمنا، وقررنا ولن نتراجع في قرارنا بعد المكيدة التي دبرتها فرنسا ضد الزعماء الخمس". (266)

إنطلاقا من المهمة التي ذهبوا لأجلها إلى الجامعات العربية في سوريا، مصر، تونس، المغرب الأقصى، للتدريس والتكوين لتتخرج كإطارات معربة للدولة الجزائرية، ليتوظفوا بعد الإستقلال في دواليبها، ليسيروا شؤونها، للحفاظ على البعد العربي والإسلامي للجزائر وللتخفيف من حدة الجهل والامية التي خلفهما الإستعمار رغبة منه في قتل الحس الوطني الرافض للوجود الإستعماري، جعل الثورة تبحث عن المثقفين لها ليدافعوا عنها بالنظر إلى الإمكانيات التي يتوفرون عليها للمساهمة في دفع الفعل الثوري نحو التوسع لفرض نمط من المواجهة كفيل بتوجيه ضربات من شأنها التأثير على معنويات الجيش الفرنسي.

وعلاوة على المساعدة التي أظهرها الطلبة في المجال العسكري، عملت فئة أخرى بدول المشرق العربي في إطار التعريف بالقضية وإبراز إحتياجاتها المادية والمعنوية وحتى البشرية لدعم العمل الثوري ليدفع بالدول العربية لاستجابة لنداءات الوفد الخارجي، بتبني مواقف صريحة تؤكد دعم الحكومات والشعوب العربية للقضية الجزائرية والعمل في نفس الوقت على تشجيع الإعلام العربي ممارسة دعاية مضادة تشجب في كل إصداراتها سلوكات السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر. ومن هذا الحرص ركز الطلبة في عملهم الدبلوماسي في البلاد العربية على جمع الأموال والتعريف بالمجازر الفرنسية المرتكبة في الجزائر، لتقديم الأدلة الحية للمسؤولين العرب ووسائل الإعلام العربية حتى تقوم بمهامهم خدمة للقضية الجزائرية. وتولد عن هذا التحرك تأجج الضمير العربي مما جعله يتتبع أحداث القضية الجزائرية ومنحها بكل وسائل الدعم والتأييد بالوقوف إلى جانبها

(266) م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، ع 4 رسالة فوج من الطلبة الجزائريين بالسعودية إلى أحمد توفيق المدني

في كل المناسبات التي تتضمنها مكاتب الوفد بالدول العربية، وهذا نظرا لما تركه الطلبة من أثار عميقة في نفسية المجتمع العربي. مما فتح المجال للطلبة العرب مراسلة مكتب الوفد الخارجي بالقاهرة ، طالبين منه توفير لهم فرص الانضمام إلى الثورة. فعلى سبيل المثال أثناء بحثنا عثرنا على عدة رسائل من الطلبة العرب أهمها رسالة الطالب مراد فؤاد سوري الجنسية، حاصل على شهادة البكالوريا من إسطنبول، عمل في الجيش السوري لمدة سنتين . طلب من الوفد السماح له بتوظيف إمكانياته العلمية والقتالية بالتطوع لمصلحة الجزائر العربية (267).

وفي نفس الفترة عبر الطلبة السعوديون عن إستيائهم من تطور تداعيات الأزمة الجزائرية فقدموا شكوى إلى حكومة بلادهم والحكومات العربية الأخرى ، ليعبروا عن مواقفهم المسؤولة والعلنية من قضية أسر القادة الخمسة و سياسة التعذيب. (268) كما أبدى الطلبة العرب إهتماما مبكرا بالقضية الجزائرية كترجمة لما كان يدعو إليه الطالب الجزائري من موقعه كطرف أساسي في الدفاع عنها. مادام أنه تعذر عليه الإلتحاق بالجال إلى جانب المقاومين، نتج عن هذا التمازج بين الطلبة الجزائريين و الطلبة العرب نتيجة تأثير عملهم الدبلوماسي وفعاليته، إضافة إلى إعتبرات التاريخ والجغرافيا والحضارة العربية الإسلامية ، في إطار البعد القومي العربي الإسلامي.

بدأ الطلبة في تجسيد خطتهم على أرض الواقع بعد إختيارهم الدخول في إضراب سياسي بمقاطعة الدراسة بداية من منتصف سنة 1956 للضغط على الجيش الفرنسي بالجزائر، بوسائلهم الخاصة، للتعبير عن رفضهم المطلق للسياسة الفرنسية ، وتأكيد دورهم السياسي والثقافي خدمة لمصالح الثورة وأهدافها بالوقوف الى جانب الوفد الخارجي .

عمل الصحفي البلجيكي جون وولف الذي كان من أهم الصحفيين المهتمين بملف القضية الجزائرية يسافر من بروكسل إلى باريس لتسجيل مواقف الساسة الفرنسيين ومطالعة ما يكتبه الإعلام الفرنسي لإنجاز تحقيقات إعلامية موضوعية ونزيهة، لاحظ إنتشار صدى الفكرة في باريس مما سمحت له لإتجاه نحو كتابة مقالات سياسية حول الثورة الجزائرية ، عاملا على الإعتماد على المقاربات الإعلامية مقارنة بين ما تنشره وسائل الإعلام الفرنسية ووسائل الإعلام الأجنبية الأخرى، لتقديم قراءات إعلامية موضوعية للرأي العام البلجيكي لكي لا ينجر وينساق وراء التشويه الذي تعمدته الأعلام الصحفية الفرنسية.

(267) م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، ع 2، رسالة مراد فؤاد السوري إلى رئيس الوفد الجزائري بالقاهرة بتاريخ 17 فيفري 1956.

(268) م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، ع 4، رسالة من فوج من الطلبة السعوديين إلى رئيس الوفد الخارجي بالقاهرة بتاريخ 26 أكتوبر 1956.

ومن جهة أخرى للرد عليها بطريقة علمية موضوعية وبأمانة صحفي يخدم قضية عادلة بوجهة نظر حيادية. وإنطلاق من كل هذا طلب من محمد خيضر ليمده بالوثائق والتقارير والمعلومات الرسمية الحقيقية عن واقع و تطورات العمل العسكري و السياسي للثورة، ليعتمد عليها في كتاباته الصحفية كمادة خام وكأدلة واقعية لتبرير أحكامه الصحفية للتأثير على الرأي العام الأوروبي والبلجيكي بشكل عام وليجعله يتجه نحو مطالبة الحكومات الأوروبية بتغيير مواقفها من القضية الجزائرية للضغط على الحكومة الفرنسية لتراجع عن مواقفها وتبنى الطرح الأممي المبني على ميثاقها.

ومن خلال هذه المعطيات برزت مرة أخرى حاجة الثورة إلى الدعاية نظرا للدور الذي تقوم به في التعريف بالقضية الجزائرية، فحث جون وولف محمد خيضر دمج الطلبة في تركيبة لتحريك العمل الدبلوماسي في المشرق العربي وفي أوروبا. ومن هنا وأمام تيار الثورة الجارف دخل الطلبة منذ بداية السنة الدراسية 1954 - 1955 في سلسلة من الإتصالات لتأسيس إتحاد خاص بهم. (269) وأثمرت هذه الإتصالات الأولية بين الطلبة إلى تنظيم ندوة بباريس في شهر جويلية 1955 لدراسة فكرة التنظيم الطلابي، وعلى إثرها تم الإتفاق على عقد المؤتمر التأسيسي أيام 12. 13. 14 جويلية 1955 بباريس ترأسه أحمد طالب الإبراهيمي والعباسي باكر نائب لرئيس، ومولود بلهوان أميننا عاما، وعبد الرحمان شريط أمين عام مساعد، ومحمد منصور مساعد إضافة إلى جمع الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A) (270) ومنبر إعلامي تحت عنوان (الطالب).

ظهر إلى الوجود الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، بعد مخاض عسير مرت به العناصر الطلابية الموالية للثورة، كتنظيم مضاد للإتحاد الطلبة الجزائريين الذي أبدى منذ بداية ظهوره بتمسكه بالأيديولوجية اليسارية الإستعمارية. وبعد تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، شدد على الكيفية التي يتم بها الإنضمام إلى الإتحاد وهذا لمنع تسلل الطلبة الشيوعيون إلى داخل تنظيمهم خوفا من عرقلة تأسيس إتحاد طلابي وطني، لأنهم شعروا بأن وراء تنامي الحس الوطني لدى الطلبة المسلمين ناتج عن دعم جبهة التحرير الوطني وجمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية. في إطار حس وطني شامل لدعم ومساعدة الثورة داخليا وخارجيا، وعبر في هذا الصدد أحمد طالب الإبراهيمي عن هذا الواقع بقوله "إن إنشاء الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين هو نتيجة

(269) بلهوان مولود ، حوار في مجلة الوحدة ، عدد 464، من 17 الى 23 مارس 1990 ، ص 26
(270) أيت شعلال مسعود. " الحركة الطلابية في كفاح حركة التحرير الوطني". جريدة الشعب عدد 3392 1 نوفمبر 1974 ، ص 8

حركة جدالية تعبر في آن واحد عن رغبة الطلبة الجزائريين في الإلتحاق بصفوف الشعب والمساهمة في الثورة، وتعبر من جهة ثانية عن رغبة جبهة التحرير في إحتواء طاقة الطلبة و توظيفها لصالح قضية التحرير المقدسة(271).

شكل تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، حقق أكبر نجاح سياسي باهر للطلبة ذوي الميول الوطنية لتجاوز أزمة الصراع مع إتحاد الطلبة الجزائريين المناوئين للثورة. لأن تنظيمهم خرج من رحم الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يمثل الأيديولوجية اليسارية(272). وأظهر كذلك التنسيق الجيد والعلاقة الوطيدة بينه وبين جبهة التحرير الوطني. وفوت الفرصة على المخابرات الفرنسية التي كانت تبذل قصارى جهودها لتدمير عناصر طلابية داخل جسم الإتحاد العام لضربه من الداخل بغية إعدام أفكاره لعزله عن جبهة التحرير الوطني.

وقد أعطى الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بعدا حضاريا لتنظيمهم الطلابي ، بعد إعلانه عن إرتباطه الوثيق ببعده العربي الإسلامي بكل أشكاله، ورسخ إمتداده لجمعية طلبة شمال إفريقيا، التي بدأت نشاطها منذ سنة 1912، وإمثاله المطلق لتوجهات جبهة التحرير الوطني لتحقيق أهداف الثورة.(273) بالإهتمام إلى وسائل جديدة تستجيب لمتطلبات المرحلة ، بدأت تظهر ملامحها مع مطلع سنة 1956 عندما انعقد المؤتمر الثاني للإتحاد العام في مارس 1956 ، حيث إستغلته قيادة الثورة فتدخلت وطلبت من رئيس الإتحاد الإلتحاق بقيادة الجبهة بفرنسا للتفرغ لدراسة قضية الإضراب، التي أشار إليها كذلك الصحفي البلجيكي جون وولف في رسالة له إلى محمد خيضر (274)، مبررا حالة التشنج التي كانت تسيطر على الوسط الطلابي بفرنسا. يبدو كأنه كان يريد التأكد من ما إذا كان هناك تنسيق بين الوفد الخارجي والطلبة الجزائريين.

نظم ممثلو الوفد الخارجي بالمشرق العربي عدة محاضرات و لقاءات مع الطلبة الجزائريين والعرب لشرح فكرة الإضراب السياسي وأهدافه. وكان ليوسف الرويسي ،

(271) طالب إبراهيمي أحمد ، المعضلة الجزائرية ، الأزمة و الحل ، دار النشر هومة ، 1996 –

ص 118

(272) ياسف مراد ، " الطلبة الجزائريين أثناء الثورة "، جريدة السلام، ع 164 ، 19 ماي 1991 ص 2

(273) الزبيري محمد العربي ، المرجع السابق ص 173.

.A.N, Bt N° 2, F, G.P.R.A, Lettre de Jhon walf journaliste

(274) Belge, adressée à Mohamed Kheider, 3 Avril 1956 , p 1 .

وعبد الحميد مهري الدور الكبير في إثارة الوسط الطلابي العربي بالمشرق عند عرضهما الجيد للقضية الجزائرية أمامهم. وإستطاع عبد الحميد مهري بحنكته السياسية، إقناع الطلبة الجزائريين بضرورة تنفيذ تعليمات الوفد الخارجي، لتعميم الإضراب بالجامعات العربية، وتشجع لهذه المهمة ممثل الطلبة الجزائريين للإتصال بالتنظيمات الطلابية بلبنان، للإتفاق معها على الطريقة التي يتم العمل بها، لإقناع الطلبة اللبنانيين لشن إضراب عام وشامل (275).

وعبر هذا التحرك عن إلتزام الطلبة لما جاء هذا العمل الخارجي كترجمة حرفية لما جاء في اللائحة السياسية التي خرجوا بها من مؤتمرهم المنعقد في ربيع 1956، التي دعو فيها إلى ضرورة تدعيم جيش التحرير الوطني بالعناصر المثقفة، لتقوية نفس الثورة وتدعيمها بالكفاءات العلمية لتنشيط الهياكل التي أسسها مؤتمر الصومام، وللقفز على سياسة الإغتيالات التي كانت تنفذها الشرطة الفرنسية والتي راح ضحيتها كل من عمارة رشيد يوم 7 ديسمبر 1955. بالعاصمة وزدور بلقاسم يوم 8 ديسمبر 1955 بوهران، لمنعهم من الإلتحاق بالثورة، للوقوف أمام التحدي الذي أبدوه الطلبة لتحريك العمل السياسي بإيصال فكرة الإضراب إلى مبتغاها الحقيقي.

وأثناء إقتراب موعد الحسم في المسألة، وجه عبان رمضان رسالة إلى الطالب بلعيد عبد السلام رئيس مكتب الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بفرنسا، حثه فيها على تحريض الطلبة القيام بالتصعيد من أعمال العنف والتمرد والعصيان (276). للرد على سياسة التعذيب التي كانت تمارسها الشرطة الفرنسية أمام أعينهم، خاصة الطريقة التي حاكت بها الطالب عبدالرحمان طالب، والتي عبر عنها بنفسه بقوله: "لقد عشنا يوم 6 فبراير من هذه السنة، وشاهدنا كيف قام الطلبة الفرنسيون بضرب وتعذيب الأستاذ مندور بجامعة الجزائر، وشاهدنا كذلك كيف قرروا تعذيب إخواننا المقيمين بالحي الجامعي". (277)

بعد إشهار فرنسا سياسة تجاهل كل مطالب الطلبة الجزائريين، ردوا عليها بعقد مؤتمر إستثنائي لدراسة واقع سياسة القمع المطلقة عليهم، قصد إقتراح الإجراءات الضرورية والوسائل الكفيلة لوضع حد للتعسف البوليسي الذي لم تسلم منه كل الشرائح الإجتماعية بما في ذلك الطلبة، في وقت عرفت فيه الحرب الجزائرية الفرنسية تطورات كبيرة زادت في تعكير الوضع، مما أوحى إلى الإتجاه نحو توفير إحتياجات العمل المسلح.

(275) C.A.N, Bt N° 2, F, G.P.R.A, lettre de Abd Essalam Abou Azza
El djazairi adressée à Med Kheider relative au discours prononcé par M Abd elhamid Mahri et Youcef Rouissi à la grève déclanchée à Bayreuth par les étudiants de Beyrouth, 9 mai 1956, p 1.

(276) مولود بلهوان المرجع السابق، ص 27.

(277) هلال عمار، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، لاقوميك، الجزائر 1986، ص 34 38.

بقي الاتحاد يساير تطورات الوضع لاستغلال الظروف المناسبة حتى يجسد تصوره على أرض الواقع ، ونظرا لاستمرار القمع المسلط على الطلبة الجزائريين وإلحاح قادة الثورة الإسراع لإعلان الإضراب قام الاتحاد بعقد مؤتمر ثاني له في أبريل 1956، حضرته أهم العناصر القيادية الطلابية كصالح قبي، والدكتور بغلي، وابن بعطوش، وبلغ عموما عددهم حوالي 200 مشارك حسب شهادة الدكتور لمين خان، وركزوا في جدول أعمال المؤتمر على فكرة الإضراب بدراسة معمقة باثرائها من كل الجوانب لتوفير حوافز النجاح لها، وبعد الإثراء والنقاش انتهى المؤتمر بالإجماع إلى إقتناع كل الطلبة بفتح إضراب عام دون تحديد تاريخه وموعده، وهذا في انتظار إعداد كل الترتيبات، وإجراء كل الاتصالات مع كل المسؤولين السياسيين بالداخل والخارج، حتى يكون له صدى على كل جبهات الكفاح المسلح.

استطاع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، مند تاريخ انعقاد أول مؤتمر له إلى تذليل الصعاب التي كانت تعرقل تصوره حول فكرة الإضراب، إستجابة لطلب قادة الداخل الذين أكدوا استعدادهم لاحتضان الإضراب حتى يوضح العلاقة الوطيدة بين تنظيمات الثورة في الداخل والخارج للتأثير على توجهات السياسة الفرنسية في الجزائر ورؤاها الرامية إلى تميع كل تحركات الطلبة الجزائريين في الداخل وفي الخارج .

وللخروج بفكرة الإضراب من السرية إلى العلانية عقد الاتحاد مؤتمرا ثالثا له ترأسه محمد خميسي، إفتتحه بديباجة أكد فيها مرة أخرى إصرار الطلبة التمسك ببعدهم العربي وشخصيتهم الإسلامية، ورفضهم رفضا مطلقا وكليا كل أشكال الإستعمار والعبودية، وجاء في قوله " كيف نزاول دراستنا ونحن نجر في أرجلنا قيود العبودية والإستعمار ؟ ... يطالب الطلبة الجزائريون بحقهم في الحفاظ على شخصيتهم وأصالتهم ... إن قضيتهم الأساسية هي قضية الحرية والإستقلال " .

وفي خضم جلسات المؤتمر إحتدم الصراع بين الطلبة حول تاريخ إعلان الإضراب، لتشعب الآراء حول الظروف التي سيتم فيها الإعلان عن الإضراب والنتائج المنتظرة منه ومصير بقاء إتحاد الطلبة الجزائريين متمسكا بالأيديولوجية الشيوعية الإستعمارية، لكن رغم هذه المستجدات التي ظهرت أمام مسعى الاتحاد العام، إنتهى في الأخير إلى تحديد تاريخ 19 ماي 1956 بداية الإضراب تجاوبا مع إرادة الطلبة وقادة الثورة وبالنظر إلى أهمية الإضراب في هذه الظروف ، قرر الطلبة مقاطعة الدراسة، والإلتحاق بالثورة لتدعيم هياكلها في المجال العسكري وفي المجال الصحي، والسياسي، والإعلامي.

تجلت مواقف الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين أثناء الثورة في إصدار البيانات والعرائض المنددة بالمجازر الفرنسية المرتكبة في حق كل الشرائح الإجتماعية

الجزائرية كرد فعل على إنهزاماته التي مني بها على يد جيش التحرير الوطني بعد أحداث الشمال القسنطيني 1955 التي تكبد فيها خسائر معتبرة مادية وبشرية ، فصب غضبه على السكان العزل بتدمير كل قراهم بالقصف في إطار سياسة الأرض المحروقة، وعلى إثرها أصدر الإتحاد العام أول بيان له مستنكرا فيه كل أساليب السياسة الفرنسية .

وإستمرارا لنضاله قام في 20 جانفي 1956 بفتح باب التضامن مع الطلبة المسجونين بإعلان إضراب عن الطعام و عن الدراسة في تلمسان ومونويوليه، ثم أصدر نداء مطولا وجهه إلى ممثلي الأمة الفرنسية، بعد نتائج الإنتخابات التشريعية في 23 جانفي 1956 . ناشدهم فيها السعي لتوقيف النزيف الدموي في الجزائر، ثم أصدر (! ع ط م ج) لائحة سياسية قدمها للحكومة الفرنسية طالبا منها إطلاق سراح الطلبة المحتجزين، وفتح تحقيق عاجل حول موت الطالب زور بلقاسم و توقيف العنف و القمع بالجزائر (278) .

مثلت هذه اللائحة نضج الطلبة الجزائريين، قدراتهم على التأقلم مع منحى السياسة الفرنسية المطبقة على الصعيدين السياسي والعسكري، ووضحت العلاقة الوطيدة بين الإتحاد و توجهات جبهة التحرير الوطني .

وعلى المستوى الخارجي ركز الطلبة الجزائريون على الجانب الإعلامي بالتهيكول في شكل جمعيات نقابية، وتنظيمات طلابية ثقافية، مثل لجنة الطلبة الجزائريين بسوريا ورابطة الطلبة الجزائريين بالعراق و دول الخليج العربي سنة 1955، نادي طلاب المغرب العربي الذي كان يشرف عليه كل من علي مفتاحي وعبدالرحمان مهري وعيسى بوضياف وعبدالقادر تور و بشير كعسيس و أبو القاسم سعدالله (279).

أضاف الطلبة إلى هذه الجمعيات تنشيط حصص إذاعية في إذاعة صوت العرب تحت عنوان كلمة الجزائر، مع نشرة طلابية يديرها قصوري بوكري رابح، وعبدالقادر بن فاسي، ويحي بوعزيز، وصالح بوبنيدر، كاستجابة لبعض الرسائل التي كانت تصل الوفد الخارجي بالقاهرة من الطلبة الجزائريين القاطنين بسوريا والأقطار العربية الأخرى. لإشعار الوفد الخارجي بأهمية الدعاية الدبلوماسية عن طريق إلقاء المحاضرات والكتابة في الجرائد والمجلات حتى يكون لوطننا صدق (280) لأن الأقطار العربية لا تعرف أي شيء عن الثورة.

أسهم الطلبة الجزائريون في توسيع العمل الدبلوماسي بالتنسيق مع أعضاء الوفد الخارجي الجزائري في الدول العربية، تثمينا للقرار الذي إتخذه الوفد والقاضي على إقحامهم ضمن تركيبة مكاتبه المتواجدة بالخارج قصد الإستفادة من مساهمتهم في المجهود الثوري، خاصة فيما

(278) هلال عمار، " نشاط الطلبة الجزائريين " مجلة الثقافة ، ع 88 ، 1986 ، ص 119.

(279) نفسه، ص 122.

(280) م.أ.و، ع 2، رسالة علي عمار طالب جزائري باللائقية إلى محمد خيضر 2 فيفري 1956.

يخص جمع الاموال والتبرعات، ومشاركتهم ضمن تنقلات الوفد للقيام بالعمل الدعائي والدبلوماسي. ومن خلال هذه الإسهامات تمكنوا من استدراج الطلبة العرب الأمر الذي زادى بهؤلاء إلى توجيه عدة رسائل رسمية للوفد الخارجي طالبين منه السماح لهم لانضمام إلى المقاومين للمساهمة في المقاومة المسلحة، خاصة بعدما إعتد الإتحاد العام إصدار البيانات واللوائح السياسية المنندة بالسلوكات الطائشة التي كان يمارسها الجيش الفرنسي.

الوفد الخارجي والحركة الوطنية الجزائرية M.N.A

أ- عمل الوفد الخارجي لتقريب وجهات النظر بين أحمد مصالي الحاج والمركزيين .

إن الحديث عن الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A يؤدي بنا إلى تناول موقف مصالي الحاج من الثورة، وتصوره الثوري ضمن أطروحاته الإستقلالية التي بقي متمسكا بها وظل يدافع عنها طيلة ثلاثة عقود من الزمن 1926 - 1954. وخلال هذه الفترة بلورت رواسب الحزب المعالم الأساسية للتوجه الإستقلالي التي شكلت جوهر الصراع والخلاف بين رئيس الحزب أحمد مصالي الحاج والمركزيين، ويرجع سبب الخلاف إلى فكريتي العمل المسلح والوحدة المغاربية (281) التي كرس أحمد مصالي الحاج حياته لتحقيقهما على أرض الواقع، والتي لم تجد قبولا من المركزيين بالنظرة التي كان يريد لها أحمد مصالي الحاج. لتأثر المركزيين بأفكار شوفاليلية الذي كان كاتب دولة ووزير الدفاع في حكومة منديس فرانس، عمل خلال عهده للتقرب من بعض عناصر اللجنة المركزية، وتمكن من إلتقاء بالسيد علي عبد الحميد، وعبد الرحمان كيوان، وحسين لحول(282)، وبعد الإجتماع بهم إستطاع تحريك عواطفهم في إتجاه معاكس لتوجيهات أحمد مصالي الحاج.

تصلب المواقف بين الطرفين، حفز حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية إلى عقد مؤتمر لإطاراتها بهورنو ببلجيكا ما بين 14-16 جويلية 1952. في غياب أحمد مصالي الحاج لتواجهه بالمنفى بنيور بفرنسا، لكن لم يمنعه من إرسال تقريره إلى المؤتمرين ترجم فيه وجهة نظره حول القضايا السياسية الساخنة المتعلقة بإيديولوجية الحزب، وهذا لتأكيد وجوده على الساحة السياسية الوطنية.

وفي إطار دعم الإتفاق طلب محمد خيضر من أحمد مصالي الحاج والمركزيين عقد لقاء آخر لتتقيا الأجواء، لتحقيق إجماع حول القرار التاريخي الذي إنبثق عن مؤتمر هورنو، ونظرا لأهمية القرار أظهر الطرفان تفهما كبيرا للوضعية، رغم صعوبة الظروف التي نتجت عن الصراع الذي اندلع عام 1953، ولتجاوز كل هذا إستجاب الطرفان لطلب محمد خيضر،

(281) بلعيد رايح " هكذا خطفت جبهة التحرير الثورة من مصالي الحاج"، جريدة الشروق اليومي،

عدد 146، 29 أبريل 2001، ص 5.

(282) نفس الكاتب، جريدة الشروق اليومي عدد 145. 23 أبريل 2001. ص 4، 5 . .

وتم الاجتماع بفرن بسويسرة يوم 29 جويلية 1954 مثل فيه أحمد مصالي الحاج ، أحمد مزغنة، وعبد الله فيلالي، وعن المركزيين حسين لحول وامحمد يزيد. (283) حاول محمد خيضر من طلبه عقد لقاء ثاني للتأكد من قناعة الطرفين، وخاصة نظرة المركزيين التي كانت بعيدة كل البعد عن نظرة أحمد مصالي الحاج لتنصياهم لأوامر زعماء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وعلى رأسهم محمد بوضياف الذي استطاع التأثير عليهم، ونجح إلى حد كبير في إبعاد اللجنة المركزية عن تركيبة الحزب، وسحب مشروع الثورة من (ح.إ.ح.د) التي كانت تحت قيادة أحمد مصالي الحاج، وهي القيادة التاريخية للتوجه الإستقلالي في الجزائر، و من بين أهم تحركات بوضياف في هذا الإتجاه عمل أثناء انعقاد اللقاء الثاني بسويسرة على عرض مشروع اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) على أعضاء الوفد الخارجي، ثم طلب من المركزيين عدم الخضوع لأحمد مصالي الحاج مقابل وقوف اللجنة الثورية إلى جانب اللجنة المركزية(284).

ظل محمد بوضياف يرسخ في مساعاه لإبعاد مشاركة أحمد مصالي الحاج من أي مسعى يعمل على تفجير الثورة، بإفشال كل تقارب بين أحمد مصالي الحاج والمركزيين، من شأنه أن يؤدي إلى إختصار الزمن وتذويب كل الخلافات ومن ثم توفير إمكانيات الإتفاق حول العمل المسلح، قصد ربط وتمتين علاقته مع المركزيين لظفر بموقفهم لدعم توجه اللجنة الثورية.

أكدت أحداث فترة 1952-1954 على صواب نظرة أحمد مصالي الحاج حول العمل المسلح وتصورات الكفيلة لإنجاح الثورة، والتي أثرت على بعض الأعضاء من اللجنة المركزية، وحتى اللجنة الثورية بعدما تيقنت من نقص التحضير والتعبئة إضافة إلى الظروف الصعبة التي مر بها الحزب وهياكله، كلها كانت مؤشرا واضحا على ضعف التحضير ومباشرة الثورة مغامرة حقيقية مجهولة العواقب.

شجعت كل هذه الظروف حسين لحول، وامحمد يزيد وهما عضوان من اللجنة المركزية إلى تبني حركة مضادة لمساعي محمد بوضياف واللجنة الثورية، بسعيهما لدى بعض من أعضاء مجموعة 22 بمنطقة قسنطينة، لإقناعهم بضرورة عدم الإنضمام، إلى مغامرة الثورة التي ستؤدي بالشعب الجزائري إلى مجزرة حقيقية، وبأن المركزيين مع الثورة إلا أن الوقت غير مناسب و ينبغي على ضوء إنتظار سنة أو سنتين. (285) تلقى هذا التدخل إستجابة فورية من بعض الأعضاء كعبد السلام حباشي، ومشاطي محمد اللذين انسحبا من التحضيرات قبل أسبوع من اندلاع الثورة، عبرت هذه الأحداث عن السرعة

(283) نفسه. عدد 146. ص 5

(284) نفسه، ص 5

التي كان يعمل بها ممثل اللجنة الثورية، في الوقت الذي أكدت فيه مواقف بعض المناضلين من التنظيم نفسه على عدم توفر الإمكانيات المادية، والتعبئة الضرورية لإعلام العمل المسلح. واصل حسين لحول عمله لإقناع الأطراف المتحمسة للعمل المسلح للتراجع عنه، لأن الظروف المحيطة به ظروف قاسية لا يحسد عليها، وغير ملائمة تماما، فسعى في إطار خطة لإقناع بعض المناضلين للتخلي عن محمد بوضياف، مستغلا إجتماع البلدية الذي ضم مجموعة من عناصر الحزب وخاصة من اللجنة الثورية، ثم سافر لنفس الغرض رفقة امحمد يزيد، إلى القاهرة بتاريخ 29 أكتوبر 1954 لإقناع وفد القاهرة ليعمل على تأخير الثورة (286) كشفت هذه التحركات عن التباعد الكبير بين أحمد مصالي الحاج واللجنة الثورية والمركزيين، ويرجع هذا الصراع إلى عوامل نفسية إضافة إلى أسباب أيديولوجية ترجمت في تمرد الجناحين على التصور العام للعمل المسلح الذي تبنته (ح.إ.ح.د)، الذي بقي أحمد مصالي الحاج يذود عنه حتى إندلاع الثورة.

سيطرت هذه الذهنية على الوضع طيلة السنوات الأربعة الأولى من عقد الخمسينيات، ولم تستطع توقيف تيار الثورة، فإندلعت في خضم تفاعل الأحداث التي عرفت الفترة دون إنتظار إتفاق الأجنحة الثلاثة على موقف موحد حول الثورة المسلحة، وتمكنت اللجنة الثورية من الإنفراد بالثورة في غياب أحمد مصالي الحاج الأب الروحي للتوجه الإستقلالي في الجزائر، جعلته يعيش أزمة سياسية ونفسية في صراع مع ضميره ومسؤوليته الوطنية. ومع ذلك تعالى على الوضع وعمل في إتجاه تأكيد موقفه الداعي إلى الثورة.

بهذه المواقف المتناقضة، إتسم الوضع بالتعقد والتشنج لتضارب تصورات هياكل الحزب حول موعد إندلاع الثورة، وسأحاول الإعتماد على وثيقتين تاريخيتين لتوظيف بعض من الحقائق التي كانت مقبورة قصد توضيح حقيقة موقف أحمد مصالي الحاج من الثورة.

فالوثيقة الأولى هي رسالة سليمان الوهراني لأحمد بن بلة بعد شهر من إندلاع الثورة، وأورد فيها جملة من الحقائق الهامة حول أحمد مصالي الحاج، و هي لأول مرة تنشر، وجاء في فقرة من رسالته ، بين فيها أن أحمد بن عبد الرزاق (لكولونيل سي الحواس) المرسل من طرف مصالي الحاج ومولاي مرباح و رنيف ، (الأمر عبد الكريم الخطابي)، الإتصال وتنسيق العمل المسلح مع قادة الداخل في بعض الجهات كورقلة، تقورت، الوادي والأوراس. (287)

(285) نفسه ، ص 5 .

(286) نفسه ، ص 5.

(287) بلعيد رابح، جريدة الشروق اليومي، عدد 149 ، 3 ماي 2001 ، ص 5 .

بينت هذه المعلومات براءة أحمد مصالي الحاج من كل الأقاويل الزائفة التي لفقت له، وأكدت في نفس الوقت عن موقفه الحقيقي من الثورة، الذي حرص من خلاله على متابعة أحداثها ليتمكن من تقديم الدعم والتأييد والمساعدة لها، ليحافظ على المسؤولية التاريخية والوطنية إتجاهها.

فأحمد مصالي الحاج لم يعرقل فكرة الثورة ولا مسارها، بل سعى وأجهد نفسه في كل الظروف للدفع بها إلى الأمام لتجسيد فعلها على أرض الواقع وفق تصوراته السياسية التي تبناها منذ بداية القرن، والتي بلورها في أيديولوجية الإستقلالية.

وعلى المستوى الخارجي وجه أحمد مصالي الحاج بعد إندلاع الثورة رسالة طلب تأييد ومساعدة إلى عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 25 نوفمبر 1954 جاء فيها بصريح العبارة "بأنني وكلت بالنيابة عني وعن الحركة الوطنية الجزائرية التي أشرف برئاستها الأستاذ أحمد مزغنة، أمين الحركة والمشرق على شؤونها الخارجية وذلك للسفر إلى الشرق للإتصال بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وسائر القائمين على شؤون الشرق العربي - الإسلامي - الآسيوي من حكوميين ورسميين، ودبلوماسيين، وشعبيين، ليشرح لحضراتهم مختلف أوجه القضية الجزائرية وما تتطلبه، وخاصة إندلاع ثورتنا المباركة". (288)

أراد أحمد مصالي الحاج تأكيد موقعه وتقله الذي كانا يحضرا بهما في الجامعة العربية مثمنا للنضال والدعم الذي أظهرتهما (ج.ع) تجاه قضايا المغرب العربي، وهذا لإعطاء دفع للطلب الذي تقدم به الدكتور محمد صلاح الدين رئيس اللجنة القومية للدفاع عن إفريقيا الشمالية لدى (ج.ع) بتاريخ 16 فيفري 1953 طالبا منها العمل الحثيث لعرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة، لأن فرنسا خطت خطوات رهيبة في سبيل ضم الجزائر العربية إلى الوطن الفرنسي، ذلك لأن الحالة في هذا القطر العربي العظيم لا تقل خطورة عنها الخطورة التي تعانيها شقيقتها في بلاد المغرب العربي في إفريقيا الشمالية. (289)

أثارت الوثائقتان الموقف الناصع لأحمد مصالي الحاج ضمن التطور التاريخي للحزب، والذي عمل على توفير الظروف المحفزة لتفجير العمل المسلح، منها التنظيم الهيكلي الحر لهياكل الحزب، وإختيار العناصر السياسية المقتدرة لتنفيذ المهام الموكلة لهم من طرف القيادة السياسية للحزب .

(288) الذيب فتحي ، المصدر السابق - رسالة مصالي الحاج للأمين العام للجامعة العربية 25 نوفمبر 1954 ص 642 .

(289) جريدة المنار الجزائرية، عدد 19، 14 مارس 1953، ص 3.

مراسلة أحمد مصالي الحاج للوفد الخارجي بالقاهرة.

ركز أحمد مصالي الحاج كل إهتماماته السياسية لتتبع مسار الثورة وعملها العسكري بالداخل، وعمل وفدها الخارجي بالقاهرة بغرض توسيع مفهومها لتأخذ أبعادا سياسية وعسكرية وحتى فلسفية، في إطار التوجه العام للحزب برفض كل التيارات المهادنة للإستعمار، والرافضة لتقافة الحركة الإستقلالية.

حاول أحمد مصالي الحاج تجسيد رغبته السياسية التي أرادها لتكون الثورة من إنتاج حركته ومن صلب تصوره الشخصي لإضفاء شرعيته النضالية، وتوضيح مسؤوليته من أحداث الثورة، ففي رسالة له وجهها للوفد الخارجي برء فيها موقفه بعبارات صريحة ومنطقية جاء فيها "إن عبء مسؤولياتنا أمام الله وأمام الشعب والإهتمام بالحفاظ على القوى الوطنية من التمزق قد يترتب عليه الإفلاس المهين لسياسة التحرير الوطني". (290)

إتسع إهتمام أحمد مصالي الحاج بأعضاء الوفد الخارجي إستغلاله للعلاقة القديمة التي كانت تربطه معهم، وكذلك للثقل الذي قد يمارسونه أعضاء (و.خ) على توجهات قادة الداخل، فلهذه العوامل إنتباهه وحرصه عليهم ليشرح لهم وجهة نظره من الثورة، وأسباب صراع أجنحة الحزب إلى غاية إنعقاد مؤتمر هورنو ما بين 15 و 18 جويلية 1954 في إطار تصور (ح.إ.ح.د) الذي وضع الأشياء في مكانها، وقرر نهائيا إستعادة سياسة الحزب التقليدية التي تتكون من مباشرة الصراع إلى أبعد حد و بكل الوسائل ضد الإستعمار. (291)

ومن مجمل ما ذكر به أحمد مصالي الحاج الوفد الخارجي بالإنحرافات التي نتجت عن إنصياعه وقبوله العمل إلى جانب اللجنة الثورية للوحدة والعمل ثم جبهة التحرير الوطني بعد إندلاع الثورة، وتمثلت هذه الإنحرافات في التماطل الذي إعتمده الوفد الخارجي ضد أحمد مزغنة والشاذلي المكي عندما رفض منحهما تأشيرة المرور إلى أندونيسيا بتاريخ 9 يوليو 1954، وحول فكرة إنضمامه لجبهة التحرير الوطني أوضح أحمد مصالي الحاج أن إنضمام أعضائه غير مبني وغير مدروس في منظور مفهوم الجبهة الذي يعني ضم كل التيارات الوطنية المجتمعة في قالب يترجم حقيقة المد الإستقلالي. لكن جبهة التحرير الوطني عندما فجرت الثورة كانت مشكلة من جانب واحد بدل أن تقوم بتجميع كل القوى الحية المخلصة المعروفة بميولاتها الوطنية الإستقلالية، ثم قدم مبرراته الواقعية للوفد الخارجي موضحا فيها أسباب رفض الإستجابة لجبهة التحرير الوطني لأنهم ملتزم بمبادئ الحزب الأساسية، كالإختيار الأمثل للمناضلين للمهام المصيرية لمسار الحزب وإنحرافها

(290) بلعيد رابع، رسالة مصالي الحاج إلى الوفد الخارجي، 31 جانفي 1955 جريدة الشروق اليومي،

عن المنطلقات الفكرية والسياسية للحزب التي كرس مصالي الحاج حياته النضالية لتحقيقها في إطار الوحدة المغاربية ببعديها السياسي والعسكري للضغط على الإستعمار للتعجيل برحيله.

وضحت لنا هذه القرائن التاريخية الحية الناطقة عن نفسها تحرك مصالي الحاج على جميع الأصعدة، من منفاه بفرنسا لتفجير الثورة لجعلها تسير في إطارها الطبيعي ضمن مسار الحزب، عن طريق مراسلته العديدة لكل المناضلين في مختلف مواقعهم كمصطفى بن بولعيد وأعضاء الوفد الخارجي. أما خارجيا تعددت رسائله للجامعة العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة، ولم يترك أي جهة لم يطرقها لأجل إنجاح مهمة الثورة.

عرفت فترة 1954 - 1955 تسابق أجنحة الحزب وراء الأفراد بتفجير الثورة وتمثيلها دبلوماسيا، لتكسير السيطرة الشبه الكلية التي أحكمها الجيش الفرنسي على منطقة الأوراس سنة 1955 التي أسهمت في تذبذب مواقف لدول العربية من الحرب الجزائرية الفرنسية. إضافة إلى عجز الوفد الخارجي الجزائري إقناع مسؤولي الحكومات العربية بأهمية دعم الثورة الجزائرية ماديا وسياسيا.

أوحى هذه الوضعية فشل جبهة التحرير الوطني في بداية عملها كسب المعركة الدبلوماسية، مما دفع أعضاء الوفد الخارجي رفقة المناضلين المتواجدين بالقاهرة، الإسراع إلى بلورة تشكيلة سياسية جديدة موسعة تجمع التيارات الوطنية المدافعة عن الثورة لدراسة الحالة السياسية والعسكرية التي آل إليها العمل المسلح، ولإيجاد صيغ عمل لتجديد الجبهة الدبلوماسية لتحريك الرأي العام العربي والدولي والمنظمات الدولية للتدخل العاجل للضغط على الحكومة الفرنسية لتخضع لقرارات ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

تمثلت هذه التشكيلة في جبهة التحرير الجزائر، جاء في ديباجتها "تداعى أبناء الجزائر المسؤولين المقيمين في مصر إلى مدارس كل ماجرى ويجري في بلادهم من عدوان وتكيد وتقتيل وتشريد من جانب إستعمار غاشم وحقود. ولقد إستقر رأيهم على الوثيقة التالية التي وقعها السادة : محمد البشير الإبراهيمي، الفضيل الورتلاني، أحمد مزغنة، الشاذلي المكي، محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، حسين لحول، أحمد يزيد وأحمد بيوض". (292)

أصدرت الجبهة لائحة داخلية وضحت فيها مجمل القضايا السياسية والعسكرية، لرفع كل لبس قد يحيط بها، ومن خلال لغة اللائحة قامت بمراجعة ذكية للفترة التي قطعتها الثورة وحددت صلاحياتها الداخلية والخارجية. "في المادة الأولى من ميثاقها" تعمل جبهة التحرير

(292) الذيب فتحي، المصدر السابق، ميثاق جبهة تحرير الجزائر، 17 فيفري 1955، ص 644، 645.

الجزائر في مصر لتنسيق أعمالها مع جبهة التحرير في الجزائر تنسيقا وثيقا، وتسعى عاملة جهدها لحث الشعب الجزائري بهيئاته وأفراده على تأييد حركة الكفاح من أجل الحرية والاستقلال، ومن مهامها أيضا حددتها في نفس المادة تتمثل في مراقبة التطور السياسي في الداخل والخارج ودراسة الحالة وتعبئة جهودها للدعاية لصالح القضية الجزائرية بكل الوسائل الممكنة". (293)

وحول نظرتها وتصورها للعمل العسكري أكدت على دعم العمل المسلح بتكوين لجنة مساعدة للعل الإيجابي بالداخل، ومهمتها تدبير حاجيات جيش التحرير، ولجنة إتصالات مهمتها العمل على إنارة الرأي العام الدولي فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، وإتخاذ كل الإجراءات والأسباب للحصول على العون الأدبي والسياسي والمادي من الشعوب والحكومات لصالح القضية الجزائرية. (294)

أعطت جبهة تحرير الجزائر بالقاهرة المفهوم الحقيقي الكامل لمصطلح الجبهة المستوحى من أدبيات إيديولوجية حزب الشعب الجزائري (ح. إ. ح. د) كما قدمت أيضا نظرة شاملة ومعمقة للوضع العام ومايتطلبه من جهود من كل المناضلين بتجميع كل القوى الوطنية الحية لإنجاح المعركة المسلحة بشقيها السياسي والعسكري .

الحركة الوطنية الجزائرية MNA و الوفد الخارجي من الإتفاق إلى المواجهه
إحتدم الصراع بين الطرفين منذ الأشهر الأولى من إندلاع الثورة لإنضمام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني رغم مساعي أحمد مصالي الحاج التي كانت ترمي إلى إقناع أعضاء الوفد الخارجي بالعدول عن موقفهم من الثورة والعودة للعمل وفق تصورات الحزب حول العمل المسلح، وبناءا على مساعيه قدم إنتقادات واقعية لعناصر الوفد الخارجي في رسالة له وجهها لهم في 31 جانفي 1955، إعتمد فيها أسلوب النقدي معتمدا على الأدلة والحقائق الواقعية لإحتوائهم ضمن المفهوم الذي حدده للحركة الوطنية الجزائرية الهادف إلى تجميع القوى الوطنية.

بدأت فصول هذا الصراع قبل إندلاع الثورة عندما رفض الوفد الخارجي منح تأشيرة الخروج للشاذلي المكي وأحمد مزغنة من مصر إلى أندونيسيا ، بحجة أنهما مواليان لأحمد مصالي الحاج، ثم إعتقالهما سنة 1955 من طرف المخابرات المصرية بطلب من محمد

(293) نفسه، ص 644-645.

(294) نفسه، ص 646.

خيزر، وأحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، وبعد هذا الإجراء اتسع الصراع وازداد حدة بين الطرفين، ولم يبق محصورا في الجانب السياسي بل تعداه ليمتد إلى المجال العسكري جاعلا من الولاية الثالثة منطقة صراع دموي بين جيش التحرير الوطني و حركة بلونيس الجناح العسكري للحركة الوطنية الجزائرية، وتشير شهادة رابح بلعيد إلى أن محمد بلونيس كان ضمن قوات جيش التحرير الوطني في منطقة القبائل تحت قيادة كريم بلقاسم وسليمان دهيليس، فقام هذا الأخير بطرد بلونيس بأمر من كريم بلقاسم. (295) ليتربع على قيادة منطقة القبائل.

لخطورة الصراع و ما قد ينجر عنه من نتائج وإنعكاسات على العمل السياسي والعسكري للثورة الذي قد تستغله المخابرات الفرنسية لتفجيره بين الحركة الوطنية الجزائرية وجيش التحرير الوطني، قام مصالي الحاج بمحاولات عديدة لعقد الصلح وحقق الدماء بين الطرفين المتصارعين ، ثم تحرك أحمد محساس بمحاولة صلح للحفاظ على المد الثوري وعنفوانه الذي بدأ يتسع وينتشر في الجزائر، فإتصل بأحمد بن بلة ممثل جبهة التحرير الوطني ومحمد ماروك ممثل عن الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A لأجل إنهاء الصراع، أبدى محمد ماروك إستعداده لحقق الدماء ووافق أحمد بن بلة على الإتفاق لكنه لم يشأ أن يوقع بحجة أنه لا يستطيع تحمل المسؤولية لوحده (296) .

وعلاوة على أسباب الصراع التي ذكرناها بين أحمد مصالي الحاج زعيم الحركة الوطنية الجزائرية وجيش التحرير الوطني و مندوبي جبهة التحرير الوطني بالقاهرة إلى اسباب نفسية وشخصية، فمناضلوا الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A كأحمد مصالي الحاج ، و احمد مزغنة والشاذلي المكي كانوا يرون أن أعضاء الوفد الخارجي لم يبلغوا سن الرشد السياسي، وغير قادرين على ممارسة العمل الدبلوماسي والدعائي لأن مسؤولي الحكومات العربية والأحزاب السياسية العربية والمنظمات القومية وحتى الشخصيات السياسية الذين كانوا يقودون حركة التحرر في بلدانهم كنهرو و سوكارنو، كانوا جميعهم يتحدثون عن الجزائر بإسم أحمد مصالي الحاج وحزب الشعب الجزائري، لم يعترفوا بتركيبة الوفد الخارجي ، ولم تستطع دبلوماسية جبهة التحرير التأثير على الرأي العام الدولي إلا بعد ميل الحكومة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر لعناصر الوفد الخارجي في مؤتمر باندونغ في أفريل 1955.

(295) بلعيد رابح المرجع السابق، جريدة الشروق اليومي عدد — 151 — 6 ماي 2001 ص 5 وأنظر كذلك إلى عرض كتاب " قضية بلونيس " للمؤلف إدغار مورين، جريدة الخبر الأسبوعي عدد 2، 17، 23 مارس 1999 ص 12 ، 13 .

(296) نفسه ، ص 5 .

وبعد أن أخذ الصراع بين هياكل الثورة الممثلة في أعضاء البعثة الخارجية بالقاهرة وجيش التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية M.N.A منحى سلبيا على مسار العمل الثوري بالداخل والعمل الدبلوماسي بالخارج، إعتد مناضلو الحركة الوطنية الجزائرية منذ ديسمبر 1954 سلوكا سياسيا يهدف إلى تقوية هياكل حركتهم للتأقلم مع تطورات العمل المسلح. مبني على إختيار أهم المناضلين لأنقل المهمات لتجاوز الوضع، ومنح دعائم لتقوية المجهود الثوري .

ففي هذا السياق قام أحمد مزغنة بتحرير رسائل عديدة وجهها لعناصر الوفد الخارجي وإلى مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية أدرج فيها تصورات الحركة للعمل المسلح، وحث فيها كل المناضلين الانضمام للحركة الجديدة التي إستمدت أفكارها وتوجهاتها من أيولوجية (ح.إ.ح.د).

وجد أحمد مزغنة صعوبة كبيرة في إقناع أعضاء الوفد الخارجي بتوجيهات الحركة الوطنية الجزائرية، لعدم تمكنهم من هضم الإنتقادات التي قدمها لهم أحمد مصالي الحاج في رسالته بتاريخ 31 جانفي 1955، و غم الصعوبات التي عرقلته، قام أحمد مزغنة بإعتباره عضو المكتب السياسي ومسؤول لجنة العلاقات الخارجية لحركة أحمد مصالي الحاج، لإيجاد صيغة تفاهم مع أعضاء الوفد الخارجي محاول إمتصاص حالة التوتر التي مست علاقة الوفد بالحزب العتيد مستعملا في نفس الوقت لغة الأمر كتهديد حتى تجعلهم يمثلون لأوامره باسم (ح.إ.ح.د)، وفي حالة رفضهم لمسهاه يتم الإقدام على إختيار ممثلين جددا خلفا لهم. (297)

إعتد أحمد مزغنة الذي وكله أحمد مصالي الحاج على رأس الحركة ليمثلها دبلوماسيا، على أسلوب القوة ليؤكد على التوجه الجديد للحركة المبني على الحدة والصرامة، إنطلاقا من رصيده السياسي للضغط على عناصر الوفد ليخضعوا لقرارات الحركة الوطنية، إحتراما للعلاقة العضوية بين عناصر الوفد والحركة الوطنية، وهذا بغرض إستعادة الحركة الوطنية الجزائرية كل مناضليها لإعادة ترصيص الصفوف لوضع حد لحركة التمرد التي نخرت الحزب. ولمصلحة الثورة و أيولوجية الحزب، حرص أحمد مزغنة في مراسلاته على تكثيف الإتصالات مع مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية بمسعى الحركة الجديد، لإقناعهم بتوظيف كل إمكانياتهم وقدراتهم، للمجهود الحربي لتجسيد مقترحات جبهة التحرير الجزائرية التي تم تأ سيسها بالقاهرة في 12 فيفري 1955، والتي لمح فيها إلى الحل التوفيقى الذي تم التوصل إليه من ممثلي التيارات الوطنية والحركة الوطنية الجزائرية، ثم دعا

Harbi M , les Archives R .A , Opc.it Doc N° 22 , Lettre de A Mezrana (297)
Mars 1955 p 116.

مسؤولي الحركة إلى الإستعداد الكامل لمباشرة العمل الدعائي. (298) وفق الخطة التي ستعدها جبهة تحرير الجزائر، وأوصى مناضلي الحركة بالعمل على إستغلال الوقت والإلتفاف بالمسعى الجديد المتبنى من طرف ممثلي التيارات الوطنية.

كثف أحمد مزغنة من تحركاته أثناء تواجده بالقاهرة، مستغلا تواجد الشخصيات السياسية الممثلة للحركات الجزائرية، كالشيخ البشير الإبراهيمي، وإبراهيم بيوض، وأعضاء الوفد الخارجي، للتنسيق معهم لتذليل الصعاب، وتوحيد الرؤى لوضع قطار الثورة على السكة، بالتصدي لكل الإنحرافات التي قد تحدث، ومحاربة كل الأفكار المريضة التي قد تسبب في نشوب الصراع والتوتر بين المناضلين القياديين في الداخل والخارج.

حاول توظيف كل هذه القرارات السياسية، لمنح ثقلًا للحركة السياسية، وتأكيد صواب توجهاتها السياسية، وللتفرغ جماعيا للرد على الحملة الدعائية التي شنتها جبهة التحرير الوطني ضد أحمد مصالي الحاج فنظم تجمعًا سياسيًا، ضم المناضلين الجزائريين المقيمين بالقاهرة، أسهب في شرح حقيقة الحملة التي شنت ضدهم لإعادة مكانة الحركة الوطنية الجزائرية MNA بدعم من الشخصيات السياسية الجزائرية كالشيخ البشير الإبراهيمي، وإبراهيم بيوض وآخرين. (299)

أعد أحمد مزغنة حملة دعائية محكمة لتحسين صورة أحمد مصالي الحاج التي شوهدا وفد جبهة التحرير الوطني، لتغيير نظرة الرأي العام العربي الذي تأثر بدعاية جبهة التحرير الوطني، وخاصة موقف الرئيس المصري جمال عبدالناصر الذي تغير فجأة بعد مؤتمر باندونغ عام 1955، يميله نحو تأييد الوفد الخارجي كناطق دبلوماسي للثورة تحت شرعية جبهة التحرير الوطني .

أضاف هذا الوضع الجديد فصلا آخرًا من فصول الصراع بين الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة أحمد مصالي الحاج، وجناحه العسكري بقيادة بلوينس، وجبهة التحرير الوطني بالداخل وبالقاهرة، دخلت الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A في صراع مقيت مع الحكومة المصرية التي كان يرأسها جمال عبد الناصر بسبب المواقف التي أبدتها أحمد مصالي أثناء ثورة الضباط الأحرار في جويلية 1952 لصالح محمد نجيب على حساب جمال

Ibid , Doc N° 22 , Lettre de A Mezrana à Aissa Abdelli Trésorier du MNA, (298)
Le 12 mars 1955,p 117 .

Ibid , Doc N° 23 , Lettre de A Mezrana à Salah Hossemi 18 Mars 1955 , p 118 299)

عبد الناصر، وتعاطفه مع حركة الإخوان المسلمين، وسنورد في هذا الصدد بعض الحقائق حول علاقة أحمد مصالي الحاج بحركة الإخوان من خلال شهادة توفيق الشاوي لدى كلفته حركة الإخوان المسلمين لمتابعة ملف القضية الجزائرية بالقاهرة.

بعد أن تسربت أخبار لتوفيق الشاوي عن طريق إبراهيم معيزة (300) الذي كان مسؤول الحزب بفرنسا مفادها "أن السلطات الفرنسية أعلنت الإفراج عن أحمد مصالي الحاج، دون السماح له الدخول إلى الجزائر إلا عن طريق فرنسا وسوف يأتي إلى باريس التي كان يتواجد بها توفيق الشاوي، الذي صرح بقوله إنني سأقابل أحمد مصالي الحاج في هذا الظرف، فتحدثنا طويلا وكان مسرورا جدا لوجود مبعوث عن حركة الإخوان المسلمين للتعاون معه من أجل قضية الجزائر". (301) ثم طلب مني بالحاج أن أطلب من عبد الرحمن عزام باشا عقد لقاء حول القضية الجزائرية، وتطورت هذه العلاقة إلى أن سمحت بتوسيع مجال العمل التنسيق بين أحمد مصالي الحاج وممثل حركة الإخوان، والتفكير معا في إيجاد آليات التفاهم بين قيادة الحزب واللجنة المركزية لوضع حد لحالة التوتر التي أصبحت تؤثر على معنويات المناضلين المتواجدين بالقاهرة. أبدى أحمد مصالي الحاج موافقته الصريحة لطلب توفيق الشاوي الداعي إلى إرسال

(300) إبراهيم معيزة الذي ولد بمدينة سطيف، إنخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1942 بمساعدة عمار خيضر، وبعد تخرجه من جامعة الحقوق بباريس ترأس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا (A.E.M.N.A.F) سنة 1943، ثم واصل ممارسة مهنة المحاماة بباريس، مما سمحت له تنظيم عدة لقاءات مع المنظمات اليسارية الفرنسية في فترة كان حزب الشعب الجزائري يعاني من سياسة الردع التي اتبعتها فرنسا بعد مجازر 8 ماي 1945، شارك في اجتماع عقده الحزب بباريس سنة 1945، أختير من طرف المجتمعين كمسؤول في فيدرالية الحزب بفرنسا، وبعد تعيينه في هذه الخلية إستقبله أحمد مصالي الحاج بمقر إقامته بباريس رفقة حسين لحول عام 1946، بعد دخوله في الحزب أصبح يشارك في اللقاءات والاجتماعات التي ينضمها الحزب مما أهله ليكون أول من اقترح التسمية الجديدة لحزب الشعب وهي "حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية"، وبعد هذه المشاركة تدعم موقعه في تركيبة الحزب نتيجة الإستعدادات التي أظهرها للدفاع عن التوجه السياسي للحركة، وفي هذا الإطار دافع بشدة وبحماس كبيرين عن مبدأ مشاركة الحزب في الانتخابات أثناء إنعقاد ندوة إدارات الحزب ببوزريعة 1946، وبعد هذه المسيرة أصبح عضوا بارزا في اللجنة المركزية (ح.إ.ج.د) لكن نضاله لم يعمر طويلا بسبب تعرضه لحادث إصطدام سيارة كان يقودها مما أودى بحياته في 19 نوفمبر 1947

Benjamin Stora, op.cit page 292- 293.

(301) الشاوي توفيق " علاقة الحركة الوطنية الجزائرية بالإخوان المسلمين من مصالي الحاج إلى أحمد بن بلة " ، جريدة السلام ، عدد 205 ، 7 جويلية 1991 ، ص 6 .

مندوب أو إثنين إلى مصر من أجل التنسيق مع ممثلي اللجنة المركزية بالقاهرة. (302) لكن لسوء الحظ وقع كل ن توفيق الشاوي ومزغنه في قبضة المخابرات المصرية وأُقتيد إلى السجن، على إثر هذه الأزمة فشلت مهمة التنسيق بين ممثل (ح.إ.ح.د) وممثل حركة الإخوان بمصر.

وبسبب هذه العلاقة وقفت الحكومة المصرية إلى جانب الوفد الخارجي على حسب وفد أحمد مصالي الحاج المكون من الشاذلي المكي، وأحمد مزغنة في مؤتمر باندونغ عام 1955.

الخلاصة

بذل الوفد الخارجي الجزائري جهودا معتبرة طيلة فترة وجوده بالقاهرة في إتجاهات مختلفة للتأقلم مع تطور العمل المسلح بالداخل، ولتوسيع الدبلوماسية على المستوى الخارجي، بحيث تمكن في السنوات الأولى من اندلاع الثورة إلى توفير كميات هائلة من الأسلحة ومبالغ مالية متواضعة لدعم المجهود الحربي، نتيجة حركة تنسيق مع حكومات بعض الدول العربية كمصر، وسوريا، وليبيا لتوفير الوسائل لإيصال هذه الكميات إلى الداخل عبر الحدود الغربية والشرقية عن طريق تونس والمغرب الأقصى.

ولم يتوقف عمل الوفد الخارجي عند هذا الحد، بل تجاوز إلى أكثر من ذلك بحيث قام بإعادة هيكلة التنظيمات الطلابية الجزائرية والمغربية في بعض دول المشرق العربي كسوريا، ومصر، وليبيا، والعراق لتنظيم العمل الدبلوماسي وتماشيا مع التطورات التي حققتها الثورة الجزائرية داخليا وخارجيا، ونظرا من هذه الهيكلة استطاع الطلبة الجزائريون والطلبة العرب في المساهمة في تدويل القضية الجزائرية، بتنظيمهم للعديد من اللقاءات الإعلامية والأيام التضامنية مع الثورة الجزائرية، وبالكتابات الصحفية النزيهة لنقل ماكان يقوم به الجيش الفرنسي في الجزائر، تمهيدا لتحضير الأرضية لاستدراج مواقف الدول العربية ومواقف التنظيمات الطلابية والحركات السياسية بغرض دفع القضية الجزائرية إلى التدويل.

ورغم كل هذه التحركات التي قام بها الوفد الخارجي، والنفس الذي أعطاه لمشروع التدويل، علاوة على الدعم الذي قدمه لقادة الداخل تعرض خلال عمله بمقر إقامته بالقاهرة إلى أزمة سياسية ظهرت في الصراع الذي إحتدم بينه وبين زعيم (ح.إ.ح.د) منذ ديسمبر 1954، تاريخ إنضمامه لجهة التحرير الوطني كممثل رسمي لها بالقاهرة. مشكلا بذلك الجناح الدبلوماسي للثورة.

شكلت هذه الأزمة منعطفا بارزا خلال مساره بعد اندلاع الثورة، من خلال الصعوبة التي تلقها أثناء عرض القضية الجزائرية على الدول العربية لطلب تأييدها ودعمها الدبلوماسي، الأمر الذي أدى به إلى إقتراح عدة مبادرات لتقريب وجهات النظر بين أحمد مصالي الحاج ومضاديه من المركزيين، لإقناعهم بأطروحات زعيم الحزب حول العمل المسلح وهذا قصد الوقوف أمام تحركات محمد بوضياف التي كانت ترمي إلى تحقيق التباعد إلى زعيم الحزب واللجنة الثورية بغرض إبعاد أحمد مصالي الحاج عن الثورة، وهي العوامل التي حفزت أعضاء الوفد الخارجي الميل إلى جماعة اللجنة الثورية، نتيجة للتأثير الذي مارسه محمد بوضياف على تيارات الحزب لتأليبها ضد على أحمد مصالي الحاج. أنتج هذا التوجه توتر العلاقة بين هياكل الحزب، مما دفع بالوفد الخارجي تدخل لدى اللجنة الثورية واللجنة المركزية لإقناعهم بتأخير موعد العمل المسلح إلى حين تتوفر كل إمكانيات وتجتمع كل الظروف لإنجاحه.

إضافة إلى كل هذا شهدت السنة الأولى من الثورة أعنف أزمة بالنظر إلى النتائج التي أفرزتها على العمل المسلح بالداخل، ومساهمة في تعثر مشروع التدويل الذي لم يبدأ إلا بعد مؤتمر باندونغ عام 1955، وحتى موقف الحكومة المصرية لم يظهر إلا بعد قرار القمة الذي فصل نهائيا في مسألة الإعراف بالقضية الجزائرية.

ونظرا للتأثر الذي مس عمل الوفد الخارجي، حاول محمد خيضر تجاوز الوضع بمحاولاته العديدة لتقريب الرؤى بين تيارات الحزب المتصارعة قصد معالجة الخلافات لمنعها من التأثير على المشروع الثوري، بجعل كل هياكل الحزب تدخر جهودها في وقت واحد لتفجيرها، وفي خضم هذه المساعي أظهر ممثل الوفد الخارجي إقتناعه للطرح الذي تبناه أحمد مصالي الحاج، وكأنه كان شاعرا بنقص الإمكانيات والإستعدادات لذلك، ومن جهة أحمد مصالي الحاج أحس هو الآخر بإبتعاد بعض أعضاء اللجنة الثورية وأعضاء اللجنة المركزية منذ أزمة عام 1953 رغبة منهم إقصائه لتحضيرات للثورة، ففي هذه الظروف بقي الوفد الخارجي حياديا لاحظ فيه أحمد مصالي الحاج الطرف الذي يمكن إستغلال موقفه لتوظيفه هي المساهمة للدفاع عن فكرة تريث والإنتظار حتى توفر إمكانيات بتجميع الظروف وإستعداد كل الأطراف لضمان إنطلاقة صحيحة.

ومن هذه النظرة راسل أحمد مصالي الحاج الوفد الخارجي شارحا فيها كل مايجب توفيره في العمل المسلح وسبب إبتعاد موقفه عن جبهة التحرير الوطني، لبقائه متمسكا بتصوره في إطار إيديولوجية (ح.إ.ح.د)، مستغلا كل المناسبات واللقاءات التي نظمها حزبه بالقاهرة، والذي زاد في إتضاح موقفه بشكل واضح من العمل المسلح بعد إنضمامه إلى جبهة تحرير الجزائر التي تأسست بالقاهرة عام 1955.

لكن كل هذه المساعي والتحركات لم تمنع من اندلاع صراع مسلح بين جيش التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) بسبب تراكم مخلفات الأزمات التي تعرضت

لها (ح.إ.ح.د)، إضافة إلى الإفرازات نتجت عن العلاقة بين الداخل والخارج التي ساهمت في توتر الوضع خاصة بعد أن ظهرت نوايا قادة الداخل في إتجاه فرض التصور العسكري على كل توجهات الثورة.

أدى نمو الذهنية العسكرية إلى تمرد المناضلين الرافضين لهذا التوجه، وقصد الدفاع عن تصور (ح.إ.ح.د) المعروف حول العمل المسلح وللرد على الإقصاء المتعمد لأحمد مصالي الحاج من طرف اللجنة الثورية واللجنة المركزية.

ومن خلال إطلاعنا على بعض الوثائق والشهادات حول هذا الموضوع أدركنا أحمد مصالي الحاج لم يؤيد حركة بلونيس ضد جيش التحرير الوطني، لأن هدف أحمد مصالي الحاج كان واضحا وهو الوصول إلى تفجير الثورة وفق تصوره ومن منطلقات (ح.إ.ح.د)، وما الرسائل التي كتبها هو بنفسه وأحمد مزغنة إلا بيّنة واضحة أكدت التفهم الكبير لمصالي الحاج والمواييين له لمخاطر الإنزلاق الذي قد يؤدي إلى دخول في حرب داخلية تخدم مصالح الإستعمار الفرنسي في الجزائر.

وعموما تبقى هذه القضية من جملة القضايا المعقدة في تاريخ الثورة تستدعي من الباحثين والمهتمين تسليط الضوء عليها للتعمق فيها بالدراسة والتحليل لإمارة للبس الذي مازال يحيط بها.

الختامة

الثورة الجزائرية حركة مسلحة كباقي الحركات المسلحة التي عرفها التاريخ المعاصر. اتجهت نحو تحقيق أهدافها، بتقوية العمل الدبلوماسي على الساحة الخارجية ، وبدأ التحرك في هذا الجانب، في شكل مبادرات فردية قام بها مناضلو حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية استجابة لحاجة النضال السياسي الوطني قصد مواجهة التصلب الذي أظهره النظام الاستعماري في الجزائر ضد الحركة الوطنية، والذي بدأ في تجسيده بعد مجازر 8 ماي 1945.

وفي خضم أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية، تكون وفد خارجي خرج من صلب (ح.إ.ج.د) أخذ على عاتقه التحدث باسم القضية الجزائرية والتعريف بها، بداية بالتنسيق مع الحركات الإستقلالية المغاربية والتنظيمات القومية العربية، والحضور إلى الندوات واللقاءات السياسية بالقاهرة وفي العواصم العربية والإسلامية.

بدأ عمل الوفد الخارجي في البداية تحت قيادة الشاذلي المكي راح يعمل في إطار تجسيد خطة الحركة لتعزيز العمل الدبلوماسي حتى يتمكن من تأدية دوره الدعائي قصد التأثير على الرأي العام العربي حتى يدفع بالحكومات العربية إلى إعلان مواقفهم المساندة للقضية الجزائرية.

ومنذ إستقرار الشاذلي المكي بالقاهرة بعد فراره من مطاردة الشرطة الفرنسية له، قام ببلورة وفد خارجي جزائري، يضطلع بتأدية المهمة الدبلوماسية في كل الظروف الصعبة للتحضير الفعلي للثورة المسلحة من الناحية الدبلوماسية، بكسب المواقف المؤيدة لها للحصول على المساعدات المادية من أسلحة، وأموال، وتفهم الدول العربية والأجنبية لخصوصية القضية الجزائرية وظروفها التاريخية.

وإلى جانب دور الشاذلي المكي، هناك أحمد مزغنة الذي قدم هو الآخر جهودا معتبرة في مجال العمل الدبلوماسي لفائدة القضية الجزائرية، دفاعا على تصور (ح.إ.ج.د) حول الخطة الدبلوماسية التي نسجتها لتحريك العمل الدعائي لإحداث صدى على المستوى الدولي من شأنه المساهمة في استصاغة الموقف الدولي.

شكل نضال الشاذلي المكي وأحمد مزغنة الأولى للعمل الدبلوماسي، إستغلها وفد جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة ، و الذي زاد في دعم هذه الأرضية هو الصدى الذي تركته جولة كل من أحمد مصالي الحاج و الشيخ البشير الإبراهيمي في المشرق العربي، حيث تمكنا من إعطاء صورة معبرة ومعقدة عن أهداف النضال الوطني، ومعاناة مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية من جراء أساليب القمع الفرنسي المتعددة الأوجه.

وقد وصلت هذه الصورة إلى أعماق المجتمع العربي، بكل ألامها وأمالها وتوغلت في دوايب الأنظمة العربية مما جعل محرري الجرائد العربية والجزائرية بالخصوص في أتم الإدراك لمهمة الكتابات الصحفية والتغطيات الشاملة لمراحل الزيارات التي قام بها كل من مصالي الحاج والشيخ البشير الإبراهيمي بلغة إعلامية معبرة مضادة للتشويه الذي اعتمدته الدعاية الفرنسية ضد القضية الجزائرية.

شكل موضوع تدويل القضية الجزائرية من أهم الإهتمامات، التي شدد حرص أعضاء الوفد الخارجي وقيادة (ح.إ.ج.د) وجمعية العلماء رغم الظروف القاسية التي كانت تمر بها الحركة الوطنية، نتيجة المخاض الذي كان سائدا حول العمل المسلح ، وهذا للتمكن من معرفة موقف الرأي العام الدولي من أزمة الوجود الإستعماري بالجزائر ومقترحات (ح.إ.ج.د) والوفد الخارجي المنصبة على تحضير العمل المسلح.

كثفت (ح.إ.ح.د) من جهودها بعد ظهور العمل المسلح في تونس والمغرب، إنطلاقاً من الإستعدادات التي أظهرتها، متجاوزة في ذلك كل التعثرات التي نتجت عن عدم إستجابة الحزب الدستوري الجديد للمساعي الجادة التي قامت بها (ح.إ.ح.د)، لإستدراج الموقف التونسي، ورغم هذا التعثر بقيت الحركة محافظة على تحركاتها بإفاد عدة وفود إلى ممثلي الحركتين المغاربيتين لإنجاح مشروع العمل المغاربي المشترك، لهذا اتجهت الدبلوماسية الجزائرية إلى تغيير لهجتها، ومسار نضالها حتى تتجه إلى إدخال كل جهودها للدفاع عن مشروع العمل المسلح في الجزائر، معتبرة إياه من ضروريات المرحلة لهذا راحت تبحث عن الظروف والوسائل تثمينا للإستعدادات العسكرية والسياسية التي أظهرتها (ح.إ.ح.د) حتى تستقطب حركتي تونس والمغرب لتجسيد تصورها المتمثل في العمل المغاربي المشترك. وبإندلاع الثورة الجزائرية أصبحت منطقة المغرب العربي في منظور السياسة الفرنسية تمثل أزمة شمال إفريقيا تهدد كيانها ووجودها بالمنطقة سياسياً وعسكرياً، فإضطرها الوضع إلى مطالبة حلفائها الغربيين تقديم العون المادي لها و الدعم دبلوماسي لوفدها بهيئة الأمم المتحدة موظفة أسلوب التعقيم والتشويه للحقائق سعياً منها إفشال النجاحات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية بقيادة وفدها الخارجي بعد مؤتمر باندونغ 1955.

تعددت الظروف خلال الأشهر الأولى من عام 1956، أمام الوفد الخارجي عرقلت دخوله إلى هيئة الأمم المتحدة نتيجة الحصار الذي فرضته الدبلوماسية الفرنسية على المستوى الدولي، للوقوف أمام تحركات الوفد الخارجي في عمله الدبلوماسي من خلال الموقف الذي إتخذته ضد بعض الدول الإفريقية والآسيوية التي أعلنت مساندتها للقضية الجزائرية، حيث هددتها بقطع علاقاتها معها إذا ما بقيت مصرة على مواصلة تأييدها للقضية الجزائرية، وفي نفس الوقت بحجة إستصاغة مواقف الدول العضوة في حلف الشمال الأطلسي المكون من الدول الغربية لصالح موقفها وتصورها للقضية الجزائرية داخليا وخارجيا. وتمكنت من تحقيق كل هذا بإستغلالها عدم وضوح موقف الرأي العام الدولي من القضية الجزائرية، ويرجع هذا النجاح إلى تأثير حكومات الدول الأجنبية بما كانت تنشره الدعاية الفرنسية، وما كانت تدعو إليه الدبلوماسية الفرنسية. رد الوفد الخارجي على هذه الفراغ بميله إلى الجامعة العربية لينسق العمل مع وفودها لدى مجلسها ولدى هيئة الأمم المتحدة حتى يحفزها على تبني تحركات جادة تدفع بها إلى إتخاذ موقف علني وصريح يدعم القضية الجزائرية، ويؤيد عمل وفدها الخارجي. وحتى يحقق الوفد هدفه يقي يمارس ضغوطاته على وفد المملكة العربية السعودية لدى الجامعة العربية، مما أجبر هذه الأخيرة الخروج عن صمتها لتعلن موقفها النهائي من القضية الجزائرية في منتصف سنة 1956 .

ظل الوفد الخارجي طيلة 1956/1955 يصارع في كل الإتجاهات للوصول إلى تسجيل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة. و لم يتحقق هذا العمل إلا بعد إنعقاد مؤتمر الصومام، الذي أعطى دفعا لمسار الثورة الجزائرية على المستويين الداخلي والخارجي، بإقراره إعادة هيكلة تركيبة الوفد الخارجي، مع إضافة مكاتب جديدة للوفد في بعض الدول العربية لتكثيف العمل الدبلوماسي الذي إضطلع به كل من فرحات عباس ولمين دباغين وأحمد فرنسيس لدى الدول الأوروبية والآسيوية، وفي أمريكا الجنوبية واللاتينية للعمل على ضمان تغطية دعائية واسعة للقضية الجزائرية، بجعلها متواجدة في كل دول العالم ومن ثم تصبح جاهزة لطرحها في الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة.

وظف الوفد الخارجي الجزائري كل إمكانياته الدبلوماسية بالتنسيق مع جميع الوفود الأجنبية الممثلة لدى هيئة الأمم المتحدة المكنة في اتجاه تصفية الإستعمار في إفريقيا وآسيا، وبتأسيس مكتب الوفد الخارجي بنيويورك، وإختصارا للوقت إضطلع بدور مهم يتمثل في تسهيل المهمة للوفود الأجنبية وذلك بالعمل معها داخل الهيئة باحثا عن الوسائل والصيغ لإيصال ملف القضية الجزائرية إلى الجمعية العامة لمناقشتها في الدورة العاشرة في شهر سبتمبر 1956 حتى يتم تسجيلها نهائيا ضمن كبريات القضايا الملقة على كاهل هيئة الأمم المتحدة.

إحتل مشروع الوحدة المغاربية مكانة هامة في تصور (ح.إ.ح.د) بعد الحرب العالمية الثانية، حيث إعتبرها أهم مرجعية لتحقيق العمل المغربي المشترك، إنطلاقا من إستغلال أطروحات الحركات الإستقلالية المغاربية لدعم هذا التوجه في إطار عمل مكتب المغرب العربي الذي تأسس عام 1947، ولجنة تحرير المغرب العربي التي ظهرت عام 1948.

عمل الوفد الخارجي لـ (ح.إ.ح.د) منذ بداية إستقراره بالقاهرة على تنظيم لقاءات سياسية تشاورية بين المناضلين المغاربة، دفاعا عن قناعاته التقليدية والتمثلة في العمل المغربي المشترك، وهذا قصد التفكير في إيجاد الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية لتجسيدها على أرض الواقع، ورغبة منه في الوصول إلى تحقيقه ميدانيا سعى رفقة ممثلي الحركات الإستقلالية المغاربية توفير مقومات إستمراره وتجديده حتى يصبح من أهم إهتمامات أيديولوجية التشكيلات السياسية المغاربية، وحتى يكتمل نضجه السياسي والقومي قام الوفد الخارجي بتحريك آليات العمل الدبلوماسي، باحثا عن قنوات التنسيق بين الوفود المغاربية لتفعيله وتوسيع مجالاته، فشكل الوفد الجزائري لهذا الغرض وفودا دبلوماسية أوفدها إلى زعماء الحركات الإستقلالية المغاربية لإثراء المبادئ والأحكام المقترحة من طرف مناضلي (ح.إ.ح.د)، لتعميق النقاش حولها ودراسة كل ما يتعلق بالمشروع الوحدوي من جميع الجوانب إستجابة للظروف القاسية التي كانت عليها الشعوب المغاربية والحركات السياسية الوطنية المغاربية.

إحتاطت (ح.إ.ح.د) لمشروع الوحدة المغاربية خوفا من الإنزلاقات السياسية التي قد تحدثها الحركات السياسية المغاربية خاصة الجناح التونسي، لأن من خلال القراءة الأولية لمبادئ الأحزاب المغاربية، وجدنا هناك عدة إختلافات في الرؤى حول بعض القضايا المشتركة.

بذل الوفد الخارجي جهودا كبيرة بهدف تحقيق العمل الوحدوي المغربي لتجسيد أفكار الحركات السياسية المغاربية، قصد تحرير شعوب المغرب العربي من الإستعمار، ونظرا لأهميته في هذه الظروف ذهب الوفد موسعا في إهتمامه به وتقوية خطه السياسي لإصاله إلى غاياته، ولمسنا هذا عند قرب موعد انعقاد مؤتمر باندونغ في أبريل 1955. حيث أظهر رفضه للإقتراح الذي تمحور حول تقديم قضيتي تونس والمغرب للمؤتمر بعزل قضية الجزائر لنترك لموعدا لاحق، فقدم لذلك إنتقادات موضوعية لهذا التصور دفاعا على وحدة العمل المغربي المشترك.

وبعد مد وجزر بين الوفد الخارجي و الأعضاء الرسميين للمؤتمر، تمكن في النهاية ممثل الوفد الجزائري لدى لجنة تحرير المغرب من إقناعهم بضرورة تقديم القضايا المغاربية الثلاثة في تقرير موحد على أساس قضية واحدة، لإعطاء ثقل سياسي للنضال المغربي، للتأثير على سياسة الجيش الفرنسي، بالوقوف أمام كل المحاولات التي كانت ترمي إلى عزل القضية

الجزائرية عن قضيتي تونس والمغرب والتي كانت تمثل إستراتيجية الحكومة الفرنسية لتتفرغ كلية لتصفية الثورة الجزائرية.

وأمام تمادي الحزب الحر الدستوري التونسي في مواصلة إبتعاده عن الخط الوحدوي إتجه الوفد الخارجي نحو التفكير في إيجاد أسلوب مغاير لما كان في السابق لدفع حركة التنسيق بإتجاه تذليل المواقف المتناقضة بين الحركات السياسية المغاربية التي ساهمت في عرقلت المسار الوحدوي المغاربي.

وقد إضطلع بهذه المهمة الوفد الخارجي مشددا على ضرورة إحياء العمل التنسيقي لإيجاد أسلوب تعاون في المجال السياسي والعسكري مع مناضلي التشكيلات السياسية المغاربية، وهذا لمواجهة إستراتيجية الجيش الفرنسي التي بدأ في تطبيقها بعد مؤتمر باندونغ 1955، بعد تسجيل فشل مساعي الدبلوماسية الفرنسية التي كانت تهدف إلى الوقوف أمام الجهود والمحاولات التي قام بها الوفد الخارجي والدول المؤيدة لتصوره، لمنع تسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة، نظرا لما أصبحت تحضى به من أهمية وإهتمام من طرف دول كتلة الأفروآسيوية الأربعة عشر والدول العربية خاصة التي أعلنتت دعمها للقضية الجزائرية وموافقتها لتسجيلها لدى هيئة الأمم المتحدة.

أثمرت المساعي الوندوية التي تبناها الوفد الخارجي إلى تكوين جيش تحرير المغرب العربي المشكل من جيش التحرير الوطني و جيش تحرير المغرب الأقصى، لتسهيل مهمة تنسيق العمليات العسكرية وتميرير الأسلحة إلى الجزائر و المغرب عبر البحر والبر لمساعدة الثورة الجزائرية، لمواجهة الإستعدادات الكبيرة الذي أظهرتها الحكومة الفرنسية في المجال العسكري والدبلوماسي، لعزل القضية الجزائرية عن القضية المغاربية تمهيدا لتوجيه كل إمكانياتها لدحض و تطويق تطور العمل المسلح في الجزائر.

ورغم التوتر الذي صبغ الوضع السياسي المغاربي، لم يثن من عزيمة الوفد الخارجي من مشاق العراقيل التي أخرت مسار العمل الوندوي، نتيجة فعل الألغام الإستعمارية التي زرعها الفكر الإستعماري بدسائسه منذ أن وطأت أقدامه أرض المغرب العربي. وإتسع إنفجارها حتى توغلت داخل الحركات السياسية المغاربية. وظهرت صورها في إندلاع الصراع السياسي و الإيديولوجي بين قادة الداخل والخارج، للإختلاف الكبير بينهم في الرؤى حول إنطلاقة العمل المسلح وتضارب وجهات النظر بين المواقف السياسية التي أظهرها عناصر الوفد الخارجي و المواقف العسكرية التي تبناها القادة الستة بالداخل.

نشب الصراع بين الطرفين حول قضية الأسلحة التي كانت تمثل أهم إنشغال قادة الداخل خاصة مسؤولي المناطق العسكرية، وهذا ملاحظناه من خلال الرسائل التي تبادلها عبان رمضان مع محمد خيضر قصد الإجابة عن كل التساؤلات حول مجمل القضايا لتقديم حلول وإقتراحات لمعالجتها وفق تصور عسكري نابع من صلب قادة الداخل، دون مراعاة أفكار وإقتراحات الوفد الخارجي حول هذه القضية، لأن في هذه الفترة وقبل مؤتمر الصومام كان الوفد متهما بتقصيره في مجال تمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة، رغم تمكنه من الحصول على الكمية الضرورية من العتاد العسكري في وقت مبكر، لضمان إستمرار العمل المسلح.

عمل الوفد الخارجي على تقديم تصوره كاملا حول قضية نقص الأسلحة أدرجه في رده على رسائل قادة الداخل لتفنيد الإتهام الذي لفق له مبررا فيه نظرته وموقفه السياسي من المسألة موضحا بأن الثورة لا تعتمد فقط على الأسلحة بل هي في حاجة إلى جبهة تنظيم وتوسيع جبهة

دبلوماسية تعمل على تحريك وتحسيس الرأي العام العالمي للضغط على السياسة الفرنسية التي يطبقها جيشها في الجزائر.

حرص الوفد الخارجي خلال هذه الظروف على أهمية استمرار تبادل الرسائل مع عбан رمضان حول مشكلة الأسلحة، إيماناً منه بحيوية المسألة التي تتطلب نوع من العناية والإهتمام في إطار تصور الوفد القاضي بضرورة تفعيل العمل الدبلوماسي، وحول هذا الدور أشار مبروك بلحوسين في كتابه "بريد الجزائر القاهرة 1954-1956" إلى سبع رسائل لمحمد خيضر وجهها لعبان رمضان عبارة عن إجابات دقيقة عن كل التساؤلات وإنشغالات ممثلي الداخل. ومضمناً إياها جملة من التصورات التي ترجمت خطة الوفد الخارجي في العمل الدبلوماسي وموقف السياسيين من العمل المسلح. وحول مسألة نقص الأسلحة رد أحمد بن بله في رسالتين لخص فيهما ما قام به في مجال جمع الأسلحة ومساغيه الرامية إلى إيجاد مصادر دعم إضافية لتعزيز ماتم تحقيقه للمحافظة على إنتصارات الثورة و توفير لها إمكانيات الإستمرار في إتجاه التوسع لإفشال كل مشاريع الحكومة الفرنسية.

ومن هذا الواقع برزت أزمة الصراع بين التصور السياسي و النفوذ العسكري حول الثورة، مما حفز قادة الداخل لمضي نحو فرض الذهنية العسكرية على سيرورة العمل المسلح بإعطاء الطابع و البعد العسكريين للثورة، رغبة منهم إحكام السيطرة العسكرية على كل توجهات الثورة، و التي ستتأكد أثناء إنعقاد مؤتمر الصومام الذي وقع تحت سيطرة قادة الداخل السنة المشرفة على العمل المسلح في غياب عناصر الوفد الخارجي.

أخذ التفكير في عقد المؤتمر وقتاً طويلاً، لجملة من الأسباب الظرفية، إنطلق منها قادة الداخل، كتوقف الإتصالات بينهم وبين أعضاء الوفد الخارجي، و ضعف الإمدادات العسكرية التي كانت تنقص قادة المناطق العسكرية، نتيجة توقف ضعف المساعدات المصرية وعجز ممثلي الوفد الخارجي تسوية المشكلة، وهذا ما أشار إليه العربي بن مهيدي في تقريره أمام المؤتمرين في مؤتمر الصومام.

وفي إطار الإعداد لتنفيذ هذا التصور لفرض الذهنية العسكرية لتصبح هي المشرفة على شؤون الحرب و أمور التسليح قصد إبعاد كل العناصر السياسية الراضية لهذا المنطق الأوليقرشي، أولها غياب عناصر الوفد الخارجي عن جلسات مؤتمر الصومام رغم الإستعدادات الجادة التي أظهرها ممثلو الوفد لحضور المؤتمر . للمساهمة في إثراء النقاش رفقة أعضاء الداخل، حول كل القضايا العالقة في المجال السياسي والعسكري والمالي للوصول إلى صياغة أرضية سياسية تساهم في تنظيم شؤون الثورة بالداخل وتحريك العمل الدبلوماسي على المستوى الخارجي.

لكن الأمور كانت تسير عكس ما كان يتصور لها، فتم إبعاد الوفد الخارجي نتيجة تأخره عن الموعد المحدد، رغم أنه إلتحق بالمكان المتفق عليه و بقي فيه لمدة أسبوع وهو ينتظر مبعوثي قادة الداخل، ثم إنتقل إلى طرابلس وبقي فيها منتظراً مدة أسبوعين تبطاً مبعوثي الداخل لنقلهم إلى مكان إنعقاد المؤتمر.

بقي الوفد الخارجي حريصاً وملتزماً بالمهمة الموكلة إليه يعمل في إتجاه توسيعها إستجابة للتطورات التي حققتها الثورة داخليا و خارجيا وتجسيذا لقرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 مترفعا عن الإقصاء الذي تعرض له في المؤتمر. وراح يعمل من القاهرة في نسج خطة سياسية لغرض إظهار إلتزامه بالقضية الوطنية بتوسيع العمل الدعائي عن طريق تنظيم الندوات السياسية، واللقاءات الودية بين المناضلين الجزائريين والمسؤولين العرب، للإجابة

عن إنشغالات قادة الداخل في المجال السياسي والعسكري، وعمل في هذا الاتجاه على تشكيل لجانا سياسية لدراسة إحتياجات الثورة التي حصرها مؤتمر الصومام في ضرورة تحريك العمل الدبلوماسي في كل دول العالم. والبحث الجاد عن الوسائل الكفيلة لتسوية مشكلة نقص الأسلحة التي كان يعاني منها قادة الداخل عن طريق إيجاد قنوات جديدة لضمان استمرارها بين الطرفين.

تجاوب الوفد الخارجي مع ظروف الثورة بعد مؤتمر الصومام لتلبية حاجيات العمل المسلح، ولهذا الغرض أعد تقارير شاملة ومفصلة حول مشكلة الأسلحة، حتى يستطيع توضيح الأسباب التي أدت إلى صعوبة تجاوز الأزمة والرد على الإتهامات التي اتهم بها، من طرف قيادة الداخل التي عملت على تجاهل مقترحات الوفد ثم أقدمت على إعادة هيكلة تركيبة الوفد الخارجي بالقاهرة بتعيين عناصر أخرى في كل من تونس والمغرب للمساهمة في حل المشكلة نهائيا.

أقرز إصرار وتصلب قادة الداخل لمواقفهم إلى إتساع الهوة بينهم و بين أعضاء الوفد الخارجي وممثلي مكاتبه، مما أدى بهؤلاء إلى رفض كل ما تمخض عن المؤتمر من قرارات وهياكل تنظيمية، من خلال الموقف المضاد للمؤتمر الذي تبناه أحمد محساس بعد نهاية أشغاله لعدم توفر الشروط الضرورية لعقده، كغياب العديد من القادة كمصطفى بن بولعيد وممثلوا الوفد الخارجي. وإضافة إلى هذا فسح المجال لبداية صراع سياسي وأيديولوجي مع قادة الداخل، خاصة عبان رمضان الذي أظهر سياسة متفتحة على بعض التشكيلات السياسية التي كانت رافضة لإنطلاق الثورة في الظروف التي إنطلقت فيها. ومهما يكن فإن قضية أحمد محساس تمثل فصلا من فصول الصراع السياسي الذي تمخض عن مسار الثورة الناتج عن اختلاف القناعات السياسية والإيديولوجية لقادة الثورة حول تنظيم العمل المسلح.

سعى الوفد الخارجي الجزائري بكل جهوده لإنجاح مهاماته الدبلوماسية معتمدا في ذلك على تصوره الذي نتج عن الندوات واللقاءات التي عقدها بالقاهرة، لغرض توفير الحوافز المشجعة لتوسيع حركة التنسيق مع المناضلين المتواجدين بالخارج بما فيهم المشرفين على تسيير أمور العمل المسلح بالداخل، للوصول إلى صيغة إتفاق بينهما لتحريك العمل الدبلوماسي والدعائي لإخراجه من نطاقه العربي القومي إلى النطاق الدولي، لدفع عملية التدويل التي ظل الوفد يعمل لأجلها منذ إستقراره بالقاهرة لتسجيل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة.

وعلاوة على إهتمامات الوفد بالعمل الدبلوماسي والدعائي لغرض تدويل القضية الجزائرية، كشف عن مساع حثيثة رغبة منه لمعالجة أزمة التسليح عن طريق إيجاد صيغ جديدة تؤدي إلى توفير الإمكانيات المادية والتقنية لضمان وصولها إلى المقاومين بالداخل، لوضع حد للإتهامات والشكوك التي أثارها قادة الداخل حول المسألة، ولإنهاء حالة التوتر التي طالت بين أعضاء الوفد وقادة الداخل وإختزال الفترة الزمنية التي طرحت فيها هذه المسألة والتي ترجع إلى السنوات الأخيرة من عقد الأربعينيات، والسنوات الأولى من عقد الخمسينات وهي التي كانت وراء إندلاع أزمة صراع هياكل (ح.إ.د.ح) عام 1952 ثم إنفجارها عام 1953. ولضمان توفير الكميات الضرورية من الأسلحة، عمل الوفد بالقاهرة ومسؤولو مكاتبه بالدول العربية إلى تنظيم العديد من التظاهرات الإعلامية حول الثورة الجزائرية لغرض جمع الأموال لشراء الأسلحة، لدعم توسيع العمل المسلح في الداخل.

إعنتى الوفد الخارجي أيضا إعثناء بعملية التسليح باعتبارها الغذاء الأساسي لتوسيع العمل الدبلوماسي بالخارج و دعم المقاومين بالعتاد الحربي تطبيقا لما جاء في الوثيقة النهائية لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، وحول مسألة التسليح سعي بكل جهوده وإمكانياته السياسية لتوفير الأسلحة، بشرائها من شبكات التهريب الدولية وتمريرها عبر مناطق العبور البحرية والبرية في المناطق العربية. لهذا الغرض قام بربط صلات متينة مع مسؤولي بعض الدول العربية كمصر وسوريا والعراق و ليبيا لإستغلال أراضيهم كمناطق عبور والإستفادة من بعض الوثائق الرسمية خاصة جوازات السفر لتمكن من التنقل عبر الدول الأوروبية أين تتواجد شبكات تهريب الأسلحة.

بعد التعديل الذي أحدث على تركيبة الوفد الخارجي، تشجع عناصره لسد الفراغ الذي خلفه سقوط القادة الخمسة في يد الشرطة الفرنسية يوم 22 أكتوبر 1956 وإعادة تنظيم أمور مكتب الوفد بالقاهرة للمساهمة في تقديم حلول عاجلة لمشكلة الأسلحة دعما لهيئة التسليح التي أنشأتها لجنة التنسيق و التنفيذ لتسهيل مهمة إدخال العتاد الحربي إلى الداخل لضمان ديمومة العمل المسلح وإضافة سند للعمل الدبلوماسي، وحتى يحقق هذا المسعى أقحم الوفد الخارجي التنظيمات الطلابية الجزائرية حتى العربية. في عمله الدبلوماسي لتوسيعه على مستوى الجامعات العربية كالقاهرة، وبيروت، ودمشق وفي هذا الإطار قام بتنظيم أيام إعلامية واللقاءات الثقافية مع إلقاء المحاضرات داخل الأوساط الجامعية، قصد جمع الأموال وممارسة العمل الدعائي.

تمكن الطلبة خلال تحركاتهم من التأثير على العديد من الطلبة الجزائريين والعرب المتواجدين في الجامعات العربية مما أدى بهم إلى تبني مواقف رائدة، ترجمت قناعاتهم السياسية من الثورة، فطالبوا من الوفد الخارجي مساعدتهم معنويا وماديا ليتسنى لهم الانضمام إلى الثورة لدعمها عسكريا و دبلوماسيا.

ساهم الطلبة الجزائريون بعد تأسيس إتحادهم في إعطاء دفع قوي لمشروع التدويل الذي اضطلع به الوفد الخارجي رغبة منهم مساعدة الوفد في تفعيل الجبهة الدبلوماسية لدعم الجبهة المسلحة بالداخل، ومواجهة الدبلوماسية الفرنسية التي كانت تقوم بحملة دعائية مضادة لعمل الوفد الخارجي رافضة بذلك تدويل القضية الجزائرية ولتركها تدور في فلكها وفق الحلول التي إقترحتها وهو العامل الذي زاد من عزيمة الطلبة في تقوية العمل الدبلوماسي من خلال البيانات واللوائح السياسية التي أصدرها (إ.ع.ط.م.ج)، مكرسا فيها موقفه الرافض للحلول الجزئية الفرنسية و لكل الأطروحات الدبلوماسية الفرنسية بشأن القضية الجزائرية.

حققت الدبلوماسية الجزائرية تطورا هاما بعد دخول الطلبة إلى جانب الوفد الخارجي لتجسيد الإهتمام الذي أصبحت تحضى به القضية الجزائرية في دول العالم خاصة الدول العربية كلبان، وسوريا، ومصر، وفي جزء كبير من القارة الآسيوية كالهند وإندونيسيا التي تحرك فيها الطالبان الأخضر الإبراهيمي ومحمد الصديق بن يحي سنة 1956. وأوحى إنضمام الطلبة إلى الوفد مدى إهتمام هذا الأخير بالطاقات البشرية لإنجاح مهمة تدويل القضية الجزائرية.

ونسجل هنا عمل الوفد الخارجي في كل الجبهات وفي مختلف الإتجاهات، ساعيا إلى توظيف التنظيمات الطلابية والطاقات البشرية، لدعم تحركاته الدبلوماسية التي عرفت توسعا كبيرا منذ عام 1956، من خلال إهتمام الدول العربية والحركات النقابية والتشكيلات السياسية التي كانت بالقاهرة، وأمام كل هذه الإتصالات بقي الوفد حريصا على إستغلال كل هذه

الجهات حتى يتمكن من إقناع المنظمات الدولية بالإستجابة لطلبه المتمثل في تسجيل القضية الجزائرية.

ومحاولة من الوفد تحقيق نجاحات لفائدة الثورة بإنجاح الجهود الكبيرة التي إستغرقت وقتا طويلا، بقي يناضل من أجلها مستأنفا عمله حتى الوصول إلى توسيع عمله الدبلوماسي، مفتتحا إياه بدخوله في إتصالات أولية مع أحمد مصالي الحاج الذي أصبح يشرف على تنظيم (M.N.A) ونظرا لما يكتسيه الموضوع من أهمية قمنا بمعالجته إعتقادا على ما توفر لدينا من شهادات تاريخية، لأن الموضوع في حد ذاته له خصوصية تختلف عن العديد من المواضيع الخاصة بتاريخ الجزائر المعاصر، ولنقص الوثائق الرسمية إختصرنا الموضوع في ثلاثة عناصر أساسية متداخلة أردنا من خلالها توضيح علاقة الوفد الخارجي بالحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A).

بدأ الوفد الخارجي في رسم هذه العلاقة بتدخلاته المتكررة كمساع من جانبه لرأب الصدع الذي إتسع بين أحمد مصالي الحاج و المركزيين و اللجنة الثورية للوحدة و العمل، رغم وقوعه تحت ضغوطات هذه الأخيرة التي كانت تمارسها على أعضائه لمنع أي إتفاق بينهم وبين أحمد مصالي الحاج. وخوفا مما قد تؤديه أزمة تصلب المواقف بين أجنحة الحرب، تحرك الوفد الخارجي بوساطة لإبعاد ماكان يتصور، فأعلن عن تنظيم لقاء سياسيا يجمع الأطراف المتصارعة لدراسة ما تمخض عن مؤتمر هو رنو 1954 والتطرق إلى موضوع العمل المسلح.

أثمرت مساعي الوفد الخارجي إلى عقد للقاء بسويسرة في 29 جويلية 1954 حضره عن أحمد مصالي الحاج احمد مزغنة وعبد الله فيلاي وعن المركزيين حسين لحول وامحمد يزيد وهي العناصر المرموقة في (ح.إ.ج.د) التي كانت لها إمكانيات سياسية عالية كفيلة لإذابة كل الصراعات التي كانت تدمر تركيبة الحزب ومشروعه العسكري.

كشف اللقاء عن حقيقة الخط السياسي للحركة وواقع مشروع العمل المسلح الذي مازال طريقه محفوا بالمخاطر والمزالق، لضعف الإمكانيات و التحضيرات الضرورية لمباشرة الثورة، مما شجع بعض عناصر اللجنة المركزية تبني أطروحات أحمد مصالي الحاج القائمة على ضرورة التريث بدل التسرع لجمع كل الإستعدادات لضمان حد من الثقة والإطمئنان على مسار العمل المسلح عند إندلاعه.

إهتم أحمد مصالي الحاج بالوفد الخارجي في الظروف التي إتسع فيها الصراع بينه وبين مضاده من المركزيين واللجنة الثورية، محاولا إقناعهم بتصوراته لمنعهم من الإنزلاق الذي كان ينذر بخطورة إنحراف العمل المسلح عن أهدافه، وخوفا من إنفجار الوضع، وجه أحمد مصالي الحاج رسالة مطولة إلى الوفد الخارجي في 31 جانفي 1955 قدم لهم فيها شرحا معمقا حول وجهة نظره من العمل المسلح، وموقفه من كل الأحداث التي كانت تعصف بـ(ح.إ.ج.د)، ومحذرا في نفس الوقت الوفد الخارجي من مغبة إنصياحه لتصور اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذي قد يساهم في تأزم الوضع، وما قد يخلفه من إكاسات على التصور التقليدي للحزب موضحا كذلك أسباب رفضه الإنطواء تحت غطاء جبهة التحرير الوطني لعدم توفرها على المقاييس الفكرية والسياسية.

ومن هذا الفراغ ظل أحمد مصالي الحاج مستأنفا نضاله في شرح موقفه للمناضلين الجزائريين المتواجدين بالقاهرة، وحول مفهوم الجبهة وضح في العديد من رسائله لهؤلاء إلى أن (ج.ب.و) وقعت في فراغ أيديولوجي لعدم تمكنها من توفير المقومات الفكرية والسياسية

لمفهومها، وبهذا المنحى المتأزم الذي عرفته (ج.ت.و) دفع بأحمد مصالي الحاج إلى تبني خطوة سياسية تمثلت في توجيه رسائل إلى أعضاء الوفد الخارجي وإلى مناضلي الحركة الوطنية بالقاهرة، حتى يوضح لهم حقيقة موقفه من الثورة ومن جبهة التحرير الوطني ممهدا بذلك إلى تهيئة الأرضية الملائمة لتأسيس جبهة تستجيب للمفهوم الذي يؤمن به يكون أوسع وأعمق من المفهوم الذي جاءت به (ج.ت.و) من الناحية السياسية والأيدولوجية وهذا قصد تجاوز أزمة الصراع التي كانت بين قادة الداخل والخارج، التي بقيت تفرز حالات التوتر والإحباط على المناضلين خاصة علاقة أحمد مصالي الحاج بـ (ج.ت.و). وفي خضم هذا الظروف المتوترة دفعت بمناضلي التشكيلات السياسية المتواجدين بالقاهرة إلى تأسيس جبهة تحرير الجزائر عام 1955.

حققت هذه القفزة تفهم الشخصيات السياسية الجزائرية لخطورة الحالة التي كانت تمر بها الثورة، فعملوا على منح الجبهة الجديدة المفهوم الحقيقي لتسميتها حتى تأخذ طابع الشمولية لتوجهها السياسي والأيدولوجي حتى تكون تصبح أرضية خصبة تساهم في توسيع العمل المسلح بالجزائر في إطار تصورات (ح.إ.ح.د) ولتفرغ لتحريك العمل الدبلوماسي قصد تحقيق قفزة نوعية لوضع مسار الثورة في الإطار المغاربي والعربي الذي هو من أهم مبادئ الحركة الإستقلالية التي ظلت متمسكة به منذ مطلع القرن العشرين.

لكن رغم لقاء 29 جويلية 1954 ورسالة أحمد مصالي الحاج للوفد الخارجي في 31 جانفي 1955 لم تستطع هاتان المحاولتان وضع حد للصراع الذي كان دائرا بين مصالي الحاج ومعارضيه لم يبق الصراع محصورا في المجال السياسي الذي لم يخرج عن المواقف المتصارعة الناتجة عن إختلاف تصورات مناضليهم حول العمل المسلح. بل تعدى ليشمل الجانب العسكري الذي أدى إلى إندلاع صراع دموي مقيت بين جيش التحرير الوطني وحركة محمد بلونيس في المنطقة الثالثة، والذي عبر عن مظهر آخر لواقع العلاقة بين مناضلي الخارج وقادة الداخل نتيجة التصلب الذي أبداه هؤلاء تجاه ممثلي الثورة السياسيين المتواجدين بالخارج بما في ذلك الشخصيات المناضلة الموالية لمصالي الحاج.

فمهما حاولنا التعمق في البحث التاريخي حول قضايا التاريخ الوطني، خاصة المواضيع التي مازالت تعاني نقصا في الدراسات حولها، كالتى تطرقنا إليها في أطروحتنا هذه منها موقف أحمد مصالي الحاج من الثورة وبشكل عام تبقى هذه القضايا تشكل أهم المواضيع الجديرة بالدراسة، تثير فضول الباحث المتخصص ليتتبع مسارها بمعالجة موضوعية، يمكن من خلالها المساهمة في حسم بعض القضايا السياسية والعسكرية للثورة. وعلى ضوء هذا الطرح تبقى شخصية أحمد مصالي الحاج حسب الوثائق والشهادات التي إطلعناها من أهم الشخصيات السياسية الهامة في التاريخ الوطني، بالنظر إلى الدور الذي قام به خصوصا في الفترة التي نحن بصدد دراستها من خلال الجهود التي بذلها في سبيل العمل المسلح بالمنطق الذي إعتدته الحركة الإستقلالية التي ترأسها منذ أول ظهور لها في مطلع القرن العشرين. وسعى خلال الفترة من 1945 إلى 1954 إلى تكريس المنهج العسكري بترسيخ فكرة مأخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، لأن الظاهرة الإستعمارية لا يمكن معالجتها إلا بالمنطق الذي تفهمه وهو الحل المناسب لها لإستئصالها من الجزائر.

وتلخصت أهم مواقفه في الزيارات التي قام بها إلى الدول العربية و إلى الجامعة العربية سنة 1952 باحثا من خلالها الدعم المادي و المعنوي للثورة المسلحة، ثم بعد ذلك إستجابته للمؤتمر الذي دعا إليه الوفد الخارجي و الذي إنعقد في 29 جويلية 1954 بسويسرة، إيماننا منه

لإيجاد حل لأزمة الصراع التي اندلعت بينه وبين معارضيه من الحزب العتيد (ح.إ.ح.د) وهذا ما كشفته رسالة الضابط سليمان الوهراني لأحمد بن بله في أكتوبر 1954 التي وضح فيها الإتصالات التي كانت بين سي الحواس وأحمد مصالي الحاج الذي دعا فيها مسؤولي منطقة الأوراس إلى تنظيم هجومات عسكرية على المواقع الفرنسية، وفي نفس الوقت وجه رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في 25 نوفمبر 1954 ، طالبا منه مساعدته للتنسيق مع المسؤولين العرب هناك، متوسلا منهم دعم العمل المسلح في الجزائر ثم إتصاله بالوفد الخارجي بالقاهرة في مذكرة مطولة بتاريخ 31 جانفي 1955 واضعا نفسه في مسار الأحداث ومحاولا إقناع الوفد الخارجي بتصوره الخاص الثورة.

ولم يتوقف عن هذا الحد بل تعدى إلى أكثر من ذلك بتعيين وفد بإسمه في مؤتمر تأسيس جبهة تحرير الجزائر المنعقد بالقاهرة في 17 فيفري 1955 رفقة ممثلي التيارات السياسية الجزائرية الأخرى، وعند اشتداد العمل الثوري وإتساعه بالجزائر، الذي أدى إلى سقوط بعض العناصر القيادية في يد الشرطة الفرنسية أبرق إلى أسد الفقي الممثل الدائم للملكة العربية السعودية لدى هيئة الأمم المتحدة رسالة بتاريخ 5 جانفي 1955 طلب فيها منه تقديم القضية الجزائرية لمجلس الأمن و مذكرتين الأولى بتاريخ 5 سبتمبر 1955 والثانية في 5 نوفمبر 1955 بعثهما للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة داق همرشولد. للتدخل لوقف مجازر الجيش الغربي المرتكبة بالجزائر ولتدخل لدى السلطات الفرنسية لوقف تنفيذ حكم الإعدام في حق مصطفى بن بولعيد و أحمد بوشمال.

تعتبر هذه الحقائق جزءا من الحجج حول مواقف ودور أحمد مصالي الحاج في الثورة ونظراته السياسية والعسكرية للعوامل التي كان يجب أن تتوفر لتفجيرها. ويبقى محل إهتمام الباحثين والمؤرخين للإحاطة بعمله ونضاله السياسي خاصة خلال فترة 1945 – 1962. وما قدمناه في هذه الدراسة لتسليط الضوء على بعض من القضايا والمسائل السياسية والعسكرية والتنظيمية التي كانت محل خلاف بين المناضلين في الداخل والخارج إنطلاقا من علاقة الوفد الخارجي بممثلي الثورة بالداخل خارج القاهرة محل إقامة الوفد، وزعماء الحركات الوطنية المتواجدين بالقاهرة. وتحليل الظروف والأسباب التي أدت إلى ظهور أزمات أعاققت فعلا مسار الثورة وما عرفت الجزائر بعد الإستقلال إلا نتيجة لهذه الإنزلاقات التي حدثت قبل سنة 1962 و لم تعالج في حينها.

وهنا يأتي دور الدراسات التاريخية لتسليط الضوء على مثل هذه الإشكاليات والإحاطة بها من كل الجوانب بدراسات تحليلية في إطار المقارنة بين الأحداث التاريخية بغرض التمكن من التعرض لكل العناصر الفاعلة في المشكلة للحدث و فتح ملفات التاريخ الوطني. وتحديد المسؤوليات الفردية والجماعية في الحدث ذاته، وهذا للتوصل إلى معالجة الإشكالية بموضوعية علمية تساهم في ترسيخ المنهج النقدي في القضايا التاريخية. قصد تفكيك الألغام الإستعمارية وتصحيح المفاهيم التاريخية.

وهكذا تصبح الدراسات التاريخية المعقدة أكثر ضرورة في وقتنا الراهن بالنسبة للجزائر لتجاوز الوضع الراهن بتعميق البحث التاريخي في شكل أطروحات أكاديمية بفتح كل الحلقات الشائكة للتاريخ الوطني ذات الأبعاد السياسية والإيديولوجية والعسكرية بصورة جدية و هادفة لتعميق الوعي التاريخي قصد التوسع في تناول مواضيع التاريخ السياسي الجزائري بمعالجة كل إشكالياته لتوظيفها في بناء المجتمع.

الملاحق

MEMOIRE / LA LIGUE DES ETATS ARABES

SUR LES ATTENTES AUX DROITS DE L'HOMME

COMISE PAR LA FRANCE IN ALGERIE

Présenté par Mohammed Khider
Président de la délégation du Parti du Peuple
algérien , et du Mouvement pour le Triomphe
des Libertés démocratiques , au Caire .

Le Caire le 27 Avril 1954



A l'origine ,un jeune militant du Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques ,parti légal Mr. Achachi ,de Tizirt ,en Kabylie ,avait reçu en 1953, alors qu'il distribuait "l'Algérie Libre " journal légal ,organe de son parti,un coup de fusil du caïd (agent de l'administration).qui le blessa à la cuisse.Ce fut la victime qui fut poursuivie pour "vidance et voies de faits à agent dans l'exercice de ses fonctions".Remis de ses blessures ,le jeune Achachi ,rentra dans sa tribu en janvier 1954 ;les gendarmes assistés par la P.R.G. et par la milice civile que l'administration française entretient dans cette région ,faisant irruption dans son domicile ,procédèrent à son arrestation ,et le déférèrent devant le juge d'instruction de Tizi-Ouzou.Là ,on lui apprit que les perquisitions entreprises à son domicile n'ont pas été fructueuses ,mais qu'il avait été par la suite trouvé dans un champ lui appartenant "divers documents concernant son parti ",ainsi qu'un vieux fusil de chasse.Et c'est de cette mince affaire qu'est partie la vaste opération policière ,en vertu d'une commission rogatoire qui est la huitième en son genre,délivrée par le juge BERNARD de Tizi-Ouzou ,connu dans la magistrature pour son caractère raciste et rétrograde.

En fait nous nous trouvons là devant des raids policiers dont le but est d'alimenter les "complots préfabriqués "que les Algériens connaissent,avec des soit-disant "documents " ,"dépôts d'armes ",et des "pièces à conviction" que la police invente de toute pièce.La police tente par tous les moyens nombreux et illégaux mis à sa disposition par l'article 80 du Code Pénal ,de désorganiser le Mouvement de libération nationale.Elle se sert d'un magistrat instructeur à sa solde ,pour donner une apparence légale à sa vaste opération et pour son caractère politique "d'origine juridique et judiciaire ".(C.F. coupures de presse ci-jointes attestations des organisations contre ces opérations)

De plus ,le lundi 10 mai,s'est ouvert à Alger le procès de 52 Algériens de la région de Nédhroma-Nemours ,sur la frontière marocaine ,poursuivis en vertu de l'article 80 ,à la suite d'une provocation policière ,au cours de la quelle le patriote Ben Dahou Mohammed a été abattu d'un coup de revolver. p 3

en septembre 1949 contre les paisibles navyans de Sidi Ali Bounab. Sous prétexte de rechercher un patriote en fuite des tribus entières ont été mises à sac : 600 maisons ont été saccagées et brûlées , (C.F. Photos des enquêtes menées à Sidi Ali Bounab , et des dégats p.32 et 33 de la même brochure), les hommes torturés sur la place publique , les femmes violées , ce qui a fait quitter leur tribu à des centaines de familles soucieuses de leur honneur , pour chercher refuge dans les grandes villes. Par ailleurs depuis Janvier 1950 , la population habitant les montagnes des Aures est soumise jusqu'à nos jours (Voir collection de l'Algérie Libre sur les expéditions) à des raids d'une brutalité digne de l'époque de L'occupation, avec leur cortège d'arrestations collectives , d'amendes et d'impositions de toute sorte , telle que l'Obligation faite à chaque village de nourrir une compagnie de légions étrangères. Le 28 et la 29 janvier 1953 à la suite d'une expédition semblable, des dizaines de personnes ont été torturées publiquement pour leur faire dénoncer des patriotes et indiquer les sot-disant stocks d'armes du PPA. p1

Le 9 avril 1954 , cette même police , sur simple commission rogatoire du juge d'instruction de Tizi-Ouzou, a arrêté des dizaines d'Algériens , à la suite de perquisitions nocturnes effectuées en Kakylié , dans les locaux du M.T.L.D. (le parti de Messali) à Alger , Constantine , Bougie , Bone , Djidjelli , Reibel , Sour el Ghoulane , L'Arbaa , Birhadem , Almer , Elida , Boufarik , Medea , Isser , Cherchell Oran , Ain Kerman , Tlemcen , Hammam-Bou-Hadjer , Ain-Temouchent , Sidi Bel Abbas Mostaghenem ect.. Le prétexte de ces perquisitions est toujours "recherche des stocks d'armes et de patriotes condamnés par contumace". Jusqu'à ce jour les parents et amis de Zitouni Mohamed de Boghari , patriotes connus , ne sont pas arrivés à savoir où il se trouve depuis qu'il fut arrêté et arbitrairement sequestré par la police.

Régime Penitentier : Nous renvoyons à "la déclaration des détenus politiques incarcérés à Alger , pour avoir une idée plus exacte du régime de misère de terreur et de silence imposé aux patriotes algériens, et à la lettre déchirante que Abbane Ramdane a adressé à Frères de lutte , à l'effet d'alerter l'opinion publique sur son sort de "Bagnard" et sur celui de ses compagnons de bagne (C.F. Brochure sur l'Assemblée pour le Retour de Messali et la Libération des détenus politiques algériens 13 Juin 1953 , page 20) p4

Le Cas de Mr. Messali Hadj le leader algérien , résident du Parti du Peuple Algérien et du Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques , est un cas d'arbitraire flagrant qui a permis au "Comité des Intellectuels Pour la Défense des Libertés " , de dire : "La Déportation de Messali Hadj constitue incontestablement une voie de fait qui vient s'ajouter à la liste déjà longue des violations des libertés en Algérie ". Depuis deux ans Messali est déporté à Niort , où il est l'objet de la surveillance et des tracasseries de la police de jour et de nuit. Il n'a même pas été autorisé à se rendre au chevet de son épouse en octobre 1953.

CONCLUSION Pour dénoncer toutes ces atteintes aux droits de l'Homme , le Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques , s'est d'abord adressé au gouvernement français , par la voix de ses élus , le 13 Avril 1950 (C.F. annexe I du Mémoire à l'ONU). Son cri d'alarme est resté sans réponse . Puis , en Juillet 1950 , le même Mouvement qui représente l'écrasante majorité du peuple algérien , s'est adressé dans la mémoire ci-joint à l'Organisation des Nations-Unies.

Le gouvernement français pour n'avoir pas à se fustifier , nie évidemment toute atteinte aux droits de l'Homme. Aul doute que la Ligue des Etats Arabes réalisent que cette attitude de la France est lourde de conséquences, aussi nous lui suggérons qu'elle reprenne notre proposition contenu dans le mémoire aux Nations-Unies , à savoir : Qu'une commission internationale vienne enquêter sur la suite donnée aux engagements pris par la France de respecter la charte des Nations Unies et la Déclaration Internationale des Droits de l'Homme " , tant parmi les populations des Etats membres eux-mêmes , que parmi celles des ~~territoires~~ ^{territoires} sous leur juridiction ". p 5

هذا الملحق عبارة عن ملخص للمذكرة التي قدمها محمد خيضر لجامعة الدول العربية حول حقوق الإنسان في الجزائر بتاريخ 27 أبريل 1954



MEMOIRE PRESENTE PAR LA DELEGATION ALGERIENNE AU CAIRE A LA VINGT-DEUXIEME
SESSION DU CONSEIL DE LA LIGUE DES ETATS ARABES

Le Caire, 27 Novembre 1954

Depuis le 1er Novembre, l'Algérie est en état de révolte armée contre l'occupation française. A l'ampleur de ce mouvement insurrectionnel qui embrase tout le pays et qui va en s'accroissant, s'opposent des forces répressives colonialistes, aux moyens considérables. Ces forces tentent, avec sauvagerie, de briser cette action libératrice.

Toutes les déclarations du chef du gouvernement français ne permettent aucun doute quant à l'obstination de la France d'ignorer systématiquement le droit du peuple algérien à sa libre détermination.

M. Mitterrand, Ministre français de l'Intérieur, a été, lui aussi, catégorique en déclarant devant l'Assemblée Nationale française que "la seule négociation en Algérie c'est la guerre".

Cette guerre que les Français veulent impitoyable et totale se traduit déjà, dans l'immédiat, par la mise en place de plusieurs divisions (infanterie, gendarmerie, parachutistes etc...) soutenues par des blindés et l'aviation, particulièrement autour du massif des Aurès. La police d'Etat et la police politique participent également à une répression que ni la Tunisie, ni le Maroc n'ont connue jusqu'ici. L'état d'urgence est décrété dans tout le pays, le couvre-feu est imposé dans certaines régions, le trafic ferroviaire de nuit a été suspendu, sur toute l'étendue du territoire à partir du 18 Novembre, les moyens de transport routier de toutes sortes sont réquisitionnés par les autorités militaires et il est même procédé à des réquisitions de personnes. Des milliers d'arrestations ont été opérées dans tout le pays, les interrogatoires s'accompagnent des tortures habituelles qui ont rendu tristement célèbre la police française en Algérie. Mais, comme si cela était insuffisant, la presse colonialiste et la radio officielle multiplient les appels à la répression et crachent leur haine contre l'Armée algérienne de libération, la grosse colonisation exige la constitution immédiate de milices civiles européennes armées pour appuyer la répression militaire et policière, et venir à bout, le plus rapidement possible, de la résistance algérienne.

Fait encore plus grave; nous apprenions par la presse du 21 courant que l'Etat-Major français installé dans la région des Aurès a fait lancer par son aviation sur toute la région des tracts annonçant des actions "terrifiantes" contre les populations civiles qui n'auraient pas évacué cette région dans les vingt-quatre heures suivant l'ultimatum criminel. Il est en effet pratiquement impossible qu'un tel avertissement puisse parvenir à tous les habitants de l'Aurès et de plus, il est inconcevable que les cent vingt mille habitants puissent évacuer, en une journée, une région montagneuse, d'accès difficile et qui couvre plus de douze mille Km². De plus, comment peut-on penser que des milliers de familles quittent leurs foyers, abandonnent leurs biens pour les laisser à au sac et au pillage des forces colonialistes. En fait la population n'a pas obtempéré à l'ultimatum, à l'exception de quelques traîtres. L'Etat-Major français savait, lorsqu'il lançait son ultimatum, que cet ultimatum n'aurait aucun effet, notamment pour les raisons que nous venons de citer et cet avertissement que l'on savait voué d'avance à l'échec devait justifier une vaste tuerie comparable à celle qui coûta la vie à quarante cinq mille algériens en 1945. Il est à constater que la presse française elle-même a dû reconnaître que l'Armée de libération ne s'attaque pas aux civils français et que les seules victimes sont tombées aux cours d'engagements avec les forces militaires.

Parallèlement au génocide qu'elle se propose d'exécuter froidement en Algérie, la France déploie une action diplomatique de grande envergure à travers le monde dans le but d'isoler l'Algérie et d'empêcher les manifestations de sympathie et de solidarité agissantes. Un vaste travail de propagande tendancieuse et mensongère est également entrepris pour dénaturer les raisons profondes et humaines de cette explosion de colère qui dresse le peuple algérien, les armes à la main, dans son combat pour l'Indépendance. Le gouvernement français, surpris et désorienté, avance à l'opinion publique internationale des thèses différentes mais qui, toutes, se rejoignent dans leurs conclusions à savoir:

- × Négation de l'existence du problème national algérien, de caractère essentiellement politique;
- × Fiction de l'"Algérie trois départements français";
- × Immixtion étrangère dans les événements d'Algérie.

Sur le plan nord-africain, inquiète du front maghrébin réalisé dans l'action, la France manœuvre de façon à empêcher la formation d'un front politique nord-africain en essayant de dissocier le problème algérien des problèmes tunisien et marocain dans le but évident d'isoler l'Algérie pour briser le mouvement national en attendant d'

agir de même avec la Tunisie et le Maroc. C'est ce qui explique les démarches de Monsieur Mendès-France auprès du gouvernement des Etats-Unis d'Amérique et le chantage que la France essaie d'exercer sur les Etats arabes en général et l'Egypte en particulier.

Telle est, en bref, la situation. Il est à peine besoin d'en souligner la gravité et les menaces qu'elle comporte pour l'avenir des onze millions de vos frères algériens. Il est par ailleurs inutile de souligner ce que peut représenter, pour l'efficacité de la lutte du peuple algérien, l'apport de la solidarité arabe, surtout si cette solidarité se manifeste concrètement et dans différents domaines susceptibles d'impressionner les Français et de les faire réfléchir.

En ces heures graves que traverse notre pays, le peuple algérien qui souffre et qui lutte avec détermination lance un appel pressant et plein de confiance à ses frères arabes. Il pense qu'il a le droit de s'appuyer sur le monde arabe, comme il est du devoir de ce dernier de lui offrir spontanément l'appui que le développement de la situation exige. Bien plus, il estime que son combat contre l'impérialisme français, que le combat du Maghreb arabe contre l'impérialisme français, doit pour avoir une issue victorieuse, se transformer en un combat du monde arabe contre l'impérialisme.

La Ligue des Etats Arabes s'est déjà engagée vis à vis de l'Algérie et la décision prise au cours de la dernière session de soutenir par tous les moyens les mouvements de libération nord-africains a été saluée comme une manifestation d'intérêt croissant à l'égard de la partie la plus malheureuse du monde arabe. Cette décision rendue publique ne doit pas rester lettre morte si l'on tient à éviter, le discrédit d'abord, le désespoir ensuite.

L'Algérie est un tournant de son histoire. Incluse dans le Pacte atlantique en vertu d'une fiction juridique, elle est le seul pays arabe dans ce cas. Contre le Mouvement national, la France veut faire jouer la solidarité atlantique. Il serait paradoxal et incompréhensible que la solidarité arabe n'entre pas en jeu pour la défense du droit des peuples arabes d'Afrique du Nord à rejoindre la grande famille arabe pour forger un destin commun de liberté et de grandeur. Avec foi et résolution, l'Algérie a pris ses responsabilités, toutes ses responsabilités. Il appartient à nos frères arabes de prendre les leurs. Dans sa lutte, le peuple algérien est conscient d'avoir engagé non seulement son avenir mais aussi celui de tout le Maghreb arabe. Du triomphe de la cause algérienne dépend celui de tout le Nord-Afrique, de même que son échec entraînerait fatalement celui de la cause maghrébine.

(Traduction d'un extrait du texte original en langue arabe)



القاهرة 12 أفريل 1955

تحركات الوفد الخارجي لجلب التأييد لتسجيل القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955

خلال الأيام القليلة القادمة سيشهد العالم أول مؤتمر تاريخي من نوعه، ذالك هو المؤتمر الآسيوي الإفريقي الذي سينعقد في باندونغ من اليوم الثامن من الشهر الحالي وستشارك فيه خمسة وعشرون دولة يكون سكانها ثلث سكان العالم.

نحن الجزائريون الذين بلينا بالاستعمار طيلة قرن من الزمن، حاول فينا -هذا الإستعمار البغيض- علاوة على ما إقترفه من جرائم ينوء عليها جبين الإنسانية الذي جعل بيننا وبين العالم الخارجي ستارا حديديا لتعلق أهمية قصوى على هذا المؤتمر.

لذا فإن الوفد الجزائري في الشرق العربي بادر إلى إرسال وفد يتكون من الأخوين حسين آيت أحمد وامحمد يزيد لحضور المؤتمر، وقد طاف وفدنا بكافة الأقطار الآسيوية داعيا إلى القضية الجزائرية ومعرفا بها. وبذلك إستطاع أن يحطم السور الحديدي الذي فرضه الإستعمار علينا، كما إستطاع أن يقنع الدولة الداعية إلى المؤتمر بضرورة طرح القضية الجزائرية على بساط البحث إلى جانب قضيتي القطرين الشقيقين تونس ومراكش.

كان الإتجاه في هذه الأقطار هو تأخير النظر في القضية الجزائرية والإهتمام بقضيتي تونس ومراكش، وترجع الأسباب إلى السور الحديدي الذي ضربه الإستعمار على الجزائر.

قام الوفد بمهمته في الأقطار الآسيوية، وبعد أن قامت الدول العربية على رأسها مصر والمملكة العربية السعودية بتبني القضية الجزائرية، ورفعها إلى المحافل الدولية، أصبحت هذا القضية تتال من عناية الأقطار الآسيوية الصديقة.

قررنا نحن المغاربة تكوين وفد يمثل الأقطار الثلاث يقوم بنشاط موحد في الإتصال بالمؤتمر، وإستمداد العون من دولة وشعوبة لتقف من قضية المغرب العربي موقفا واحدا يساعده على نيل حريته وإستقلاله ليستطيع المساهمة في إقرار الأمن والسلام في ربوع العالم.

محمد خيضر رئيس الوفد الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي

القاهرة 31 ماي 1955.

رسالة محمد خيضر إلى رئيس حكومة المملكة العربية السعودية

- خلال الأسابيع الأخيرة أصيب الفرنسيون في داخل الخارج أو في فرنسا بذعر شديد أدى بالحكومة الفرنسية إلى عقد إجتماعات إعتيادية أسفرت على إتخاذ عدة قرارات لمواجهة الحالة.
- تعزيز القوات الإستعمارية بالجزائر، وصلت إلة 130.000 جندي.
 - سحب فرق كاملة من الفرق الفرنسية الموضوعة تحت قيادة حلف شمال الأطلسي وإرسالها على جناح السرعة إلى ميدان القتال بالجزائر علاوة على إرسال وزير الحربية والداخلية الفرنسية والمارشال جوان وغيره من قوات فرنسا إلى الجزائر ليشرفوا على تنظيم هذه التعزيزات ووضع الخطط الجديدة للقضاء على جيش التحرير الوطني.
 - تقوم هذه الخطط على أساس إتباع خطة المربعات التي إتبعها الجنرال أرسكين الإنجليزي بكينيا.
- ...هذا مايجعل تدخل الدول الآسيوية الإفريقية تدخلا سريعا لوقف هذا العدوان الدولي أمرا ضروريا ولازما، وبهذا يتشرف الوفد الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي بأن يطلب من سموكم القيام بعمل سياسي ودبلوماسي يقصد به الحيلولة دون سيطرة فرنسا على الموقف بالنسبة للحرب في الجزائر... وهذا بإتخاذ الإجراءات التالية :
- 1- إعلان تأييد جيش التحرير الوطني بصورة واضحة ورسمية وكفاح الشعب الجزائري في سبيل إستقلاله.
 - 2- بذل مساع لدى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الحلف الأطلسي قصد وقف القتال.
 - 3- طلب من تسعة وعشرون دولة التي شاركت في مؤتمر باندونغ 1955 بذل المساع مماثلة لدى فرنسا في نطاق القرار الذي إتخذه مؤتمر باندونغ لمصلحة قضايا المغرب العربي.

Note au gouvernement des pays membre de l'O.N.U au sujet de la demande d'inscription de la question Algérienne à la 10 session de l'ONU présentée par le groupe Afro-Asiatique 1955

Caire 22 août 55

Note au gouvernement des pays membres de l'organisation des nations unies

Objet : La demande d'inscription de la question Algérienne à l'ordre du jour de dixième assemblée générale des nations unies présentée par le groupe Afro-Asie.

Dans une lettre adressée le 26 juillet dernier au secrétaire général de l'organisation des nations unies, les représentants permanents auprès de cette organisation de l'Afghanistan de l'Arabie Saoudite de la Birmanie de l'Egypte de l'Inde de l'Indonésie, de l'Iran, de l'Iraq, du Liban, du Pakistan, de la Syrie de la Thaïlande et du Yémen, ont dirigés non seulement contre les forces de l'armée de libération nationale ; mais aussi contre la population notamment à l'occasion des expéditions primitives dans la province de Constantine .

... Les troupes françaises ; l'extension de la lutte armée menée par les Algériens dans toute la province de Constantine des Aures jusqu'à la mer méditerranée et de la province d'Alger .autour de la région de la Kabylie, ainsi que la persistance de sabotage stratégique et économiques dans toute Alger .

Tous les observateurs s'accordent à reconnaître la solidarité totale de la population algérienne avec la lutte armée des patriotes parcequ'elles voient dans cette lutte l'expression la plus pure de ces aspirations nationales .

Tous les observateurs impériaux du problème algérien aboutissent aux conclusions suivantes :

" Ont demandé l'inscription de la question Algérienne à l'ordre du jour de la dixième Assemblée générale de l'organisation des nations unies . IL a été annoncé par la suite que le Libéria se joignait à cette demande. "

- Les nations unies doivent considérer que la situation en Algérie se détériore et qui est devenue une cause de préoccupation. de plus en plus grande .

- Cent cinquante mille soldats français , ce chiffre énoncé de source officielle Française sont engagés dans les opérations contre les patriotes Algériens rassemblés dans les rangs de l'armée de la libération nationale. Le gouvernement Français tout en continuant à acheminer en Algérie des renforts prélevés sur le corps expéditionnaire d'Indochine a déjà transféré d'Europe en Algérie des divisions entières dépendant du commandement de l'OTAN. Les opérations militaires Françaises sont :

- La résistance armée en Algérie est appuyée par l'ensemble du peuple algérien .
- l'impérialisme Français n'est pas en mesure quelque soient les moyens militaires mis en œuvre de venir au bout de la révolution patriotique déclenchée.
- Le problème algérien est avant tout un problème politique qui pose avec acuité le principe du choix du peuple algérien à une existence nationale et autodétermination .

- la thèse impérialiste de (l'Algérie partie du territoire Français et fallacieux et ne repose sur aucune réalité géographique ou historique .
- le problème algérien est un problème qui dépasse le cadre des relation entre la France et l'Algérie , il intéresse tous les pays désireux de mettre fin a tout les causes de tension dans le monde .
 - la situation en Algérie a provoqué avant la demande de l'inscription a l'ordre du jour de la dixième assemblée générale des nations unies présentée par le groupe afro-asiatique deux demandes auprès des nations unies :
 - Le représentant permanent de l'assemblée soutien par une lettre du 5 janvier 1955 avait attiré l'attention du conseil de sécurité sur la gravité de la situation en Algérie et le danger qu'elle comporte pour la paix et la sécurité internationale.
 - 5 juin dernier le secrétaire général de la ligue des états arabe attirant l'intention du secrétaire général des nation unies sur le développement de la situation en Algérie et le priant d'intervenir pour y mettre fin.
 - La dixième assemblée générale des nations unies donnera l'occasion a tous les pays membre de cette organisation de fixer leur attitude a l'égard du problème Algérie et de mettre en application un principe essentiel à la charte

القاهرة 25 فيفري 1956.

مذكرة محمد خيضر وجهها إلى سفير الدولة اليمنية بالقاهرة يطلب منه العمل على دعم ومساندة القضية الجزائرية

إن قادة جيش التحرير الوطني وممثلوا جبهة التحرير الوطني يشكرون الحكومة اليمنية الموقرة وأعضاء وفدها الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة وممثليها الدبلوماسيين على المساعي الموفقة التي بذلت لتدويل القضية المغاربية، وعرضها على مؤتمر باندونغ والأمم المتحدة مما كان له أثر طيب في نفوس الجزائريين.

إن الحالة في الجزائر أصبحت تتحكم في مجموع الحالات ببلاد المغرب العربي، لأن استمرار الكفاح المسلح بها، وظهور قدرة الشعب على هذا الكفاح والإستمرار فيه يهدد سياسة الحلول الجزئية التي تسلكها السياسة الفرنسية في تونس ومراكش.

تمتاز الحالة السياسية الناجمة عن الحرب التحريرية بذوبان الأحزاب التقليدية في جبهة موحدة لا تخضع لقيادات الأحزاب، بل أن قيادات الأحزاب هي التي أصبحت خاضعة لها ولما كان التعاون وثيقا بين الجبهة السياسية ورجال جيش التحرير الوطني، فإنه من المتعذر إيجاد حل سياسي للقضية الجزائرية دون موافقة جيش التحرير الوطني، وهذا ما يجعل الكفاح التحرري في مأمن من المناورات السياسية.

السياسة الجديدة التي أعلنها أخيرا رئيس الوزراء الفرنسي وسفره إلى الجزائر يدل على رغبة فرنسا في فرض حلول جزئية على الشعب الجزائري، وذلك أن السياسة الفرنسية بعد أن حاولت عزل الجزائر بالمفاوضات التي أجرتها مع تونس ومراكش.

تقوم فرنسا بجانب من هذه السياسة ببذل مجهود كبير في الميدان العسكري، يرمي إلى تقويض المقاومة المسلحة، بضرب العزل وتطبيق المسؤولية الجماعية في مناطق كبيرة والقيام بعمليات الإبادة.

إن الجزائر تجتاز مرحلة هامة جدا بالنسبة لمستقبل الكفاح التحريري في بلاد المغرب العربي وبالنسبة للأمة العربية إلى أن تلعب دورها الطبيعي في سياسة هذه المنطقة الحيوية.

هذه المرحلة تزداد خطورة إذا ما لاحظنا الفارق الكبير بين قوات المقاومة الجزائرية وبين القوات الفرنسية بإستعداداتها الهائلة وأسلحتها الحديثة، والنجادات المتوالية التي تتدفق على الجزائر كل يوم فضلا عن القوات التابعة لحلف الشمال الأطلسي، ولذلك فإن أي ظفر تتحصل عليه فرنسا في الميدانين السياسي والدبلوماسي، يجعلها متحكمة في الموقف، وتفرض الرأي والحل الذي يلائم ووافق مصالحها، ولذلك من الضروري بذل مجهودات لعالج هذه الحالة، وخاصة في الميدان الدبلوماسي وميدان الدعايا... ويمكن تخفيف ذلك بمجهود كبير مستمر تيدله البلاد العربية، وفي مقدمتها الحكومة اليمنية الشقيقة ومواصلة إصدار التصريحات والبيانات التي تعزز القضية الجزائرية.

لا سبيل لدفع هذه الأخطار وإحباط هذه المناورات الإستعمارية، والتغلب على جميع الصعاب والعقبات إلا بمد الثورة الجزائرية بالعون المادي والأدبي والدبلوماسي حتى تتمكن من تحقيق أغراضها على الوجه الأكمل.

محمد خيضر رئيس الوفد الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي

Proclamation No. 1
de l'Armée de Libération du Maghreb Arabe

PEUPLE NORD AFRICAINE

L'Armée de libération Nord Africaine, constituée par l'ensemble des Mouvements de résistance d'Afrique du Nord a engagé la lutte historique contre l'envahisseur étranger en déclanchant des opérations communes.

Le Commandement de l'Armée de Libération, véritable émanation des Mouvements de résistance Nord-Africains, tient à proclamer solennellement tant auprès de l'opinion du Peuple Africain qu'auprès de l'opinion mondiale:

- Qu'il mènera la lutte jusqu'à la réalisation de L'Indépendance totale des pays du Maghreb Arabe et le retour du Sultan Sidi Mohamed Ben Youssef sur son Trône.

- Qu'il ne se considérera nullement lié par tout accord passé ou futur ne réalisant pas l'objectif précédent.

- Qu'il considérera comme ne représentant qu'elle-même toute personne s'étant mise ou se mettant en contradiction avec les objectifs poursuivis par l'Armée de Libération et qui symbolisent les Aspirations réelles du Peuple Nord-Africain.

PATRIOTES MAGHREBINS

L'Armée de Libération, convaincue que la voie choisie étant la seule susceptible de réaliser nos objectifs sacrés, peut affirmer qu'après une longue préparation, elle possède désormais les moyens nécessaires pour mener une lutte victorieuse.

Le Commandement de l'Armée de Libération

* - Publiera périodiquement des communiqués émanant de son Etat-Major installé à l'intérieur du Pays

* - Fait appel à tous les Patriotes pour que notre lutte soit une lutte organisée et les met en garde contre les fausses rumeurs que notre ennemi ne manquera certainement pas de faire circuler dans le but évident de discréditer le caractère sacré de notre combat et de créer une confusion propice à l'accomplissement de ses noirs desseins.

* - Invite les Patriotes tout en cherchant la destruction de toutes les forces du colonialisme, à ne pas imiter ses méthodes criminelles, et à épargner les enfants, les femmes et les invalides selon les prescriptions de notre sainte religion

* - Demande aux Etrangers résidant en Afrique du Nord d'observer pour le moins la plus stricte neutralité dans le conflit qui nous oppose au colonialisme français.

PATRIOTES MAGHREBINS

L'Armée de Libération, Votre Armée, fière des traditions héroïques de nos grands Combattants Nord-Africains, fidèle à la mémoire de nos dizaines de milliers de martyrs, vous invite au Grand Combat sacré qui doit mener le Peuple Nord-Africain vers une ère de dignité et d'honneur.

ARMEE DE LIBERATION
DU MAGHREB
(Mouvement de Résistance Marocaine
Front de Libération Nationale Algérien)

Le 3 Octobre 1955

DECLARATION DES SECTIONS ALGERIENNE ET MAROCAINE AU COMITE DE LIBERATION DE L'AFRIQUE
DU NORD A L'OCCASION DE LA CONFERENCE DE PRESSE DU 4 OCTOBRE 1955.

Le mouvement de resistance marocaine et le Front de Liberation algerienne ont rendu public hier un texte commun annonçant la constitution d'un commandement unifié qui dirigera la lutte de liberation dans les deux pays et la formation d'une armée de liberation de l'Afrique du Nord.

Le mouvement de liberation nord-africain entre dans une nouvelle phase dont l'élément essentiel est la coordination dans les objectifs et dans l'action militaire pour la réalisation de leur but unique: l'indépendance des pays du Maghreb arabe et le retour du Sultan Mohammed ben Youssef sur son trône.

* Incontestablement ce nouveau pas en avant renforce la solidarité de l'Algérie et du Maroc par le fait que les combattants de deux pays vont désormais faire face à l'ennemi en un front uni qui liquidera toutes les manœuvres de division tendant à briser l'unification de la lutte nord-africaine.

Il est à souligner que l'unification de la direction de la lutte armée est venu des rangs du peuple pour réaliser les aspirations nationales que les Partis n'ont cessé de proclamer et qui figure dans leur Pacte du Comité de Liberation de l'Afrique du Nord.

Elle est le résultat de la faillite de la lutte politique menée par les Partis et de l'obstination de la France à promouvoir une politique d'intégration de l'Algérie et à exiger l'adhésion du Maroc à la soi-disante Union française.

* La France s'oppose à toute activité politique pour l'indépendance par la répression policière et militaire qui a coûté la vie à des dizaines de milliers de Nord-africains, et rempli les prisons et les camps de concentration. Cette politique de terreur permanente se distingue par l'application d'un système de tortures inhumaines de la part de la police française.

Face à tous ces crimes contre le peuple nord-africain et, en particulier, au mépris que la France a toujours manifesté à l'égard de ses aspirations légitimes à la souveraineté et à l'indépendance,

* Dans l'impossibilité d'obtenir une solution pacifique tenant compte de sa volonté de liberation nationale le peuple nord-africain s'est vu dans l'obligation de recourir à la lutte armée.

✓ Il a choisi cette voie malgré les difficultés et les sacrifices qu'elle exige. Avec l'appui de toutes les couches du peuple, il est décidé à s'y maintenir jusqu'à la victoire finale.

* L'unification de la direction de la lutte armée en Algérie et au Maroc demeurera et ira en se consolidant jusqu'à ce que les pays nord-africains obtiennent leur indépendance totale.

Et aucune force ne peut venir à bout de l'armée de liberation nord-africaine naissante parce qu'elle est l'émanation de la volonté populaire.



مذكرة الى دول الجامعة العربية

ان جبهة التحرير الوطني ترفع للدول العربية الشقيقة بكل احترام هذه المذكرة عن الوضع الراهن في الجزائر وتختتم هذه الفرصة لتقديم خالص شكرها للحكومات العربية الشقيقة على ما قدمته من خدمات لقضايا المغرب العربي عامة والجزائر خاصة .

خطورة الحالة في الجزائر :

ان الحالة اليوم في الجزائر خطيرة جدا . فاشتداد المقاومة الوطنية المسلحة وانتشارها (الملحق رقم ١) جعل الحكومة الفرنسية تحشد قوات ضخمة للقضاء على جيش التحرير وفرض السياسة التي تريدها . فزيادة على ال ٢٢٥ ألف جندي التي كانت موجودة بالجزائر منذ عدة شهور تعتمد الحكومة الفرنسية لحشد قوات جديدة من الهند الصينية والمستعمرات الافرنسية في وسط افريقيا والمانيا الغربية وسحب فرقها التابعة لمنظمة الحلف الاطلسي باتفاق مع القيادة العليا لهذه المنظمة . كما أن السلطات الاستثنائية التي حصلت عليها الحكومة الفرنسية تجعل من الوزير المقيم بالجزائر حاكما مطلقا ، وهذا يترتب عنه ازدياد عمليات الانتقام والقمع الجماعي ضد السكان العزل . وكل هذه الاجراءات تعتبر بداية لبرنامج تعبئة عامة في الميدان العسكري والمالي ويتضمن هذا البرنامج تجنيد طبقات جديدة في الاشهر المقبلة وفتح اكتاب ضخم لتمويل مشاريع الحرب في الجزائر زيادة على النفقات التي يبلغ معدلها اليومي نحو مليارا من الفرنكات (اى نحو مليون جنييه مصرى يوميا) .

مساعي الدبلوماسية الفرنسية :

هذه التدابير الخطيرة في حد ذاتها تزداد خطورة عندما ندرس الوضع السياسي الراهن في بلاد المغرب العربي ، فالحكومة الفرنسية قد عقدت اتفاقيات مع مراكش وتونس لا يتسع المجال لبحث تفاصيلها . والفرض الاول من هذه الاتفاقيات هو تهديم الحالة في شرق الجزائر وغربها للتفرغ لضرب المقاومة الجزائرية ضربة قاضية . يضاف الى هذا ان الحكومة الفرنسية تقوم بجهود كبيرة لتحصل على مساندة حلفائها الغربيين . واذا لم يتم الى الآن تضامن تام بين الدول الغربية في خصوص قضية الجزائر فان فرنسا قد حصلت بالفعل على مساعدات لها قيمتها سواء في الميدان العسكري بتزويدها بالاسلحة والطائرات التي تحتاجها والسماح لها باستعمال الجيوش التابعة لمنظمة الحلف الاطلسي ، او في الميدان الدبلوماسي . وان زيارة الم . غي مولي لبريطانيا والبيان المشترك الذي صدر بعد

اجتماعات ايدن - في مولي وتصريحات سفيرى انكلترا وامريكا بباريس وتأيد هما لقضية فرنسا بالجزائر ليست الا بواد رخطيرة في هذا الموضوع . بجانب هذا النشاط الدبلوماسي مع الدول الغربية تقوم الحكومة الفرنسية بنشاط دبلوماسي لدى الدول العربية يختلف تماما في مضمونه عن السياسة التي تسلكها الحكومة الفرنسية عمليا تجاه القضية الجزائرية . وهذا النشاط يرمي لايهام الدول العربية بان الحكومة الفرنسية ساعية لحل القضية الجزائرية حلا سلميا ولكنها تتحين فقط استعداد الرأي العام في فرنسا لقبول هذا الحل وهذا السعي يقصد منه التحصيل على سكوت الدول العربية عن التدابير الضخمة التي تتخذها الحكومة الفرنسية في الجزائر وتضليلها عن الهدف الحقيقي التي تستهدفه سياستها بهذا القطر العربي .

سياسة الحكومة الفرنسية الحالية بالجزائر

ان سياسة الحكومة الفرنسية الحالية رغم مظاهرها - لاتنطوى على شي ' ايجابي فالاعتراف بالشخصية الجزائرية " لا يحمل اى معنى سياسي واضح وهو قابل لتفسيرات متعددة . والانتخابات التي تقترح الحكومة الفرنسية اجراءها - مقابل وقف القتال - لا يمكن ان تكون وسيلة للتفاوض مع الجزائريين لانها تجرى تحت اشراف الادارة الفرنسية وفي نطاق السياسة التي قاومها الشعب الجزائري دائما وهي سياسة الحاق الجزائر بفرنسا .

ان هذه السياسة تستهدف في الواقع كسب الوقت وتخدير الدول العربية حتى تتمكن الحكومة الفرنسية من سحق المقاومة الوطنية بالجزائر او فرض الحلول التي تريد ها .

ان السياسة الفرنسية ترمي في الواقع للاحتفاظ بالجزائر بأى ثمن لتعوض ماتنازلت عنه في تونس ومراكش وبمعنى آخر فالسياسة الفرنسية تريد ان تكسب معركة المغرب العربي كله في الجزائر . ان استقلال تونس ومراكش يصبح استقلالا صوريا اذا تمكنت فرنسا من الاحتفاظ بنظامها الاستعماري في قلب المغرب العربي . وبهذا تضع كل الجهود التي بذلتها شعوب المغرب العربي والدول العربية لتمكين هذه البلاد من استرجاع حريتها واستقلالها .

ان ادعاء الحكومة الفرنسية بان الوضع في الجزائر يختلف عنه في تونس ومراكش ومبالغاتها في خصوص قضية الاقلية الاوربية بهذه البلاد ينطوى على مغالطات كثيرة ولا يمكن ان تكون هذه الادعاءات مبررا لحرمان الشعب الجزائري من حقه في الحرية والاستقلال .

واجب الدول العربية

نظرا لهذا كله ، فان " جبهة التحرير الوطني " ترجو من الحكومات العربية

الشقيقة :

اولا - بحث القضية الجزائرية في اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي سيعقد

يوم ٢٩ مارس الحالي واصدار بيان صريح باسم الدول الاعضاء بالجامعة

يتضمن شجب السياسة الفرنسية بالجزائر وتمسك الدول الغربية بحقوق

الجزائر في الحرية والاستقلال .

ثانيا - القيام بمساع منفصلة ومباشرة لدى الحكومة الفرنسية والحكومات التي تساندها

في سياستها بالجزائر لحملها على تغيير موقفها من القضية الجزائرية ودعوتها

لايجاد حل سلمي لها على اساس الاعتراف بحق الجزائر في الحرية والاستقلال .

ثالثا - الاستعداد من الآن للقيام بالقضية الجزائرية بجدول الدورة المقبلة لبيتة

الامم المتحدة والقيام بمساع لدى دول الكتلة الافريقية الاسيوية في هذا

الموضوع .

مندوب " جبهة التحرير الوطني " بدمشق

عبد الحميد مهري

دمشق في ٢٢ / ٣ / ١٩٥٦

مذكرات مرفوعة الى الدول العربية

من الوفد الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي

بشأن خطورة الحالة في الجزائر

في مستهل شهر نوفمبر عام ١٩٥٤ هب الشعب الجزائري يعلن رغبته الاكيدة في ضرورة الحصول على حقه الشرعي في الحرية والاستقلال وحقوق تقرير المصير ، ومشاركة شقيقه الشعبين التونسي والمراكشي في كفاحهما آنذاك ضد الاستعمار الفرنسي حتى نستكمل حلقات الكفاح لتحرير المغرب العربي ، وذلك بعد ان اعينته الوسائل السلمية لاصرار الفرنسيين ونشبتهم بموقفهم الاستعماري .

وقد تكون جيس التحرير الوطني الجزائري من خلاصة الشباب الموهب من بحق بلاده في العزة والكرامة ، فبدأ أعماله بشن هجمات موفقة على المراكز الاستراتيجية الفرنسية ، وظل يوسع عملياته الحربية ، حتى بات الفرنسيون يوقنون بانهم امام ثورة قوية منظمة .

ولما أدرك الفرنسيون خطورة الموقف ، واستبسال الجزائريين في الحرب ضدهم ، وجدوا أنفسهم في حاجة ماسة الى مخبر ينقذهم من هذا المأزق بوسيلة تحفظ لهم اطماعهم الاستعمارية ، فرسموا خططهم على أساس عزل الجزائر عن شقيقتها تونس ومراكش - بعد ان هالهم توحد الكفاح في المغرب العربي كله - فلهجوا بسياسة الحلول الجزئية والاصلاحات الداخلية ، لمحاولة وقف القتال في تونس ومراكش .

وهكذا أصبح كل هم الفرنسيين انزال غربانهم وبطشهم بالجزائر لاختتام الثورة التحريرية ، ونحطيم القوى الشعبية المناهضة من أجل الاستقلال والحرية .

لقد أجمعت الحكومة الفرنسية أمرها على ذلك ، فدعت الجمعية الوطنية الفرنسية ، وطلبت منحها سلطات استثنائية تخول لها حق التصرف المطلق في القطر الجزائري ، وقد استجاب البرلمان الفرنسي لهذه الرغبة المجنونة ، وبدأت الحكومة الفرنسية على الفور تعد الخطط للقضاء على الثورة الجزائرية . فاستهلت هذه الاعمال بأن سحبت قواتها المتناثرة في فرنسا ، وألمانيا ، وأفريقيا الغربية ، وجلبتها الى داخل البلاد الجزائرية ، وما تزال التجديدات تغد نباعا ، عن طريق البر والبحر والجو ، بغية أن يصل تعدادها الى نصف مليون جندي فرنسي .

وأعدت فرنسا المدة لخوض معركة رهيبية فأخذت نهى ، الرأي العام الفرنسي والعالمي الى ما سوف تقدم عليه من أعمال إجرامية ، فاستغلت صحفها وإذاعاتها ، وأبواق دعايتها لخدمة هذه الأغراض الاستعمارية ، وتبرير جرائمها الوحشية .

كما قامت بتسخير منظمة حلف شمال الاطلسي لاغراضها الدنيئة ، واستعملت قواتها لانزال ضرباتها بالمجاهدين الجزائريين .

ولم يكفها ذلك كله ، بل هوجت الى حلفائها الغربيين ، ليشدوا من أزرها بالضغط الدبلوماسي والتصریحات السياسية المتواصلة لتأييد السياسة الفرنسية بالجزائر ، هذا خلاف المساعدات العادية التي تهطل على فرنسا من الولايات المتحدة الأمريكية التي نساندها في تثبيت أقدامها في الجزائر .

وهكذا عبات فرنسا جميع قواها لخوض معركة حاسمة فاصلة ، مستخدمة في ذلك جميع الوسائل —
والامكانيات التي بحوزتها ، للقضاء على الحركة الجزائرية ، وابادة عناصرها الوطنية ، وتلقين الشعب الجزائري
درسا قاسيا حتى لا يعود الى المطالبة بحقوقه مرة اخرى .

لقد ملأت الثورة التحريرية الجزائرية نواحي مهمتها الوطنية خلال السبعة عشر شهرا الماضية ، لا
تكل ولا تلبس ، رغم امكانياتها المحدودة ، وصمدت في وجه القوات الفرنسية ، بأسلحتها الميكانيكية ودباباتها
ومدافعها الثقيلة ، وطائراتها الثقيلة ، فلما عجزت القوات الفرنسية عن الضرب على ايدي المجاهدين ، من
لجأت الى وسائلها الدنيئة فهاجمت المواطنين الامنيين العزل من كل سلاح ، فألقت عليهم قنابلها ، ودمرت
بيوتهم ، وهدمت قراهم ، وقتلت اطفالهم ونساءهم وشيوخهم ، وزجت بالالوف منهم داخل السجون والمعتقلات
كل ذلك دون ان تنال من المناهضين الذين يحملون السلاح دفاعا عن الوطن الجزائري .

ويمكننا ان نؤكد بان الشعب الجزائري — رغم ما حل به من نكبات وكوارث — قد صمم على بذل كل
ما يملك في سبيل مساندة الثورة التحريرية ، والوقوف صفا واحدا وراء جيش التحرير الجزائري ، وتقديم جميع
المساعدات التي تلزم لاستمرار المقاومة الجزائرية ، واحتمال كل عنت واضطهاد وارهاق من قبل المستعمرين .
لذلك فان الموقف في الجزائر قد بلغ خلال هذه الايام حدا كبيرا من الخصومة ، ولا بد من معالجة
بما يدرك الاخطار والكوارث التي تهيئها فرنسا للشعب الجزائري . وان الجزائريين — من ناحيتهم — يبذلون
آخر ما في طاقتهم ، ويقدمون كل ما يستطيعون تقديمه في سبيل بلادهم التي هي جزء من الوطن العربي الكبير .
غير ان ذلك وحده لا يكفي لوضع الامور في نصابها الصحيح ، وينعين على البلاد العربية ان تقدموا
بواجبها الخطير لانقاذ الشعب الجزائري من بين براثن الاستعمار الفرنسي .

وهلجا لهذه الحالة ، نرجو ان تقوم الدول العربية الشقيقة بما يلي :

- (١) اصدار تصريحات قوية من جانب الحكومات العربية ، لاستنكار موقف الحكومة الفرنسية ، الذي يرمي
الى اباداة الشعب الجزائري .
- (٢) استدعاء سفراء فرنسا في البلاد العربية ، وابلاغهم استياء الحكومات العربية لهذا الوضع ،
واحتجاجها الشديد على تصرفات فرنسا المشينة في الجزائر .
- (٣) السعي لدى سفراء الدول العربية المشتركة في منظمة حلف شمال الاطلسي ، ولفت نظرها الى
عدم الانسياق مع فرنسا في هذا التيار الاستعماري الشنيع .
- (٤) التشاور مع الدول الافريقية والاسيوية الصديقة ، لاجل الضغط على فرنسا ، تطبيقا
لقرارات مؤتمر باندونج ، فيما يتعلق بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم .
- (٥) الاهتمام بالقضية الجزائرية اهتماما متزايدا ، وعمل الدعاية اللازمة لها بمختلف الوسائل ، عن
طريق الصحف والاذاعات ، وكافة وسائل الدعاية الاخرى ، بحيث تصبى هذه القضية الشغل
الشاغل للعرب جميعا .

- (٦) الضغط على فرنسا بتهديد مصالحها في البلاد العربية ، وترك لكل حكومة اخنيــــــــــــــــار الوسيلة التي تراعا لتحقيق هذا الضغط ، سواء كان ذلك عن طريق قطع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية ، أو الثقافية ، أو بعد بعدم استخدام موانئها ومطاراتها ... إل .
- (٧) لفت نظر المنظمات الدولية الى هذه المخالفات الدولية من جانب فرنسا ، لتهديدها الأمن الدولي في هذه المنطقة الهامة ، ومحاولتها إبادة شعب بأكمله ، أرضاء لنهمها الاستعماري .
- (٨) إعلان كل ما يتخذ من قرارات ، أو اتصالات ، لصالح القضية الجزائرية ، حتى يشعر العالم بامتصاص الصرب بقضية الجزائر التي هي قضيتهم ، وتكون حافزا قويا للشعب الجزائري في جهاده .
- (٩) وأخيرا . . . تقديم العون المادي الذي يمكن المجاهدين الجزائريين من الاستمرار في كفاحهم ضد دولة كبيرة لديها جميع الامكانيات .
- ونحن لا يخالجننا أدنى شك في أن الدول العربية الشقيقة ستخفف لانقاذ الشعب الجزائري ، وسنهب للعمل على مناعته ، والاخذ بيده ، حتى ينال حقه المضمون ، ويحصل على سيادته الكاملة .

القاهرة في ٢٨ / ٣ / ١٩٥٦

(محمد خيضر)

رئيس الوفد الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي

قائمة البيديو غرافيا

الأرشيف العام

- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 182، رسالة محمد خيضر إلى رئيس الحكومة السعودية بتاريخ 31 ماي 1955.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 182، رسالة محمد خيضر إلى سفير الجمهورية اليمنية بالقاهرة بتاريخ 25 فيفري 1955.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 02، مذكرة محمد خيضر وجهها إلى حكومات الدول الأفرو آسيوية لدى هيئة الأمم المتحدة 8 مارس 1956.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع بيان الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني إثر ندوة صحفية عقدها بالقاهرة، بتاريخ 6 فيفري 1956.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 1، مذكرة الوفد الخارجي وجهها إلى حكومات الدول الأفرو آسيوية 28 مارس 1956.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 182، مذكرة الوفد الخارجي وجهها إلى الدول العربية بشأن خطورة الوضع في الجزائر 28 مارس 1956.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 2، رسالة عبد الكريم محمد رئيس قسم العلاقات العامة بالإذاعة السعودية إلى محمد خيضر، بتاريخ 17 ديسمبر 1955.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 1، رسالة محمد خيضر وجهها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 11 فيفري 1955.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 1، رسالة محمد خيضر لوزارة العدل الأمريكية بتاريخ 10 مارس 1956.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 1، رسالة محمد خيضر وجهها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 7 مارس 1956.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 123، رسالة عبد الحميد مهري وجهها إلى دول الجامعة العربية بشأن خطورة الوضع بالجزائر بتاريخ 22 مارس 1956.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 182، رسالة محمد خيضر إلى حسام منصور أمين صندوق لجنة تحرير المغرب العربي بتاريخ 31 أوت 1955.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 182، بيان جبهة التحرير الوطني بالقاهرة 2 يونيو 1955.

- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 182، بلاغ من جيش تحرير المغرب العربي (حركة المقاومة المراكشية وجبهة التحرير الجزائرية) تحت إمضاء محمد سعيد الجزائري 3 أكتوبر 1955.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 182، نداء من جيش تحرير المغرب العربي إلى أحرار الشعب الأمريكي، بتاريخ 3 أكتوبر 1955.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 182، بلاغ من جيش تحرير المغرب العربي بإمضاء محمد خيضر بتاريخ 21 فيفري 1955.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 182، رسالة عبد السلام أبو عزة الجزائري إلى محمد خيضر بتاريخ 14 ماي 1956.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 182، نداء من جمعية دار الجزائر بدمشق إلى دول العالم العربي بتاريخ 1 أفريل 1956.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 99، رسالة محمد خيضر إلى عبد العزيز آل سعود بتاريخ 2 يوليو 1954.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 99، رسالة محمد خيضر إلى عبد العزيز آل سعود بتاريخ 22 جويلية 1954.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 182، رسالة محمد خيضر إلى حسام منصور ممثل الجالية الإسلامية بلوس أنجلز بتاريخ 2 أكتوبر 1957.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 4، تقرير الوفد الخارجي عن بعض المصاريف نفقتها لأموال في جمعها من الخارج سنة 1957.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 4، مذكرة أحمد توفيق المدني أرسلها إلى الدول الأعضاء في مجلس الجامعة العربية منذ سنة إنعقاد دورة السادسة والعشرون بتاريخ 18 أكتوبر 1956.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 4، رسالة رفعت نور رئيس مجلس النواب السوري إلى أحمد توفيق المدني بتاريخ 29 أكتوبر 1956.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 78، رسالة محمد خيضر إلى عميد جامعة فؤاد الأول، سنة 1955.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 78، رسالة محمد خيضر إلى مدير بيت الطلبة العرب بالقاهرة بتاريخ 19 ماي 1955.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 78، رسالة محمد خيضر إلى كويري القبة قائد الحرس الوطني المصري بتاريخ 18 جويلية 1955.
- م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 4، رسالة أعضاء البعثة الطلابية الجزائرية بالكويت إلى رئيس مكتب الوفد الخارجي بتاريخ 17 أكتوبر 1956.

م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 4، رسالة فوج من الطلبة الجزائريين بالسعودية إلى أحمد توفيق المدني بتاريخ 17 فيفري 1956.

م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 4، رسالة فوج من الطلبة السعوديين إلى الوفد الخارجي بمكتب لجنة تحرير المغرب العربي بتاريخ 26 أكتوبر 1956.

م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج.ع 2، رسالة علي عمار طالب جزائري باللاذقية إلى محمد خيضر 2 فيفري 1956.

الشهادات :

آيت شعلان مسعود، "الحركة الطلابية في كفاح التحرير الوطني"، جريدة الشعب، عدد 3392، 1 نوفمبر 1947.

بلهوان مولود، حوار في مجلة الوحدة، عدد 464، من 17 إلى 23 مارس 1990.

بودة أحمد، حوار أجراه معه محمد عباس، جريدة الشعب، عدد 6115، 8 أكتوبر 1984.

روابحية حامد، حوار أجراه معه محمد عباس، جريدة الشعب، عدد 7229، 12 جانفي 1987.

محساس أحمد، عارضت مؤتمر الصومام بسبب قناعات أيديولوجية، جريدة الخبر اليومي، عدد 2248، 2 سبتمبر 1999.

المصادر المطبوعة

- أحمد رضوان شرف الدين، جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي، 1945-1962، أطروحة ماجيستر نوقشت سنة 1983.
- إدريس الرشيد، ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس 1981.
- الذيب فتحي، جمال عبد الناصرو ثورة الجزائر دار لمستقبل العربي، القاهرة 1984.
- الشيخ خير الدين محمد، مذكرات الجزء الثاني، م.و.ك، الجزائر 1991.
- الفاصي علل، الحركات الاستقلالية بالمغرب العربي، مراكش بدون سنة طبع.
- المدني أحمد توفيق، مذكرات حياة كفاح (مع ركب الثورة الجزائرية)، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، م.و.ك، الجزائر 1988.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك جيش التحرير، منشورات قسم الإعلام والثقافة.
- بلقاسم محمد، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954، رسالة ماجستير نوقشت بمعهد التاريخ سنة 1996 تحت إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله.
- بن ابراهيم العقون عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي 1947-1954، الجزء الثالث، م.و.ك، الجزائر 1986.
- جوليان شارل اندري، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم و آخرون، الدار التونسية للنشر، تونس 1976.
- محمد سعيد الجزائري، مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الاسلامي، الجزائر 1968.
- وثيقة الصومام 1956، منشورات متحف المجاهد، الجزائر 1996.

الدراسات المتخصصة

- بن عبودا محمد، مكتب المغرب العربي بالقاهرة، المجلة التاريخية المغربية، عدد 41، 42، جوان 1986.
- بن عبود امحمد نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق في إنعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة، المجلة التاريخية المغربية، عدد 15-16، جويلية 1979.
- إحياء الذكرى الثالثة والعشرون لاستشهاد مصطفى بن بولعيد، مجلة أول نوفمبر 1979.
- بلعيد رابح، هكذا خطفت جبهة التحرير الثورة من أحمد مصالي الحاج، جريدة الشروق اليومي، عدد 146، 29 افريل 2001.
- التميمي عبد الجليل، قضية المغرب العربي للمناضل يوسف الرويسي، المجلة التاريخية المغربية، عدد 41، 42، جوان 1986.
- تقرير أنجزه المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، "تحت عنوان قوافل تمويل الثورة بالسلاح"، ملتقى وادي سوف، مارس 1999.
- المنار الجزائرية، عدد 19، 14 مارس 1953.
- تقرير بعنوان "لمحات حول التسليح في نوفمبر 1954"، وزارة التسليح والمواصلات العامة، جويلية 1996.
- الشاوي توفيق، علاقة الحركة الوطنية الجزائرية بالإخوان المسلمين من أحمد مصالي الحاج الى أحمد بن بلة، جريدة السلام، عدد 205، 7 جويلية 1991.
- المكي الشاذلي، نريد إتحاد أمتن وجامعة عربية أكبر وأوسع، جريدة المغرب العربي، عدد 21، 18 جويلية 1948.
- المكي الشاذلي، حوادث 8 ماي 1945 اسبابها و نتائجها، جريدة العصر، عدد 13، 19 ماي 1991.
- المكي الشاذلي، رسالته الى الوفود العربية بتاريخ 20 أكتوبر 1946 بمناسبة إنعقاد الدورة الرابعة لمجلس الجامعة العربية، مجلة الذاكرة، عدد 2، ربيع 1995.
- المكي الشاذلي، جريدة المغرب العربي، عدد 18، 18 جانفي 1948.
- المكي الشاذلي، بيان ضد ادخال الجزائر في الميثاق الاطلسي، جريدة البصائر، عدد 45، 7 ماي 1949.
- جريدة المغرب العربي، 15 افريل 1953.

- جريدة المنار الجزائرية، 16 فيفري 1953.
- إدغار مورين، قضية بلوبيس، جريدة الخبر الأسبوعي، عدد 2، من 17 إلى 23 مارس 1990.
- يوم الجزائر بالقاهرة، جريدة المغرب العربي، عدد 1، 13 جوان 1947.
- رحلة الأستاذ الجليل الشيخ البشير الإبراهيمي إلى ربوع الشرق، جريدة البصائر، عدد 17، 186، أبريل 1952.
- مانفريد هالبيرن، الإنتفاضة الجزائرية سنة 1945 ترجمة أبو القاسم سعد الله، جريدة المجاهد الأسبوعي.
- ملف حول إنقلاب 19 جوان 1965، جريدة الخبر الأسبوعي، عدد 15-16 في 22 جوان 1999.
- مهدي عبد الحميد، أحداث مهدت لفتح نوفمبر، جريدة الشعب، عدد 8088، 1 نوفمبر 1989.
- محمد الميلي الإبراهيمي، الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها من إندلاع الثورة التحريرية إلى غاية مؤتمر وادي الصومام 20 أوت 1956، مجلة الباحث، عدد 2، نوفمبر 1984.
- هلال عمار، الحركة الوطنية الجزائرية بين العمل السياسي والعمل الثوري 1947-1954، مجلة أول نوفمبر، عدد 153، 154، سنة 1997.
- هلال عمار، نشاط الطلبة الجزائريين، مجلة الثقافة، عدد 88، 1986.
- يزيد امحمد، باندونغ، أول عتبة لتدويل القضية الجزائرية، جريدة الشعب، عدد 6685، 23 أبريل 1985.
- ياسف مراد، الطلبة الجزائريين أثناء الثورة، جريدة السلام، عدد 164، 9 ماي 1991.
- ### المراجع العامة
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ح 1، م، و، ك، الجزائر 1968.
- سعد الله أبو القاسم، أفكار جامعة، و، و، ك، الجزائر 1996.
- نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على عزة نوفمبر، دار البعث قسنطينة 1984.
- الزبيري محمد لعربي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، معهد التاريخ 1996.
- الإبراهيمي أحمد طالب، المعضلة الجزائرية، الأزمة والحل، دار النشر هومه الجزائر 1996.
- هلال عمار، نشاط الطلبة الجزائريين إبان الثورة، لافوميك، الجزائر 1986.

الأرشيف العام

- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 78, lettre de Chadly El mekki. 5 janvier 1952.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 76, lettre de Chadly El mekki. 22 septembre 1952.
- C.A.N. Fond.G.P.R.A, Bt 78, lettre de Chadly El mekki. Adressée Ahmed hacene el bakouri. Sans date.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A boîte 11, Mémoradum sur la denociation du traité de nord atlantique par le G.P.R.A, 1960.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A Bt 99, Rapport de Mohamed Kheider l'Algérie à la conference Afro-Asiatique. 12 avril 1955.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A Bt 1, lettre de Mohamed Kheider. Adressée a Chadly El mekki. 19 avril 1955.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 182 lettre de Mohamed Kheider. 29 octobre 1955.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 37 Cronologie de l'O.N.U et l'affaire algerienne sans date.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt1 Note aux gouvernements des pays membres de l'O.N.U au sujet de la démarche d'inscription de la question algerienne, à la dixième session de l'O.N.U, présenté par le groupe Afro-Asiatique, 22 avril 1955.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A , Bt 1 lettre de lamine Debaghin, adressée a M'Hamed Yazid, 9 janvier 1957.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 1 lettre de Mohamed kheider, adressée aux ministres de la justice americainne, 10mars 1956.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt182 rapport de la délégation extérieure, 1955-1958.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 182 Proclamation n°1 de l'armée de la libération du Maghreb arabe, 3 octobre 1955.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 182 déclaration des sections Algériens et marocains au comité de la libération de l'Afrique du nord a l'occasion de la conférence de presse, 4 octobre 1955.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 182 rapport politique de Mohamed Kheider, 27 avril 1954.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 182 rapport politique de Mohamed Kheider, 27 nov 1954.
- C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 2 lettre de Ahmed Missali l'hadj, demande d'agrément formulée par le P.P.A en vue d'accréditer, M. Chouki Ali Mohamed en qualité de représentant du partie a Bagdad, 2 septembre 1954.

C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 2 l'envoyer spécial de M. Bachir El Djazairi auprès de Omar Malek, par Mohamed Kheider, 8 septembre 1954.

C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 344 Mémoraduim de la délégation extérieure décembre 1954.

C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt1 lettre de Mohamed Kheider adressée a Hocine Ait Ahmed, relative aux contacte officieux entre F.L.N et A.L.N, avec le gouvernement française, 26 mars 1956.

C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 3 rapport d'activité du bureaux de D.E du F.L.N, aux Caïre de 22 octobre 1956, jusqu'au août 1957.

C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 4 rapport de Mohamed Ali Houdje ressortissant Kouïtien sur les activités de Ben Echaffi « lettre pour sujet Egyptien collecté d'argent au profit du F.L.N 29 février 1956.

C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 4 rapport sous titre des propositions logistiques, 1956.

C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 4 rapport de la délégation E, sur les affaires logistiques envoyer à Ouamrane, 15 juillet 1957.

C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt2 lettre de John Walf journaliste belge adressée à Mohamed Kheider, 3 avril 1956.

C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 2 lettre de Abd Esslam Abou Azza Aldjazairi adressée à Mohamed kheider, relative au discours prononcé par Abd El Hamid Mehri et Youssef El Rouissi, 9 mars 1956.

C.A.N. Fond. G.P.R.A, Bt 4 lettre de Ali Hamar étudiant Algérien en Syrie à Mohamed Kheider, 26 octobre 1956.

المصادر المطبوعة

- Ait Ahmed Hocine, Mémoire d'un Combattant l'esprit d'Indépendance 1942 – 1952, Ed Bouchene, Alger, 1990.
- BEN Khedda BEN Youssef, les Oignes du 1^{er} Novembre, Ed Dehleb, Alger, 1989.
- Benjamin Store, Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes Algériens, 1926 – 1954, Ed l'Harmattan, Paris 1985.
- Bouzar Nadir, l'Odyse du Dina, , Ed E.N.A.L, Algérie, 1993.
- Ferhat Abbas, Autopsie d'une Guerre, Ed Garnier, Paris 1980.
- Harbi Mohamed, Aux Origines du F.L.N, Paris 1975.
- Harbi Mohamed, F.L.N Mirage et Réalité 1945 –1962, Ed E.N.A.L, Alger 1993.
- Harbi Mohamed, la Guerre Commence en Algérie, Ed Complexe, Paris 1984.
- Harbi Mohamed, les Archives de la Révolution Algérienne, E.J.A, Paris 1981.
- Jaque C. Duchemin , Histoire du F.L.N, sans date Ed.
- Kiouane Abderrahmane, Débuts d'une Diplomatie de Guerre 1956/1962, Ed Dahlab, Alger 2000.
- Kiouane Abderrahmane, Moments du Mouvement National, Ed Dahlab, Alger 1997.
- L'Assy Michel, du Panarabisme à la Ligue Arabe, Paris 1948.
- Lebjaoui Mohamed, Vérités sur la Révolution Algérienne, Ed Gallimard, Paris, 1970.
- Mebrouk Belhocin, le Courrier Alger – le Caire 1954 –1956, Ed Casbah Alger 2000.
- Melek Ridha, l'Algérie à Evian, 1956 –1962, Ed Dehleb, Alger, 1991.
- Thomas Oppermane, le Problème Algérienne, Ed Francois Maspero, Paris 1961.
- Yousfi Mohamed, l'Algérie en Marche. T2, Ed E.N.A.L, Algérie, 1985.
- Faghrou Daho, Nasser and the Algerian Revolution, and Abstract of a thesis presented to the faculty of the gradiute school of arts and sciences, university of Denver March 1980.

الدراسات المتخصصة

- Alber Paul Lentin, L'affaire de Ahmed Mahssas Ahmed, et Les Chikaya Algériennes, La Guerre d'Algérie. sans date.
- Ben khedda Ben Youcef, l'apport de Abane Kamdane à la révolution, J la tribune, N° :1240, 18 Aout 1999.
- Denis Baldensperger, de Begeaud à Chevallier, Revue Historia, N° : 156, octobre 1971.
- Général , J.P.Anché , L'Algérie Nouvelles Ideologies dans l'Islam, Bulletin de l'Afrique Francaise, Octobre 1953.
- Jean Planchais, les événements d'Afrique du Nord d'après des Documents Découvertes dans une Grotte, J le Monde, N° 3342, 22 octobre 1955.
- Jean Marc Berliere, Francois Mitterrand en Guerre d'Algérie, Enjeu de Pouvoir, Enjeu de Mimore, Revue Terrétoire Contemporaine (Cahier de l'Institut d'Histoire Contemporaine, N° 2, 1995).
- Mazrana Ahmed, Journal l'Algérie Libre N° : 27, 6 octobre 1952.
- Mezrrana Ahmed l'Algérie libre, N° : 13, 15 avril 1952.
- Mezrrana Ahmed l'Algérie libre, N° : 36, 15avril 1952.
- Mezrrana Ahmed l'Algérie libre, N° :52, 29 mars 1952.
- Mezrrana Ahmed l'Algérie libre, N° : 55, 15 octobre 1952.
- Mezrrana Ahmed l'Algérie libre, N° :56, 1 novembre 1952.
- Mezrrana Ahmed l'Algérie libre, N° : 57, 15 novembre 1952.
- Mezrrana Ahmed L'Algérie libre, N° :96, 29 janvier 1954.
- Rapport de Abane Ramdane au C.N.R.A 1957, Revue d'Etudes et Critique Sociales (Naqd), N° 12, Printemps/ Eté 1999.

فهرس الأعلام، الهيئات و البلدان

أ

الإبراهيمي البشير 37، 42، 43، 44، 47، 63، 122، 132، 161، 165

إبن سعود 32

أحمد أمين بك 27

أمين صالح 141

إدريس الرشيد 27

آل سعود 65

المنجي سليم 77

الواعض إبراهيم 43

آيت أحمد حسين 19، 33، 34، 36، 42، 43، 46، 52، 53، 56، 59، 63، 64، 65، 67، 74، 79،

80، 84، 88، 93، 116، 117، 124، 125، 126، 127، 161

إبن بعطوش 154

أندري 25

أوعمران أعمار 131، 133، 134، 140

ب

بدرة محمد 92، 95

بن حليم مصطفى 51

بلقرش أحمد 77

بلوزداد محمد 34

البهوان علي 39، 77، 95

بن عارشور الفاضل 77

بن الهادي الشريف الجيلالي 31

بن بركة المهدي 77

بن بلة أحمد 33، 34، 35، 36، 42، 43، 47، 50، 64، 78، 80، 81، 84، 85، 87، 88، 90، 91،

92، 94، 95، 96، 116، 117، 119، 120، 122، 123، 124، 126، 127، 129، 130، 132،

141، 142، 158، 161، 163

بن بولعيد مصطفى 33، 34، 53، 87، 88، 90، 93، 94، 112، 114، 116، 132، 161

بن جلول عبد المجيد 95

بن خدة بن يوسف 76، 83

بن عبود محمد 26

بن عزوز عز الدين 91، 96

بن مليح 95

- بن مهدي العربي 93، 126، 128، 130، 131، 132،
 بودة أحمد 39، 40، 63، 67، 83، 126، 127
 بورقيبة الحبيب 27، 29، 39، 51، 64، 77، 92، 93، 95، 103، 105، 118، 133، 138
 بوضياف محمد 33، 34، 90، 91، 93، 94، 112، 121، 126، 132، 157، 158، 163، 168
 بوضياف عيسى 155
 بوقادوم 75
 بولكرو موسى 83
 بيار كومي 49
 بغلي 154
 بيطاط رابح 53، 93
 بيوض إبراهيم 42، 95، 132، 161، 165
 بشير الجزائري 112
 الباهي أدغم 134
 بن عودة عمار 131، 133، 144
 باكر العياشي 151
 بلهوان مولود 151
- ت
- تاسي عبد الجليل 76
- ج
- جمال عبد الناصر 122، 123، 131، 143، 163، 165، 166
 جوان 55
 جورج قروس 49
 جوزيف بيقارة 49
 جون وولف 150، 151، 152
- ح
- الحاج أمين الحسيني 25، 32، 71
 حربي محمد 84، 85
 الحريري 39
 حسن الوزاني 27، 95

حسونة عبد الخالق 60، 158

الحمامي علي 30

حشمي طراد 142

حمادي الريفي 96

خ

خان لمين 154

خيضر محمد 107، 108، 109، 112، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 123، 125، 126،

127، 130، 135، 140، 146، 147، 148، 151، 152، 156، 157، 161، 163، 167، 168

الخطابي عبد الكريم 29، 79، 83، 92، 93، 94، 142

الخطيب 142

د

دباغين لمين 47، 50، 51، 62، 64، 75، 77، 78، 79، 80، 81، 126، 127، 131، 133، 140،

146

دخيلي محمد 31

دراز عبد الله 32

درنة 142

دردور 75، 81

دوغول 20

ديدوش مراد 53

ذ

الذيب فتحي 122، 142

ر

راشدي محمود 22

الرويسي يوسف 26، 27، 153

روزفلت 20، 102

ز

الزليطي 94

زهير السعدوي 103

س

سع الله أبو القاسم 155

ساطع الحصري 43

ساكر كمال 94

سعدان 20

سعيد رمضان 43

سعيد محمد 38، 101

سوكارنو 153، 163

سليمان الوهراني 159

سي الحواس 158

ش

الشاوي توفيق 160، 167

الشرشالي الحاج محمد 81

الشقيري أحمد 70

شريف عبد الرحمان 151

شندرلي محمد 62

شوشان عبد العزيز 94، 142، 143

شوقي مصطفى 76

شنيق محمد 92

شلبك سالم 145

الشيخ العباس بن الشيخ الحسين 50، 63، 122

شوفالنية 156

شيهاني بشير 12

ص

الصالح بن يوسف 79، 92، 94، 95، 142

صالح حرب 27

صياد عبد الله 94

صنهاجي عبد الله 94

ط

الطريس عبد الخالق 27، 29، 78

طوبال إبراهيم 103

طوبال لخضر 139

ع

عبان رمضان 46، 63، 107، 108، 115، 116، 117، 118، 119، 121، 122، 123، 124، 125،

127، 131، 132، 134، 135، 145، 153

عبد الله عابد السنوسي 145

عبد الشافي 132

عبد الكريم كريم 138

عزت سليمان 142

عبد السلام أبو عزة الجزائري 139

عبد الرحمان باشا 27، 166

عبد المنعم مصطفى 88

العروسي محمد حسن 31

عميروش 120

غ

غاندي 53

غلاب عبد الكريم 26، 27

غي موللي 68

ف

الفاسي عبد الكريم 94

الفاسي علال 26، 27، 29، 43، 78، 91، 93، 103، 142

فاضل الجمالي 103

فرانسيس أحمد 46، 50، 51، 63، 140

فرنسوا متيران 47، 89، 110

فرحات عباس 46، 47، 50، 51، 63، 64، 124، 132

فؤاد عبد الله 32

فيلالي عبد الله 117

فيلالي امبارك 77

فهمي منصور 27

ق

قبي صالح 154

ك

كعسيس بشير 155

كازل 49

كريستيو بينو 47

كروسنو مين 60

كريم بلقاسم 93، 124

كوان عبد الرحمن 49، 63، 124، 156

ل

لحول حسين 21، 63، 81، 85، 121، 122، 125، 126، 156، 157، 158، 161

م

مبروك بلحسين 125

مبطوش عبد القادر 35

محساس أحمد 84، 120، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 163

محمد بن يوسف 98

محمد الخامس 96

محمد صلاح الدين باشة 39

محمد المكي الكتاني 27

مختار بك عبد القادر 43

مختار عبد القادر 27

المدني أحمد توفيق 42، 50، 60، 63، 64، 130، 132، 140، 146، 163، 167، 168

مراد فؤاد 150

مرباح مولاي 64، 158

مفتاحي علي 155

مزياني مسعود 35

مزغنة أحمد 34، 36، 39، 40، 54، 75، 81، 83، 85، 94، 123، 132، 157، 159، 161، 162،

163، 164، 165، 167، 170، 178

مزهودي إبراهيم 19، 31

مسعود الجيلالي 43، 15

مسعود عبد الحميد 138

مصالي أحمد 20، 21، 22، 29، 30، 32، 33، 34، 35، 37، 38، 39، 52، 53، 65، 72، 82، 83
، 84، 854، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 101، 108، 112، 122، 123، 156، 157، 158، 159،
160، 161، 163، 164، 165، 166، 168، 169، 177، 178، 179

معيزة إبراهيم 32، 166

المغربي عبد القادر 27

مقدم 133

المكي الشاذلي 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 34، 36، 53، 64، 75
، 77، 78، 79، 81، 88، 123، 132، 170

المكي الناصري 95

مونديس فرونس 60، 111، 156

منصور باشا 32

منصور عبد الحميد 138

مهري عبد الحميد 47، 63، 67، 68، 70، 94، 123، 124، 127، 153

مهري عبد الرحمن 155

ن

ناجي عبد السلام 139

نجيب محمد 165

نهر 51، 163

نيال إبراهيم 142

ي

يزيد امحمد 32، 35، 44، 46، 47، 49، 51، 52، 53، 56، 62، 63، 64، 65، 85، 91، 124،

125، 126، 127، 157، 158، 161

و

الورتيلاني الفضيل 19، 42، 161

فهرس الهئات

ج

- جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية ص 19، 26، 27، 42، 152
جبهة التحرير الوطني 137، 152، 160، 161، 165
الجامعة العربية ص 19، 22، 23، 26، 29، 32، 37، 38، 39، 40، 45، 54، 64، 65، 66، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 82، 83، 86، 87، 88، 95، 102، 109، 113، 125، 126، 142، 159، 161
جمعية العلماء المسلمين ص 19، 42، 43، 44، 72، 122
جمعية الطلبة المغاربة ص 32
جيش تحرير المغرب الأقصى ص 74، 93، 97، 98، 106، 116، 132
جيش تحرير المغرب العربي 47، 96، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104
جيش التحرير الوطني ص 35، 37، 46، 52، 53، 54، 71، 74، 96، 97، 98، 115، 116، 121، 126، 128، 131، 144، 153، 155، 161، 163، 164

ح

- حركة أحباب البيان والحرية ص 20، 21
حركة الإخوان المسلمين 166
حركة الإصلاح ص 27
حركة الإنتصار الديمقراطية ص 19، 20، 21، 22، 24، 25، 26، 27، 29، 30، 33، 34، 39، 40، 42، 45، 72، 74، 76، 77، 78، 79، 81، 82، 84، 85، 92، 93، 104، 105، 106، 108، 109، 110، 112، 121، 167، 170، 171
الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) 164
حزب الإستقلال المغربي ص 27، 76، 78، 81، 92، 95، 96، 97، 99، 100، 105
حزب الإصلاح الوطني بنطوان ص 75
الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ص 19، 26، 76، 77، 78، 81، 82، 92، 95، 100، 104، 105، 133
الحزب الدستوري القديم ص 95
حزب الشعب الجزائري ص 19، 21، 53، 64، 74، 112، 162
حزب الشورى المغربي ص 27، 95
الحزب الشيوعي الجزائري ص 82
حزب الوحدة والإستقلال بطنجة ص 95
الحلف الأطلسي ص 55، 56، 71

د

دار جمعية الشبان المسلمين ص 53، 54

ل

الأفروأسيوية ص 40، 46، 47، 57، 61، 66، 68، 69، 79، 125

الأمم المتحدة ص 20، 26، 37، 40، 46، 48، 50، 51، 52، 57، 59، 60، 61، 62، 63، 65، 66،

67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 78، 83، 86، 87، 88، 90، 142، 159، 161،

الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 151، 152، 153، 154

لجنة تحرير لمغرب العربي ص 29، 79، 82، 95، 103

لجنة الدفاع عن إفريقيا الشمالية ص 78

لجنة الطلبة الجزائريين بسوريا 155

اللجنة المركزية ص 80، 82، 83، 84، 85، 86، 89، 93، 122، 156، 157، 167، 168

اللجنة الثورية للوحدة والعمل ص 33، 43، 85، 89، 90، 91، 93، 157، 158، 160، 168

لجنة التنسيق والتنفيذ 144، 145، 146

م

مكتب المغرب العربي ص 29، 32، 34، 36، 39، 53، 54، 74، 79، 81، 92، 99

و

الوفد الخارجي الجزائري ص 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 52، 54،

56، 58، 59، 61، 62، 63، 67، 71، 73، 84، 85، 86، 88، 90، 91، 95، 96، 97، 100، 101،

103، 109، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 126،

129، 131، 132، 134، 136، 137، 139، 140، 141، 144، 170

فهرس البلدان

ا

أزمير (ميناء بتركيا) 51

إسطنبول 150

آسيا 46، 51، 58، 59، 60، 61، 62، 67، 71

إفريقيا 30، 51، 58، 59، 60، 61، 62، 67، 71

أمريكا 46

أمريكا اللاتينية 63، 124

أندونيسيا 30، 52، 53، 62، 127، 160، 162

أوربا 47

أوربا الشرقية 51

أوربا الغربية 51، 52

إيران 61، 127، 128

إيطاليا 103

ب

الباكستان 30، 43، 62، 63

باريس 83، 150، 151، 166

باندونغ (أندونيسيا) 34، 36، 48، 53، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 65، 69، 73، 155، 168

بارن (سويسرة) 157

البليدة (الجزائر) 96

برازفيل 20

بروكسال 150

براغ 32 (تشكوسلوفاكيا)

بلغراد 49، 50

بنغازي (ليبيا) 142، 144

ت

تونس 22، 28، 29، 30، 36، 38، 40، 42، 50، 53، 54، 55، 56، 58، 68، 72، 74، 79، 80، 81

82، 83، 85، 86، 87، 92، 93، 94، 95، 96، 100، 104، 105، 109، 112، 114، 116، 117

120، 121، 122، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 136، 138، 141، 142

144، 145، 149، 167

تلمسان 102، 155

ج

الجزائر 138، 141، 142، 147، 150، 154، 155، 158، 162، 163، 166، 167

د

دمشق 38، 47، 57، 67، 71، 117، 123

الدار البيضاء (المغرب) 76

ر

روما (إيطاليا) 47

الرياض (السعودية) 149

ز

زدين (منطقة جبلية في أعالي الونشريس) 79

س

سان فرانسيسكو 20

سوريا 21، 30، 31، 57، 63، 70، 82، 103، 124، 128، 149، 155، 167

سويسرا 34، 90

السودان 63، 127

السعودية 36، 55، 56، 65، 66، 87، 111، 113، 127

سيدي بلعباس 102، 108

ص

الصومام 34، 62، 63، 107، 120، 124، 126، 128، 131، 144، 148

صيدا (لبنان) 139

ط

طرابلس (ليبيا) 141، 143، 144، 145

طرابلس (لنن) 139

ع

العراق 83، 67، 103، 112، 123، 127، 167

عنابة 22، 108

عين شمس (مصر) 22

غ

غرونوبل (فرنسا) 32

الغزوات 102

ف

فرنسا 55، 56، 57، 58، 59، 61، 62، 67، 68، 69، 70، 72، 83، 85، 86، 87، 102، 103، 104،
105، 107، 110، 127، 131، 132، 147، 152، 166
فلسطين 30، 38

ق

القاهرة 19، 22، 24، 29، 30، 31، 32، 34، 35، 38، 40، 42، 43، 44، 46، 47، 49، 50، 52، 53،
56، 59، 62، 65، 67، 75، 79، 81، 82، 83، 84، 90، 92، 95، 96، 100، 109، 110، 117، 118،
، 121، 123، 125، 126، 127، 129، 130، 131، 139، 142، 149، 150، 158، 161، 162، 163،
164، 165، 167، 168
قصر الشلالة 20

ك

كراتشي (الباكستان) 30، 43، 67
الكويت 148

ل

الأردن 63، 67
لبنان 21، 30، 37، 103، 153
ليبيا 51، 53، 63، 94، 112، 114، 121، 122، 127، 139، 141، 142، 143، 167
الرمشي (تلمسان) 102
لوس أنجلوس (الولايات المتحدة الأمريكية) 101

م

ماليزيا 32
مراكش (المغرب) 29
المشرق العربي 22، 23، 27، 29
مصر 31، 33، 35، 36، 39، 46، 52، 55، 56، 63، 72، 83، 87، 111، 121، 131، 142، 144،
149، 161، 162، 167
المغرب 28، 36، 38، 40، 42، 54، 55، 56، 58، 62، 68، 72، 74، 78، 80، 81، 82، 83، 85، 86،
، 87، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 103، 104، 105
مغنية (تلمسان) 102
مونوبولية 155

ن

ندرومة (تلمسان) 102
نيودلهي (الهند) 47
نيور (فرنسا) 85، 86، 88، 156

نيويورك (و.م. الأمريكية) 34، 37، 59، 63، 64، 124، 125، 127

هـ

الهند الصينية 111

هورنو (بلجيكا) 156، 160

و

و.م. الأمريكية 20، 47، 51، 55، 56، 102، 111

وهران 80، 102

وجدة 126

الوادي 112

فهرس الموضوعات

| | |
|----|--|
| 6 | الإهداء : |
| 10 | ثبت للمختصرات : |
| 13 | المقدمة : |
| | الفصل التمهيدي : |
| | ظروف إستقرار الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة 1954/1947 : |
| 19 | إستقرار الشاذلي المكي بالقاهر: |
| 25 | عمل الشاذلي المكي بالقاهرة في إطار مكتب المغرب العربي: |
| 30 | إنشغالات الشاذلي المكي بالقاهرة : |
| 30 | أ- المشاركة في المؤتمرات الجهوية : |
| 31 | ب- التكفل بمشاكل الطلبة الجزائريين : |
| 33 | توسع تركيبة الوفد الخارجي الجزائري : |
| 36 | الخلاصة : |
| | الفصل الأول : |
| | عمل الوفد الخارجي الجزائري في إتجاه العالم : |
| 37 | مساعي أحمد مصالي الحاج لتدويل القضية الجزائرية: |
| 42 | تحركات الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بالمشرق العربي: |
| 46 | حرص الوفد الخارجي على تحريك العمل الدعائي: |
| 49 | اللقاءات السرية بداية تدويل القضية الجزائرية : |
| 52 | مشاركة الوفد الخارجي في مؤتمر باندونغ 1955: |
| 59 | دخول القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة: |
| 64 | الوفد الخارجي و الجامعة العربية: |
| 72 | الخلاصة: |

الفصل الثاني

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الوفد الخارجي لتحقيق الوحدة المغربية.

- 74 نضال حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لتأسيس جبهة مسلحة مغربية:
- 84 الوفد الخارجي و أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:
- 92 تنسيق العمل السياسي بين الحركات الإستقلالية المغربية بالقاهرة:
- 96 تأسيس جيش تحرير المغرب العربي:
- 104 الخلاصة :

الفصل الثالث.

تعامل الوفد الخارجي مع قضايا الثورة.

- 107 إهتمامات الوفد الخارجي بالوضع الداخلي للجزائر:
- 114 الوفد الخارجي و مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:
- 120 علاقة قادة الداخل بالوفد الخارجي:
- 124 مقترحات الوفد الخارجي لتطويق الأزمة:
- 128 قضية أحمد محساس:
- 135 الخلاصة:

الفصل الرابع.

جهود الوفد الخارجي الجزائري لتنظيم و دعم الثورة.

- 137 عمل الوفد الخارجي في البحث عن الدعم المالي و اللوجستيكي:
- 137 أ- الجانب المالي:
- 140 ب- الجانب اللوجستيكي:
- 147 إقحام الطلبة الجزائريين في العمل الدبلوماسي:
- 156 الوفد الخارجي و الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A :
- 156 أ- عمل الوفد الخارجي لتقريب وجهات النظر بين أحمد مصالي الحاج و المركزين:

| | |
|-----|--|
| 160 | أ- مراسلة أحمد مصالي الحاج للوفد الخارجي: |
| 162 | ب- الحركة الوطنية الجزائرية والوفد الخارجي من الإتفاق إلى الصراع : |
| 167 | الخلاصة: |
| 170 | الخاتمة: |
| 180 | الملاحق: |
| 218 | البibliوغرافيا: |
| 228 | فهرس الأعلام والبلدان والهيئات : |
| 241 | فهرس الموضوعات: |